بعض صعوبات التحقيق وطرق تذليلها

محمد سعيد حنشي[1]

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحا لذكره، وسببا للمزيد من فضله، ودليلا على آلائه وعظمته، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وبعد،

فأنتهز هذه الفرصة الطيبة في مستهل هذا البحث لأشكر مؤسستي الفرقان للتراث الإسلامي، ودار الحديث الحسنية بالرباط، اللتين دأبتا على تنظيم هذه الدورات العلمية النافعة الماتعة في مجال تحقيق المخطوطات، والتي استفاد منها كثير من الأساتذة والباحثين، وقد أسهمت بقوة في إعادة علم التحقيق إلى الواجهة في البحوث العلمية في رحاب الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث بالمغرب.

وحين انتدبت للمشاركة في تأطير هذه الدورة، جال في ذهني مجموعة من الموضوعات الشائكة في هذا العلم، وترددت كثيرا في اختيار الأنفع منها، إلى أنني بحكم طبيعة عملي الذي يتيح لي التواصل الدائم مع الباحثين والدارسين المهتمين بالتراث العربي المخطوط، أردت أن أتناول في هذا البحث أهم الصعوبات التي تعترضهم قبل مرحلة تسجيل بحوثهم الأكاديمية في مجال التحقيق العلمي في الجامعات، وما بعد مرحلة التسجيل، وسأقتصر في هذا البحث على ثلاث صعوبات أساسية هي:

---

(1) الخزانة الملكية، الرباط

1- اختيار الكتاب المخطوط الذي يستحق أن يحقق قبل غيره في تخصص بعينه

2- إعداد تقرير علمي رصين عن مشروع الكتاب المرشح للتحقيق

3- البحث عن النسخ الخطية للكتاب وجمعها ودراستها دراسة صحيحة

وختمت البحث بدراسة تطبيقية لعملية دراسة النسخ الخطية للكتاب الواحد.

وقد لاحظت أن الطلبة الباحثين في المعاهد العليا والجامعات ومراكز البحث يكتوون بنار هذه الصعوبات أكثر من غيرهم، خصوصا أولئك الذين يتغيون تسجيل كتاب مخطوط بعينه، لنيل شهادة من الشواهد الجامعية، فلا هم مسلحون بالحد الأدنى من العلوم والمعارف، التي ينبغي أن يتسلح بها الطالب الباحث قبل ولوج هذا الباب ووضع رجله في هذا الركاب، ولا هم مؤطرون بالشكل الصحيح الذي يضمن نجاحهم في مسيرتهم العلمية في هذا المجال.

فهناك مقررات ينبغي أن تدرس في رحاب الجامعات والمعاهد العلمية في سنوات الإجازة والدراسات العليا، كعلوم الآلة (النحو والصرف والبلاغة والعروض)، وتاريخ الكتاب، والمكتبة العربية بكل تخصصاتها، وعلم الخط، وبعض المباحث الأساس في الكوديكولوجيا ومصطلحه الدقيق، يوازي هذه المقررات ورشات مؤهلة، تساعد الطلبة على التمرس بقراءة المطبوعات الحجرية والمخطوطات. يعقب ذلك انتقاء أولي للطلبة المؤهلين لخوض غمار تجربة التحقيق. وهذه الصفوة المنتقاة، إن أهلت على ضوء هذا المنهج، ستواجه في طريقها الصعوبات التي ذكرناها آنفا، والتي سنحاول في هذا البحث تقديم حلول عملية لها.

1- اختيار الكتاب المخطوط الذي يستحق أن يحقق قبل غيره في تخصص بعينه

لعل كبرى الصعوبات التي تثني كثيرا من الباحثين عن خوض غمار تجربة التحقيق، هي صعوبة اختيار مخطوط في تخصص بعينه يستحق أن يسجل موضوعا لبحث لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه، وهذه المرحلة هي بمثابة الأس الذي يبنى عليه غيره، وهي تستلزم تتبعا دقيقا للطالب الباحث من لدن الأستاذ المؤطر، وتوجيها سديدا لاختياره، فكلما كان الطالب موفقا في اختيار موضوع أو مشروع علمي بعينه، كانت فرص نجاحه فيه أكبر، والصعوبات التي ستواجهه فيه أقل، وطرق معالجتها أنجع.

ومعظم هذه الصعوبات ترجع في شق منها إلى شخصية الباحثين، وفي الشق الآخر راجعة إلى طبيعة التكوين العلمي الذي تلقوه في رحاب المؤسسات العلمية التي درسوا فيها.

أما الشق المرتبط بشخصية الباحثين، فيرجع إلى طبيعة التربية التي ينشأ عليها معظمنا منذ الصغر، والتي فيها هامش ضيق لحرية الاختيار، ونقص كبير في روح المبادرة الشخصية، وهذه الطباع ترسخ خلال المراحل الدراسية التي يمر منها الطالب، فهو عوض أن يكون مساهما في إنتاج الأفكار، أو مبادرا للبحث عنها، يكون متلقيا عاديا لها، ويطلب منه أن يرد جزءا كبيرا مما تلقاه يوم امتحانه دون تحليل أو نقد، وحتى البحوث التي يتوجب عليه إنجازها في مرحلة الإجازة أو ما قبلها، فهي عوض أن تكون تمهيدا لمشروع علمي رصين يتمم في مرحلة الدراسات العليا، تكون في الغالب بحوثا انتقائية عامة من اقتراح الأستاذ المشرف، وهذا المنهج التربوي لا يكون باحثين مقتدرين، بل ينتج متلقين عاجزين عن الإبداع والعطاء.

فإذا أردنا تكوين باحثين جادين مجتهدين، فعلينا إصلاح مناهج تربيتنا وتعليمنا للناشئة، وذلك بمنحهم حرية الاختيار منذ الصغر، وزرع روح المبادرة لديهم، وجعلهم مساهمين في البحث عن المعلومة، وإنتاج المعرفة عوض تلقيها فقط، كي تتوسع مداركهم، وتقوى شخصيتهم، وتعلو هممهم، فيصبحون في دراساتهم العليا قادرين على إنجاز المشاريع العلمية الكبيرة في التخصص الذي يختارونه، والذي يتوافق وقناعاتهم وميولهم الشخصية، وتكوينهم العلمي.

وقد قصدت هنا الإشارة إلى مسألة التخصص لأهميتها في إبراز كفاءات الباحثين، ولابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة المحرر الوجيز، كلام نفيس في هذا الباب، ينبغي أن يكتب بسواد العين، يقول فيه: «من الواجب على من احتبى، وتخير من العلوم واجتبى، أن يعمد إلى علم من علوم الشرع، يستنفد فيه غاية الوسع، يجوب آفاقه، ويتتبع أعماقه، ويضبط أصوله، ويحكم فصوله، ويلخص ما هو منه، أو يؤول إليه، ويعنى بدفع الاعتراضات عليه، حتى يكون لأهل ذلك العلم كالحصن المشيد، والذخر العتيد، يستندون فيه إلى أقواله، ويحتذون على مثاله»(1).

ويستلزم هذا أن يكون الطالب الباحث المتخصص في علم ما ملما بمظانه الأساسية المخطوطة منها والمطبوعة، متتبعا لما يصدر من فهارس الكتب المخطوطة الصادرة عن خزائن الكتب في العالم في هذا التخصص، وكل ما يطبع وينشر من كتب ورسائل ومقالات في المجلات المحكمة، مع تركيز خاص على التحقيقات الرصينة المنجزة، بالإضافة إلى المشاركة أو حضور ما ينظم من مؤتمرات وندوات ودورات في هذا التخصص أو التخصصات الوثيقة الصلة به.

---

(1) المحرر الوجيز، ص3.

وعليه أن يحترم في اختياره لموضوع بحثه حدود تخصصه، كي لا يقع في المهالك، وصدق القائل حين قال: [المتقارب]

عليك بطورك لا تعده ودع من سواك لأطواره

فمن شذ عن طوره يفتضح وتبدو حقائق أسراره

وإذا كان دستور التصنيف كما حدده ابن العربي المعافري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقضي بأن لا يعدل المصنف في تصنيفه «عن غرضين: إما أن يخترع معنى أو يبتدع وصفا ومبنى... وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد للورق، والتحلي بحلية السرق»(1)، فكذلك يحبذ في اختيار الكتب المخطوطة المزمع تحقيقها تحكيم معايير علمية دقيقة في عملية الاختيار، وأهمها:

- تقديم الكتاب المخطوط غير المحقق على الذي حقق.

- تقديم الأمهات والأصول والمظان في أي علم من العلوم على الفروع والمختصرات والحواشي والتعليقات.

- استنفاذ الطاقة والوسع في تتبع النسخ الخطية للكتاب في خزائن الكتب بالعالم، وطرق جميع الأبواب المساعدة في الوصول إليها.

- عدم السماح بإعادة التحقيقات التي لم تراع فيها القواعد العلمية الصارمة في التحقيق إلا بعد العثور على أصل أو أصول صحيحة لم تعتمد في العمل الأول.

هذه بعض المقترحات العملية التي لا شك أنها ستساعد الطالب الباحث على التغلب على بعض الصعوبات التي تعترضه في مرحلة اختيار موضوع تحقيقه، والتي تعطي قيمة ومصداقية لعمله.

---

(1) عارضة الأحوذي 4/1.

2- إعداد تقرير علمي رصين عن مشروع التحقيق

وهي خطوة أيضا لها أهمية خاصة، وكثير من الباحثين لا يعيرونها ما هي حقيقة به من اهتمام، فهم بحكم استعجالهم إنهاء إجراءات التسجيل الإداري بسبب ضيق الوقت الممنوح لهم لفعل ذلك لا يأخذون الوقت الكافي للإلمام بكل جوانب المشروع العلمي المقترح للتحقيق، ومحتواه العلمي، والاقتناع به اقتناعا تاما، ومن ثم حسن إقناع الأستاذ المشرف ولجنة البحث العلمي على صعيد المؤسسة التي ينتمون إليها بالقيمة العلمية للمشروع، والأدهى من ذلك كله أنهم لا ينهون عملية الاطلاع على النسخ الخطية للكتاب ودراستها، ويخلون بالشروط العلمية الأساسية لإعداد التقرير الذي سينوب عنهم في إبراز القيمة المضافة للبحث، ومنهج العمل الذي سيعتمدونه.

ويمكن أن نجمل خطوات إعداد تقرير علمي رصين في مجال التحقيق فيما يأتي:

- توطئة عامة يذكر فيها أهمية التحقيق عامة، وتحقيق كتب تخصص بعينه خاصة.

- صياغة خلاصة تقديمية عن أهمية المشروع المقترح وقيمته العلمية.

- إعداد ورقة عن الكتاب المراد تحقيقه، ووضعه في سياقه التاريخي والمعرفي، وذكر محتوياته ومنهج تأليفه، مع تصنيف أولي للقضايا التي تناولها، وذكر اجتهاداته إن وجدت.

- إعداد ورقة أولية عن حياة المؤلف مع تركيز خاص على آثاره العلمية.

- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

- تتبع مصادره المعرفية التي اعتمد عليها في التأليف.

- إعداد بيبلوغرافيا ذكية تضم شروح الكتاب والحواشي والتعليقات التي أنجزت حوله، والردود العلمية عليه إن وجدت، والكتب التي ألفت في تقريظه أو تلك التي نقلت منه، أو التي ألفت في هذا الجنس من التأليف، أو في موضوعه.

- وصف النسخ المعتمدة في التحقيق وصفا دقيقا، وتعليل اختيار النسخة التي اتخذت أصلا، والنسخ التي ستعتمد في المقابلة إن وجدت.

- ذكر قواعد التحقيق التي سيلتزم بها الباحث في بحثه.

- تلخيص النتائج المرجوة من البحث.

هذه أهم الخطوات التي ينبغي أن تتوفر في التقرير العلمي الواصف للمشروع العلمي في التحقيق في إطار أكاديمي.

3- البحث عن النسخ الخطية للكتاب وجمعها ودراستها دراسة صحيحة

تعد عملية البحث عن النسخ الخطية، وجمع المفرق منها، ودراستها وتصنيفها حسب شجرة نسبها إلى عائلات، من أهم الأعمال التي ينبغي القيام بها قبل البدء بالتحقيق، وهي من أصعب خطوات البحث وأدقها، وكثير من الباحثين تقصر أعمالهم أو تبطل بسبب دراستهم الخاطئة للنسخ الخطية للكتاب، وسوء اختيارهم للنسخة المعتمدة في التحقيق، الوثيقة الصلة بمؤلفها، أو المؤيدة بشواهد مادية دامغة تبرز قيمتها، كالنسخ، أو التصحيح، أو المقابلة، أو القراءة، أو السماع، أو الإجازة، أو التملك، ثم اختيار وصيفاتها التي تليها ضبطا وتوثيقا وتصحيحا، للاعتماد عليها في مقابلة المتن المحقق وتقويمه. وأي دراسة خاطئة للنسخ الخطية للكتاب بعد جمعها، تعد من مهالك التحقيق التي لا يرجى إصلاحها إلا بإعادة المشروع كله، بمراعاة قيمة النسخ الخطية للكتاب توثيقا وأصالة وضبطا وقدما.

وهذا العمل هو في الأصل من صميم تخصص الكوديكولوجي لا من صميم تخصص المحقق، لأن الكوديكولوجي هو الذي ينبغي أن يقوم بدراسة تاريخ النص، وذلك بالوقوف على جميع النسخ الخطية للكتاب، وتتبع العلاقات التي تربط بين النسخ ودراستها، ومن ثم تصنيفها إلى فئات أو عائلات. وبما أن هذه الخدمة غير

متاحة في عالمنا العربي، فإن المحقق هو الذي ينبغي أن يقوم بهذا العمل، وإذا قصر وسعه عن ذلك وجب عليه الاستعانة بذوي الخبرة والدربة في هذا الباب.

فالخطوة الصحيحة الأولى في هذا الطريق، هي التتبع الدقيق للنسخ الخطية للكتاب، في مكتبات العالم، وذلك بالرجوع إلى الكشافات والفهارس العامة لخزائن الكتب، ومعاهد ومراكز المخطوطات، وفي الدراسات البيبليوغرافية، بالإضافة إلى الاستعانة بالشبكة العنكبوتية في البحث.

وسنحاول في هذه النقطة من البحث أن نقدم بعض المعايير التي تساعد في ترتيب النسخ حسب أهميتها المعروفة عند علماء الحديث وتحقيق المخطوطات، أو تلك التي ترتبط ارتباط وثيقا بالكوديكولوجيا، والتي نظفر بها؛ في الغالب؛ في تقاييد ختام النسخ الخطية، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- قرب صلة النسخة بالمؤلف أو بعدها عنه.

- تقديم النسخة التامة على الناقصة والمفصلة على المختصرة أو المجردة أو المهذبة.

- تقديم النسخة القديمة على الحديثة في حالة تساويهما في بعد الصلة بنسخة المؤلف وإتقان النسخ والضبط.

- تقديم النسخة المؤرخة على غير المؤرخة في حالة تساويهما في بعد الصلة بنسخة المؤلف وإتقان النسخ والضبط.

- تقديم النسخة المصححة والمقابلة على غير المصححة والمقابلة

- تقديم المسودة على المبيضة.

- تقديم الإبرازة الأخيرة التي أخرجها المؤلف على غيرها من الإبرازات.

أما ترتيب النسخ من حيث مكانتها العلمية وأهميتها فهو كالآتي:

أ ـ تقدم نسخة المؤلف على غيرها من النسخ.

ب - يليها النسخة التي أملاها المؤلف أو نسخت له من لدن كاتبه أو أحد تلامذته، أو نسخت في حياته وقرئت عليه وصححها بيده أو أجازها.

ج - تأتي بعدها في المنزلة النسخة المنقولة من نسخة المؤلف، أو التي قوبلت عليها، سواء تقدم زمنها من المؤلف أو تأخر.

د - ثم النسخة التي نسخت بيد عالم، أو ناسخ أمين متمرس، في عصر المؤلف أو بعده.

ر - ثم النسخة التي تملكها عالم متقن وطالعها وقابلها بأصل صحيح وصححها.

أما المعطيات الكوديكولوجية الأخرى المساعدة في دراسة النسخ غير المؤرخة، وترتيبها حسب أهميتها، فيمكن أن تستند على دراسة الحامل المادي الذي كتب عليه متن الكتاب، هل هو رق؟ أو ورق عربي؟ أو ورق أوروبي؟ وكذلك دراسة نوع الحبر الذي نسخ به الكتاب، ودراسة نوع تسفير الكتاب إذا كان أصليا، وأشكال الزخارف الموجودة فيه، ونوع الخط الذي كتبت به النسخة، بالإضافة إلى دراسة خوارج النص كلها كالتملكات أو السماعات والإجازات، وغيرها، وهي إن لم تمكن من تحديد تاريخ دقيق للكتاب، فإنها تساعد في تحديد تاريخ تقريبي له.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن معايير دراسة النسخ والمفاضلة بينها هي معايير عامة، ويمكن أن تدخل تحتها تفريعات كثيرة تبعا للنسخ المتاحة للكتاب في خزانات الكتب. وسنحاول تقديم نموذج تطبيقي لذلك في حالة وجود نسخ متعددة من نسخة المؤلف.

تعد نسخة المؤلف هي الغاية التي يتطلع إليها كل باحث في المخطوطات، خصوصا إذا وصلت إلينا كاملة غير منقوصة، سالمة غير تالفة، في طالعتها أو في مقدمتها عنوان الكتاب كاملا، واسم مؤلفه، على آخر صورة رسمها وكتبها بنفسه، أو أملاها، أو أشار إلى غيره بكتابتها، وقرئت عليه وأجازها، ويكون ذلك معززا بشاهد

من خطه[1]، سواء كان ذلك في طالعة الكتاب، أو في نهايته، أو في موضع ما منه. وأشد هذه الأدلة وضوحا ما يصرح به المؤلف في مقدمة كتابه، أو في تقييد ختامه.

ولا يفوتني هنا أيضا التنبيه على الحذر مما يرد في تقاييد الختام من تدليس، فهناك من النساخ من ينقل تقييد ختام المؤلف بنصه دون تبديل أو تغيير، إما التزاما تاما بعمله، أو تدليسا على القارئ.

في حالة وجود أكثر من نسخة للمؤلف هناك أمور متفق عليها من لدن أرباب هذه الصنعة ينبغي الالتزام بها، وهي:

- تقديم مبيضة المؤلف على مسودته.
- تقديم نسخة المؤلف الكاملة على الناقصة أو المختصرة أو المجردة.
- تقديم النسخة المصححة على غير المصححة.
- تقديم الإبرازة الأخيرة التي أخرجها المؤلف على غيرها من الإبرازات.

- في حالة وجود آفة عارضة في نسخة المؤلف سواء في المسودة أو المبيضة، كانطماس الكتابة بسبب الرطوبة أو الحموضة، أو ثقوب الأرضة، أو سقط أو بياض في موضع ما من الكتاب، يرجع إلى النسخ الخطية الأخرى للكتاب إن وجدت، أو المصادر التي نقل منها أو نقلت منه إن فقدت.

- في حالة وجود نسخة فريدة يرجع لمختصرات الكتاب، أو للمصادر المتقدمة والمتأخرة في موضوع التأليف التي ينقل منها أو تنقل منه، لتوثيق نصوص النسخة ومقابلتها، مع التركيز على تتبع متن النص المحقق في المصادر المتأخرة عليه، وإثبات الفروق في الهامش، لأن بعض الناقلين عن المؤلف يمكن أن يكون قد وقف على نسخ صحيحة أو إبرازة أخرى متأخرة عن الإبرازة التي وصلت إلينا، بدل المؤلف فيها وغير، واستدرك ما وهم فيه وأخطأ.

---

(1) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص27.

وإذا كانت الأمانة شرطا أساسيا في تحقيق المخطوطات عامة، فهي في تحقيق نسخة المؤلف آكد، لأنها لم يدخلها تصحيف النساخ أو تحريفهم، أو وهمهم، أو أي آفة أخرى تعرض لهم أثناء عملية النسخ، كانتقال النظر، وغيره من الأخطاء التي يقع فيها النساخ، ولا يجوز بالمرة تصحيح الأخطاء المعرفية للمؤلف وأوهامه، ما عدا تلك التي وقعت في نصوص القرآن الكريم، مع التثبت من أنها ليست قراءة من القراءات المعروفة أو الشاذة. وكل استدراك على ما أخل به المؤلف، أو توجيه قراءة مضببة أو ملتبسة، أو نقد رأي، أو تعليق على قضية، يثبت في الهامش لا في المتن، وهذا النوع من التعليق هو الذي يحذق التحقيق، ويبرز قيمته، ويرفع قدره وشأنه.

5- دراسة تطبيقية لعملية دراسة النسخ الخطية للكتاب

تعمدت إضافة هذا النقطة إلى البحث لأن الشق النظري في مجال المفاضلة بين النسخ يسهل الوقوف عليه في المصادر والمراجع المتخصصة في هذا المجال، لكن هذا الشق النظري يصعب تنزيله أثناء دراسة النسخ، وهو كلما تكرر تطبيقه تقرر استيعابه وفهمه، ولا بد في البداية من التذكير بأن وضع شجرة نسب للنسخ المتعددة في تحقيق كتاب ما أمر صعب يتطلب صبرا وجلدا كبيرا، لأنه يستلزم قراءة سليمة لتقييد ختام النسخ المؤرخة إن كان هذا التقييد يقدم بيانات مفصلة ودقيقة عن تاريخ النسخة، ونمثل لذلك بنسخة من كتاب **صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل**، لمحمد بن علي بن أحمد الأوسي البلنسي (ت782هـ)، المحفوظة بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم **8190 مجموع**، وهي نسخة تامة، كان الفراغ من تسويد أصلها بربض البيازين بغرناطة، عشية يوم السبت **15** صفر عام **746**، وتم تبييضه يوم الأحد **9** ذو القعدة عام **759**، وكان الفراغ من نسخها صبيحة يوم الخميس **2** ربيع الثاني عام **1205**، على يد عبد السلام بن بلقاسم بن عبد الكريم بن موسى بن عبد الرحمن السعيدي، من نسخة تلميذ المؤلف عبيد الله بن إبراهيم بن

موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علي اللخمي، التي نسخت ما بين ظهر وعصر يوم الإثنين **11** صفر عام **770**.

وفي حالة عدم وجود تقييد ختام مفصل يؤرخ للنسخ ويعرف بها، يتطلب الأمر فحصا دقيقا لنسخ الكتاب كلها وقراءتها قراءة متأنية، ليتم بعد ذلك تقسيمها إلى عائلات بحسب تشابهها وتطابقها في الأخطاء والتصحيفات والتحريفات، أو الزيادات أو مواضع النقص أو البتر.

وقد اخترت كنموذج تطبيقي لدراسة النسخ الخطية للكتاب جزءا صغير الجرم، جليل القدر، لعبد الله بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري (ت475هـ)، في الرد كتاب **تحقيق المذهب في أن رسول الله قد كتب**، لأبي الوليد الباجي (ت474هـ)، وسماه: **جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي، والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي**، وقد وقفت منه على خمس نسخ خطية.

النسخة الأولى: وهي نسخة خطية أندلسية نفيسة، من نوادر النسخ المحفوظة في خروم الخزانة الملكية بالرباط، وقد يسر الله العثور عليها أثناء اشتغالنا بجمع هذه الخروم وتصنيفها سنة **2012**، وليس لها رقم حفظ لأنها لم تدرج بعد في سجل قسم المخطوطات. وقد كانت في ملك الشيخ محمد عبد الحي الكتاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما ذكر في كتابه **التراتيب الإدارية**(1)، وهي منسوخة بخط أندلسي حسن، نرجح أنه من خطوط القرن السابع للهجرة، بحبر أسود، مع كتابة الأبواب والفصول باللون نفسه بخط بارز، وهي مصححة، ومقابلة، وفيها علامة المقابلة في نهاية كل فقرة، وقد ضبطت بعض كلماتها، وعليها علامة الإهمال، فقد رسمت تحت حرف حاء بعض الكلمات في المتن حاء صغيرة لتأكيد وجوب إهمالها. وفي هامشها بعض الطرر،

---

(1) **التراتيب الإدارية** 176/1.

أغلبها في تصحيح متن هذا الجزء ومقابلته، وفيها طرة واحدة لشرح كلمة: «أمحاه» التي كتب بإزائها في الطرة: «يقال محوت الكتاب أمحوه، ومحيته أمحاه».

ولم يرد في هذه النسخة تقييد ختام يعرف بها، وبناسخها، وتاريخ نسخها، لكن نوع ورقها وخطها يوحي بقدمها.

وورد في ورقة العنوان مجموعة من التقاييد المهمة والنفيسة التي تبين قيمتها وتاريخها، فقد ذكر فيها الأصل الذي انتسخت منه وعورضت به، كما وشحت ورقة العنوان بمجموعة من السماعات والقراءات والتملكات لكبار علماء الأندلس والمغرب.

أما الأصل الذي كتبت منه هذه النسخة، فقد ورد في تقميشة كتبت في الجانب العلوي الأيمن من ورقة العنوان، جاء فيها: «**جزء به خط الشيخ أبي الربيع بن سالم**[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[2]، ويفهم من هذه العبارة أن هذه النسخة منسوخة من أصل أبي الربيع سليمان الكلاعي، وعليها خطه، ويعزز هذه الاستنتاج نص قراءة هذا الأخير لهذا الجزء على شيخه ابن مغاور الشاطبي[3]، بحضور العلامة أبي الحسن علي ابن عبيد الله الأزدي[4] والذي جاء فيه:

---

(1) أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الكلاعي الحميري (ت634 هـ)، ترجمته في: **الذيل والتكملة** 81/2، **إعتاب الكتاب**، ص249، **تحفة القادم**، ص201، **المغرب في حلى المغرب** 316/2.

(2) **جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي**، ص1.

(3) عبد الرحمن بن محمد بن مغاور الشاطبي، من جلة مشاهير علماء الأندلس، توفي سنة (ت587هـ). ترجمته في: **التكملة لكتاب الصلة** 172/3، **المغرب في حلى المغرب** 385/2، **سير أعلام النبلاء** 150/21.

(4) علي بن عبيد الله بن عبد الله بن خلف الأزدي المقرئ، أبو الحسن الزوق، من تلاميذ ابن مغاور الشاطبي، توفي سنة 593هـ. ترجمته في: **التكملة** 376/3، **والذيل والتكملة** 202/3.

«قال الشيخ الأجل الحافظ الثقة القاضي العدل أبو الربيع سليمان بن موسى ابن سالم الكلاعي: قرأت هذا الجزء على الوزير الفقيه الأديب الكاتب الأجل أبي بكر عبد الرحمن بن محمد بن مغاور، أعزه الله، عند باب داره بشاطبة يوم الأربعاء السادس والعشرين من صفر سنة ست وثمانين وخمسمئة، وسمعه بقراءتي عليه صاحبنا الفقيه الأستاذ الذكي أبو الحسن علي بن عبيد الله الأزدي وفقه الله. وكتب أبو الربيع سليمان ابن موسى بن سالم بن حسان في التاريخ المذكور. والحمد لله حق حمده»(1).

فهذه النسخة غاية منى وسؤل المحققين، في صحة سندها وروايتها، وإحكام تحقيقها وتوثيقها.

ثم كتب بعقب ذلك مباشرة عنوان المصنف كاملا، واسم ممليه، واسم راويه: «**جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي، والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي، إملاء الفقيه الزاهد أبي محمد عبد الله بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **رواية الفقيه أبي جعفر أحمد ابن عبد الرحمن بن بجدر**(2) **قراءة منه عليه**»(3).

وكتب بعد ذلك نصوص سماع هذا الجزء وقراءته والإجازة فيه لمجموعة من أعلام الأندلس، وهي:

---

(1) جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي، ص1.

(2) أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن جحدر، الحافظ الثقة الضابط، كان بصيرا بالفتوى، توفي سنة 515هـ، ترجمته في الصلة 123/1، وتاريخ الإسلام 231/11.

(3) جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي، ص1.

1) سماع لأبي الربيع سليمان الكلاعي (ت634هـ)، جاء فيه: «سماع لشيخنا أبي بكر محمد بن مغاور الكاتب، بقراءة أبي الطاهر التميمي[1] عليه رَحِمَهُمَاٱللَّهُ وغفر لهما، قراءة الشيخ أبي الربيع بن موسى بن سالم بن حسان الكلاعي عليه، رَحِمَهُٱللَّهُ ورضي عنه»[2].

2) قراءة أبي الربيع سليمان بن موسى بن سالم لهذا الجزء على شيخه ابن مغاور الشاطبي قال: «قرأ علي الشيخ الفقيه المحدث الحافظ الخطيب العلامة أبو الربيع بن سالم بن حسان الكلاعي وفقه الله جميع ما تضمنه هذا الجزء المكتتب هذا على ظهره، وأجزته له سماعا على الفقيه الإمام الأرضى أبي جعفر ابن جحدر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وكتب عبد الرحمن بن محمد ابن مغاور عفا الله عنه حامدا ومصليا على محمد بشاطبة حرسها الله»[3].

- والسماع الأخير جاء فيه: «سمعت هذا الجزء على الشيخ الفقيه العالم القاضي العدل أبي العباس أحمد بن محمد بن حسن بن الغماز الخزرجي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[4]، وحدثنا به عن المحدث الإمام الحافظ أبي الربيع سليمان بن سالم؛ نضر الله وجهه؛ في مجلس واحد عشية يوم الأربعاء الثاني والعشرين من ذي الحجة من عام تسع

---

(1) محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي، يكنى أبا طاهر، من تلاميذ أبي علي الصدفي، كان مقدما في اللغة العربية، شاعرا محسنا، توفي سنة 538هـ. ترجمته في: **الصلة** 224/2، **فهرسة ابن خير**، ص441، **تاريخ الإسلام** 697/11.

(2) **جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي**، ص1.

(3) المصدر نفسه، ص1.

(4) أبو العباس أحمد بن محمد بن حسن بن محمد، المعروف بابن الغماز الأنصاري الخزرجي البلنسي الأصل، ثم التونسي، قاضي الجماعة بتونس، وهو من خاصة تلاميذ الإمام الكلاعي، توفي سنة 693هـ. ترجمته في **الذيل والتكملة** 582/1، **برنامج الوادي آشي**، ص38، **والمرقبة العليا**، ص122، **الديباج المذهب** 227/1.

وثمانين وستمئة، بقراءة الفقيه الأديب المحدث أبي حفص عمر بن إبراهيم التجاني[1]. قاله عبيد ربه محمد بن إبراهيم الحسيني، وقد كتب لي عليه في الثبت، والحمد لله»[2].

وجاء في نص مقابلة هذه النسخة، الذي كتب بخط مغاير للخط الذي كتب به متن الرسالة، عدة فوائد منها أنها مقابلة من أصل أبي الربيع سليمان الكلاعي (ت634هـ)، وأنها كانت مذيلة، برؤيا كما ذكر هنا، أو بحكاية كما ذكر محمد بن جابر الوادي آشي (ت749هـ) في برنامجه[3]، وأن المعارضة تمت في مدينة تونس. ولم نتمكن من قراءة كل ما جاء فيها، بسبب كثرة ثقوب الأرضة التي أصابت النسخة، وما استطعنا تبينه منها:

«الحمد لله حق حمده، عارض معي هذا الجزء والرؤيا المتصلة به بقراءتي لهما من أصل الشهيد أبي الربيع ابن سالم، وهو يسمع صاحبنا الفقيه المقرئ الصالح الحاج المبارك أبا عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الأشعري المعروف بالشرفي، بلغه الله أمله، وأصلح قوله وعمله، يوم السبت السادس والعشرين من ذي القعدة من سنة اثنتين وسبعمئة، بمدينة تونس حرسها الله تعالى، وقد كنت سمعتهما في عام تسعة وثمانين وستمئة على شيخنا وشيخ الجماعة أبي العباس أحمد بن محمد بن حسن الخزرجي ابن

(1) أبو حفص عمر بن إبراهيم التجاني، من تلاميذ ابن الغماز، روى عنه الكثير، ومن بين ما رواه مرويات الإمام الكلاعي رَحِمَهُ اللَّهُ. ينظر برنامج الوادي آشي، ص219.

(2) جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي، ص1.

(3) برنامج الوادي آشي، ص276.

الغماز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي سمعها عن المحدث الناقد أبي الربيع ابن سالم رَحِمَهُ ٱللَّهُ. قاله وكتبه... أحمد بن محمد ابن ميون بن عبد الرحمن الأشعري ابن السكان».[1]

وهذا الجزء من مرويات الوادي آشي (ت749هـ) في برنامجه، فقد سمعه على قاضي الجماعة أبي العباس ابن الغماز (ت693هـ) مع الحكاية المتصلة بآخره، وروايته له عن أبي الربيع ابن سالم (ت634هـ) إذنا، إن لم يكن سماعا عن أبي بكر ابن مغاور (ت587هـ)، قراءة عن القاضي أحمد بن عبد الرحمن بن جحدر، سماعا عن مؤلفه قراءة[2].

وتوجد في ورقة العنوان أيضا تملكات بعض العلماء المغاربة، فقد تملك هذه النسخة العلامة عبد القادر الفاسي بن علي بن أبي المحاسن يوسف القصري الفاسي الأديب الشاعر (ت1091هـ)، من تركة أبي الحسن علي بن أحمد الشامي (ت بعد 1030هـ)، ثم صارت من بعده في ملك العلامة محمد بن الحسن البناني (ت1224هـ).

وهي معايير علمية تعطي أهمية كبيرة لهذه النسخة، وتجعلنا نطمئن بأن نتخذها أصلا. أما النسخ الأخرى التي وقفنا عليها فهي لا تعدو أن تكون فروعا من هذه النسخة، لأنها كتبت بخطوط مغربية حديثة، أقدمها يرجع إلى القرن الثاني عشر للهجرة، على ورق أوربي أو ورق حديث. وبعد أن قابلناها جميعا بالنسخة الأندلسية، فوجدنا تطابقا تاما بينها في النقل وموضع البتر، فلم يتمكن جميع النساخ

---

(1) أبو العباس أحمد بن محمد بن ميون بن عبد الرحمن الأشعري ابن السكـان المالقي، ثم التونسي،
روى عن أبي بكر الحسن بن حبيش، واستكثر من لقاء المشايخ، واتسعت روايته، وعظمت درايته، توفي سنة 691هـ. ترجمته في: **الذيل والتكملة** 696/1.

(2) برنامج الوادي آشي، ص276.

من قراءة قسم من السطر الأخير من الورقة الثانية من النسخة الشيخة، الذي طمس بسبب الرطوبة، وتركوا بياضا مكانه، ويؤكد أن هذه النسخ جميعا نقلت من النسخة الأندلسية.

ـ **النسخة الثانية**: وهي فرع من الأولى، محفوظة بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم **10900**، وهي تامة ومصححة ومقابلة، وقد كتبت بيد ناسخ متمرس، أمين عالم، حيث لم يخطئ إلا في مواضع قليلة، وقد أعاد تصحيحها بعد المقابلة، وتوجد ضمن مجموع، يضم رسائل كثيرة، وتتألف من ثلاث ورقات، من الورقة **131** أ، إلى الورقة **133** ب، وقد كتبت بخط مغربي مجوهر دقيق، شكل منه ما أشكل، ولم يرد في آخرها بيانات عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ، إلا أنني وجدت في نهاية كتاب **مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا**، لجلال الدين السيوطي، الموجود ضمن هذا المجموع؛ والمكتوب بالخط نفسه؛ أنه نسخ في أواخر شهر جمادى الثانية، عام **1179**هـ، بيد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الحسيني الصقلي، فلعله نسخ هذا الجزء في هذا التاريخ أو في تاريخ قريب منه.

ـ **النسخة الثالثة**: وهي أيضا فرع من النسخة الأندلسية، محفوظة أيضا بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم **6680**، ضمن مجموع، يضم ثلاث رسائل: الرسالة الأولى **رسالة في سترة المصلي**، لمحمد بن أحمد بن محمد بنيس (ت**1160**هـ)، والرسالة الثانية للمؤلف نفسه، وهي **تقييد في حكم «قال» الواقعة بين رجال الإسناد**، والرسالة الثالثة والأخيرة وهي **جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي، والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي**، لابن مفوز، وتمتد من الورقة **16** إلى الورقة **20**، مقياسها: **20،5×15** سم، مسطرتها: **27** سطرا، وهي نسخة تامة مصححة، كتبت بخط مغربي مجوهر، بحبر أسود، مع كتابة الأبواب والفصول بخط بارز، وضبطت بعض الكلمات في المتن باللون الأحمر، ولم

يرد فيها بيانات عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ، إلا أن الرسالة التي قبلها في هذا المجموع نسخت سنة 1213هـ، ولا أستبعد أن تكون هي أيضا نسخت في هذا التاريخ أو بعده بقليل.

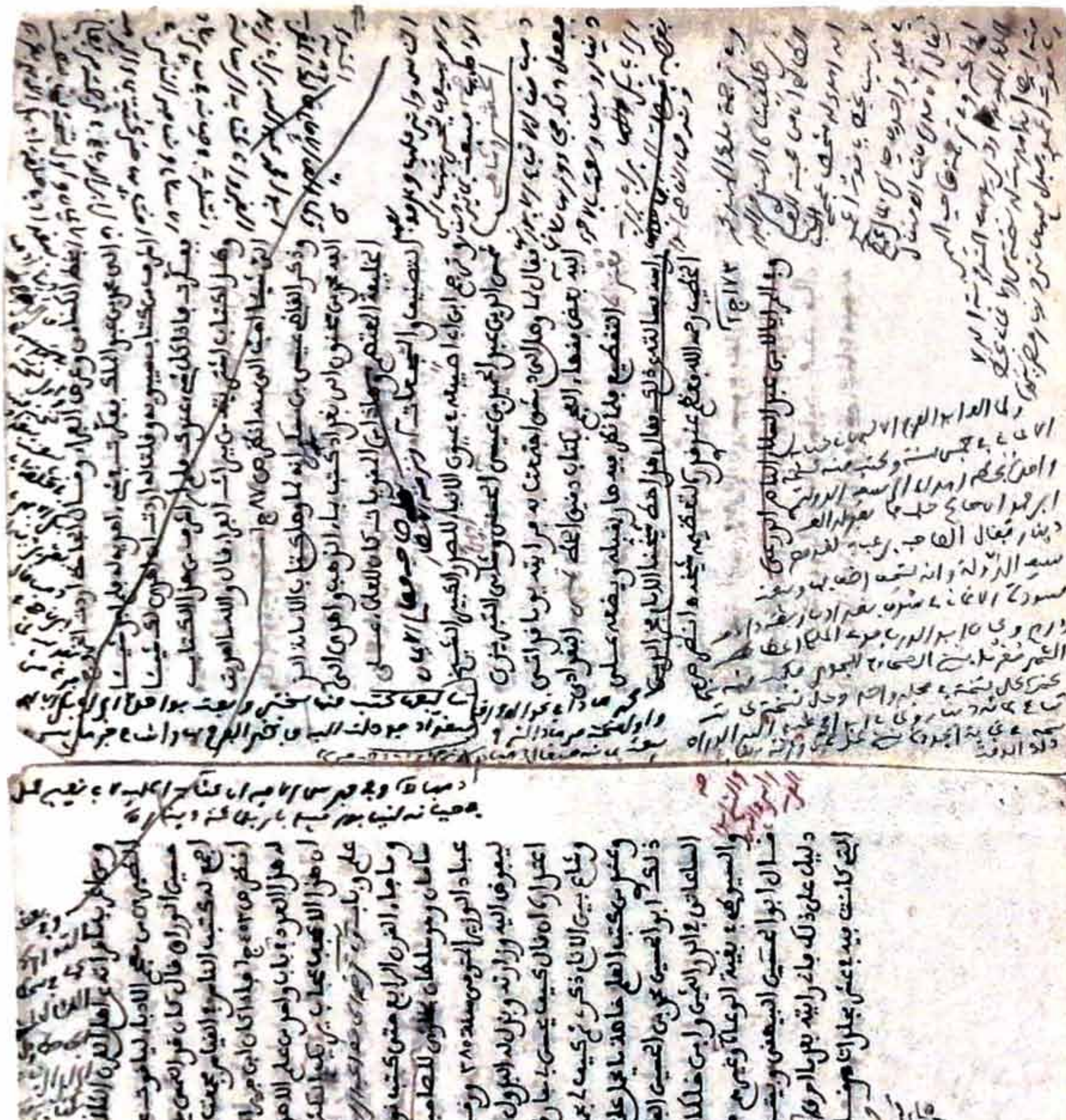
- **النسخة الرابعة**: وهي أيضا من بنيات النسخة الأندلسية، محفوظة بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم 2254 د، وتوجد ضمن مجموع، من 17 أ إلى الورقة 22 أ، مقياسها: 18،5×23،5 سم، مسطرتها مختلفة تتراوح بين 26 سطرا كحد أدنى، و27 سطرا كحد أقصى، كتبت بخط مغربي مجوهر، ولم يرد فيه بيانات عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ، إلا أننا نستطيع أن نجزم أنها نسخت بيد محمد بن محمد بن الحسن بناني، وهو نفسه ناسخ النسخة الخامسة المحفوظة بالخزانة الصبيحية بسلا، وقد نسخها فيما نقدر في أواخر القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر للهجرة.

- **النسخة الخامسة**: وهي أيضا من فروع النسخة الأندلسية، محفوظة بالخزانة الصبيحية بسلا، تحت رقم 115، وهي الرسالة الخامسة ضمن المجموع، تتألف من ست ورقات، من الورقة 158 إلى الورقة 163 ب، مقياسها: 21×17 سم، مسطرتها: 25 سطرا، بها تعقيبة أفقية، وهي سالمة من ثقوب الأرضة، وفيها بعض الفراغات في المتن، وعليها نسبة لا يستهان بها من الحموضة. وقد كتبت بخط مغربي مجوهر، ولم يرد فيها آخره بيانات عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ، إلا أن الرسالة التي تليه في المجموع نفسه، وهي **فتح المقام الأسمى فيما بعض ما يتعلق بالأسما**، لأحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى زروق البرنسي (ت899هـ)، نسخت بالخط نفسه، وهو خط محمد بن محمد بن الحسن بناني، وذلك في 29 شعبان عام 1208هـ. وقد نسخا معا على ورق حديث، بعضه يحمل علامة تجارية باسم موزعيه المهدي لحلو وابن سوسان.

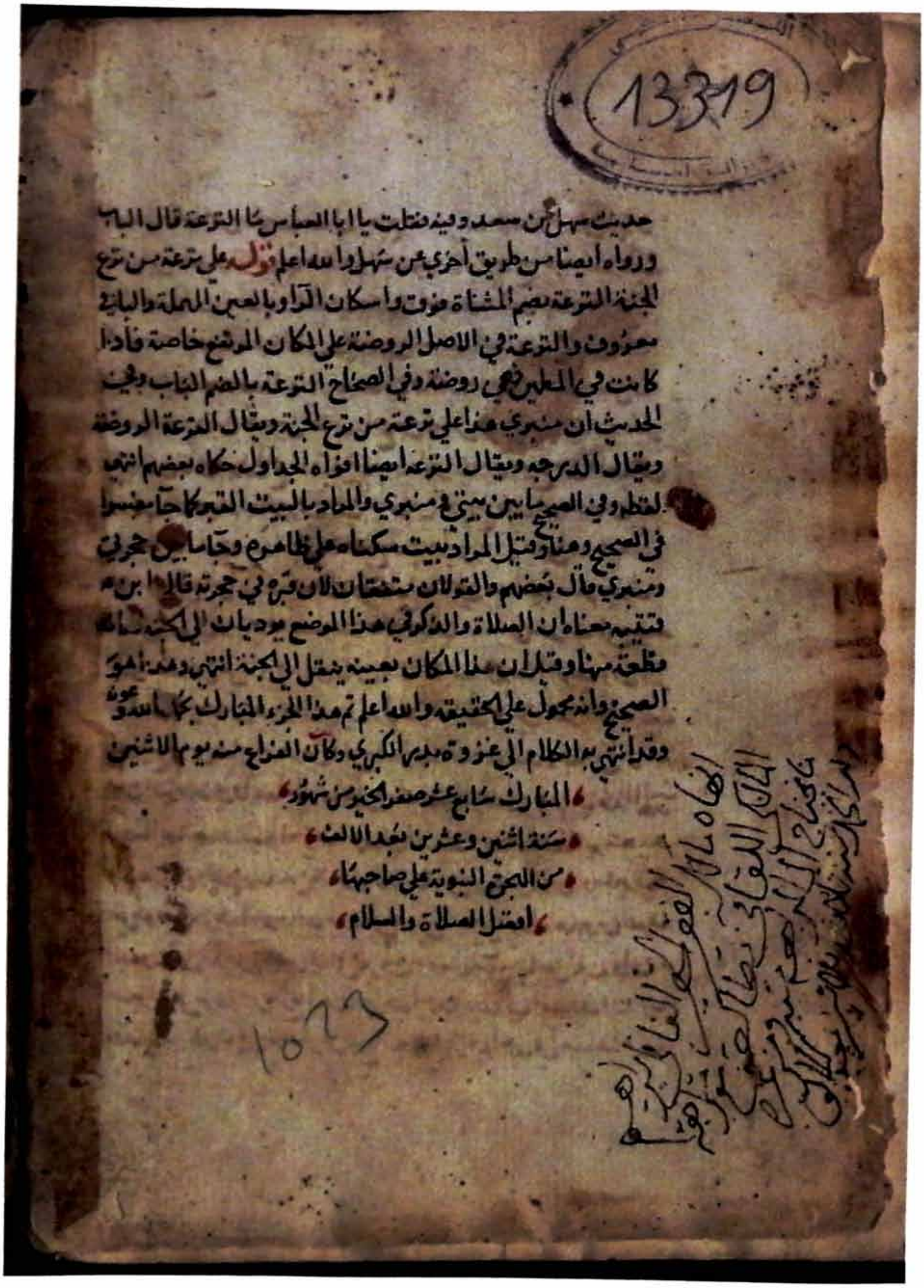
ولا ينبغي أن نهمل هذه النسخ جميعها رغم مطابقتها للنسخة التي اتخذناها أصلا، بل نستعين بها في قراءة ما استغلق علينا تبينه في الأصل، أو مقابلة ما شككنا في صحته.

والحقيقة التي لا ينتطح فيها عنزان هي أن الباحث كلما طال اتصاله بالمخطوطات سواء بفهرستها أو بتحقيقها أو دراستها، اكتسب مزية تمييز الخطوط، ومعرفة طبقات النساخ، ومن اشتهر منهم بجودة الخط، وكثرة الضبط، والدراية بمنازل النسخ ومراتبها، وهي درجة متقدمة في هذا العلم لا يدركها إلا خاصة الخاصة، أضف إلى أنه كلما تراكمت تجارب المرء في التحقيق، نضجت تجربته وتطورت معها مهارته في الضبط والتوثيق والتعليق.

ملحقات البحث

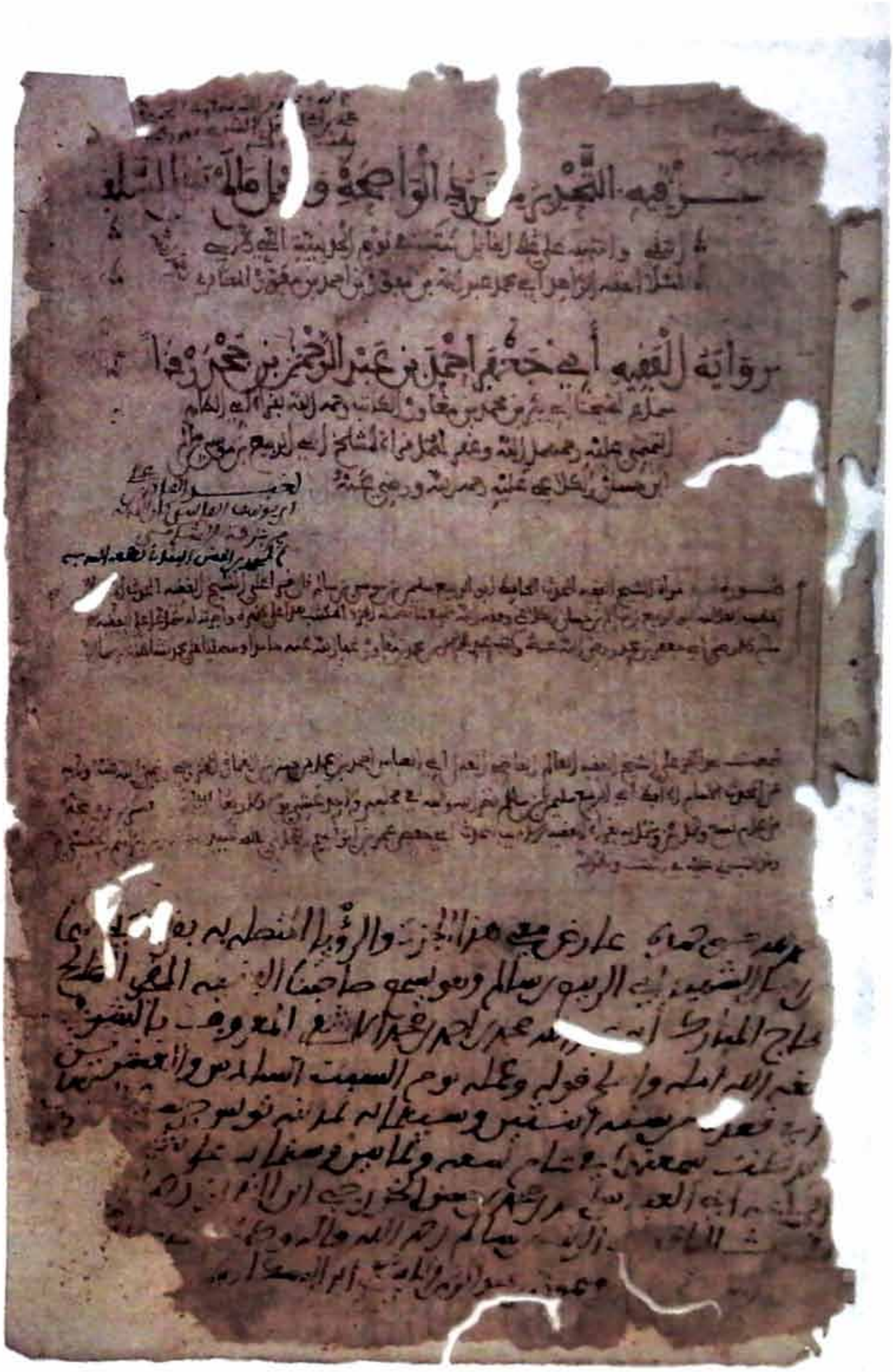




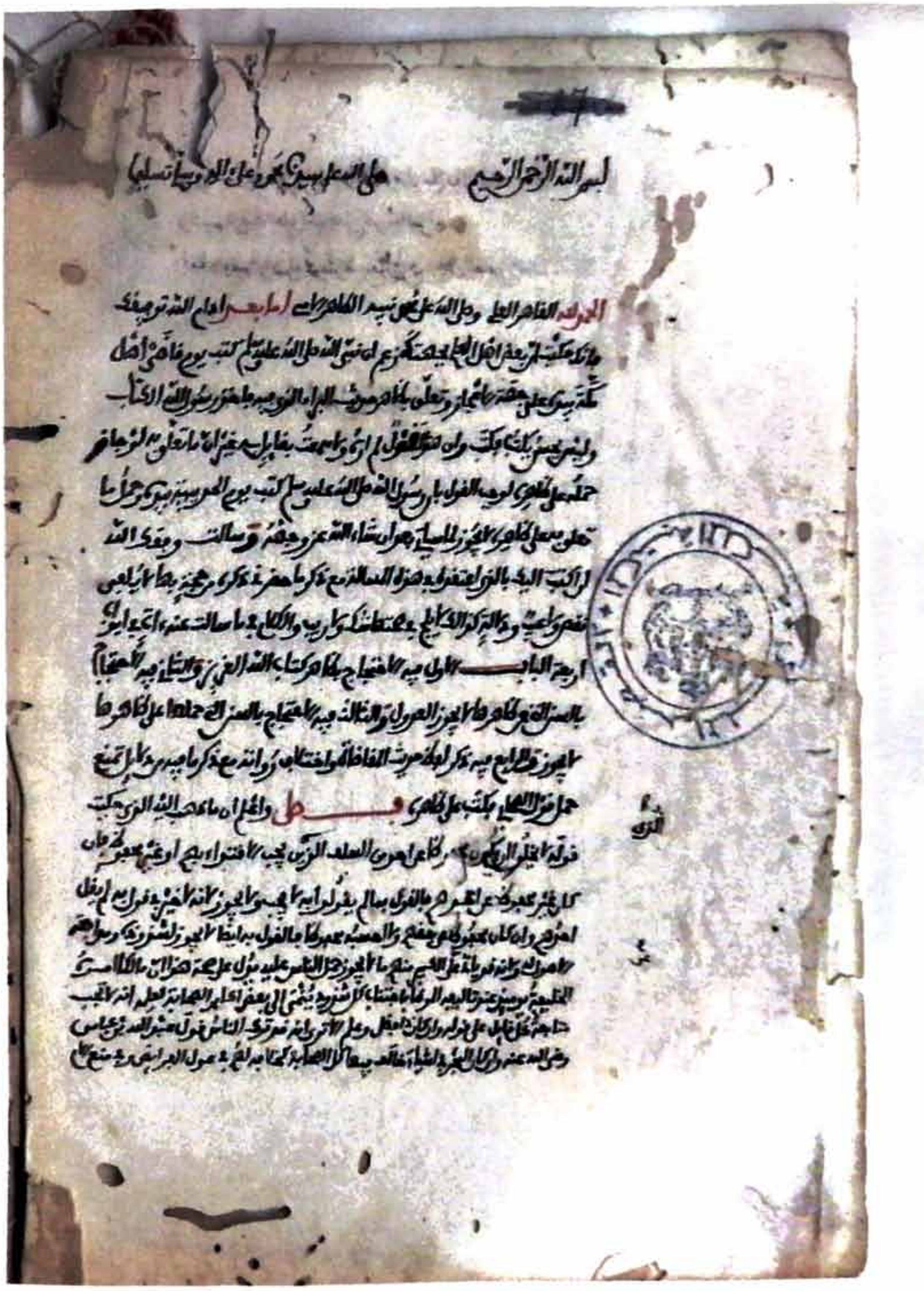

13319

حديث سهل بن سعد وفيه فقلت يا ابا العباس ما الترعة قال الباب
ورواه ايضا من طريق أخرى عن سهل والله اعلم قوله على ترعة من ترع
الجنة الترعة بضم المثناة فوق واسكان الرا وبالعين المهملة والباب
معروف والترعة في الاصل الروضة على المكان المرتفع خاصة فاذا
كانت في المطمئن فهي روضة وفي الصحاح الترعة بالضم الباب وفي
الحديث ان منبري هذا على ترعة من ترع الجنة ويقال الترعة الروضة
ويقال الدرجه ويقال الترعة ايضا افواه الجداول حكاه بعضهم انتهى
لفظه وفي الصحيح ما بين بيتي ومنبري والمراد بالبيت القبر كما جا مفسرا
في الصحيح وهنا وقيل المراد بيت سكناه على ظاهره وجا ما بين حجرتي
ومنبري قال بعضهم والقولان متفقان لان قبره في حجرته قال ابن
قتيبة معناه ان الصلاة والذكر في هذا الموضع يوديان الى الجنة فكانه
قطعة منها وقيل ان هذا المكان بعينه ينقل الى الجنة انتهى وهذا هو
الصحيح وانه محمول على الحقيقة والله اعلم تم هذا الجزء المبارك بحمد الله وعونه
وقد انتهى به الكلام الى غزوة بدر الكبرى وكان الفراغ منه يوم الاثنين
المبارك سابع عشر صفر الخير من شهور
سنة اثنين وعشرين بعد الالف
من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة والسلام

1023


رواية الفقيه أبي جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد

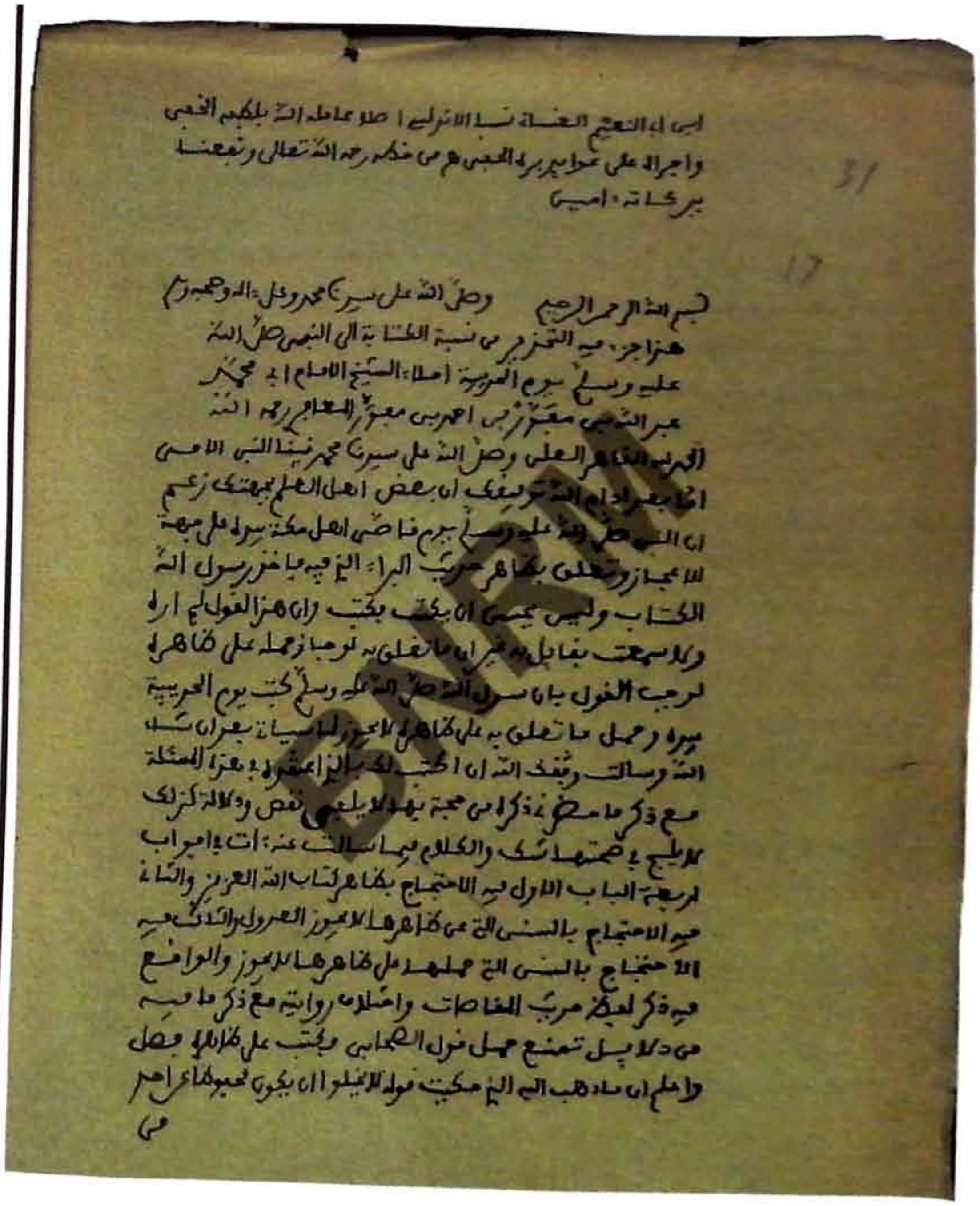



بسم الله الرحمن الرحيم ... على الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه تسليما

الحمد لله القاهر العلي وصلى الله على محمد سيد الطاهرين أما بعد أدام الله توفيقك

بسم الله الرحمن الرحيم 16 صلى الله على سيدنا محمد وآله

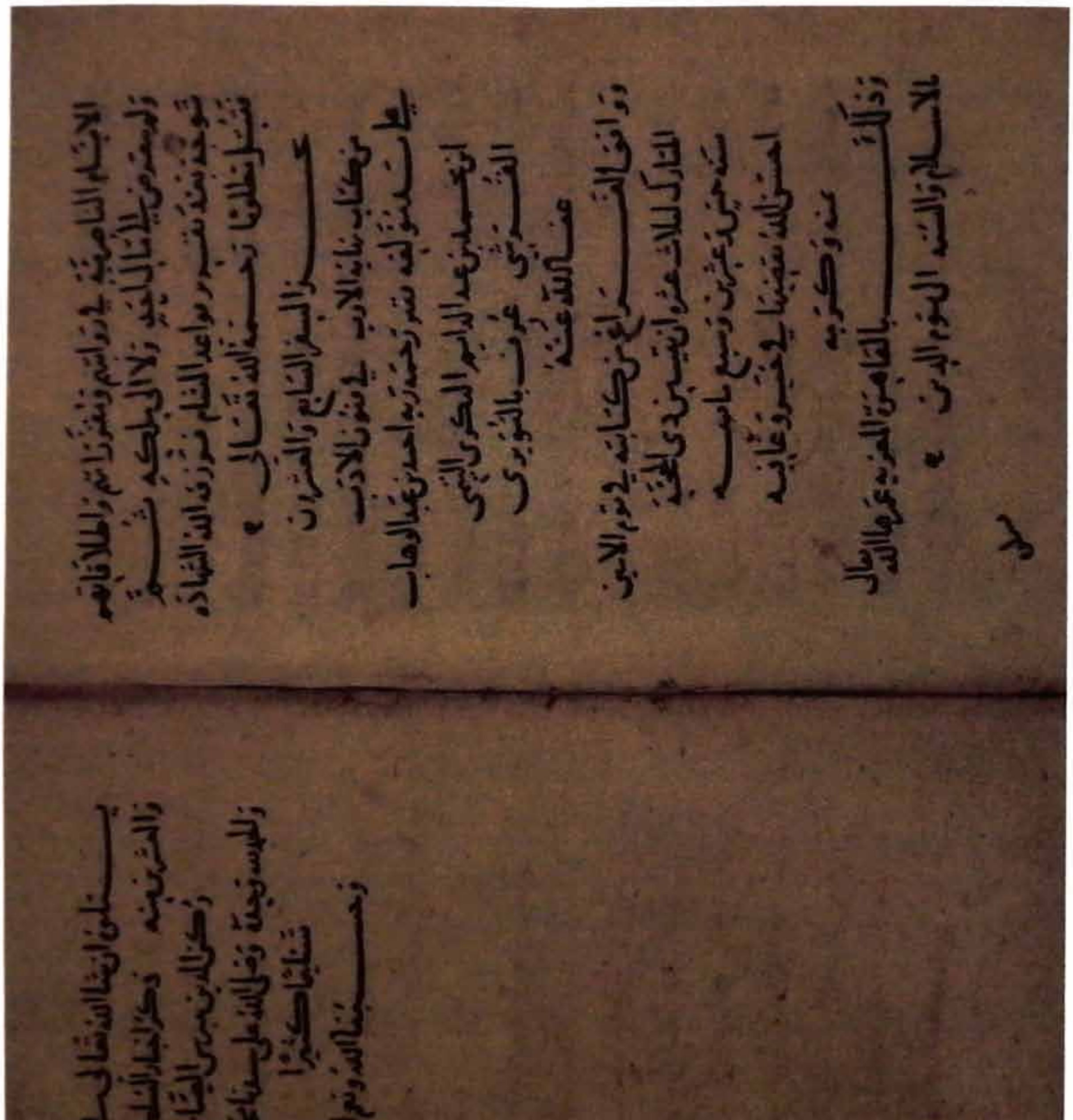
الحمد لله العليم العلام وصلى الله على محمد نبيه الكامل الامين اما بعد فان الله توفيقه
في تلك حكيت ان بعض اهل العلم يعتقد زعم ان نبي الله صلى الله عليه وسلم كتب يوم قاضى
اهل مكة بيده على جهة الاعجاز وتعلق بكلام في حديث البراء الذي فيه فاخذ رسول الله
الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب وان هذا القول لم اره ولا سمعت بقايل به غيره وان ما تعلق
به لو جاز حمله على ظاهره لوجب القول بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب يوم الحديبية
بيده وحمل ما تعلق به على ظاهره لا يجوز لما سياتي بعد ان شاء الله عز وجل وسالني وفقه الله
ان اكتب اليه بالذي اعتقده في هذه المسألة مع ذكر ما حضرني ذكره من حجة بين له يلتمس فهمه لا عن
تردد الذي كنز له لا يلج به معتوه شك ولا ريب والكلام فيما سالني عنه يأتي في ابواب اربعة الباب
الاول فيه الاحتجاج بكلام كتاب الله العزيز والثاني فيه الاحتجاج بالسنن التي على ظاهرها
لا يجوز العدول والثالث فيه الاحتجاج بالسنن التي حملها على ظاهرها لا يجوز والرابع
فيه ذكر لفظ حديث المقاضاة واختلاف رواته مع ذكر ما فيه من دلايل تمنع حمل قول المحدث [illegible]
فكتب على ظاهره **فصل** واعلم ان ما ذهب اليه الذي حكيت قوله لا يخلو ان
يكون محجوجا بقول احد من السلف الذي يجب الاقتداء بهم او غير محجوج فان كان غير محجوج عن
احد منهم فالقول بما لم يقولوا به لا يجب ولا يجوز لانه لا خير في قول به لم يقل احد منهم وان كان محجوجا
في ما عن بعضهم ولا احسبه محجوجا فالقول به ايضا لا يجوز لشذوذه ومخالفة الاصول له ولانه
غريب على الكبير منهم مما لا يجوز حمل الناس عليه بل على ضده من هذا ان مالكا ابى على الخليفة يريد
عنوة الفقهاء باجتناب كل شذوذ وبغى الى بعض اكابر الصحابة لعلمه بانه لا يجب متابعة
كل قايل على قوله وان كان ذا فضل وعلم الا ترى انه قد ترك الناس قول عبد الله بن عباس رضي
الله عنه وان كان البحر في اشياء خالف فيها كل الصحابة كمذهبه في عول الفرايض وفي منع العول
المثلث بالتغيير وغير ذلك ومثل هذا قال بعض العلماء عند ما ذكر له عن كثير من اهل العلم
قبله ما نحا اليه في بعض الامور ليس كل احد وان كان له فضل يتبع على ما قال ثم تلا من كتاب الله العزيز
قوله جل ثناؤه الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه فان كان وفقك الله من قول بعض اهل
العلم ما لا يجوز القول به لشذوذه ومخالفة الاصول له في القول بان نبي الله صلى الله عليه وسلم
كتب يوم الحديبية بيده وان وجد قايل به لا يجوز لشذوذه ومخالفة الاصول له والله جل ثناؤه
اسلفه المعونة على كل ما يرضى منه ويرضيه كما اسنى منه تعالى ارادته وجهه بكل ما نذكره


ابن ابي النعيم الغسانية نسبا الاندلسي اصلا عامله الله بلطفه الخفي
واجراه على عوائده الحسنى هو من خطه رحمه الله تعالى ونفعنا
ببركاته امين

31

17

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
هذا جزء فيه التحذير من نسبة الكتابة الى النبي صلى الله
عليه وسلم يوم الحديبية املاء الشيخ الامام ابي محمد
عبد الله بن مفوز بن احمد بن مفوز المعافري رحمه الله
الحمد لله الظاهر العلي وصلى الله على سيدنا محمد نبينا النبي الامي
اما بعد ادام الله توفيقك ان بعض اهل العلم بجهتك زعم
ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم قاضى اهل مكة كتب بيده على جهة
الاعجاز وتعلق بظاهر حديث البراء الذي فيه فاخذ رسول الله
الكتاب وليس يحسن ان يكتب فكتب وان هذا القول لم اره
ولا سمعت بقايل به غير ان ما تعلق به لو جاز حمله على ظاهره
لوجب القول بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب يوم الحديبية
بيده وحمل ما تعلق به على ظاهره لا يجوز لما سياتي بعد ان شاء
الله وسالت وفقك الله ان اكتب لك ما الذي اعتقده في هذه المسئلة
مع ذكر ما يحضرني ذكره من حجة بينة لا يلحقها نقص ودلالة كذلك
لا يلحق في صحتها شك والكلام فيما سالت عنه ان شاء الله ابواب
اربعة الباب الاول في الاحتجاج بظاهر كتاب الله العزيز والثاني
في الاحتجاج بالسنن التي من ظاهرها الاعجاز المعروف والثالث في
الاحتجاج بالسنن التي حملها على ظاهرها لا يجوز والرابع
فيه ذكر لفظ حديث المقاضات واختلاف روايته مع ذكر ما فيه
من دليل يمنع حمل قول الصحابي فكتب على ظاهره فصل
واعلم ان ما ذهب اليه الذي حكيت قوله لا يخلو ان يكون محمولا على ظاهر
من



مصادر البحث ومراجعه

- **إعتاب الكتّاب**، لابن الأبار القضاعي، تحقيق صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط.1، 1380هـ/1961م.
- **برنامج الوادي آشي**، محمد بن جابر الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1400هـ/1980م.
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، لأحمد بن يحيى الضبي، تح. روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1417هـ/1997م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للإمام شمس الدين الذهبي. حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 2003م.
- **تحفة القادم**، لمحمد بن الأبار القضاعي، أعاد بناءه وعلق عليه إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1406هـ/1986م.
- **تحقيق النصوص ونشرها**، عبد السلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط.2، 1385هـ/1965م.
- **التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالات العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلمية**، لمحمد عبد الحي الكتاني، المطبعة الأهلية بالرباط، سنة 1346هـ.
- **التكملة لكتاب الصلة**، لابن الأبار القضاعي، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.1، 2011م.

- جزء فيه التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقل السلف التقي والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي، لعبد الله بن مفوز، نسخة خطية محفوظة بالخزانة الملكية بالرباط، قسم الخروم.

- الذيل والتكلة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق إحسان عباس، ومحمد بنشريفة، وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.1، 2012م.

- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، باعتناء مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، ط.1، 1401هـ/1981م.

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لأبي القاسم ابن بشكوال، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.1، 2010م.

- فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.1، 2009م.

- المحرر الوجيز في شرح كتاب الله العزيز، لعبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ط.2، 1403هـ/1982م.

- المغرب في حلى المغرب، لابن سعيد علي بن موسى، تحقيق شوقي ضيف، ط.4، دار المعارف، القاهرة، 1993م.

تحقيق مخطوطات السيرة النبوية والتاريخ: قضايا ونماذج

أنس وگاگ[1]

توطئة

إن إحدى مهام عالم المخطوطات هي عمل تاريخ المجموعات الخطية للمكتبات، أي مكتبة، وتجميع معطيات عن تداول مؤلفاتها منذ عصر ظهورها، للإفادة من ذلك في معرفة تاريخ النصوص.

ولا شك أن كثيرا من صعوبات التحقيق مرتبطة بمعرفة تاريخ النص، وروايته، وتحقق أصالة نسخه، وتقدير تاريخ النسخ بتقريب، وغير ذلك من الأمور التي قد يتوقف عندها كثير من المحققين.

لكن عمل تاريخ المجموعات قد لا يسعفنا دائما في الحصول على آصل المعطيات المرجوة في تيسير عملية التحقيق؛ لأن المحقق يشتغل في الغالب على مجموعة من المخطوطات التي تنتمي إلى أرصدة مكتبات مختلفة، قد لا يربطها أي رابط عائلي إلا من حيث كونها ترجع إلى مؤلِف واحد، لاسيما وأن ظاهرة الاشتغال بتحقيق تواليف مؤَلّف بعينه، قد أولع بها بعض الباحثين بعد تجربتهم العلمية الأولى معه في إطار تحضير أطاريح جامعية، وخصوصا إذا كان المؤلِف من كبار العلماء، فيحملهم ذلك على التهمم بتحقيق سائر تواليفه التي كانوا قد رصدوها وجمعوها من أجل رصد المادة العلمية الموثقة لما قدموه عن المؤلّف تعريفا به، وتوثيقا لجهوده في

---

(1) أستاذ التعليم العالي بكلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض بمراكش

الفن موضوع الدرس والبحث، وهو اختيار حسن ومفيد جدا من حيث كونه استمرارا في الحفر عن كل ما يفيد دراسة مصنفات المؤلِّف، والتعريف بها وبمحتواها، وتدوين ما وقفوا عليه من كتبٍ صُنفت عليها، أو نقلت منها، مع تتبع من حمل تراث المؤلف من تلاميذه وغيرهم رواية وتحديثا... إلخ، لكن بشرط أن يكون الباحث متأهلا لذلك؛ لأنه سيفيد بلا شك من معارفه وتجربته مع النصوص السابقة، ولاسيما من حيث معرفته بأسانيد المؤلِّف، ودرايته بمصادره ومظانه التي كان يأوي إليها، وطريقته ومنهجه في التأليف، وغير ذلك مما يحتاج في رصده وتتبعه إلى نفس طويل، ووقت كثير.

وعلى الرغم من حضور هذه المعطيات، فقد تعترض المحقق مجموعة من الصعوبات المشار إليها آنفا، وهي صعوبات يمكن تجاوز بعضها إذا كان المحقق على اطلاع واسع بمكتبة المؤلف عن طريق تتبع أثرها وبصماتها في التراث المخطوط، وملاحظة بعض الروابط العائلية بين المخطوطات التي جمعها لتواليفه، من مثل كونها تعود إلى ناسخ واحد؛ إذ الاطلاع على هوية الناسخ في التحقيق ضروري الاستعمال؛ لأنه حيثما كان الناسخ ضعيفا، كان النص مشوبا بكثير من الأسقاط والأغلاط والتحريفات والتصحيفات، ولاسيما حينما تكون النسخة فريدة يتيمة، من مثل نسخة الإسكوريال (برقم COD 1293) من كتاب **أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين** لابن دحية.

وحيثما كان الناسخ عالما متقنا، ومن النساخ المهرة، كان النص سليما دقيقا صحيحا كاملا، بحيث لا يجد المحقق ما يجده من يتعامل مع نسخ ضعيفة ورديئة، من مثل نسخة باريس (برقم3141)[1] من كتاب **شرح القصائد السبع** لأبي شامة المقدسي، وهو كتاب في السيرة المنظومة.

(1) ينظر: النموذج27.

فعلى الرغم من كون نسخته هي النسخة الوحيدة التي وصلتنا، فهي مكتوبة بخط المحدث أبي محمد ابن حيون الجزائري سنة أربع وخمسين وستمائة هجرية[1]، وخطه معروف لنا أيضا من خلال النسخة الخطية لكتابه الموضوع في تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني (نسخة السليمانية برقم 464)، وقد أشار إلى ذلك المؤرخ الكبير خير الدين الزركلي في **أعلامه**[2] المشهور بين الدارسين، وهو كتاب في التراجم عظيم الفائدة، كثير العائدة، ومما تفرّد به، اعتناؤه بتوثيق خطوط العلماء، وهو حجة في هذا الباب.

وقد حاول جماعة من الباحثين المعاصرين أن يتعلقوا بأهدابه، وأن ينتظموا في سلكه، فتعذروا بالاستدراك عليه وتذييله، وليتهم ما فعلوا ذلك، فشتان ما بين العملين، وشتان ما بين الثرى والثريا.

وأما الناسخ الحافظ ابن حيون الجزائري؛ فهو كثير الرواية، مليح الكتابة، كتب **شرح القصائد** من خط صاحبه المؤلِّف، ثم قرأها عليه في خمسة عشر مجلسا بالمدرسة العادلية الكبرى بدمشق كما خطه أبو شامة نفسه في ختم هذه المجالس على طرر النسخة وفي آخرها[3]، مما جعلها في حكم النسخة الأم، بل هي النسخة الوحيدة التي عليها خط أبي شامة المقدسي على كثرة تواليفه ونسخها.

ومن أجل العناية التامة التي حظيت بها نسخة باريس من طرف الناسخ والمؤلِّف، صارت هذه النسخة مرجعا وموئلا للدارسين في دراسة الجانب المادي للمخطوط، في علم المخطوطات، أو ما يصطلح عليه بعلم الكوديكولوجيا (La Codicologie).

---

(1) ينظر: النموذج 29.

(2) 145/4.

(3) ينظر: النموذج 28 والنموذج 29.

والمطلع على الدراسات المتخصصة في علم المخطوطات، من مثل الأعمال التي قام بها فرنسوا ديروش وغيره، سيقف في مصادرها ومظانها على رصيد مهم من مخطوطات السيرة والتاريخ.

كما أن المطلع على فهارس المخطوطات المنجزة بمدينة ليدن ، ولندن، وباريس، ومدريد، وغيرها، سيقف على عناية خاصة من المفهرسين بمخطوطات السيرة والتاريخ والحضارة الإسلامية، من مثل العمل الماتع الذي قام به الغزيري في **فهرسته** لمخطوطات الإسكوريال، فإنه قد قضى معظم حياته في دراسة هذه المخطوطات، وصرف اهتمامه في الغالب لدراسة محتوى أصناف من المخطوطات دون غيرها، وأعني بذلك المخطوطات التي تعنى بالتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، وهذا ما تؤكده بشكل أجلى الهوامش العربية ضمن **فهرسته** المنشورة باللغة اللاتينية في مجلدين، ومن المعلوم أن هذا الفهرس الوصفي قد نقل إلى العربية سنة 1811م باقتراح من الأديب والوزير محمد بن عبد السلام السلوي المغربي ت1815م، وهي ترجمة[1] توافق الأصل في التبويب والترتيب والتجزئة، لكن حسب الدراسة[2] التي قام بها المؤرخ محمد المنوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن من قام بالتعريب لم يعن بترجمة وصف المخطوطات والملاحظات التي دونها الغزيري، وهي توصيفات وملاحظات في غاية الأهمية، وإنما اكتفى بإيراد ترجمة حرفية لعناوين الكتب وأسماء مصنفيها، مع ذكر مقتبسات من الكتب من غير اعتناء بذكر أرقامها في تصنيف **الفهرس**.

---

(1) توجد نسخة فريدة من هذه الترجمة بالخزانة الحسنية بالرباط ب رقم6772.

(2) منشورة بعنوان: «ترجمة مغربية لفهرس الأسكوريال: تعريف بها» ضمن كتاب: **قبس من عطاء المخطوط المغربي** 455/1-464.

ومن المعلوم عند المفهرسين أن أهم ما ينبغي الاعتناء به هو الوصف الدقيق للمخطوط، ولذلك فإن **فهرس** الغزيري[1] لم يزل في حاجة إلى ترجمة عربية وافية، وقد اقترحت ذلك على بعض المتخصصين من أجل الاتصال بأهل المعرفة باللغة اللاتينية، إذ مراجعة فهارس المخطوطات القديمة التي وضعت في الغرب ضرورية، لاسيما مع عدم تسهيل الرجوع **لفهرسة** السلاوي في المواقع الإلكترونية، وعدم توفر فهرسة عربية أخرى تسهل للطالب بغيته، والمعول -حاليا- عند الدارسين بالنسبة لمخطوطات الإسكوريال على ما دوّنه درنبورغ ومن بعده.

وليس في **فهرس** درنبورغ ومن بعده ما يغني في الدرس والبحث، والغالب على عمل درنبورغ الاكتفاء بذكر عنوان الكتاب وصاحبه وتاريخ وفاته، وإيراد طرف من مقدمة الكتاب، مع التنبيه على عدم ورود ذكره في تاريخ بروكلمان.

ذكرت هذا للتنبيه على أمر هام؛ وهو أنه على الرغم من القيمة العلمية **لفهرس** الغزيري، والقيمة المضافة عند بعض الباحثين **لفهرس** درنبورغ ومن بعده، فإن المخطوطات الشرقية المحفوظة بالإسكوريال وغيرها، لم تزل في حاجة إلى دراسات علمية متخصصة، مثل ما حظيت به أرصدة المخطوطات المحفوظة بباريس.

وفي هذا السياق؛ لا بد من التنويه بالبحث الكوديكولوجي[2] الذي قامت به الباحثة ماري جينفيير: (Marie Geneviére Guesdon) ، مع الباحثة سوفان: (Yvette Sauvan) حول عينة كبيرة من مخطوطات المكتبة الوطنية بباريس،

---

(1) ومن آثار هذا الفهرس أنه مهد الطريق للتنقيب في مجموعة الإسكوريال والاعتناء بدارسة تاريخ إسبانيا من طرف كثير من الباحثين من أهلها.

(2) نشر ضمن أعمال الندوة العلمية التي نظمتها كلية الآداب بالرباط في علم المخطوطات سنة 1994، بعنوان:

L'assemblage des cahies : Remarques à propos d'un échantillon de manuscrits arabes récemment catalogués .

وتعنى هذه الدراسة بشكل خاص بطريقة جمع الدفاتر، ونظام التعليق على أواخر المخطوط، والمخطوطات المؤرخة وغير المؤرخة، وغير ذلك مما يتعلق بخوارج الكتاب المخطوط.

وقد أشار البحث إلى أن نظام التعليق على أواخر المخطوطات كان تقنية مستمرة في أواسط القرن 13م، ثم أصبحت هذه التقنية هي السائدة على حساب نظام الترقيم.

وقد كانت نسخة شرح القصائد السبع من بين النسخ المختارة في هذه الدراسة القيمة.

وفي سياق حديثي عن شرح أبي شامة في السيرة الشعرية والمنظومة، أود أن أثير هاهنا مجموعة من القضايا العلمية والمنهجية الدقيقة المتعلقة بالتحقيق، والكتاب المخطوط، وعلاقة ذلك بتاريخ الفن الذي أُلِّف فيه الكتاب، أي فن، وأي كتاب.

وقد اخترت أن أمثل لذلك بفن السيرة الشعرية والمنظومة، وبشرح أبي شامة في نسخته الباريسية.

أما فن السيرة الشعرية والمنظومة كما سماه الدكتور محمد يسف في كتابه الماتع «المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها»، فهو فرعٌ من فروع السيرة النبوية، وتسميته بفن السيرة الشعرية والمنظومة أدق وأشمل من تسميته بفن المدائح النبوية.

وهو فن له أصوله وقواعده ولوازمه المرتبطة بالمدحة النبوية ومفرداتها المعروفة عند أهله، ومعانيها المستقاة من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار المروية في نسبه ﷺ، ومولده ومبعثه، ومعجزاته ودلائل نبوته، وفضائله وخصائصه، وأسمائه وشمائله، وغزواته وشفاعاته، ومدح آله وأزواجه وأصحابه

وأمته، مضافا إلى ذلك ما يتعين على الناظم أن يُصدر به قصائده النبوية على غير عادة أهل الأدب والشعر؛ كذكر الديار المقدسة ومعالمها، والشوق إليها، أو بث الأشجان والتوجع من ألم البعاد عنها، أو ما في معنى ذلك، مع استحسان تقديم الدعاء والسلام والمواعظ، كما فعل الإمام علم الدين السخاوي في قصائده السبع، ولاسيما في قصيدته «**ذات الدرر في معجزات سيد البشر**» التي أنشدها عند قبر النبي ﷺ عام حجته الأولى سنة تسعين وخمسمائة بمحضر جمع كبير من الناس، وكان لهم عند إنشادها بكاءٌ وضجيجٌ.

وقد نشط فن السيرة الشعرية والمنظومة وازدهر، وانتشر انتشاراً منذ القرن الخامس الهجري.

والحديث عن بواعث ازدهار هذا الفن الجميل واتساعه؛ ذو شجون، كما أن الحديث عن مضمون المدحة النبوية وأسلوبها؛ طويل ومشوق، غير أن المحقِّق الذي يشتغل على نصوص هذا الفن لا بد أن يكون على معرفة بتاريخه، واطلاع واسع بخبايا وخفايا أصوله وقواعده...إلخ، ولا بد أن يكون أديبا لغويا عروضيا.

فلا يكفي في الباحث المحقِّق أن يكون منتسبا لكلية الشريعة، أو كلية الحديث النبوي الشريف، أو شعبة الدراسات الإسلامية، بل لا بد أن يكون متأهلا في الدراسات اللغوية والأدبية، ذا حس مرهف، وقريحة وقّادة.

وحيثما كان المحقق غير متأهل في اللغة والأدب، فلا يجمل به أن يشتغل على تحقيق متن شعري في أي فن من الفنون العربية والإسلامية، وهذه خزائن المكتبات الجامعية قد مُلئت رفوفها بمئات النصوص المحققة في إطار الدراسات الجامعية العليا، وأغلبها لا يصلح للنشر!

ومن الجسارة تحقيق النصوص في غياب المكنة العلمية، وافتقاد الخبرة اللازمة، ومن ذلك ما يعتقده بعض ضعفة الباحثين من سهولة هذا الأمر ويسره في تدرج الدرجات العلمية! ناهيك عن الأعمال التجارية وابتغاء الشهرة.

ومما يسّر هذه الجسارة، وأكثر من الجرأة على التراث المخطوط؛ ظهور طفرة المخطوطات الرقمية[1]، وإغراء المتلقي المبتدىء بعبارات، من مثل، «ينشر لأول مرة»، «وقد اعتمدنا في التحقيق على أقدم نسخة، وعليها خط المؤلف وتصحيحه»، «وقد اعتمدنا في التحقيق على نسخة عتيقة، وعليها خط الحافظ فلان بن فلان....»، ...إلخ.

أما فن السيرة الشعرية والمنظومة؛ فالمطلوب فيه كما قال أبو شامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **شرح الشقراطسية**[2]: «جودة النظم، وغزارة العلم، وصدق الود، والخبرة بما يصلح للرسل مدحا، والإحاطة بأحاديث المناقب والوقائع حفظا وشرحا، وقلما يجتمع ذلك لشاعر بصير، أو تحصل جودة النظم لعالم خبير...».

وقد كان من آثار ازدهار هذا الفن وانتشاره، حركة التأليف التي قامت حوله، والتي تجلّت في الشروح الكثيرة لبعض القصائد النبوية الفريدة التي عمد فيها شراحها إلى إيضاح ما أشارت إليه، وإظهار ما احتوت عليه، مما لا تتسع له عبارة النظم.

---

(1) لا نشك في أن المخطوطات الرقمية قد يسرت على الباحثين كثيرا من الوقت والجهد والمال من أجل الحصول على الكتاب المخطوط، بعد أن كان محتكرا بين فئة قليلة من الناس، وهذا شيء محمود جدا، ولكن يجب على الباحثين المتخصصين أيضا أن يشتغلوا بنقد الأعمال العلمية المحققة.

(2) خطية المكتبة الوطنية بالرباط، 3أ.

ولم تكن تلك الشروح خالصة للقصائد التي تشرحها فحسب، بل حفلت أيضا بالمعلومات اللغوية والأدبية والتاريخية والحديثية، وزخرت بالشواهد الشعرية والنثرية من التراث العربي، ومن الأدب المعاصر لأصحاب تلك الشروح حتى أصبحت مصدرا مهما للفن الذي تتناوله، ولأدب ذلك العصر في آن واحد.

ولذلك قال أبو شامة في مقدمة **شرح الشقراطسية**[1]: «وأراد هذا العبد الضعيف، المعتمد على ربه اللطيف، أن ينظم نفسه في سلك من تعاطى شرح شيء من الأشعار، أو تكلم على معنى من معاني الآثار والأخبار، فوجد ما يجمع له الأمرين، ويضمن له الفوز إن شاء الله في الدارين، وهو شرح بعض ما نظم في سيدنا المجتبى، رسول الله المصطفى؛ فإنه مع صحة معانيه، وصدق قائليه، يجمع فنونا من العلوم النقلية، ونكتا من العلوم الأدبية، ويشتمل على ذكر أوصافه وسيره، وما نقل من أثره وخبره، وشرح ذلك فن مستقل زائد على شرح النظم، والعلم به وبشرحه من أعظم الفنون».

هذا هو السياق التاريخي **للقصائد السبع** لأبي الحسن السخاوي مع **شرحها** لأبي شامة المقدسي، وهو نصٌّ وثيقٌ يعكس لنا صورة عن جانب مهم من جوانب الموسوعية في ثقافة الرجلين، فإن ما نظم فيه الأول، وشرحه الثاني، ليس من المضمار العلمي الذي اشتهر كل منهما فيه بالإمامة ورسوخ القدم، فميدانهما معا هو علم القراءات، وبسبب ذلك غفل الدارسون المتخصصون عن **شرح القصائد السبع**، ولم يعرفه أحد منهم ولا نص عليه في كتاب، على الرغم من ذكره في **رحلة العبدري**[2]، وتنصيص المؤلِّف عليه في ترجمته من **الذيل**[1]، وفي مقدمة **شرح القصيدة الشقراطسية**، وأنه أول ما أظهر من مصنفاته!

---

(1) المصدر نفسه، 2ب.

(2) ص115.

وهذه قضية تتعلق بالتاريخ العلمي للمؤلِّف، فينبغي للباحث والدارس والمحقق أن يقف عندها مليا، وأن لا يغتر بشهرة المؤلف في تخصص معين، فيغفل عن دراسة جوانب كثيرة ومهمة في تبيّن ملامح شخصيته كما هي، لا كما ينبغي أن تكون، وفي تحقق مؤهلاته للمكانة التي يعرفها له تاريخه العلمي.

من أجل هذا كله، استحسنت فكرة تخصص الباحث في دراسة الحياة الشخصية والعلمية لعالم ما، وتحقق ذلك في عطاءاته التراثية.

وقضية أخرى يجب أن لا نغفل عنها هاهنا، وهي أن عمل الشراح قديما، هو أشبه بعمل المحقِّقين حديثا، في إخراج المتن كما أراده له مؤلِّفه، فإن القصائد السبع تُعد من محفوظ الشارح أبي شامة منذ صباه كما صرّح بذلك في مقدمة **شرح القصيدة الشقراطسية**[2]، قال: «وكنت في صباي قد حفظت قصائد في مدح النبي ﷺ، نظمها شيخنا الإمام العلامة... أبو الحسن علي ابن الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد بن عبد الصمد الهمداني السخاوي نسأ الله في أجله، وبارك في علمه وعمله، فنشأت في ذلك، وقد علقت حلاوتها بنفسي، ومازج حبها لحمي ودمي.

يزداد في مسمعي تكرار ذكرهم طيبا ويحسن في عيني مكرره»

وهذه صورة ناطقة تدلنا على مبلغ إلف الشارح لهذه القصائد وتعلقه بها، فقد قرأهن على ناظمهن مرارا كما صرح بذلك في المقدمة المذكورة، وشرحهن في حياة الناظم كما تشهد لذلك عبارات ثنائه عليه، من نحو: «أيده الله»، «وبارك الله في حياته»، «وأخبرني ناظمها أبقاه الله»... إلخ، وينضاف إلى ذلك تنصيص الناسخ على

---

(1) ص39.

(2) خطية المكتبة الوطنية بالرباط، 2ب، و 3أ.

تاريخ فراغ الشارح من نسخته المنقول منها؛ وهو شهر المحرم من سنة اثنتين وأربعين وستمائة.

وهذا التأريخ قد نص عليه بروكلمان في تاريخه، ويفيد بأنه قد اطلع على هذه النسخة، وقد وهم محقِّق **شرح القصيدة الشقراطسية**، فعد ما ذكره بروكلمان خطأ؛ اعتمادا منه على ما ذكره الشارح في مقدمة **شرح الشقراطسية** من أولية التأليف؛ وإنما يقصد الناسخ تأريخ فراغ الشارح من **شرح القصائد السبع** في أصله ونسخته الأولى، وهي النسخة المنقول منها، لا فراغه من نسخ **شرح الشقراطسية**.

وفي هذا السياق، لابد أن أنبه على الكتاب المخطوط الذي تفرقت أجزاؤه بسبب النُّسّاخ، فسُمي كل جزء بموضوعه؛ لأن أبا شامة المقدسي كان قد جعل شرح الشقراطسية وشرح القصائد السبع كتابا واحدا، ووضع لهما اسما جامعا في المقدمة، قال: «وقد سميته: **المقاصد السنية في شرح القصائد النبوية**، وجعلته جزأين، الجزء الأول في شرح القصيدة الشقراطسية، والجزء الثاني في شرح القصائد السبع السخاوية».

ثم استقل شرح القصيدة الشقراطسية عن شرح القصائد السبع في النسخ الخطية؛ لأسباب متصلة بالرواية والتدريس.

وقد انتشرت القصائد السبع بين الناس، ونقلت بها النسخ، فوقع الاختلاف في ألفاظ الأبيات، وفي عدتها، مما يرجع عادة إلى ما يتعاور القصائد من التنقيح والتصحيح، وما يتعاقب عليها من أيادي التهذيب والإصلاح، مما قد يصل إلى إضافة بعض الأبيات على سبيل الاستدراك في بعض القصائد المشهورة، أو على سبيل التساهل في أخرى من طرف النساخ وضعفة القارئين، ناهيك عن التصحيف والتحريف الذي يقع منهم كما وقفنا على أمثلته في نصوص عدة لهذه القصائد وغيرها، ومن ذلك ما سنذكره لاحقا من إلحاق قصيدة بأصل كتاب لغير منشئها.

وقد كان هذا الاختلاف الواقع في ألفاظ القصائد السبع بسبب اختلاف النسخ وتصحيف النساخ، من أهم البواعث والأسباب التي دفعت الشارح لشرح القصائد، وأشار إلى ذلك في مقدمة شرح الشقراطسية[1]، قال: «ورأيت الاعتناء بها قربة؛ إذ أكثر الناس يصحفون ألفاظها، ويعجزون عن قراءتها لعدم ضبطهم لما فيها...».

وقد نجد في بعض الأحيان من كبار العلماء من ينسب كلاما لمؤلف ما في كتاب معين، ولا يصح ذلك؛ لأنه نقل بواسطة، أو من نسخة ملفقة، من مثل ما نسبه الحافظ ابن حجر العسقلاني[2] لابن دحية في **وهج الجمر**، ومن مثل ما نسبه الأدفوي[3] لابن السيد البطليوسي نقلا عن كتاب **الصلة** لابن بشكوال.

وتلقانا كثيرا أوهام المفهرسين والمحققين في تحديد تأريخ تأليف النصوص، ومرد ذلك في الغالب إلى التقليد، أو التعجل وعدم التحري.

وقد أشرت من قبل إلى وهم محقق **شرح القصيدة الشقراطسية**، واستبعاده لما ذكره بروكلمان.

ومن الأسباب الرئيسة لكثرة هذا النوع من الهفوات والأوهام اعتماد كثير من المحققين على الإحالات الواردة في المتن، فالمؤلف عادة ما يحيل فيه على سائر تواليفه الأخرى اختصارا واقتصارا، فيتوهم المحقق أن هذا الكتاب أسبق تأليفا من الآخر، وأن تأليف ذلك الكتاب متأخر في الزمن عن هذا،إلخ.

---

(1) نسخة المكتبة الوطنية بالرباط، 4أ.

(2) في **التلخيص الحبير** 2812/6.

(3) في **البدر السافر** 432/1.

وربما تغريه بعض عبارات المؤلف التي يشير فيها إلى أن أحد كتبه هو آخر ما ألّف، من مثل ما وقع لمحقق كتاب **الآيات البينات** في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات، لابن دحية[1]، فينص على أن هذا الكتاب هو خاتمة إنتاجه العلمي، وهذا كله غير صحيح، ومنشؤه هو عدم العلم بتاريخ النص.

أما الإحالات الداخلية، فليست دليلا قويا ولا قاطعا في تحديد تاريخ التأليف أو مكانه، بل هي معارضة بالإحالات العكسية.

ومن المعلوم أنه قد جرت عادة العلماء على أن يتوسعوا؛ لتهذيب ما كان سبيله أن يهذب من تواليفهم متى تنفس لهم الوقت، ووقع الاحتشاد منهم لذلك، حتى يتلقاها الناس في أكمل معنى، وأجمل صورة.

وقد أحال أبو شامة في **شرح القصائد السبع** على بعض مصنفاته الأخرى، **كنور المسرى**، **والتاريخ**، **والقصيدة الدامغة**، **والمرشد الوجيز**، **ونية الصيام**، مع أن شرح القصائد كما مرّ معنا هو أول ما أظهر من تآليفه!

وكذلك **الآيات البينات**، **والمستوفى**، **ونهاية السول**، وغيرها من تواليف ابن دحية، فقد أحال عليها في **التنوير**[2]، وهو كتابٌ ألفه سنة 605هـ.

ومن القضايا التي يجب أن يتنبه لها المحقق، ما يتصل بتخريج الأحاديث عند جمهور من المصنفين بعد ظهور كتب الأطراف، وخصوصا في تخريج الأحاديث الواردة في مصنفات السيرة النبوية، وهي قضية أثارها الحافظ ابن مسدي، وانتقد فيها المشارقة، ونقلها عنه ابن سيد الناس في **الأجوبة**[3]، قال: «غير أنه أثنى على

(1) ص176.
(2) نسخة مكتبة الأسد، 418أ، و421أ.
(3) ص 233.

الحافظ أبي الحسن القرشي بعض الثناء، واعتنى بتقريظه بعض الاعتناء، فقال: لم ألق بالديار المصرية من سلك في[1] التخريج طريق الحفاظ، وتحرّر في تحرير الأسانيد والألفاظ سواه -أكرمه الله- فإن أكثر أهل المشرق يعتمدون في التخريج على كتب الأطراف، وينتحلون كلام الأسلاف».

فهذا النقد يُفسر لنا قضية منهجية يختلف فيها المشارقة عن المغاربة في عصر ابن مسدي، وهي عدم تقيّد أهل المشرق بألفاظ الروايات بسبب اعتمادهم في التخريج على كتب الأطراف، وجعلها غاية عندهم لا وسيلة، في حين كان الرجوع إلى الأصول مطلبا مهما عند الأندلسيين والمغاربة.

وقد لامست هذا الصنيع في شرح أبي شامة؛ إذ على الرغم من كونه محدثا، فهو مع العناية الكبيرة التي أحاطها بالأحاديث النبوية، واهتمامه بإيرادها في سياق مباحث السيرة النبوية التي لم تتسع لها عبارة النظم، فإنه في تخريجه لها لم يجر على طريقة المحدثين في الرجوع إلى الأصول، وذكر أسانيدهم للروايات، وإنما كان يأتي بها مقطوعة في الغالب عن أسانيدها، كما أنه في أغلب الأحاديث التي عزاها إلى **الصحيحين** أو أحدهما كان يعدل عن إيرادها بغير لفظها، والسبب في ذلك ما ذكره ابن مسدي، وتأثره أيضا بصنعة الحافظ البيهقي؛ لأن أغلب الأحاديث أوردها بلفظ البيهقي في **الدلائل**، ويعزوها إلى **الصحيحين** أو أحدهما، وهذا يصدق أيضا على الآثار، كما أنه يستند إلى بعض كتب الأطراف، وبهذا الاعتبار؛ فإن أبا شامة المقدسي يعتبر من محدثة الفقهاء.

(1) في المطبوع المحقق: «من سلك التخريج...»، ولا يستقيم، فأضفت عبارة «في»؛ لأن السياق يقتضيها، ثم رجعت إلى المخطوط، فوجدتها فيه، على أن عمل المحقق في غاية الجودة والإتقان، وأفدت منه كثيرا.

وحيثما وجد المحقق اختلافا بين رواية الحديث في المتن المحقق والمصادر التي أخرجته، وجب عليه أن يشير إلى ذلك في منهج التحقيق، وأن ينبه عليه في الهوامش بعبارة: «بلفظ مثله»، وأن لا يتصرف في رواية المتن بزيادة أو نقص كما يفعل بعض أشباه المحققين.

ولنعد إلى الحديث عن **المخطوطات التي تعود إلى ناسخ واحد**، فالأمثلة عليها كثيرة، سنورد منها هاهنا ما يتصل ببعض تواليف أبي الخطاب ابن دحية في السيرة والتاريخ، وأعني بذلك: كتاب **النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس** (نسخة نور عثمانية برقم 3116)، وكتاب **نهاية السول في خصائص الرسول** (نسخة برلين برقم 2567)[1]، وكتاب الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ **من المعجزات** (نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر برقم1679)، وكتاب **مرج البحرين** (نسخة مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة بالرياض برقم95).

فإن المتأمل في أوثق النسخ الخطية التي وصلتنا من هذه الكتب، سيلاحظ أنها قد كُتبت بخط نسخي مليح، وأنها تعود إلى ناسخ واحد[2]، وهو تلميذ المؤلِّف: محمد بن علي بن محمد الأنصاري.

وسيلاحظ أيضا أن بعض هذه النسخ قد قُرئت على المؤلف، وعليها خطه في مواضع عديدة[3]، ولكنها مع ذلك فقد اشتملت على محو وبياضات[4]!

---

(1) لا يحتوي هذا البحث على نماذج خطية من هذه النسخة؛ لأن إيرادها رهين بالحصول على ترخيص مكتوب من مكتبة برلين حسب الشروط المتفق عليها بيني وبين المسؤولين على المكتبة، وسأنشر الكتاب لاحقا إن شاء الله بعد الانتهاء من بعض التعديلات والإجراءات القانونية.

(2) ينظر الملحق.

(3) ينظر: النموذج 20 والنموذج 21 .

(4) ينظر: النموذج 19 والنموذج 25 .

وجواب ذلك سأذكره فيما سيأتي.

وعلى الرغم من كون الناسخ يجمع مع حلاوة الخط وقوته، وسواد المداد وجودته، وإحكام مواقع الفصول، وجودة التقدير فيما يُفضله في الكاغد من البياض عن يمين المتن وشماله، وأعلاه وأسفله، على نسب معتدلة، إلا أن ما كان يُفضله داخل المتن في بعض الأحيان من البياض[1] مع وجود المحو في مواضع متعددة يثير فضول القارئ.

وقد كان من العسير علينا جدا أن نتعرّف على هُوية ناسخ هذه النصوص لو لم يرد ذكره في طباق السماع المثبت بخطه على ظهرية نسخة كتاب **النبراس**[2]؛ وهو سماعٌ يكشف لنا عن التقدير الذي أحاطه بالكتاب، وأنه هو كاتب الأصل والسماع.

بينما لا تسعفنا النسخ الأخرى في الكشف عن هوية هذا الناسخ؛ لأن حرود المتن وردت مقتضبة، وخالية من المعلومات في العموم، وغاية ما يمكن أن نستنتجه منها أن الناسخ مشرقي، لأن البحث في علم المخطوطات قد كشف بأن جل العلماء من مهاجرة المغرب والأندلس إلى المشرق ممن وقفت على خطوطهم، وهم كثر، ظل خطهم مغربيا أو أندلسيا على الرغم من طول مقامهم بالمشرق، منهم ابن دحية السبتي كما تدل على ذلك تصحيحاته وطرره على كثير من المخطوطات المشرقية، وقد نسخ الكثير قبل هجرته إلى المشرق.

---

(1) مثال ذلك في نسخة **النبراس** 61أ، 88أ، 107أ وب، 116أ وب، 144ب...، وفي نسخة **نهاية السول**: 106أ...

(2) ينظر: النموذج 15.

وعلى الرغم مما أتاحته لي نسخة برلين من كتاب **نهاية السول** من تتبع صورة عمل الناسخ المتقن، واصطلاحه في النسخ، ووقوفي على تصحيح المؤلِّف بخطه المعروف في كثير من المواضع، فإن نسخة **النبراس** قد كشفت لي عن هُوية الناسخ ومستواه الثقافي والتقني بشكل أدق.

فكشفت لي عن كونه من الذين كانوا ينسخون الكتب في إطار دراستهم على المؤلِّف، وعن كونه من الذين خصّهم المؤلف بعمل النِّساخة في مجلسه قبل اختصاصه بمشيخة الكاملية وبعدها، وعلى الزمن الذي استغرقه في النسخ والتصحيح، وعلى مشاركة نُساخ آخرين له في النسخ[1]، وهم من تلامذة المؤلِّف النجباء، وعلى تسلسل العناية بقراءة النسخ التي كتبها بين الأجيال اللاحقة من البيت الدحيوي[2] وسائر الأمراء والعلماء.

وقد كان من الضروري أن يتخذ ابن دحية كاتبا مخصوصا؛ لأن جل تواليفه التي ألّفها بالمشرق، كان يهدي نسختها بعد تصحيحها ومقابلتها إلى الملك الكامل، وبعضها كان بطلب صريح منه، كما ورد في سبب تأليف كتاب **النبراس**، فلا بد إذن أن تكون النسخ المهداة إلى الملك الكامل نسخا ملوكية، أي: بخط كاتب من كُتاب السلطان الذي يحضر مجالسه، أو ما يسمى بكاتب التدبير، وقد وجدت مثال ذلك في كتاب **التنوير في مولد السراج المنير** (نسخة مكتبة الأسد برقم 13508) وهي النسخة التي وصلتنا بخط الشاعر أبي المجد أسعد بن إبراهيم بن الحسن بن علي

(1) ينظر: النموذج 18 والنموذج 23 والنموذج 25 .

(2) ينظر سماع حفيد المؤلف في الطرة العليا من ظهرية نسخة **النبراس** في النموذج15، وسماع أبي جعفر ابن دحية في ختم الكتاب في النموذج 26.

الإربلي النشابي[1]، وكان قد تولى كتابة الإنشاء بإربل لملكها مظفر الدين أبي سعيد كوكبوري.

وهذا النوع من كُتّاب الملوك والسلاطين والأمراء أحوج إلى أن تكون له مشاركة في جميع العلوم بعد إحكامه لما يحتاج إليه في صناعته، وأن يكون أكثر عمله التواريخ، وأخبار الملوك، والسِّير، والدول، والأمثال، والأشعار؛ لأن الملوك والأمراء إلى هذه الأنواع من العلم أميل، وهم بها ألهج؛ ولهذا المعنى ألّف ابن دحية مجموعاته في التاريخ والسيرة النبوية للملك الكامل.

ومن أجل إخراج تلك المجموعات؛ لابد أن يخطط المؤلِّف لعملية النَّسخ، ولابد أن تحظى هذه العملية بالسرعة في الإنجاز؛ لأن حظوة المؤلف عند الملك الكامل وملازمته له تستدعي ذلك، لاسيما وأن الملك كان مغرما بسماع الأحاديث النبوية، وكان يبيت عنده جماعة من الفضلاء في بعض الليالي يأنس بهم، بل كان -كما ذكر ابن واصل[2]- يصعد إلى المؤلِّف إلى القلعة في غالب الأوقات، ويستفيد منه.

وقد جرت العادة في إنجاز النسخ الخزائنية توفير مجموعة من الوسائل اللازمة، واحترام مجموعة من التقاليد، وقد يستدعي الإنجاز تعدّد النُّسّاخ والمزينين والمجلدين، وتتم عملية النساخة برعاية السلطان أو من ينوب عنه.

ولا يتسع هذا البحث لإثارة مجموعة من النقاط الهامة التي تستحق الدراسة في موضوع النسخ الملوكية في العصر الأيوبي، لكن من المفترض في النسخ الخطية

---

(1) ينظر: النموذج 9 والنموذج 13 .

(2) في مفرج الكروب 5/162-163.

-موضوع هذه الدراسة- أن تكشف لنا عن بعض المعلومات في صناعتها وتقاليدها وأوضاعها في ذلك العصر.

رجعت إلى نسخة التنوير الملوكية التي كتبها أبو المجد الإربلي[1] سنة 605هـ بإربل، وقارنتها بالنسخ التي كتبها محمد بن علي الأنصاري المكتوبة في التاريخ نفسه بتقريب، وقلبت الطرف فيها، ونظرت في أعطافها ومطاويها، وقرأتها حرفا حرفا، وتتبعت اصطلاحات النساخ فيها، وتعليقات المصححين عليها.

فوجدت بينها تشابها وتقاربا في الخط، والضبط، والشكل، والتفقير، والتسطير، وطريقة كتابة التقسيمات الفرعية والوحدات النصية من مثل: «باب، وفصل، وفائدة، ومسألة...» إلخ، ومن ذلك ورود عبارة: «قال ذو النسبين أيده الله» في ثنايا النص بخط كبير ومغلظ، وغير ذلك من الاصطلاحات والتقاليد والأوضاع التي لم تكن من باب الصدفة.

فاستنتجت من خلال هذه المقارنة أن عملية النسخ كانت بتوجيهٍ من المؤلِّف وإشرافه؛ لأن ذلك كان بطلبٍ منه، وليس عملاً مستقلاً.

واتضح لي أيضا أن المؤلِّف قد يصطدم في عملية الإنجاز ببعض الصعوبات والعراقيل حينما تكون ثقافة الناسخ متواضعة على الرغم من تجويده في الخط، كما هو الحال بالنسبة لمحمد بن علي الأنصاري.

كما أن عملية النسخ عملٌ مُضْجِر، وعندما يكون النص منقولا من مخطوط آخر، فإن بعض الأخطاء يمكن تفسيرها بصعوبة قراءة النسخة المنقول منها؛ لأن

---

(1) ترجمته في ذيل مرآة الزمان 111/1.

المؤلِّف كان يكتب بالخط المغربي، والنسخ التي بين أيدينا هي ناتجة عن الجهد المبذول في تحويل أصلٍ مكتوب بالخط المغربي إلى خط مشرقي[1].

وقد اتضح لي أن الناسخ الإربلي كان على معرفة جيدة بالخط المغربي، فقلّت أخطاؤه وهفواته على الرغم من كبر حجم الكتاب، وقد وردت تصحيحات المؤلِّف في ثمانين موضعا منه بتقريب، وكلها إلحاقات[2].

كما أن حظ ظهور التزيين والتجليد كان أوفر في النسخة الإربلية[3]، فوجه الورقة الأولى قد شغلته الزخرفة على شكل إطار مستطيل، بداخله زخارف أخرى يتوسطها عنوان الكتاب الذي كتب بشكل مزيّن، وبأسفله اسم المؤلف ونسبه، وبأسفله كتابة مطموسة، ولعلها تشير إلى اسم المستكتب.

أما الصفحتان المتقابلتان الأوليان[4]، فقد تعرضتا للانفكاك، كما أن الناسخ خالف بين طريقة خطه في الصفحة الأولى، ولا أدري ما هو السبب في ذلك، كما لا أستطيع أن أقرر بأن الباعث على ذلك هو الرغبة في الاستفادة من الصفحتين في إدراج بعض أشكال الزخرفة، وذلك بسبب عملية الترميم التي تبدو بجلاء في الطرر الخارجية، مع غياب إطار الزخرفة المفترض في الصفحة المقابلة.

وأستنتج من ذلك أن الصفحتين المتقابلتين الأوليين في النسخ الخزائنية لا تحظى بالضرورة بأشكال الزخرفة والتزيين في ذلك العصر[5].

---

(1) مثال ذلك نسخة الإسكوريال من كتاب أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين؛ لابن دحية.

(2) ينظر: النموذج 11 والنموذج 12 .

(3) ينظر: النموذج 8 والنموذج 9 .

(4) ينظر: النموذج 10 .

(5) ينظر: النموذج 14 والنموذج 15 .

وأما الناسخ محمد بن علي المصري؛ فقد كثرت هفواته، وهي هفوات من قبيل الديتوغرافيا، والهابلوجرافيا، وانتقال النظر، والقلب، وبعض التصحيف، واستبدال كلمة محل أخرى....إلخ

وقد وجدت في نسخة النبراس ما يدل على جميع هذه الأنواع من الهفوات، من مثل ما استدركه الناسخ في الطرة الخارجية العليا للورقة 181أ، في المقابلة الأولى، ثم تبيّن له فوت بقدر أربع ورقات في المقابلة الثانية، فخطّ على الاستدراك الأول بخطوط مستقيمة بالمداد الأحمر للإبطال والإلغاء، وأضاف الأوراق الناقصة[1].

وقد استدعى وجود مثل هذه الهفوات مشاركة نُسّاخ آخرين في ترميم النسخة والحفاظ على انتظامها وتزيينها بإشراف وتصحيح المؤلِّف؛ ولذلك نلاحظ بأن عملية إدراج بعض الأوراق الناقصة قد تكررت في الملازم اللاحقة[2].

ويمكن أن نصنف النُّسّاخ الذين شاركوا في عملية التصحيح والمقابلة بالنُّسّاخ المزاولين لمهنة إصلاح الأخطاء فقط.

ومن الملفت، أن الناسخ المصري قد حظي بنسخ أغلب تواليف المؤلِّف على الرغم من كثرة هفواته! مع العلم أن المنافسة بين النُّسّاخ المحترفين تكون شديدة.

والجواب عن هذا السؤال يستدعي البحث في هُوية الناسخ.

ومن أسف أنني لم أعثر له على ترجمة تسعفني في الكشف عن شخصيته وثقافته كما هي في الوجود، وإنما وقفت على بعض التقييدات بخطه في نسخة أحمد الثالث من **المعجم الكبير** لأبي القاسم الطبراني، والتي نعت فيها نفسه بالكاتب.

---

(1) ينظر: النموذج 17 .

(2) ينظر: النموذج 18 والنموذج 23 والنموذج 25 .

وهذا كاف في التدليل على كونه من محترفي الكتابة، ويغلب على الظن أن يكون من كُتّاب الملك الكامل، وأنه كان كاتبا لابن دحية بعدما وفد على الملك ولازمه بالقلعة، وقبل أن يبني له دار الحديث بين القصرين في الجانب الغربي؛ لأن تأريخ نسخة برلين من نهاية السول فيما يبدو متقدم حسبما ورد في بعض تقاييد العلماء المؤرخة سنة 606هـ، وهو تأريخ يوافق زمن استقرار المؤلِّف بالقاهرة بعد عودته من رحلاته الخراسانية.

ويبدو أن الناسخ كما كان مختصا بابن دحية، فقد كان مختصا بنسخ كتب التاريخ والسيرة النبوية، وهذا معروف في مهنة الوراقة والنساخة.

وقد ثبت أن ابن دحية يخص بعض تلامذته والمقربين منه برعاية خاصة على الرغم من ضعف مستواهم العلمي[1].

ويمكن أن نرجع -أيضا- هفوات الناسخ المصري إلى السرعة في النَّسخ، وهذا التقليد معروفٌ وسائدٌ في تقاليد النِّساخة، وخصّه فرانسوا ديروش بنسخ المجلدات الكثيرة[2]، ولا أرى ذلك مطردا ولا استثنائيا، وقد أشرت آنفا إلى القرائن المعضدة للسرعة في النَّسخ.

ثم إنني قد تأملت في نُسخ الناسخ المصري، فكشفت لي عن وجود حالات نَسْخ متباينة بين النسخ المصححة وغيرها، فاستنتجت أن النسخ المصححة والمقروءة على المؤلِّف قد أُنجزت في ورشة نَسْخ نموذجية، بينما النُّسخ التي لم تُصحح على المؤلف أُنجزت في إطار عملٍ مستقل.

---

(1) منهم ناسخ نسخة الإسكوريال من كتاب وهج الجمر.

(2) الكتاب العربي المخطوط، ص80

وفي الجملة، فقد مكنتني المعلومات السالفة وغيرها من تحديد مكان النَّسخ بيسر وسهولة، وهو القاهرة، والمحيط الذي عمل فيه الناسخ، وهو مجلس المؤلِّف بالقلعة، أو مجلس الملك الكامل بدار الوزارة قبل أن يتحوّل إلى القلعة، وأن الناسخ كان مقربا من المؤلِّف، وملازما له وللمقربين منه من الأقارب والأمراء والعلماء كما تدل على ذلك بعض السماعات.

وتكشف لنا نسختا **النبراس** و**نهاية السول** عن ذلك بشكل أجلى وأوضح، لأن الناسخ كان يكتب النص في بعض الأحيان من خلال الإملاء[1]، وفي بعض المواضع كان يضطر إلى ترك بياضات بسبب بطئه في الكتابة من أجل تجويد الخط، ثم يعود إلى ملئها أثناء التصحيح والقراءة على المؤلِّف[2]، وربما ترك بياضا من غير حاجة احتياطا، مع الحفاظ الدقيق على جودة التقدير، أو ما يسمى في علم المخطوطات بالتسطير ما أمكنه إلى ذلك سبيلا.

كما كان يقوم أثناء مجالس القراءة المتكررة بتزيين بعض الحروف الممدة بالمداد الأحمر، ووضع علامات مختلفة، من مثل وضع خطوط طويلة في بعض مواضع المحو من أجل ملء الفراغ الموجود داخل المتن، حتى لا يظن أن في الكلام سقطا أو بياضا، أو وضع فاصلة مغلظة بالمداد الأحمر للفصل بين شطري الأبيات الشعرية، أو للفصل بين الجمل والعبارات المسجوعة، حتى تنتظم قراءة القارئ، فيقرأ وفق نظام يحافظ على تمام المعنى، وعلى الإيقاع الصوتي المسجوع.

وكذلك نجد نقاطا مجمعة، في هيئة ثلاث نقاط، كتبت بالمداد الأحمر للغرض نفسه.

---

(1) ومن ذلك ذكر عبارة: «أملاه»، أو «إملاء» عند إيراد اسم المؤلِّف في العنوان، وقول المؤلف في مقدمة وهج الجمر: «فأمليت في ذلك برسم مجلسه الكريم ما يُعرب عن المراد ويُفصح...».

(2) ينظر: النموذج 24 .

وتظهر علامات أخرى من قبيل رأس حرف السين بالمداد الأحمر في بعض مواضع استئناف الكلام.

وينضاف إلى ذلك علامات التصحيح والمقابلة المعروفة، من مثل علامة الإلحاق المقرونة بعبارة صح، وعبارة أصل، والدائرة المنقوطة، إلخ.

وفي مجالس التصحيح والقراءة المتكررة تتناوب أقلامٌ عدة، فتبدو النسخة من خلال الاختلاف في الكتابة والمداد في مواضع التصحيح وكأنها عملٌ جماعي.

وبعد دراسة أوضاع النسخ وما عليها من طرر وسماعات وخوارج، استنتجت ما يلي:

لقد جرت عادة الناسخ المصري على أن يرتب الكتاب على نظام الكراسات الخماسية كما هو الشأن في نسخة برلين من نهاية **السول**، وهو ما درج عليه أيضا في عملية النسخ الأول لكتاب **النبراس** كما ورد مثبتا في الطرف الأيسر من الطرر الخارجية العليا للأوراق ذوات الأرقام (23،33،43،53)، لكن عملية التصحيح والقراءة المتكررة على المؤلِف التي أشار إليها في السماع المثبت على ظهرية الكتاب، اضطرته إلى الإخلال بانتظام كراسات الكتاب، وأيضا إلى الإخلال بمسطرته في كثير من المواضع[1].

وقد دلت هذه المواضع على حجم العراقيل التي واجهت المؤلّف في عملية الإنجاز بسبب الهفوات التي وقع فيها الناسخ، وعلى الرغم من ذلك فقد تابع إشرافه على عمل النسخة وتصحيحها من أولها إلى آخرها، وتواردت أقلام مختلفة على

(1) ينظر: النموذج 22.

تصحيح المواضع التي وقع فيها فوت أو سقط، وأغلبها من تصحيح المؤلِّف نفسه[1]، ثم ممن وردت أسماؤهم في طباق السماع المثبت بآخر الكتاب[2].

ويبدو أن المؤلِّف على وعي تام بمستوى أهلية الناسخ المصري؛ وهو بقدر ما كان حريصا على أن ينسخ له كتبه المهداة، كان حريصا على تصحيحها حرفا بحرف، وفي مجالس عديدة ومتكررة، كما صرّح بذلك الناسخ في طباق السماع المثبت على ظهرية النسخة، قال: «فإنه جمعه كله بقراءتي مرارا منها غرة جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وستمائة، وهذه القراءة الأخيرة كانت لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول عام أربعة عشر وستمائة»[3].

والملفت أن النسخ الملوكية الدحيوية التي كُتبت للملك الكامل لم تحظ بمثل ما حظيت به نسخة التنوير من حيث التزيين والزخرفة في صفحة العنوان، وفي الصفحتين المتقابلتين الأوليين، وها هنا نتساءل عن السبب الذي سيمنع ابن دحية من الإشراف على هذه التقاليد واستكمالها وتوفير وسائلها مع قربه من السلطان.

هذه أمور تحتاج في الواقع إلى مزيد تتبع واستدراك في بحث خاص؛ لكنني أستطيع أن أرصد بعض القرائن التي أثرت في اشتغال المؤلف بالتأليف وإشرافه على عملية النسخ خلال صلته بالناسخ المصري.

ومن ذلك أن نسخة أحمد الثالث من **المعجم الكبير** لأبي القاسم الطبراني، والتي كان قد ناولها المؤلف لهذا الناسخ كما ورد بخطه في الجزء الأول منها، تحدد لنا فترة اشتغال الناسخ بنسخ كتب ابن دحية، وهي العقد الأول من القرن السابع

(1) ينظر: النموذج 20 والنموذج 21.
(2) ينظر: النموذج 26.
(3) ينظر: النموذج 15.

بتقريب؛ لأن هذه النسخة هي نسخة أبي الحسن علي بن شكر (ت616هـ)، وفي هذه المدة بتقريب كان وزير الملك الكامل الصفي ابن شكر (ت622هـ)، قد غص بصفاء ذلك الود الروي بين ابن دحية والملك الكامل، فعالج كل العلاج، ليفسد ذلك الامتزاج، فكان في سعيه ذلك أن بنى مدرسة لمذهب مالك، واستقدم لها الحافظ أبا الحسن علي بن المفضل المقدسي (ت611هـ) ليزاحم ابن دحية به، ويدحضه عند الملك الكامل في منصبه، فلم يتهيأ له ذلك[1]، فليسلك موضوع النسخ المسلك نفسه، وبهذا الاعتبار.

ثم إنني رجعت إلى نسخة دار الكتب المصرية (برقم612) من كتاب **نهاية السول**، وهي نسخة مؤرخة سنة ست وعشرين وسبعمائة، وناسخها هو عبد الله بن علي البالسي[2]، فقرأتها حرفا حرفا، وقارنت عمل الناسخ فيها بنسخة برلين، فاكتشفت أنها نسخة منقولة عنها؛ والأدلة على ذلك كثيرة وقوية، من أهمها توافق النسختين في الطرر التي ليست من صميم المتن[3]، وفي مواضعها، وهي الطرر التي ينبه عليها الناسخ في نسخة دار الكتب المصرية بعلامة «حا»[4]، وتعني: «حاشية».

ومن ذلك محاكاة الناسخ للأصل المنقول منه في الخط، وفي التقسيمات الفرعية والوحدات النصية.

وعلى الرغم من جودة خط الناسخ، وأمانته العلمية، ومقابلته للنسخة على الأصل، فإن ثقافته تبدو متواضعة بسبب بعض هفواته التي تدل على عدم مكنته العلمية، من مثل ما ورد في الطرة الخارجية السفلى للورقة 35، بإزاء جملة: «هذا

---

(1) ينظر: **أجوبة ابن سيد الناس**، ص249.

(2) وليس هو المترجم في **الدرر الكامنة** 384/2؛ لتقدمه.

(3) ينظر: النموذج 5.

(4) 36أ، 46ب،...

حديث حار فيه الخلق»»، حيث توهم أنها مقطع بيت، فوضع أمامها ثلاثة نقاط مثلثة الشكل للتزيين، ثم كتب بأسفلها ما نصه: «هذا ابتداء أبيات من شعر، ووضع هنا كما تراه، وأظنه وضع موضع الغلط، لكن هكذا وجد في الأصل»[1].

وإنما ورد الكلام النثري في الأصل مسجوعا مع بعض المحو المقصود في أوله للتصويب، وأصل الكلام: «هذا حديث حار فيه الخلق؛ إذ ليس من شأن الحجار النطق، دلّت على أن النبي الحق، وكل ما أتانا به صدق»»، ومن عادة المؤلف أن يورد الكلام مسجوعا، فظن الناسخ أن الجملة الأولى مقطع بيت شعري، مع تحريفه لعبارة: «وكل ما أتانا به صدق»»، فكتب: «وكل كتابه أتانا صدق»»، والذي أوهمه؛ ذلك المحو الوارد على سبيل التصحيح، الذي أشبه طريقة الناسخ محمد بن علي الأنصاري في إيراد الأشعار[2].

وعدة تجزئة نسخة دار الكتب المصرية في جزأين، بينما عدة الأصل في مجلد واحد، وأسباب اختلاف التجزئة معروفة لا نود الإطالة بإيرادها؛ لكن كتاب **الآيات البينات** الذي تقع تجزئة أصل المؤلف منه في مجلدين حسبما صححه الناسخ الأنصاري في بعض الإحالات[3] يتداخل في مضمونه مع كتاب **نهاية السول** الذي هو في سائر خصائصه ﷺ، ويقع كل واحد منهما في مجلد واحد بخط الأنصاري نفسه!

وباستقراء كلام المؤلف في الإحالات يتبين لي أن عبارة الخصائص في تعبير المؤلف قد تشمل الكتابين معا. المجلد الأول منهما في الخصائص النبوية العامة، وقد سماه «**نهاية السول في خصائص الرسول**»، والمجلد الثاني في الخصائص النبوية

(1) ينظر: النموذج 4.
(2) نسخة **نهاية السول**، 69أ.
(3) النسخة نفسها، 69ب.

الخاصة، وقد سماه «**خصائص أعضاء رسول الله ﷺ**» كما ورد في النسخة الخطية الفريدة بخط محمد بن علي الأنصاري، أو «**الآيات البينات فيما خص الله به أعضاء نبيه من المعجزات**» كما ورد في **قلائد الجمان** لابن الشعار.

وفي آخر نسخة دار الكتب المصرية نقف بخط الناسخ نفسه على لائحة مهمة بأسماء جل مصنفات ابن دحية المعروفة، وعليها كان التعويل من بعض المصنفين والمترجمين.

وقد استفدت مما سبق، ومن اللائحة المذكورة أن النسخ التي أهداها ابن دحية إلى الملك الكامل -وهي النسخ التي نسخها الكاتب محمد بن علي الأنصاري- ظلت متاحة للدارسين والنساخ إلى زمن الناسخ عبد الله بن علي البالسي، وهو الثلث الأول من القرن الثامن الهجري.

وعلى كل حال، فقد أمدتنا النسخ -موضوع البحث والدرس- بمعلومات وفيرة عن جزء من تاريخ مخطوطات التاريخ والسيرة في العصر الأيوبي، وأوقفتنا على صورة أنموذجية من العمل الجماعي في صناعة المخطوط في ذلك العصر، وعلى نماذج من المخطوطات الخزائنية أو الملوكية، ومن خلالها تعرفنا على جانب من جوانب زخرفة الكتّاب المخطوط في التاريخ والسيرة النبوية.

وإذا كان المؤلِّف مبرِّزا، شيخ الوقت، فقلما يسلم من انتقادات وطعون المنافسين والخصوم ممن هم في طبقته أو دون ذلك، فيتلقاها الخالفون كما هي، وربما يزيدون عليها أشياء وأشياء مع التهويل والتهويش تقليداً أو تعصباً، ولاسيما حينما يكون المخالف من كبار العلماء ومشاهيرهم كما أشرنا إلى ذلك في خصوص موقف الصفي ابن شكر، وأبي الحسن المقدسي، والمؤلِّف بريء من كل ذلك.

وأمام هذا الخلْف، وجب على المحقق أن يتعامل مع أدلة الخصوم معاملة صارمة، وأن يتتبع منشأها وأسبابها، ونصها وفصها، وسياقها ومواضعها، لاسيما إذا كانت تلك الانتقادات والطعون في خصوص مضمون النص المحقق.

ومن أسف، فإن كثيرا من الباحثين يجدُّون في الدفاع عن مواقف المؤلِّف وتأويلها، وفي البحث عن أجوبة تعليلية لمواقف المخالفين، وغالبا ما يسلكون مسالك ضعيفة، أو يقيسون المواقف على نظائرها، فيحملونها على المعاصرة، أو يتوقفون عند النقول مجردة عن أي جواب!

والحامل لهم على ذلك غالبا هو التعجل وعدم التحرِّي، أو إيثار السلامة والعافية، ولربما كان الدليل على براءة المؤلِّف في النص المحقَّق، فيمرّ عليه المُحقِّق صفحا، ولا يلقي له بالا.

ومن أشهر الأمثلة على ذلك؛ الطعون الموجهة لابن دحية في خصوص كتابه **التنوير** المذكور آنفا، فورد الطعن في أصل هذا الكتاب، وفي انتحال مؤلِّفه لقصيدة الأسعد ابن مماتي.

أما كتاب **التنوير**؛ فقد اشتهر بين العلماء منذ ظهوره، ونقلت به النسخ، وأفادوا منه في تواليفهم، فقد نقل عنه ابن الشعار في **قلائد الجمان**(1)، في ترجمته لابن دحية، قال: «...قدم بعد عودة من البلاد الخراسانية مدينة إربل، واتصل بسلطانها الملك العظيم مظفر الدين أبي سعيد كوكبري ابن علي بن بكتكين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فبالغ في إكرامه، وأنعم عليه إنعاماً عظيما، وصنّف له كتاباً سماه **كتاب التنوير في مولد السراج المنير**، ويتضمن ذكر ولادة النبي ﷺ حين رآه مغرى بمولد النبي ﷺ

(1) 5/310-312.

وشدة شغفه بذلك، وإصغائه إليه، وذلك أن الملك المعظم مظفر الدين -قدس الله روحه- انفرد بشيء ما سبقه أحد إليه من الملوك الماضين والخلفاء المتقدمين، واختص به دونهم تبركاً بولادته عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإنه كان يأمر بنصب القباب من الخشب، متصلة منتظمة من الخانقاه التي تحت القلعة المحروسة إلى الخانقاه التي تقرب من دار السلطنة بالمدينة، منذ مستهل شهر صفر، وتزين في العشرين منه بآلات الثياب، وأنواع السلاح، والأقمشة الفاخرة، ويعلق فيها التعاليق، ويغني فيها المغنون وأرباب الطرب، ويقصدها الناس للتفرج من أقطار البلدان، فلم يزل كذلك إلى ثاني عشر ربيع الأول، وهو مولده ﷺ، ثم ترفع القباب، ويخلع على الوعاظ والعلماء والقراء، ويخرج الصدقات على الفقراء والغرباء الواردي البلد من الصوفية وغيرهم من بلاد شتى، وينفق على ذلك أموالاً جمة.

ولم يسمع في قديم الزمان وحديثه عن الملوك السالفة، والسلاطين الغابرة، من انتدب لهذا الأمر وبالغ فيه سوى هذا السلطان الملك المعظم، فرضي الله عنه وأرضاه، وبلغه في آخرته ما يتمناه، وأجزل ثوابه، وأحسن منقلبه ومآبه، بمحمد وآله أجمعين، الأبرار الطاهرين.

وهذا كتاب التنوير كنتُ أحد من سمعه على الملك المعظم مظفر الدين -نور الله ضريحه- في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وستمائة، برباط الصوفية المعروف برباط المناظرة، قريباً من القلعة المنصورة، بحق روايته عن مصنفه الإمام أبي الخطاب، وفي مقدمته هذه الأبيات يمدح بها الملك المعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

ملكٌ يلوحُ عليه شمسُ الضُّحى ... سيما ومن بدْرِ التَّمام مخايلُ»[1]

---

(1) 5/310-311-312.

وقال ابن خلكان في ترجمته لابن دحية من **الوفيات**[1]: «قرأه عليه بنفسه، وسمعناه على الملك المعظم في ست مجالس في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وستمائة، وكان الحافظ أبو الخطاب المذكور قد ختم هذا الكتاب بقصيدة طويلة أولها:

لــولا الـوُشـاةُ وهــمُ أعـداؤنـا مـا وَهِـموا

-إلى أن قال-: ولما عمل هذا الكتاب دفع له الملك المعظم المذكور ألف دينار».

وقال في موضع آخر من **وفياته**[2] في سياق ترجمة الأسعد ابن مماتي: «وقرأ الكتاب والقصيدة عليه، وسمعنا نحن الكتاب على مظفر الدين في شعبان سنة ست وعشرين وستمائة، والقصيدة فيه، ثم بعد ذلك رأيت هذه القصيدة بعينها في مجموعة منسوبة إلى الأسعد ابن مماتي المذكور..، وبالجملة فالله أعلم لمن هي منهما».

أما إلحاق القصيدة المذكورة بأصل الكتاب، فهو من عمل النُّساخ؛ لأن النسخة التي وصلتنا ليس فيها ذكرٌ لهذه القصيدة، وهي أوثق النسخ كما مرّ معنا، ولو كانت من أصل الكتاب لألحقها المؤلف بخطه بالنسخة نفسها كما فعل في ثمانين موضعا منها على سبيل التصحيح والتنقيح، ولم يذكرها ابن الشعار والأدفوي ضمن أصل الكتاب، وإنما نسباها لابن دحية من طريق تلميذه ابن المستوفي[3]، فالعهدة -إذن- على ابن المستوفي الذي تبين لي بالبحث والدرس أنه عزا بعض الأمور لابن دحية لا تصح عنه، منها ما ذكره الأدفوي -نقلاً عنه- أن أصل هذا الكتاب كتاب آخر كان قد ألفه ابن دحية، ثم غيّر له تسميته، قال: «وصنّف كتاباً سماه بالتنوير في

---

(1) 3/449-450.

(2) 1/212.

(3) ينظر: **قلائد الجمان** 5/321-322، و**البدر السافر** 40أ، و41ب.

نسب السراج المنير، فلما رأى السلطان يعمل في كل سنة مولداً سماه، وغيّر تسمية الكتاب، وسماه: التنوير في مولد السراج المنير»[1].

وليس يصح هذا الذي نقل في حق المؤلِّف لأمور، منها:

- إن ما ذكره ابن المستوفي مجرد دعوى.

- إن ابن دحية غني عن مثل ما رُمي به، فقد أثبت قدرته على التأليف من محفوظه كما فعل في المطرب، فما ظنّك بانتخابه من الدواوين مجتمعة.

- إن من عادة الأدفوي في البدر السافر أن ينقل جل ما قيل في المترجم من الدعاوى الصحيحة والواهية، من مثل ما أورده في حق ابن السيد البطليوسي، وعزاه لابن بشكوال في الصلة، ومن مثل ما نقله في حق ابن دحية من طريق ابن المستوفي[2]، وهو أمر لا يليقُ بمقام محدث مثل ابن دحية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد رجعت إلى أوثق نسخة وصلتنا من كتاب **الصلة** لابن بشكوال (نسخة فيض الله أفندي برقم1471)، فلم أعثر فيها على المنقول المزعوم!

أما ما عزاه إلى ابن المستوفي؛ فيكفي في إبطاله ودحضه اشتمال نسخة **التنوير**[3] على أجوبة سؤالات كان يسألها أبو الخطاب ابن دحية من طرف الملك كوكبوري؛ فيجيبه عنها، وهي سؤالات في باب الهجرة، وفي شأن النجاشي أمير الحبشة.

---

(1) البدر السافر 41ب، ولعل في الكلام سقط؛ لأن قوله: «سماه، وغيّر تسمية الكتاب، وسماه..» تعبير ركيك.

(2) 41ب.

(3) ينظر اللوحة 258أ و259أ وب...

ثم إن ابن دحية له مدائح كثيرة في السلطان وغيره، مع القدرة على النظم وحسنه، فما الذي سيوقعه في السرقات الفاحشة بالمعنى واللفظ، فيظهر ذلك لمن له أدنى اطلاع وأيسر ذوق!

وعلى الجملة، فإن كتاب **التنوير** من أنفع الكتب، ويدل على مادة عظيمة واطلاع كثير، ولم يشذ عن هذا الرأي -فيما وقفت عليه- سوى محدث الديار الشامية ابن ناصر الدين الدمشقي، فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ قد تنقّصه في **جامع الآثار في مولد المختار**، إذ قال في سياق كلامه عن الملك كوكبوري: «...ولأجله ألف المحدث الزاعم أنه ذو النسبين بين دحية والحسين، أبو الخطاب عمر بن الحسن الجميل... كتابه **التنوير في مولد البشير النذير** ﷺ لكن لم يحرر ذلك التحرير، وفيه ما لا يتعلق بالمولد شيء كثير، وهو ممن لا يوثق بنقله، والله تعالى يسامحه وإيانا بفضله»[1].

وهذا النقد الذي ذكره ابن ناصر الدين في حق ابن دحية إنما يرجع سببه إلى اختلافهما في منهج التصنيف، وهذا يدركه كل من له اطلاع، لأنهما من المكثرين في التأليف، وقد عُرف ابن ناصر الدين بوفرة مصادره، ودقته في ترتيب تواليفه وجودتها، بينما ابن دحية معروف باستطراداته وتطويله مع تقدم زمانه، فذكر في المولد ما لم يوافقه عليه ابن ناصر الدين، وعلى هذا التباين يحمل قوله: «لكن لم يحرر ذلك التحرير، وفيه ما لا يتعلق بالمولد شيء كثير».

وأما قوله: «وهو ممن لا يوثق بنقله»: فليس يصح حمله إلا على سياق أول الكلام، وأما كون ابن دحية لا يتوثق في نقله، فهذا بعيدٌ جدا مع نقول ابن ناصر الدين عنه في **توضيح المشتبه**، ومع شهرة ابن دحية بكونه من أهل الضبط والاعتناء التام بالتقييد والتوثيق.

---

(1) نسخة الظاهرية، 5 أ.

ولنرجع -الآن- إلى قضية العنوان: «**التنوير في مولد السراج المنير**»، وما أثاره ابن المستوفي من تغيير في التسمية.

أما المؤلف؛ فقد سماه بهذه التسمية في كتابه نهاية **السول**[1]، **والمستوفى**[2]، وغيرهما، ولو افترضنا أنه غيّر التسمية، لوردت في الإحالات والنقول عن نسخ المؤلف، وذاعت وانتشرت في النُّسَخ، وعُرفت عند الموافق والمخالف.

ثم إن المؤلف قد أحال أيضا على نهاية السول والمستوفى وغيرهما من مؤلفاته في التنوير، على أن الإحالات -كما ذكرت آنفا- ليست دليلا قاطعا على تحديد تاريخ التأليف، ولكن القرائن ترجح أن جملة من كتبه هي أسبق في التأليف من **التنوير**؛ لأن هذا الكتاب هو صفو مجهوده العلمي في السيرة النبوية، ويفترض أن يكون قد اصطفى كثيرا من مادته من تواليفه الأخرى، ومن ذلك ما ذكره في **التنوير**[3]، عن **نهاية السول في خصائص الرسول**، قال: «وهي ألف خصلة، ذكرتها في كتاب ألفته في خصائص رسول الله ﷺ، منها...».

ثم على فرض صحة زعم ابن المستوفي؛ فإن من حق المؤلف أن يتصرف في العنوان كيف شاء بعد نسخته الأولى، وذلك باعتبار النظر في العتبات الدلالية التي توجه القارئ والمتلقي إلى استكناه مضامين النص، وتوظيفه، سواء في الاحتفال بالمولد أو غيره.

وربما سمى المؤلف كتابا باسم، ثم سماه في مواضع أخرى بمضمونه، من مثل كتابه «**مرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين**»، فأحيانا يسميه بكتاب الإنذارات

(1) نسخة برلين، 60ب.

(2) نسخة لكنو، 101أ.

(3) نسخة مكتبة الأسد، 118أ.

اختصارا[1]، وأحيانا يسميه بكتاب البشارات والإنذارات[2]، وكلاهما من باب تسمية الشيء بمضمونه.

ونحن نرى في صياغة عناوين المصنفات في السيرة وغيرها مكمنا لمناح جمالية، تفطنت لها الدراسات الأسلوبية.

فالمؤلف من حقه -كما ذكرت آنفا- أن يضع لعمله، بعد الانتهاء منه، عدة عناوين بالإضافة إلى العنوان المباشر الذي انطلق منه بدءا -والذي هو في زعم ابن المستوفي: «**التنوير في نسب السراج المنير**»- ، ثم يعمد إلى الموازنة فيما بينها، فيختار ما يحيط منها بالموضوع، ويضفي عليه رونقا وجمالية، وفي عملية الاختيار تحضر الذائقة النقدية والجمالية، وأن المؤلف، بهذا الاعتبار، هو أول قارئ وناقد لعمله، وقد أبدع في ذلك الأندلسيون خاصة.

ويكفي أن أمثل لهذا بصنيع الإمام أبي القاسم السهيلي في **الروض الأنف**، على أن ابن دحية له كتاب آخر في نسب المصطفى ﷺ، سماه: «**سلسلة الذهب في نسب سيد العجم والعرب**»، وأحال عليه في **النبراس**[3].

وأود أن أثير هاهنا بعض الأخطاء التي يقع فيها المفهرسون في نسبة الكتب، ومن ذلك قطعة كتاب «**مرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين**»، فقد ذكروا أنها قطعة من كتابه «**الابتهاج في أحاديث المعراج**»، والذي حملهم على ذلك هو كونها جزءا من مضمون الكتاب.

---

(1) نسخة الجامع الكبير بصنعاء من كتاب العلم المشهور، 159أ.
(2) نسخة لكنو من المستوفى، 104أ، و131أ.
(3) ص19.

وهذه القطعة عبارة عن كراستين من أول الجزء الثاني من كتاب **مرج البحرين**، وهي بخط الناسخ محمد بن علي الأنصاري[1].

وإذا كان هذا الناسخ يهفو إلى درجة الإخلال بالعنوان، فلماذا سيختص بعمل النساخة في مجلس ابن دحية؟

إن المتأمل في كبار تواليف المؤلف، من مثل **العلم المشهور**، **والتنوير**، سيجد أن كثيرا من مضامين هذه الكتب ترد في كتبه الأخرى، وهي ظاهرة معروفة في التأليف، وخصوصا عند الأندلسيين والمغاربة.

ومن ذلك أن ما كتبه ابن دحية عن رحلاته الخراسانية، وهو نص طويل الذيل، ذكره بنصه وفصه في كتابيه: «**المستوفى في أسماء النبي المصطفى**»، و«**النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس**»، ولا يبعد أن يكون قد ذكره -أيضا- في بعض تواليفه الأخرى التي لم تصل إلينا، من مثل كتابه **الفهرست**، **وفوائد الرحلة**، وغيرها.

ذكرت هذا على سبيل الرجحان؛ لأن الوصف الكوديكولوجي الكامل للمخطوط لا يمكن أن يتم إلا اعتمادا على فحص الأصل، لكن النسخة الرقمية قد أسعفتني على تحقيق المراد بتقريب.

---

(1) ينظر: النموذج 1 والنموذج 2.

نتائج البحث

لم أقصد في هذا البحث إلى أن أتتبع هنات المحققين، أو أذكر هفواتهم؛ لأن ذلك محوجٌ إلى صفحات طويلة، ولكن حسبي أنني قد أثرت منها ما تعلّق بالسياق بقدر الحاجة، ومن ذلك ما يتصل بإحالات المؤلف، وتأريخ النسخ، وأثر عدم الإلمام بالحياة الشخصية والعلمية للمؤلف (التاريخ العلمي للمؤلف) في عملية التحقيق،إلخ

ومراعاة لطبيعة البحث وحدوده الموضوعية؛ فقد اخترت أن أتتبع فيه قضايا النساخة والنساخ والنسخ الخزائنية في العصر الأيوبي، وذلك من خلال تجربتي المتواضعة مع مجموعة من مخطوطات السيرة والتاريخ التي أشرف على نسخها مؤلفها الحافظ أبو الخطاب ابن دحية، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1) إن أهم الروابط العائلية بين المخطوطات الخزائنية؛ كونها تعود في الغالب إلى ناسخ واحد، من مثل النسخ الخزائنية التي أهداها ابن دحية للملك الكامل، فقد كانت بخط الكاتب محمد بن علي بن محمد الأنصاري، وقد أثبت البحث أنها نسخت في فترة متقدمة من اتصال المؤلف بالملك الكامل، وهي قبل سنة 606هـ بتقريب.

2) إن أهم فترات اشتغال ابن دحية بالتأليف في المشرق، كانت في العقد الأول من القرن السابع الهجري، ومما يرجح ذلك أيضا تنصيصه في مقدمة كتابه «وهج الجمر» على تاريخ التأليف، وهو العشر الأول من ذي القعدة عام ستة وستمائة.

وهذا يعني أنه حينما تولى مشيخة الكاملية سنة 621هـ، تفرغ للتدريس بها وتدبير شؤونها وشؤون المدارس الأخرى، وفي هذا إبطالٌ لدعوى العزل والخرف والكذب وغير ذلك من الاتهامات والطعون الواردة في كتب التراجم.

كما أن تلك الدعاوى والاتهامات لا تتوافق مع المدة الزمنية التي كانت فيها منافرة بين ابن دحية وأهم الخصوم، من مثل الصفي ابن شكر، وأبي الحسن ابن المفضل المقدسي، والتاج الكندي.

3) إن أغلب موضوعات المخطوطات الخزائنية في التاريخ والسيرة والأدب والجغرافيا؛ لأن الملوك والسلاطين والأمراء إلى هذه الأنواع من العلم أميل، وهم بها ألهج.

4) إن عملية نسخ المخطوطات الخزائنية تكون في الغالب بتوجيهٍ من المؤلِّف وإشرافه وطلبه، وليس عملاً مستقلاً.

5) كشف لنا هذا البحث عن ورشة من ورشات النّسخ المشرقية التي كانت شديدة الارتباط بالملك الكامل.

6) إن عمل الشُّرّاح قديما، هو أشبه بعمل المحقِّقين حديثا، في إخراج المتن كما أراده له مؤلِّفه؛ ومن ذلك ما نصّ عليه أبو شامة في مقدمة **شرح الشقراطسية**(1)، ونقلناه في موضعه من هذا البحث، قال: «ورأيت الاعتناء بها قربة؛ **إذ أكثر الناس يصحفون ألفاظها، ويعجزون عن قراءتها لعدم ضبطهم لما فيها...**».

7) إن النسخ الخطية التي نسخها الكاتب محمد بن علي الأنصاري ظلت متاحة للدارسين والنساخ إلى زمن الناسخ عبد الله ابن علي البالسي، وهو الثلث الأول من القرن الثامن الهجري.

8) إن الدراسات السابقة في علم المخطوطات قد قامت على رصيد مهم من مخطوطات السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي.

---

(1) نسخة المكتبة الوطنية بالرباط، 4أ.

9) إن الإحالات الداخلية ليست دليلا قويا ولا قاطعا في تحديد تاريخ التأليف أو مكانه؛ بل هي معارضة بالإحالات العكسية.

10) يجب على المحقق أن يكون لغويا أديبا عروضيا، بل عارفا بالمعادلات والنسب الرياضية، وذلك من أجل الاقتدار على وصف المخطوط وصفا علميا دقيقا، من مثل التنبيه على كثافة الخط ونسبه، والقدر الساقط من المخطوط إذا كان مبثورا حسبما مثلت به في دراسة سابقة.

11) يجب على المحقق أن يكون عارفا بتاريخ الفن الذي أُلِّف فيه النص المحقق، وعلى اطلاع واسع بخبايا وخفايا أصوله وقواعده؛ ليضع النص في موضعه من السياق التاريخي للفن، ويسهل عليه دراسته زمانا ومكانا، ومنهجا وموضوعا.

12) يجب على المحقق أن يتنبه لمنهج المؤلف في إيراد الأحاديث والآثار؛ لأن منهم من كان يعتمد على كتب الأطراف، ولا يتقيد بألفاظ الرواية كما هي في الأصول، وخصوصا في تخريج الأحاديث الواردة في مصنفات السيرة النبوية.

13) على الرغم من القيمة العلمية لفهارس المخطوطات بالغرب، فإن المخطوطات الشرقية المحفوظة بخزائن أوربا، لم تزل في حاجة إلى دراسات علمية متخصصة، مثل ما حظيت به أرصدة المخطوطات المحفوظة بباريس.

وبعد، فإني لم أُظهر حرفاً من هذا الذي كتبته وجمعته عن الكتاب المخطوط في السيرة النبوية والتاريخ، إلا عن دعوة للكتابة والمشاركة في **الدورة العلمية التدريبية التي ستنظمها مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط بالتعاون مع مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، في موضوع: «تحقيق مخطوطات السيرة والتاريخ» أيام 19-24** فبراير 2018، وقد تخيّرت فيه مجموعة من القضايا والنصوص الدالة على مقصوده وغرضه، وادخرت قضايا ونصوصا أخرى للأوراش التطبيقية، فإن وقع هذا البحث المتواضع من القائمين على هذه الدورة العلمية بموقع، وحلّ من قبولهم

بموضع، بلغتُ الإرادات، ورجوت الزيادات، وإلا سترته سِتر العورة، وطرحته طرح القمامة، لعل الله يُحدث بعد ذلك أمرا.

فهرست المصادر والمراجع

أولا: المخطوطات

- **الآيات البينات فيما خص الله به أعضاء نبيه من المعجزات**، لأبي الخطاب ابن دحية (ت633هـ)، نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر برقم 1679 .

- **الأجوبة**، لابن سيد الناس، نسخة الإسكوريال برقم 1160.

- **أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين**، لأبي الخطاب ابن دحية، نسخة دير الإسكوريال بمدريد ضمن مجموع برقم Cod1693.

- **البدر السافر**، لجعفر بن ثعلب الأدفوي (ت748هـ)، المجلد الثاني من مصورة دار الكتب بالقاهرة لنسخة مكتبة الفاتح بإستانبول برقم 4201 .

- **تاريخ خلفاء بني العباس**، لابن دحية، نسخة نور عثمانية برقم 3116.

- **التنوير في مولد السراج المنير**، لأبي الخطاب ابن دحية، نسخة مكتبة الأسد بدمشق برقم 13508.

- **تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني**، لأبي محمد عبد الله بن يحيى الغساني، نسخة السليمانية برقم 464.

- **جامع الآثار في مولد المختار**، لابن ناصر الدمشقي (ت842هـ)، نسخة المكتبة الظاهرية برقم 1894.

- **شرح القصائد السبع**، لأبي شامة المقدسي (ت665هـ)، نسخة المكتبة الوطنية بباريس برقم 3141.

- **شرح القصيدة الشقراطسية**، لأبي شامة المقدسي (ت665هـ، نسخة المكتبة الوطنية بالرباط برقم 1050ق.

- **العلم المشهور في فوائد فضل الأيام والشهور**، لأبي الخطاب ابن دحية، نسخة المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم 61 تصوف.

- **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**، لابن الشعار الموصلي (ت654هـ)، الجزء الخامس من النسخة المصورة عن مخطوطة 2326 مجموعة أسعد أفندي بمكتبة السليمانية بإستانبول.

- **مرج البحرين**، لابن دحية، نسخة مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة بالرياض برقم 95.

- **المستوفى في أسماء النبي المصطفى**، لأبي الخطاب ابن دحية، مصورة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم 3586، وأصلها محفوظ بالمكتبة الناصرية بلنكو بالهند.

- **نهاية السول في خصائص الرسول** ﷺ، لابن دحية، نسخة برلين برقم 2567، ونسخة دار الكتب المصرية برقم 612.

- **وهج الجمر في تحريم الخمر**، لأبي الخطاب ابن دحية، نسخة الإسكوريال بمدريد ضمن مجموع برقم CODE 1190.

ثانيا: الرسائل الجامعية التي لم تنشر

- **شرح القصيدة الشقراطسية**، لأبي شامة المقدسي، دراسة وتحقيق الدكتور مصطفى ابن عمر المسلوتي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية بالرباط، 1989-1990م.

ثالثا: المطبوعات

- **الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعجزات**، لأبي الخطاب ابن دحية (ت633هـ)، تحقيق ذ.جمال عزون، نشر مكتبة العمرين العلمية بالشارقة، ط1، 1420هـ/2000م.

- **أجوبة ابن سيد الناس عن أسئلة ابن أيبك الدمياطي**، لأبي الفتح ابن سيد الناس (ت734هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد الراوندي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1410هـ/1990م.

- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي (ت1976هـ)، نشر دار العلم للملايين ببيروت، ط10، 1992م.

- **البدر السافر**، للأدفوي، تحقيق قاسم السامرائي وطارق طاطمي، نشر مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالرباط، ط1، 1436هـ/2015م.

- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان (ت1375هـ)، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب ود. عبد الحليم النجار ود. السيد يعقوب بكر، نشر دار الكتاب الإسلامي بقم، إيران، ط2.

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق محمد سيد جاد الحق، نشر دار الكتب الحديثة بمصر.

- **الذيل على الروضتين**، لأبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ت665هـ)، عني بنشره السيد اعزت العطار الحسيني، نشر دار الجيل ببيروت، ط2، 1974م.

- **ذيل مرآة الزمان**، لقطب الدين موسى بن محمد اليونيني (ت726هـ)، نشر دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط2، 1413هـ/1992م.

- **الرحلة المغربية**، لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري الحيحي (ت نحو 700هـ)، تحقيق أ. محمد الفاسي، نشر جامعة محمد الخامس بالرباط، 1968م.

- **الروض الأنف**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي الحسن السهيلي (ت581هـ)، نشر دار الفكر ببيروت، 1409هـ/1989م.

- **قبس من عطاء المخطوط المغربي**، للأستاذ محمد المنوني، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط1، 1999م.

- **الكتاب العربي المخطوط**، لفرانسوا ديروش، ترجمة مراد تدغوت وتقديم ومراجعة د. فيصل الحفيان، نشر معهد المخطوطات العربية، بالقاهرة، ط1، 2016م.

- **المخطوط العربي وعلم المخطوطات**، أعمال ندوة علمية بكلية الآداب بالرباط، ط1، 1994م.

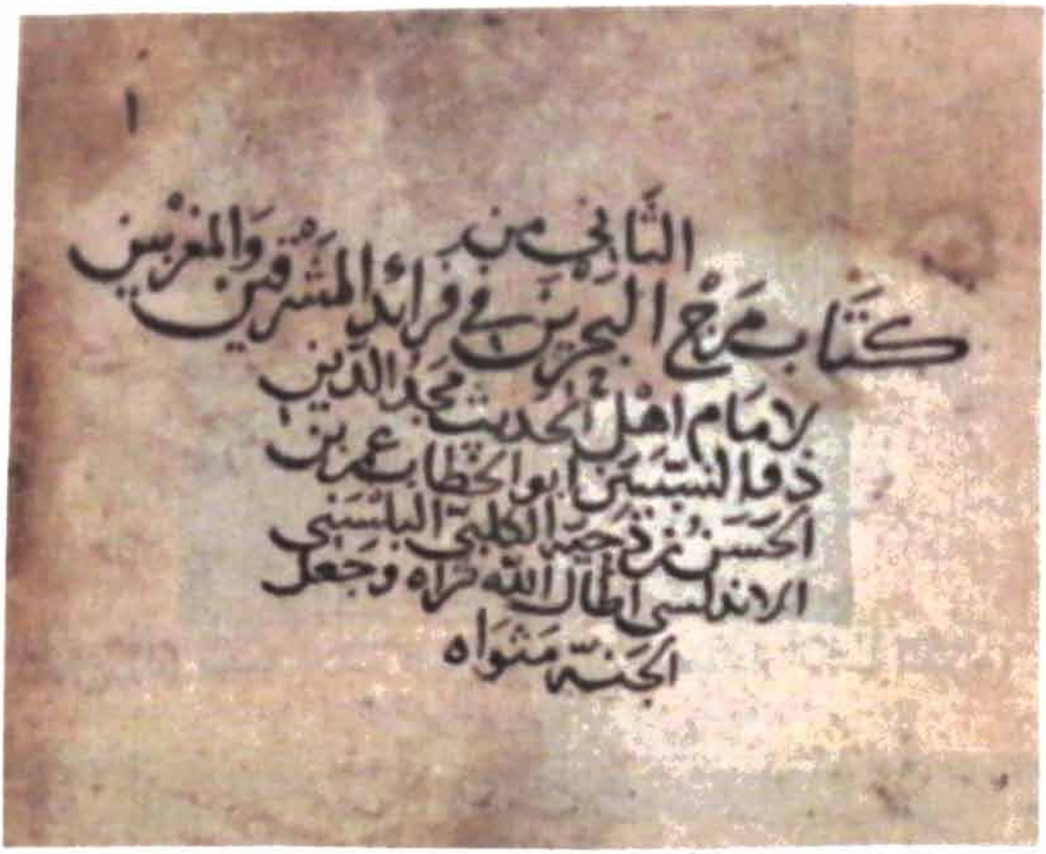
- **المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي**، لفرانسوا ديروش، نقله إلى العربية وقدم له أيمن فؤاد سيد، نشر مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن ط2، 1431هـ/2010م.

- **المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها**، للدكتور محمد يسف، نشر مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، 1412هـ/1992م.

- **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، لأبي عبد الله محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل (ت697هـ)، تحقيق د. جمال الدين الشيال ود. حسنين محمد ربيع.

- **وفيات الأعيان**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، حققه د. إحسان عباس، نشر دار صادر ببيروت، 1398هـ/1978م.

ملحق البحث

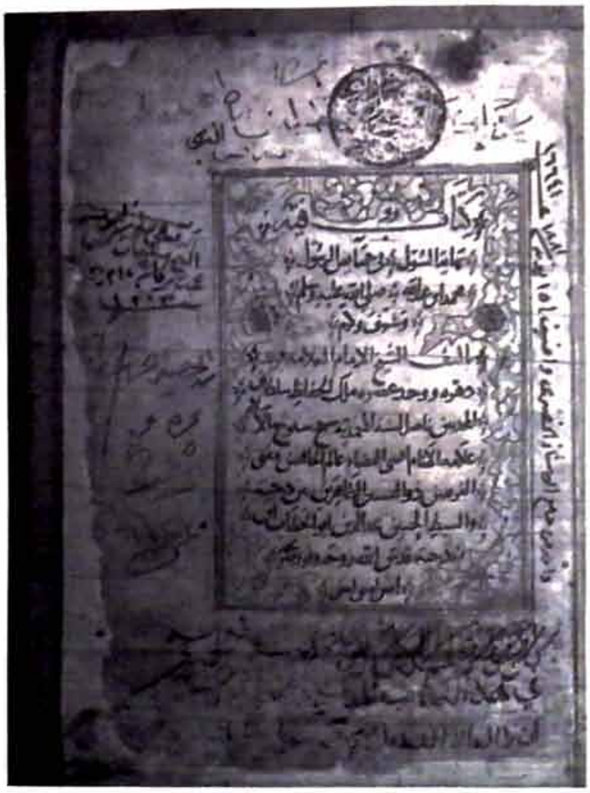

1

الثاني من
كتاب مرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين
للامام اهل الحديث مجد الدين
ذو النسبين ابو الخطاب عمر بن
الحسن بن دحية الكلبي البلنسي
الاندلسي اطال الله ثراه وجعل
الجنة مثواه

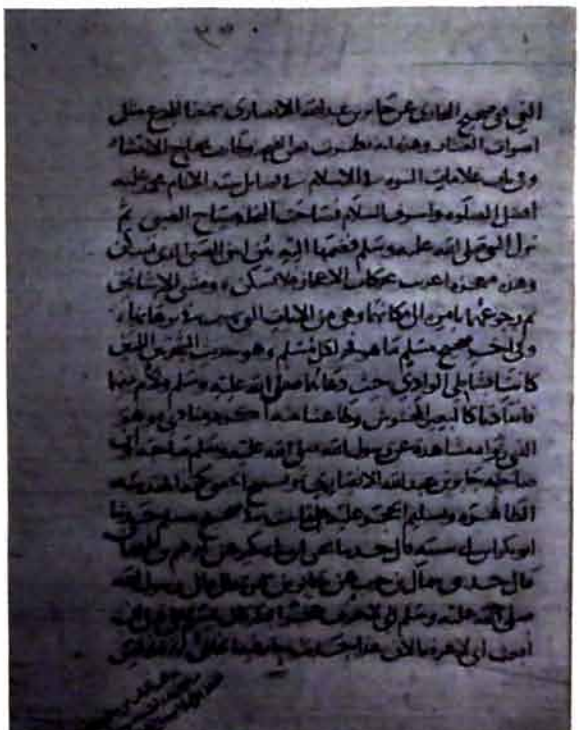
النموذج (1) أول الجزء الثاني من كتاب مرج البحرين


بسم الله الرحمن الرحيم
قال ذو النسبين رضي الله عنه

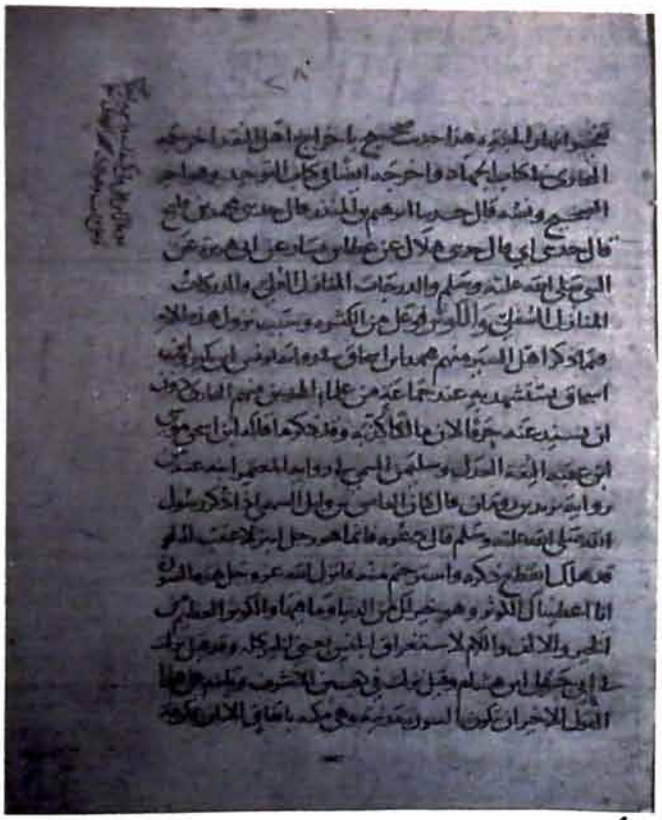
النموذج (2) اللوحة الأولى من كتاب مرج البحرين



النموذج (3) صفحة غلاف كتاب نهاية السول (نسخة دار الكتب المصرية)



النموذج (4) أنموذج من كتاب نهاية السول (نسخة دار الكتب المصرية)



النموذج (5) أنموذج من كتاب نهاية السول (نسخة دار الكتب المصرية)



النموذج (6) أنموذج من كتاب نهاية السول (نسخة دار الكتب المصرية)



جعفر ... ابن منده قال سمعت على الحافظ أبي إبراهيم
الجوزدانية قال حدثنا الفقيه الفاضل أبو بكر محمد بن
عبد الله بن ريذة سماعا عليه بجميعه قال سمعت جميعه
على مصنفه قال حدثنا عبدان بن أحمد قال حدثنا الفضل
بن سهل الأعرج قال حدثنا يونس بن محمد قال حدثنا حماد بن
يزيد قال حدثني مخلد بن عقبة بن شرحبيل عن جده
عبد الرحمن عن أبيه قال أتيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم وبكفي سلعة فقلت يا نبي الله هذه السلعة
قد أورمتني تحول بيني وبين قائمة السيف أن أقبض عليه
وعنان الدابة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أدن مني فدنوت منه فقال افتح يدك ففتحتها ثم قال
اقبضها فقبضتها قال أدن مني فدنوت قال افتحها
ففتحتها فنفث في كفي ثم وضع يده على السلعة فما

زال يطحنها بكفه حتى رفع عنها وما أرى أثرها ٥
قال ذو النسبين أيده الله والسلعة بفتح
السين الغدة تكون في العنق وغيره وجمعها سلاع
وسلعات كجفنة وجفان وجفنات يقال أسلع الرجل
يسلع إسلاعا إذا كثرت سلعاته ٥ ومنها ما
ثبت في صحيح البخاري عن البراء بن عازب قال كنا
يوم الحديبية والحديبية بئر فنزحناها حتى لم نترك
فيها قطرة فجلس النبي صلى الله عليه وسلم على شفير البئر
فدعا بماء فمضمض ومج في البئر فمكثنا غير بعيد ثم
استقينا حتى روينا ورويت أو صدرت ركائبنا ٥

شرح غريبه

شفير البئر حرفها وكذلك شفير جهنم وشفرة
السيف حده والشفرة من السكين نصلها وشفر

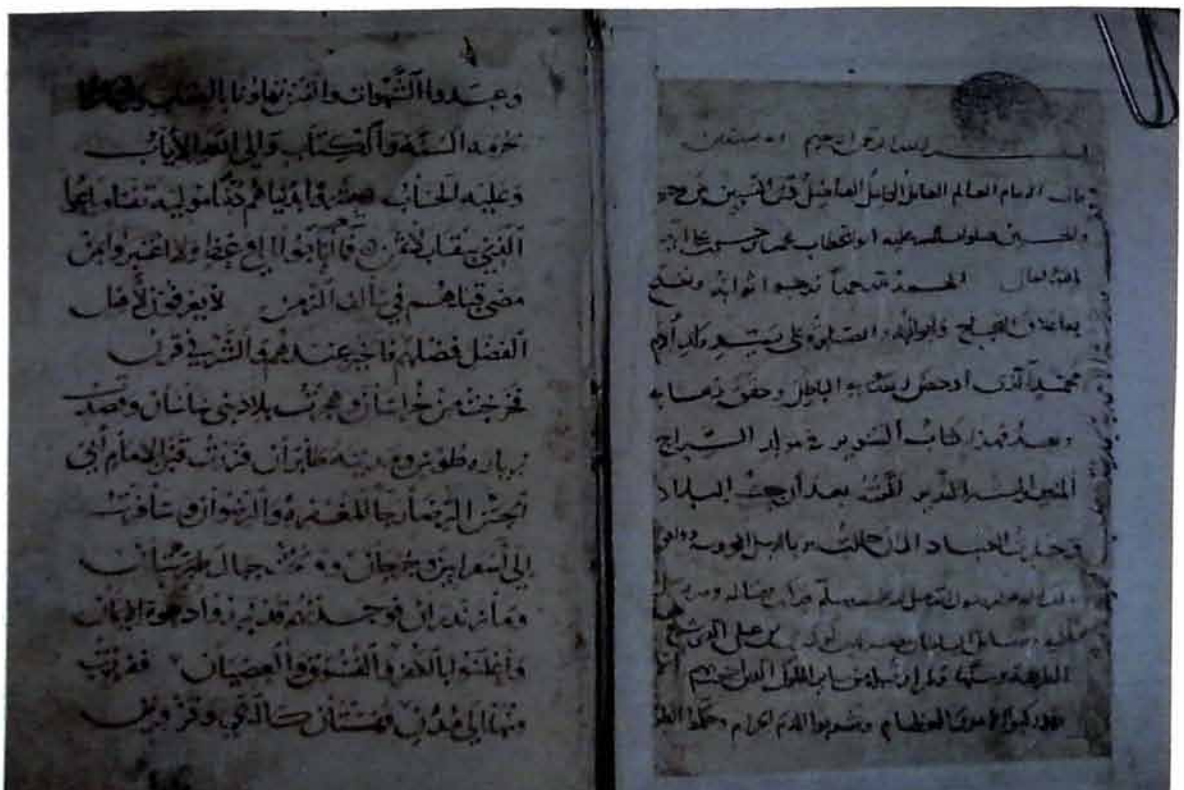
النموذج (7) أنموذج من كتاب الآيات البينات (نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر)



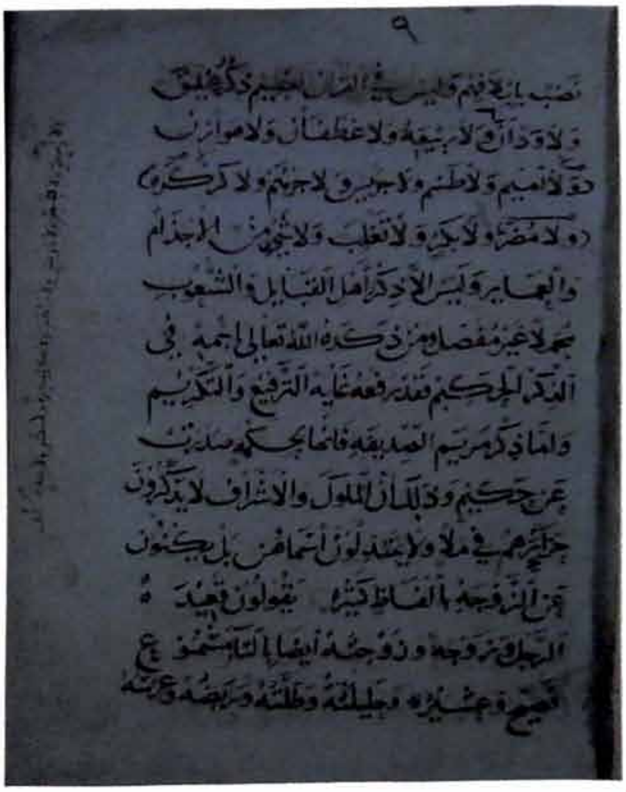
النموذج (8) تجليد كتاب التنوير (نسخة مكتبة الأسد بدمشق)



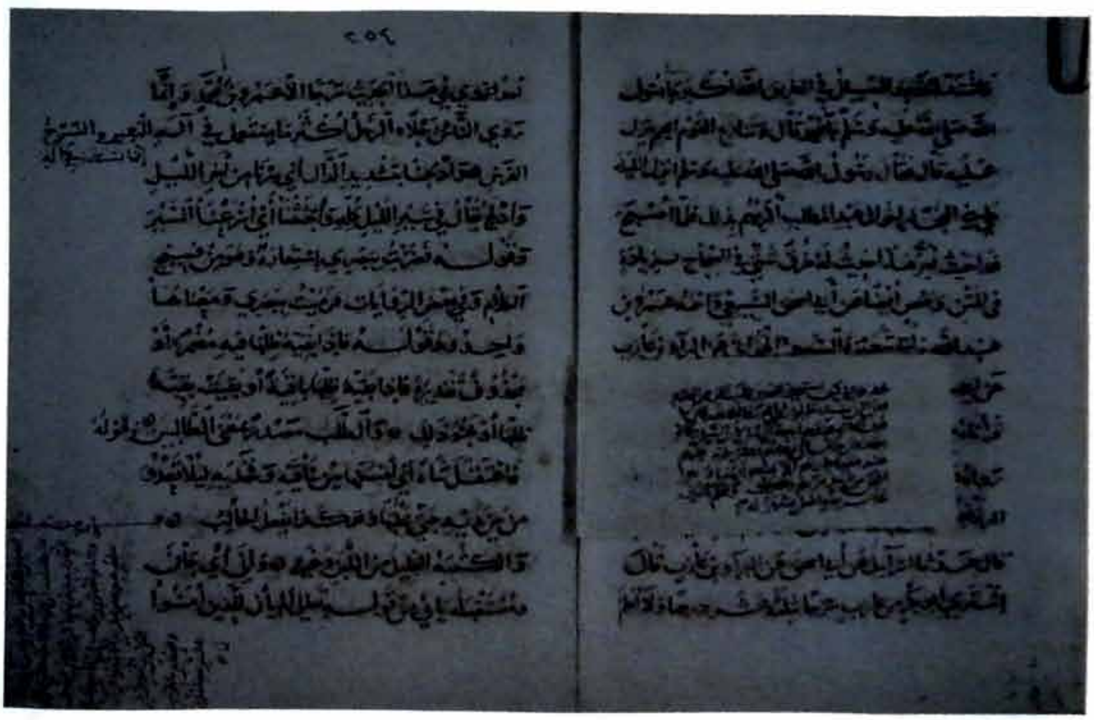
النموذج (9) صفحة غلاف كتاب التنوير (نسخة مكتبة الأسد بدمشق)



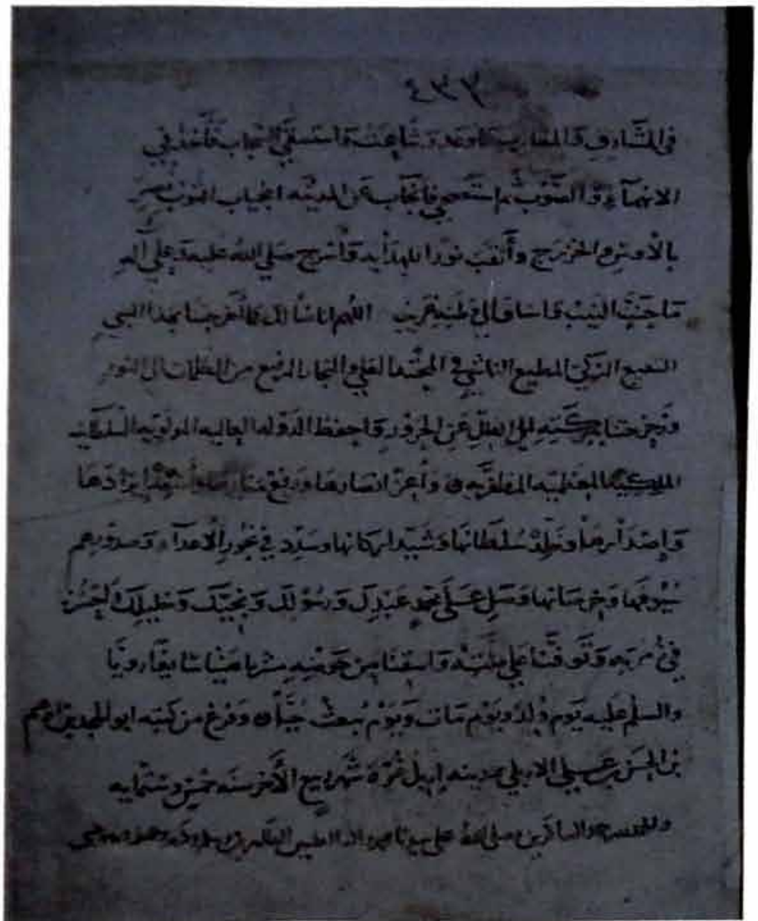
النموذج (10) الصفحتان المتقابلتان من كتاب التنوير (نسخة مكتبة الأسد بدمشق)



النموذج (11) أنموذج من تصحيح المؤلف على كتاب التنوير (نسخة مكتبة الأسد بدمشق)



النموذج (12) أنموذج من تصحيح المؤلف على كتاب التنوير
(نسخة مكتبة الأسد بدمشق)



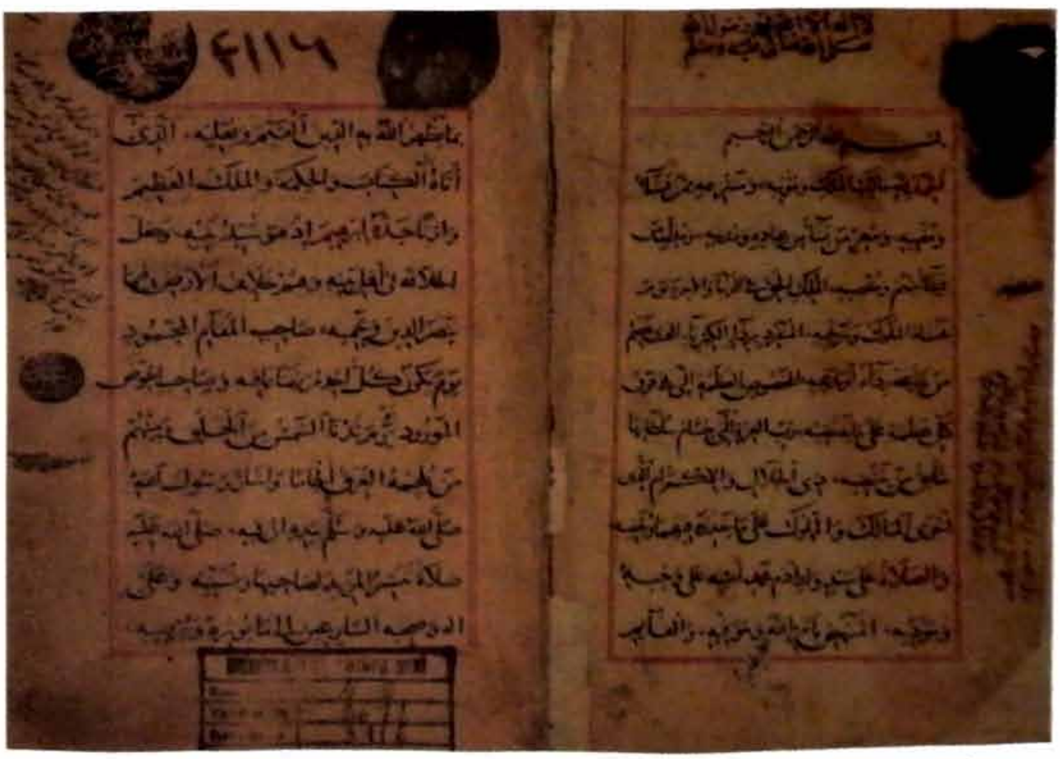
النموذج (13) الورقة الأخيرة من كتاب التنوير (نسخة مكتبة الأسد بدمشق)



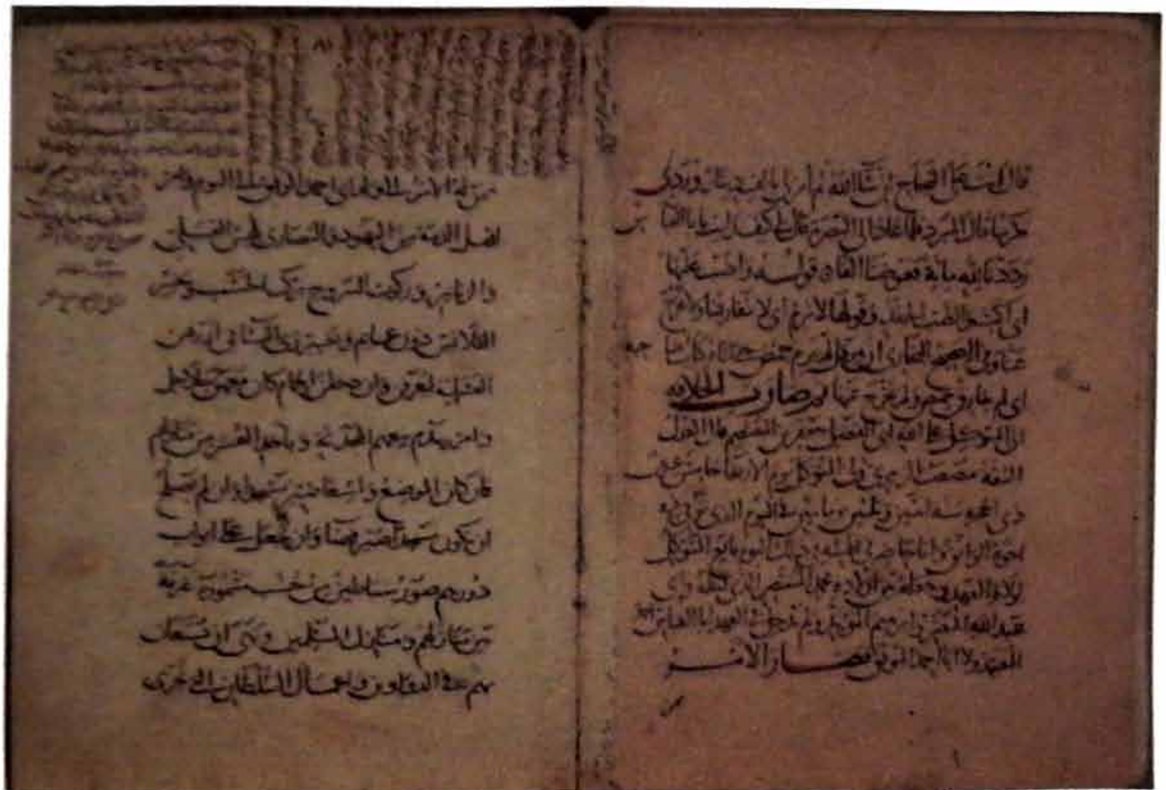
النموذج (14) تجليد كتاب النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس (نسخة نور عثمانية)



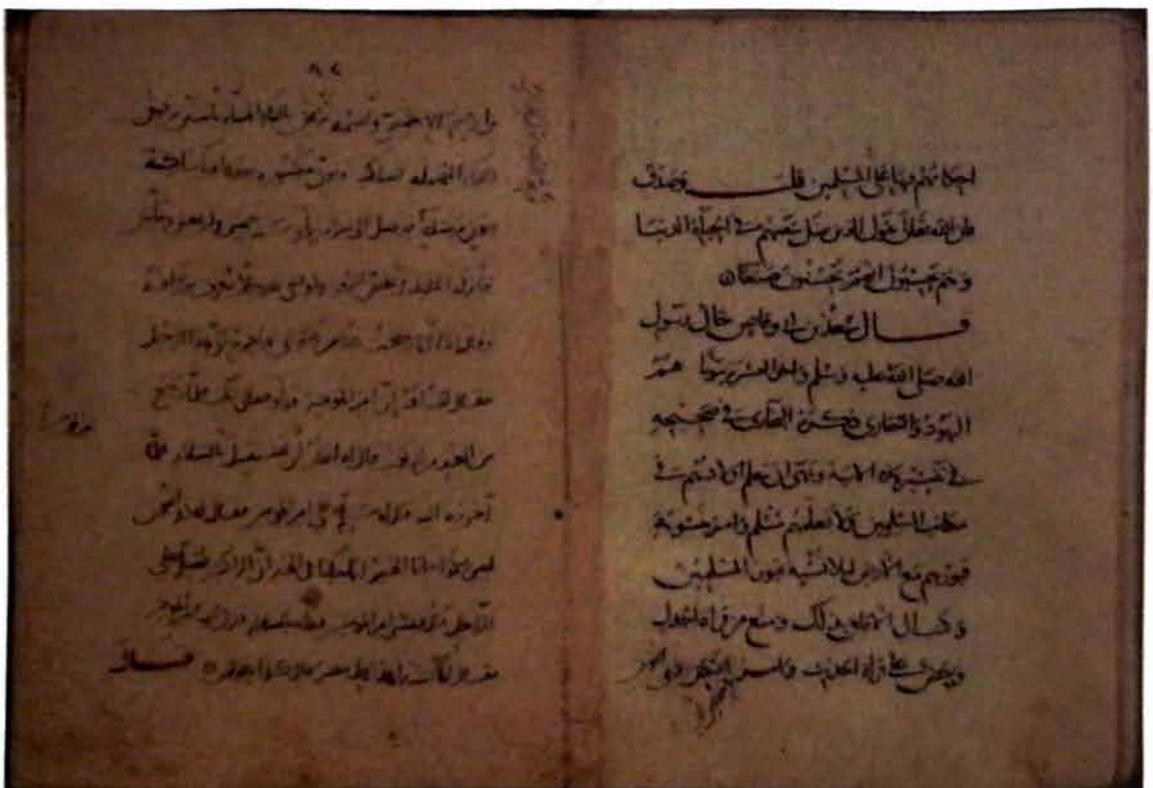
النموذج (15) صفحة غلاف كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



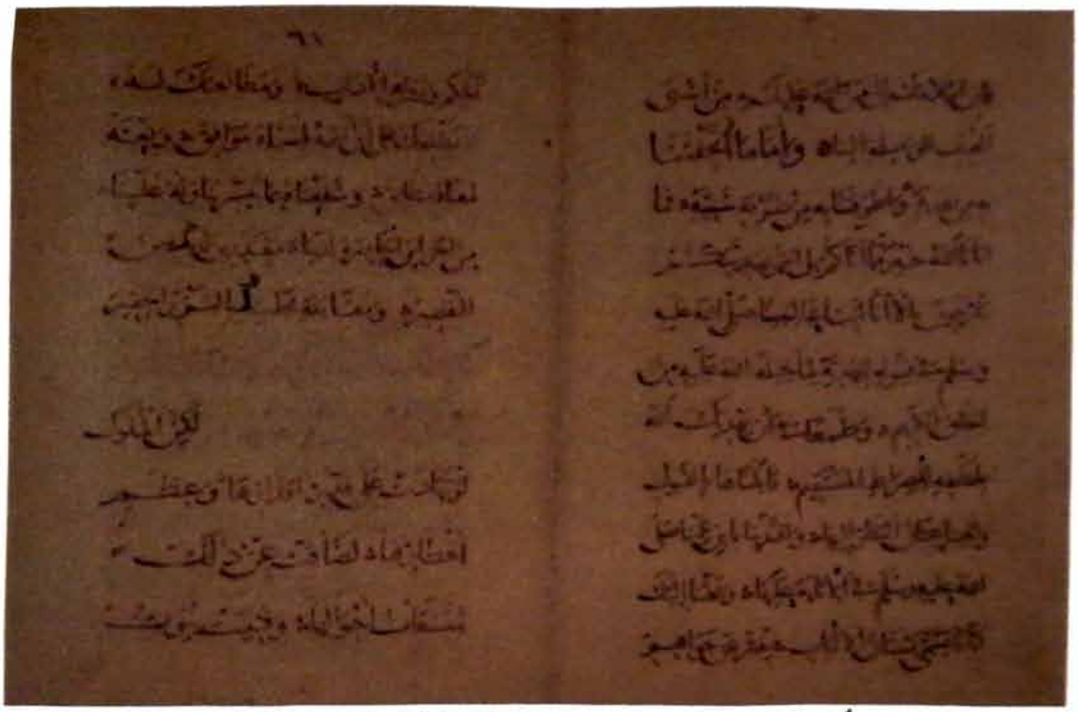
النموذج (16) الصفحتان المتقابلتان من نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



النموذج (17) أنموذج من تصحيحات الناسخ في نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



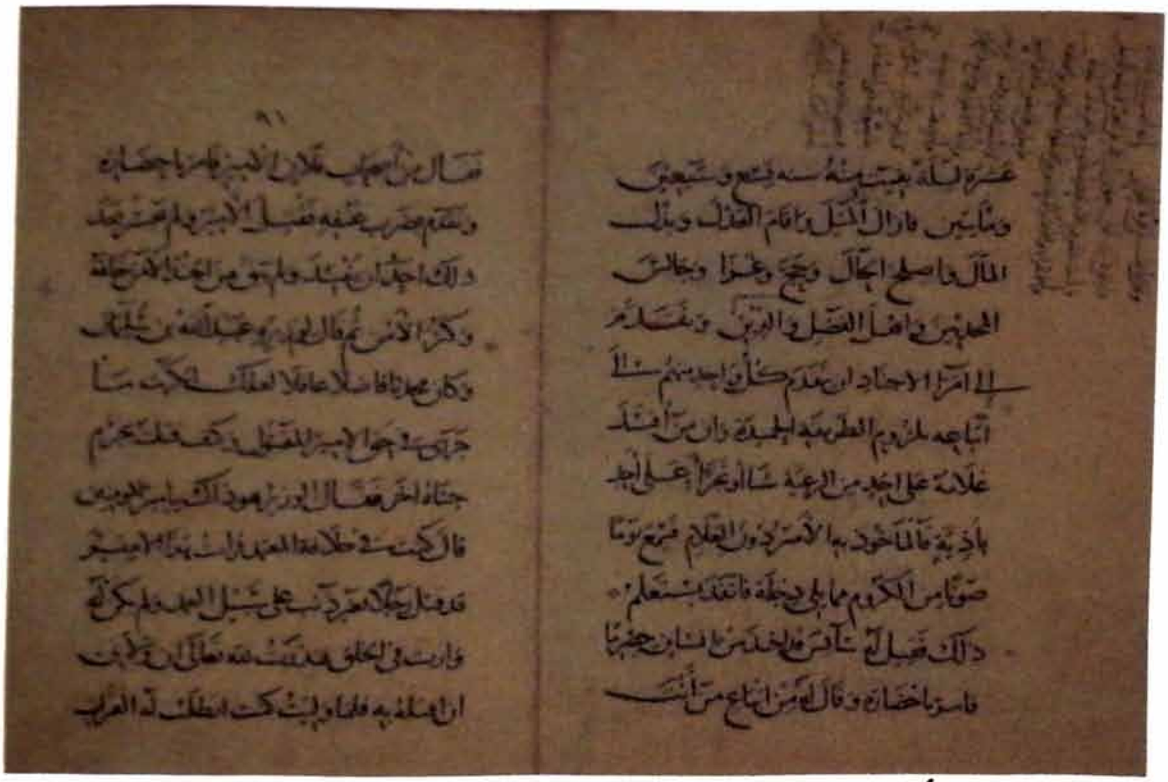
النموذج (18) أنموذج من تصحيحات نساخ آخرين في نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



النموذج (19) أنموذج من البياضات الموجودة في نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



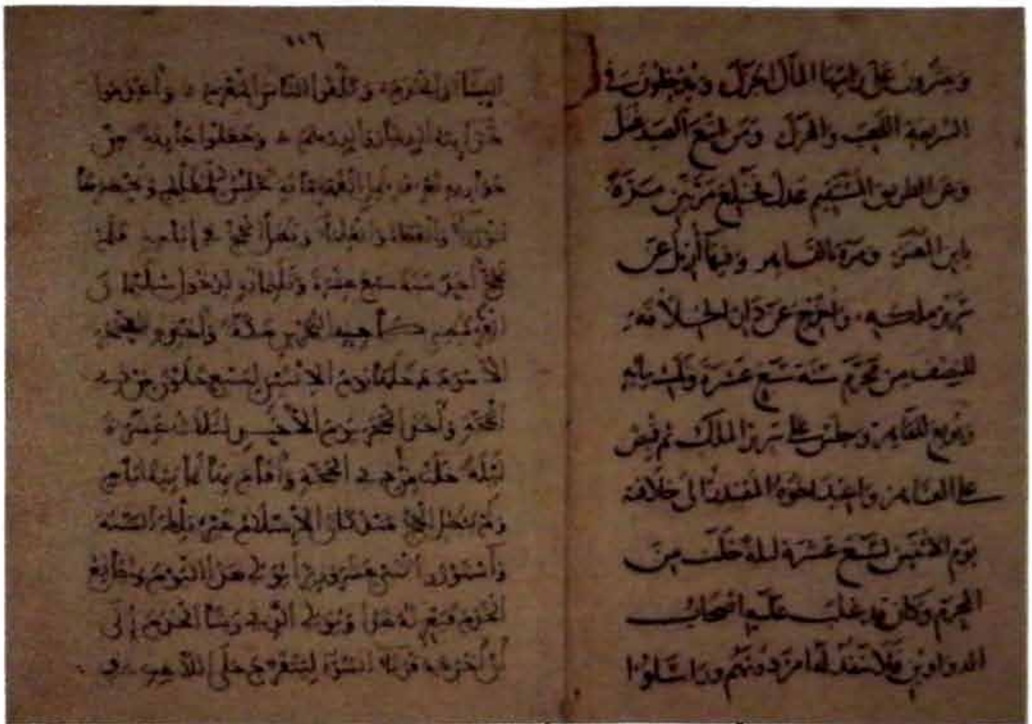
النموذج (20) أنموذج من تصحيحات المؤلف على نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



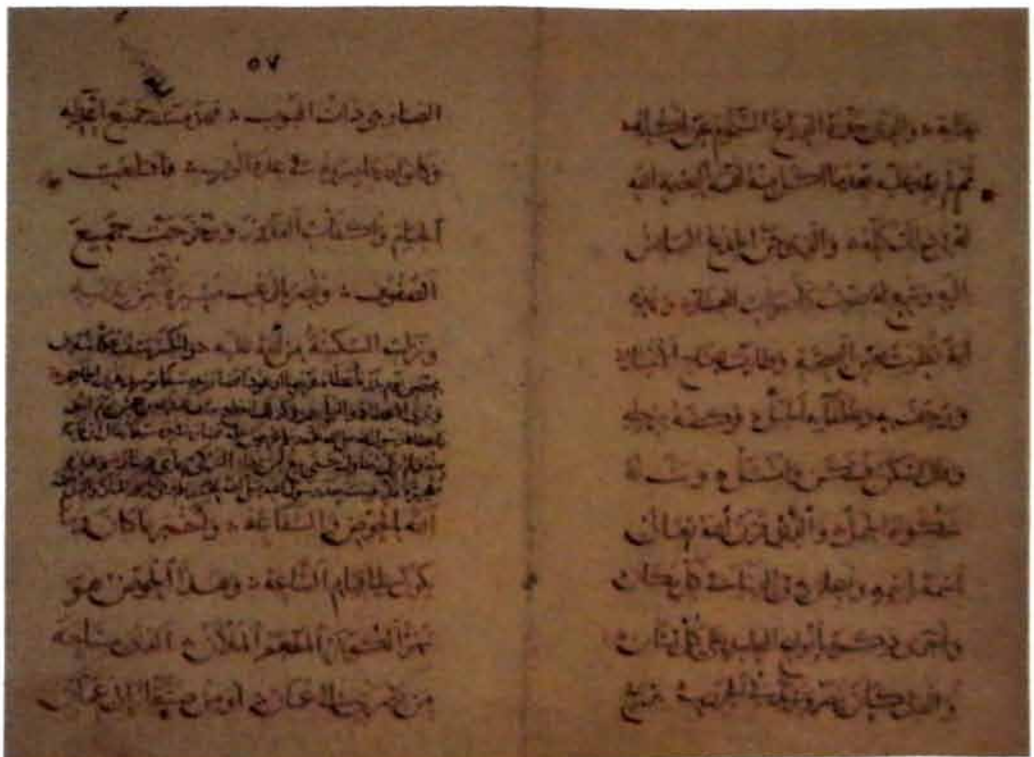
النموذج (21) أنموذج من تصحيحات المؤلف على نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



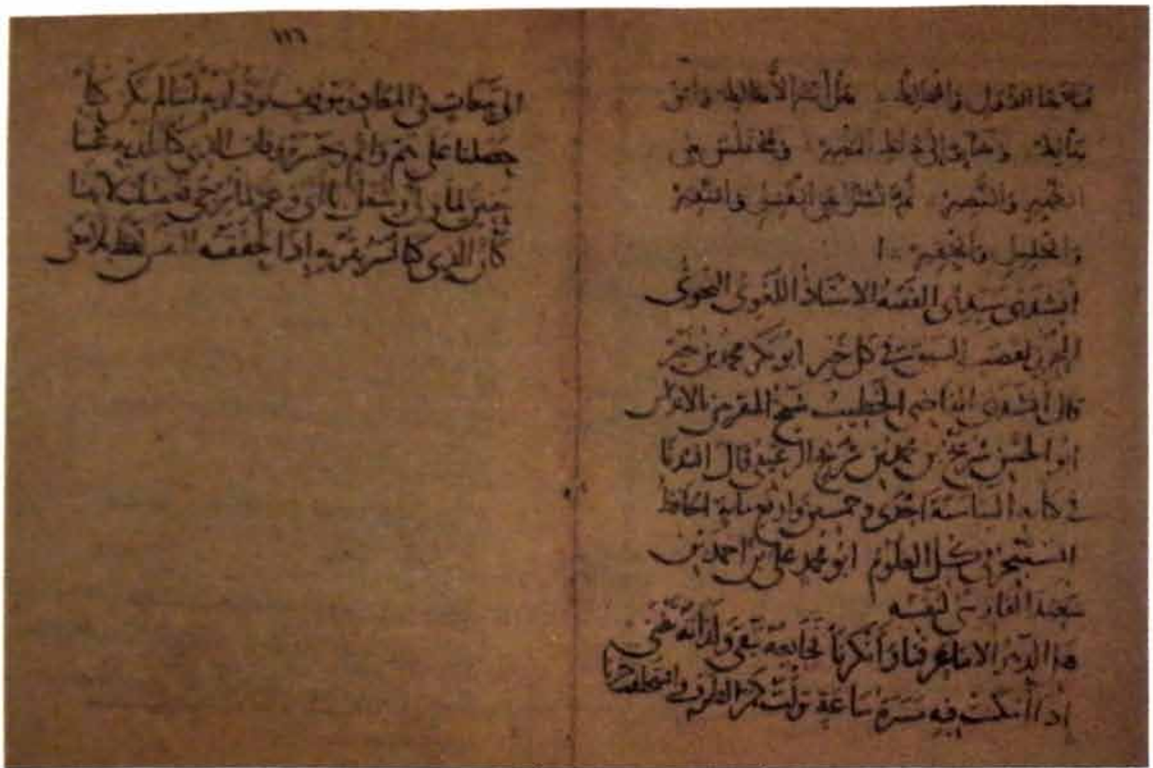
النموذج (22) أنموذج من تباين عملية النسخ من طرف الناسخ في نسخة كتاب النبراس
(نسخة نور عثمانية)



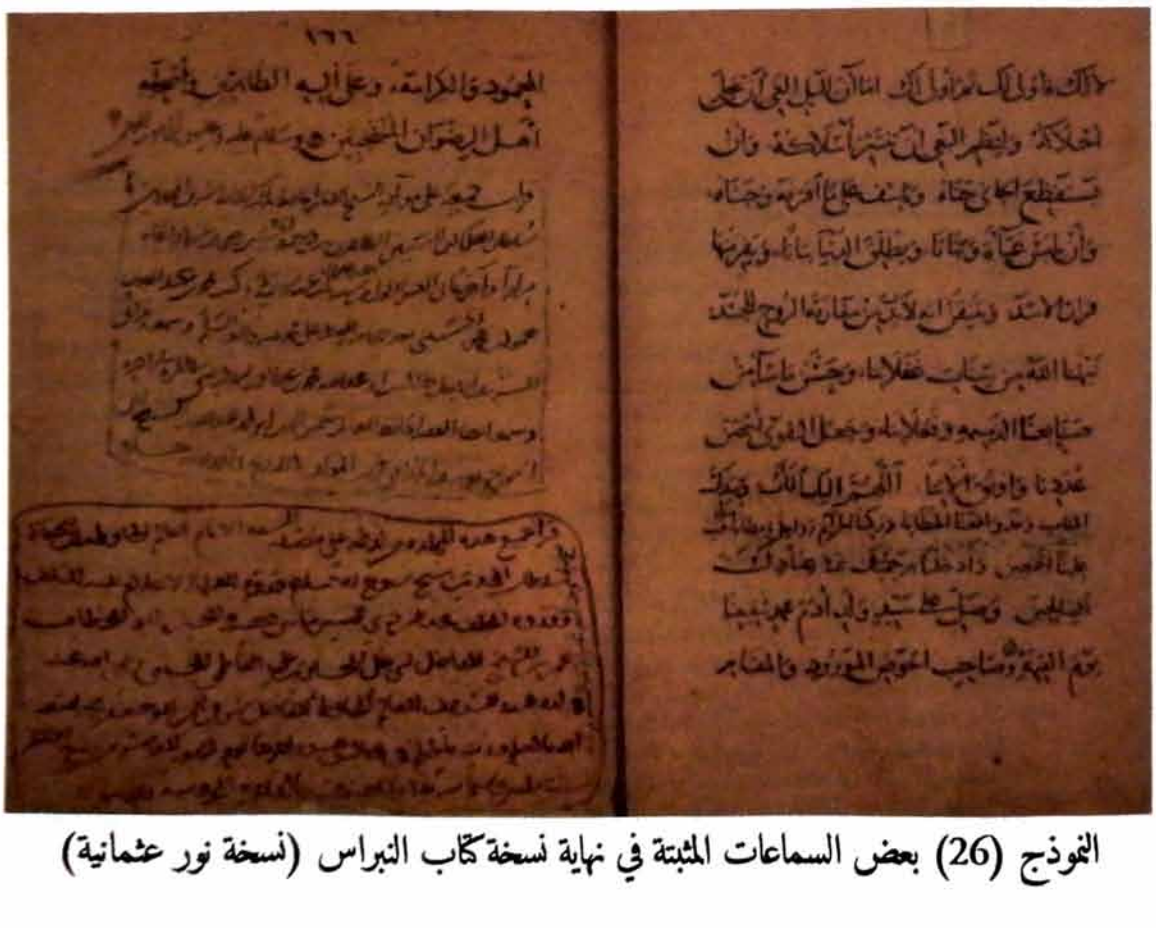
النموذج (23) أنموذج من النّسخ المشترك بين النّسّاخ في نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



النموذج (24) أنموذج من تصحيحات الناسخ في نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



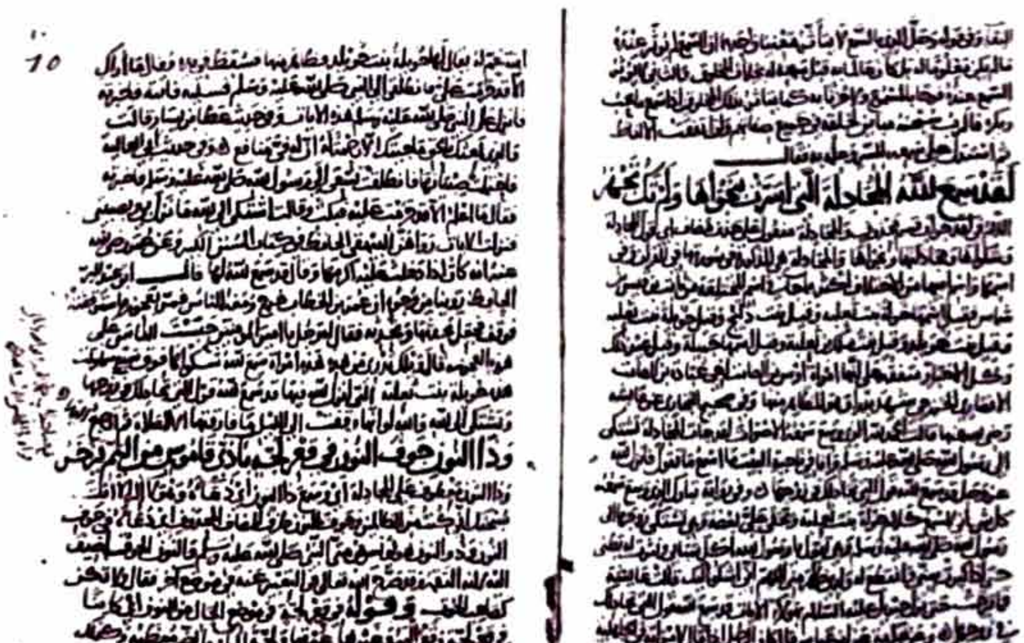
النموذج (25) أنموذج آخر من النَّسخ المشترك بين النَّسّاخ من كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



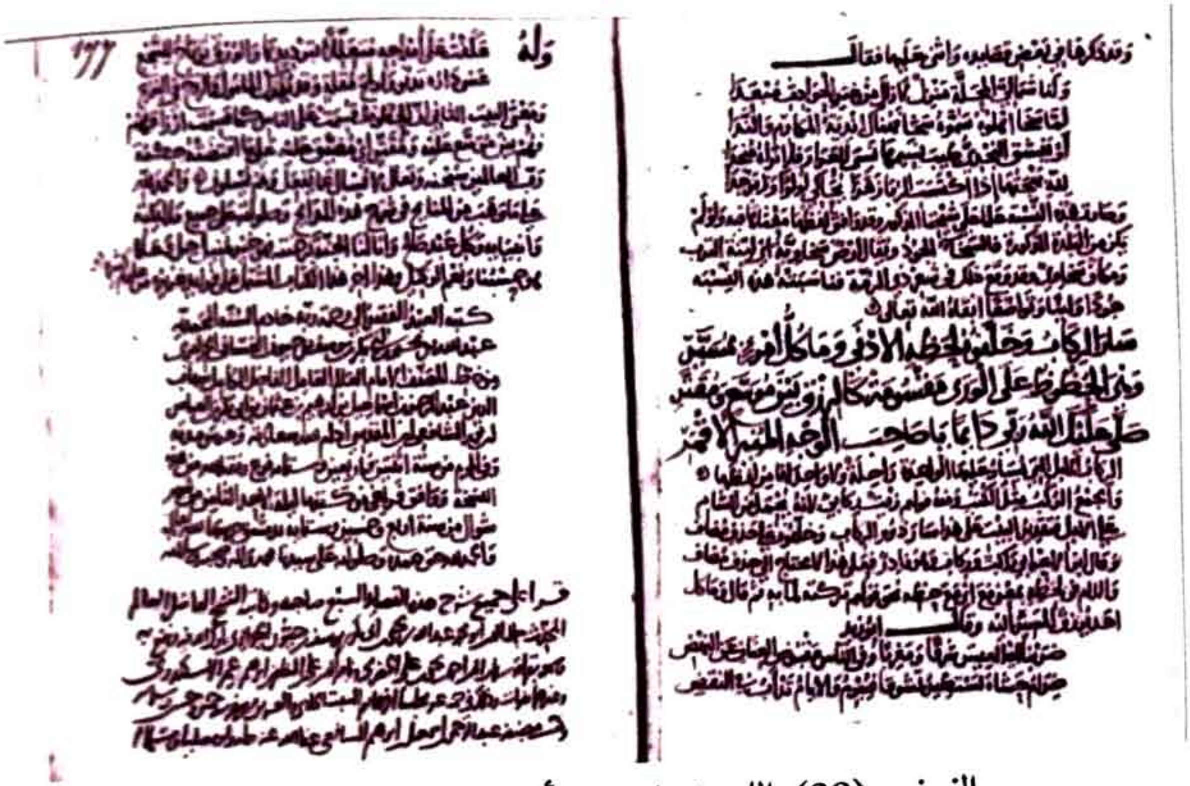
النموذج (26) بعض السماعات المثبتة في نهاية نسخة كتاب النبراس (نسخة نور عثمانية)



النموذج (27) صفحة غلاف شرح القصائد السبع من نسخة باريس،
وهي نسخة منقولة من خط المؤلف



النموذج (28) أنموذج من بلاغات السماع بخط المؤلف في المجلس الأول (نسخة باريس)



النموذج (29) اللوحة ما قبل الأخيرة من نسخة باريس،
وعليها طباق سماع الناسخ وغيره على المؤلف، وهو بخط أبي شامة نفسه

النَّشَراتُ النَّقْدِيَّةُ للنُّصُوصِ التَّارِيخِيَّة

أيمن فؤاد سيِّد[1]

توطئة

سارَت الكِتاباتُ التَّارِيخية عند المسلمين في بِداياتِها في اتِّجاهَيْن عامَّيْن مُتَمَيِّزَيْن الواحِدَ عن الآخَر: اتِّجاهُ أهْلِ الحَدِيث والاتِّجاهُ القَبَلِي اللذان مَثَّلا التَّيَّارَيْن الرَّئِيسَيْن في مُجْتَمَع صَدْرِ الإسْلام. كانت المَدِينَةُ المَرْكَزَ الأوَّل لاتِّجاهِ أهْلِ الحَدِيث، والبَصْرَةُ والكُوفَةُ -مَقَرّ الحامِيات القَبَلِيَّة- المَرْكَزَ الأوَّل للاتِّجاه القَبَلِي[2].

وارْتَبَطَ تَدْوِينُ التَّارِيخ عند المُسْلِمِين بِمُقْتَضَياتٍ ومُتَطَلَّباتٍ دِينِيَّةٍ صِرْفَة، وكانت البِدايَةُ الأولى هي كِتابَة «مَغَازِي» رَسُولِ الله ﷺ (التي اعْتَبَرَها هوروفتس امْتِدادًا لـ «أيَّام العَرَب» في الجاهِلِيَّة) و«السِّيرَة النَّبَوِيَّة» بِهَدَفِ دِراسَة حَياةِ النَّبِيِّ ﷺ وأعْمالِه وغَزَواتِه وكذلك أعْمالِ وسِيَرِ صَحابَتِه الأقْرَبِين، فكانت بذلك النَّواةَ التي تَبَلْوَرَت حَوْلَها الرِّواياتُ الإخْبارِيَّةُ وشَكَّلَت العُنْصُرَ الأهَمّ في تَطَوُّرِ عِلْمِ التَّارِيخ عند المُسْلِمِين. ونَشَأت كِتَابَةُ المَغَازِي في المَدِينَة ضِمْن دِراسَة الحَدِيث، وكان رُوَّادُها من المُحَدِّثِين، وهو ما يُفَسِّرُ لنا أهَمِّيَّةَ الإسْنَاد أو سِلْسِلَة الرُّواة في تَقْدِيرِ قِيمَة المَغَازِي، الأمْرُ الذي يَرْبِطُ قِيمَةَ الحَدِيث أو الرِّوايَة بِمَنْزِلَة المُحَدِّثِين أو الرُّوَاة[3].

---

(1) مؤرخ ومفكر مصري متخصص بالتاريخ والحضارة العربية الإسلامية

(2) عبد العزيز الدوري، **بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب**، ص118.

(3) راجع حول هذا الموضوع: بشَّار عوَّاد معروف، «مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين»، مجلة الأقلام العراقية 5/1 (1965)؛ وأثر الحديث في نشأة علم التاريخ عند =

ووَلَّدَ هذا الاتجاهُ في فترة مُبكِّرة نَظْرَةً نَقّادَةً إلى الرُّواةِ أو مَصادِرِ المَعْلومات، وأَدْخَلَ عُنْصُرَ البَحْثِ والتَّحَرِّي في جَمْع الرِّوايات وكَوَّنَ أساسًا مَتِينًا للدراسَة التَّارِيخيَّة(1).

و يُعَدُّ عُرْوَة بن الزُّبَيْر، المتوفَّى سنة 94هـ/713م، أوَّلَ من أَلَّفَ كِتابًا في المَغَازِي وَصَلَ إلينا شيءٌ منه في مُقْتَبَساتٍ عند ابن إسْحاق والطَّبَرِي والواقِدِي وابن سَيِّد النَّاس وابن كَثِير. وهذه المقْتَبساتُ هي أقْدَمُ ما وَصَلَ إلينا من تارِيخ المغَازي(2).

وأثْبَتَ يوسُف هوروفتس HOROWITZ J. في مَقالِه «المَغَازِي الأولى ومُؤَلِّفوها» أنَّ الكُتُبَ التي وَصَلَت إلينا عن المَغَازِي تَضُمُّ كُتُبًا سَبقَتْها حَوْلَ حَياةِ الرَّسُولِ ﷺ وتَذْكُرُها كَمَصادِرَ لها، وقامَ المؤلِّف بإعادَة بِناء هذه الكُتُب الأَقْدَم اعْتِمادًا على بقاياها التي تَظْهَرُ في المصادِر المتأخِّرَة ظاهِريًّا كما لو كانت رِوايات شَفَوِيَّة(3).

والشيءُ الملاحَظُ أنَّ دِراسَةَ السِّيرَة قامَ بها مؤرِّخون من أهْلِ الحَدِيث ولم تأت عن طَرِيقِ القُصَّاص والإخْباريين، أمْثال عَبِيد بن شَرْيَة ووَهْب بن مُنَبِّه، الذين يبدو أثَرُهم في الإسْرائيلِيَّات وفي قَصَصِ ما قبل الإسْلام بينما لم يكن لهم أثَرٌ جِدِّي في كِتابَة السِّيرَة.

المسلمين، بغداد 1965م؛ إبراهيم أمين الحاف الشهرزوري، **مناهج المُحَدِّثين في نَقْد الرِّوايات التَّارِيخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى**، دبي، دار القلم 2014م.

(1) عبد العزيز الدوري، **بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب**، ص20؛ وانظر شاكر مصطفى، المرجع السابق، 1/149-168.

(2) النديم، **كتاب الفهرست** 1/339؛ عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص61-77.

(3) هوروفتس، المرجع السابق.

وهكذا، فإنَّ مَدْرَسَةَ التَّاريخ التي نَشَأت في المَدِينَة مع عُرْوَة بن الزُّبير، والتي يُعَدُّ محمَّد بن مُسْلِم الزُّهْري مؤسِّسَها الحَقِيقي، هي المَصْدَرُ الأوَّلُ لأصُولِ السِّيرةِ النَّبوِيَّة كما وَرَدَت عند المؤرِّخين المتأخِّرين[1].

أمَّا أوَّلُ سِيرَةٍ كامِلَةٍ للرَّسُول ﷺ، فهي كِتَابُ «السِّيَرَة والمبْتدأ والمَغَازي» لأبي عبد الله محمد بن إسْحَاق بن يَسَار، المتوفَّى سنة 150هـ/767م، رَواها عنه إبراهيم بن سَعْد ومحمد بن عبد الله النُّفَيْلي، وهي السِّيرَة التي هَذَّبها بعد ذلك أبو محمد عبد الملك بن هِشَام الحِمْيَري، المتوفَّى سنة 218هـ/833م[2]. وتُوجَدُ قِطْعَةٌ من هذه السِّيرَة في خِزانَة القَرَوِيين بفاس[3]. هكذا كانت كُتُبُ «المَغَازي» هي النَّواةَ التي نَمَت حَوْلَها الرِّواياتُ والأخْبَارُ التَّارِيخِية وشَكَّلَت عُنْصُرًا مُهِمًّا في تَطَوُّرِ عِلْمِ التَّاريخ الإسْلامِي. وكانت (المَدِينَةُ) هي المَوْطِن الأوَّل لنَشْأة هذا العِلْم في مَراحِله الأولى الذي ارْتَبَطَ ارْتباطًا وَثِيقًا بعِلْمَي الحديث والتَّفْسير. كما أصْبَحَ الجِيلُ الثَّاني من الصَّحَابَة عَمَلِيًّا مَصْدَرَ الرِّوايات التَّارِيخِيَّة أكثر منه جامعًا

وإذا كانت مَدْرَسَةُ المَدِينَة قد اقْتَصَرَت على ذِكْرِ المَغَازي والسِّيرَةِ النَّبوِيَّة، فإنَّ تَسْجِيلَ الأحْداثِ التي تَلَت هذه الفَتْرة بَدْءًا من الفِتْنَة التي أعْقَبَت مَقْتَل الخَلِيفَة الرَّاشِد الثَّالث عُثْمان بن عَفَّان سنة 35هـ/655م، والتي أضْحَى فيها التَّاريخُ الإسْلامِي تارِيخًا داخِلِيًا أثَّر تأثِيرًا مُباشِرًا على ماجَرَيات التَّاريخ الإسْلامي لأكثر من قَرْنٍ بَدْءًا من مَعْرَكَة الجَمَل بين الإمام عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من جِهَة، والسَّيِّدَة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وطَلْحَة والزُّبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من جِهَةٍ أُخْرَى؛ ومَعْرَكَة صِفِّين بين الإمام

(1) عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص12.

(2) النديم، المصدر السابق، 1/289-290.

(3) نشرها أوّلًا محمد حميد الله في الرباط سنة 1967م، ثم سهيل ذكّار في بيروت سنة 1978م؛ وانظر عن كُتُبِ السِّيرَة عمومًا: صلاح الدّين المنجد، **معجم ما أُلِّفَ عن رَسُولِ الله ﷺ**، بيروت، دار الكتاب الجديد 1982م.

عَلِيّ ومُعاوِيَة بن أبي سُفْيان، أو بين أهْلِ العِراق وأهْلِ الشَّام؛ وبَعْدَها بقليل قَضِيَّة التَّحْكِيم وانْشِقاقِ الخوارِج؛ ثم اغْتِيالِ الإمام عَلِيّ وانْتِقالِ مَقاليد السُّلْطَة إلى مُعاوِيَة ابن أبي سُفْيان والأسْرَة الأُمَوِيَّة طِيلَة تِسْعين عامًا وما تَخَلَّلَها من ثَورات، وتَعْزِيز وَضْع الخَوارِج وتَكَوُّن الحِزْبِ الشِّيعي والمآسِي التي عاشَها؛ في الوَقْتِ نفسه الذي كانت فيه مسألَةُ شَرْعِيَّة الإمامَة/الخِلافَة مُثارَةً إلى أنْ حُلَّت جُزْئِيًا بانْتِصارِ الثَّوْرَة العَبَّاسِيَّة ووُصُولِ العَبَّاسِيين إلى السُّلْطَة سنة 132هـ/749م. قامَ بتَسْجِيلِ هذه الأحْداث عُلَماءُ من العِراق (الكُوفَة والبَصْرَة) -فلم يَصِل إلينا من القرنين الأوَّلَيْن للهجرة أيُّ كِتابٍ منسوبٍ إلى عالِمٍ من الشَّام أو الحِجاز أو مصر- وبذلك أصْبَحَ للعِراقِ ورُواتِه مَكانٌ بارِزٌ في المؤلَّفات التَّارِيخِيَّة اللَّاحِقَة[1].

ومن أبْرَزِ هذه الرِّوايات رِواياتُ قَبِيلَة الأَزْد التي جَمَعَها مع رِوايات أُخْرَى أبو مِخْنَف لُوط بن يحيى، المتوفَّى سنة 157هـ/774م، ورَواها هِشامُ الكَلْبِي، المتوفَّى سنة 204هـ/819م، وهي تَعْرِضُ رِوايَةَ الكُوفَة المؤيِّدَة للخَلِيفة الرَّاشِد الرَّابِع عليّ ابن أبي طالب والمُعارِضَة للأُمَويين[2]. أمَّا الرِّوايَةُ المُضادَةُ فهي رِوايَةُ قَبِيلَة بني كَلْب التي يُمَثِّلُها عَوانَةُ بن الحَكَم، المتوفَّى سنة 147هـ/764م، والتي رَواها أيضًا هِشامُ الكَلْبِي وتُمَثِّلُ وِجْهَةَ نَظَرِ أهْلِ الشَّام المُؤيِّدَة للأُمَويين والمُعارِضَة للخَلِيفَة الرَّاشِد الرَّابِع[3]، وذلك إضافَةً إلى رِوايات كلٍّ من سَيْفِ بن عُمَر، المتوفَّى سنة 180هـ/796م، وعليّ بن محمد المَدائِني، المتوفَّى سنة 225هـ/839م[4].

---

(1) معجم ما أُلِّفَ عن رَسُولِ الله ﷺ، بيروت، ص12و119؛ وانظر شاكر مصطفى، المرجع السابق، 169-201.

(2) النديم، كتاب الفهرست 291/1-293.

(3) جب، هـ.، دراسات في حضارة الإسلام، ص151.

(4) النديم، كتاب الفهرست 295/1، 315-323.

وتُمَثِّلُ رِوَايَةُ أبي مِخْنَف لُوط بن يحيى -وهو الإخبارِي الشِّيعِي الوَحِيد بين رِجالِ هذه السِّلْسِلَة- تأثِيرَ المفهوم الشِّيعِي في تَفْسِير الأحْداث؛ حيث قَصَرَ اهْتِمامَه على تارِيخ الحَرَكات الشِّيعِيَّة في الكُوفَة، نَخلَّفَ لنا بذلك -من خلال الطَّبَرِي- العَمَلَ الأشْمَلَ والأكْمَلَ حَولَ الصِّراعات السِّياسِيَّة/الدِّينِيَّة التي هَزَّت القَرْنَ الهِجرِي الأوَّل[1].

ومن حُسْنِ الحَظّ أنْ وَصَلَ إلينا أحَدُ المَصادِر المُبَكِّرَة التي اسْتَنَدَ إليها الطَّبَرِي في رِوايَتِه للأحْداثِ التي واكَبَت الفِتْنَة التي أعْقَبَت مَقْتَلِ الخَلِيفَة الرَّاشِدِ الثَّالِث عُثْمان بن عَفَّان، هو «كِتَابُ **الجَمَل ومَسِير عائِشَة وعَلِيّ**» لسَيْف بن عُمَر الأسَدِي التَّمِيمِي، المتوفَّى نحو سنة 180هـ/797 م[2]، الذي وَصَلَت إلينا منه نُسْخَةٌ كُتِبَت قبل سنة 786هـ/1384م بقليل كانت في مكتبة الشَّيْخ محمَّد بن محمَّد العَسَّافي بالرِّياض ثم آلَت، في سنة 1990م، إلى مكتبة جامِعَة الإمام محمد ابن سُعُود الإسْلامِيَّة في الرِّياض، ونَشَرَها في ليدن سنة 1995م الدكتور قاسِم السَّامَرَّائي، تَتَّفِقُ نُصُوصُها مع ما أوْرَدَهُ الطَّبَرِي نَقْلًا عنه. وذلك إضافَةً إلى المُؤَلَّفات التي تَناوَلَت مُفْردات من الحَوادِث ومَوْضُوعات مُحَدَّدَة لم يَصِل إلينا منها سوى كِتَاب «**وَقْعَة صِفِّين**» لأبِي الفَضْل نَصْر بن مُزاحِم، المتوفَّى سنة 212هـ/728م، وهو من طَبَقَة أبي مِخْنَف ومن أقْدَم مُؤَرِّخي الشِّيعَة[3]، ويُعَدُّ كِتَابُه مونوجْرافية أساسِيَّة تَتَعَلَّقُ بوَصْفِ تلك المَعْرَكَة، بينما فُقِدَت مُؤَلَّفاته الصَّغِيرَة الأخْرى مثل «**كِتَاب الغَارات**» و«**كِتَاب النَّهْرَوان**» و«**كِتَاب مَقْتَل الحُسَيْن**» وغيرها.

---

(1) المصدر نفسه، 1/291-293.

(2) المصدر نفسه، 1/295.

(3) المصدر نفسه، 1/293-294.

ولكن هؤلاء المؤرّخين، الذين وَصَلَت إلينا عنهم رِواياتٌ مُتناثِرَةٌ عند مؤرّخي القَرْن الثّالث الهجري، لا يُمكِن مَنْحُهُم ثِقَةً كامِلَةً لأنَّهم لم يَظْهَر لديهم الاهْتِمامُ النَّقْدِي ولا رُوح البَحْث، فكُلَّما ابْتَعَدَ المُؤرِّخُ عن الأحْداث تَعاظَم سَهْمُ الابْتِداع[1]، بحيث يَصْعُبُ علينا أحْيانًا التَّأكُّد من تَطابُق هذه الرِّوايات مع الواقِع التّاريخي وأنَّها مُجَرَّد رُؤْيَة للمُؤرِّخ لا تَحْكِي أو تُصَوِّر ما حَدَثَ في الواقِع.

كما أنَّ العَديدَ من الأحْداثِ المُهِمَّة في التّاريخ الإسْلامِي لم تَجِد مَنْ يُؤَرِّخُ لها في حِينِه، مثل حالَةِ «الثَّوْرَة العبّاسِيَّة»، بالطَّبْع كانت هناك كِتاباتٌ جَدَلِيَّة وبالتَّأكِيد رِواياتٌ جُزْئِيَّة، ومع ذلك لا نَعْرِفُ شَيْئًا عن الكُتُبِ الأولى التي أُلِّفَت عن العَبّاسِيين[2].

ولا شَكَّ أنَّ المُجْتَمَع الإسْلامي دَخَلَ في هذه الفترة مَرْحَلَةَ الوَعْي التّاريخي، على الرَّغْم من مُعاداة الفُقَهاء الأوَّلين للدِّراسات التّارِيخية، كما كان للحُجَجِ التّارِيخية التي وَرَدَت في القُرْآن إضافَةً إلى الفَخْرِ بالفُتُوحاتِ الإسْلامية -الذي تَوَلَّدَ على نَحْوٍ طَبِيعِي- أثَرٌ في نُشُوء هذا الوَعْي. وهناك ظاهِرَةٌ أخْرَى جَدِيرَةٌ بالملاحَظَة هي أنَّ كلَّ جامِعِي الرِّوايات التّارِيخية كانوا من الفُقَهاء والمُحَدِّثين إضافَةً إلى عُلَماء اللُّغَة. وتُوحِي هذه الظّاهِرَةُ بأنَّ هذا الوَعْيَ يرجِعُ أيضًا إلى النَّظْرَة التي تَرَى في التّاريخ صُورَةَ التَّجَلِّي للفِعْلِ الإلهي في تَوْجِيه شئون البَشَر؛ لذا فقد اقْتَصَرَت نَظْرَةُ الأجْيالِ الأولى من المُؤرِّخين المُحَدِّثين على تَتَبُّع ذلك التَّجَلِّي في تَوالِي الأنْبِياء حتى خاتَمِهم محمَّد ﷺ. وبما أنَّ أهْلَ السُّنَّة يؤمنون أنَّ اسْتِمْرارَ ذلك التَّجَلِّي يرْتَبِطُ باسْتِمْرارِ الأُمَّة الإسْلامية، كانت دِراسَةُ تاريخ هذه الأُمَّة ضَرُورَةً تُكْمِلُ

---

(1) هشام جعيط، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكّر، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، دار الطليعة، د. ت.، ص135.

(2) CAHEN, CL., *«L'historiographie arabe»*, p.143.

دِراسَة الوَحْي الإلهي في القُرآنِ والحَديث إضافَةً إلى مبدأ الاسْتِمْرارِ التّاريخي الذي كان أساسًا من أُسُسِ الفِكْر السُّنّي في الدّين والسّياسَة[1].

هكذا دَرَسَ المُسْلمون الأوائلُ «التّاريخَ» من خِلالِ انْشغالِهم بعِلْمِ الحَديث ومُصْطَلَحِه، أي قبل أنْ يَعُوا تمامًا مُقوِّماتِه من حيث هو عِلْمٌ وصَنْعَة، وإنْ أمَدَّهُم بأهَمّ أدَوات دِراسَة التّاريخ المَنْهَجِيَّة وهي: الإسْنَاد.

فلاشَكّ أنَّ مَنْهَج جَمْع المَعْلُومات التّارِيخية الذي اتُّبِعَ في هذا الطَّوْر لم يَخْتَلِف عن المَنْهَج المُتَّبَع في تَدْوين الحَديث وكذلك في كِتَابَة المَغَازي، أي جَمْع الرِّوايات الشَّفَوِيَّة التي رَواها الأفْرادُ الذين عاصَرُوا الأحْداث أو الوُسَطاء الذين نَقَلُوها عنهم. ونَظَرًا لأنَّ المُؤَلِّفِينَ الذين جَمَعُوا هذه الرِّوايات تأثَّروا بما كان مُتاحًا في وَسَطِهِم السِّياسِي والاجْتِماعِي بحيث أنَّنا نَجِدُ فَوارِقَ بين الكِتَابات التي وُلِدَت في وَسَطِ أهْلِ المَدِينَة أو في دِمَشْق حول الأمَويين أو في العِرَاق في الكُوفَة والبَصْرَة.

ومن الصُّعُوبَة بمكان أنْ نُعيدَ بِناء هذه الكِتَابات المُبَكِّرَة والتي تَتَناوَلُ الفَتْرَة الأمَوِيَّة وبِدايَة الفَتْرَة العَبَّاسِيَّة، لأنَّها منذ أُدْمِجَت في مُصَنَّفات أشْمَل وأحْسَن تَصْنيفًا أصْبَحَت هي التي يُحالُ إليها واخْتَفَت الكِتَاباتُ المُبَكِّرَة تَدْرِيجِيًّا، وتُعَدُّ كُتُبُ الطَّبَري والبَلاذُري خَيْرَ دَلِيلٍ على ذلك. والمُشْكِلَةُ الرَّئِيسَةُ في اسْتِخْدام هذه النُّقُول هي مَعْرِفَة مَدَى أمانَتِها وكَيْفِيَّة تَوْظِيفِ النُّصُوصِ المُسْتَخْدَمَة منها. ويُمْكِنُنا تكوين فِكْرَة عن ذلك بمُقارَنَة الرِّوايات التي يُقَدِّمُها أكْثَرُ من مُؤلِّف عن أصْلٍ واحِد ومُقابَلَتِها مع هذا الأصْل إذا حُفِظَ لنا بالمصادَفَة[2].

---

(1) جب، المرجع السابق، ص152-153.

(2) CAHEN, CL., «L'historiographie arabe: des origins au VII^{e} S.H», *Arabica* XXXIII, 1986, pp.137-138.

ويُمَثِّلُ خَلِيفَةُ بن خَيَّاط، المتوفَّى سنة 240هـ/854م، وأبو حَنِيفَة الدِّينَوَرِي، المتوفَّى سنة 252هـ/866م، وأحمد بن يحيى البَلاذُرِي، المتوفَّى سنة 279هـ/892م[1]، وابنُ واضِح اليَعْقُوبِي، المتوفَّى سنة 284هـ/897م، وابن أَعْثَم الكُوفي، المتوفَّى سنة 314هـ/926م، بِدايات التَّأليف التَّارِيخي بِمَعْناه الواسِع الذي يَقُومُ على جَمْع موادَّ مستمدَّة من السِّيرَة ومن رِوايات القَبائِل ومن غيرها من المَصادِر ورَبْطِها في سِياقٍ تاريخي مُتَّصِل. وأهمُّ مَيْزات هؤلاء المؤلِّفين هي كِتابَةُ التَّارِيخ العام الذي يَبْدأ بسَرْدِ تاريخ الخَلِيقَة تَمْهيدًا لإيرادِ التَّاريخ الإسْلامي ذاته. والتَّارِيخُ العامّ في هذه المؤلَّفات ليس تارِيخًا عالَمِيًا بالمعنى الحَقِيقِي لأنَّ المؤرِّخَ المُسْلِم لم يكن يهتم كثيرًا بتَوارِيخ الأُمَمِ الأُخْرَى[2] إلّا ابْتِداءً من المَسْعُودِي وحَمْزَة بن الحَسَن الأَصْبَهاني في النِّصْفِ الأَوَّل من القرن الرَّابِع الهجري/العاشر الميلادي.

ويتبيَّن من خِلالِ هذه المؤلَّفات أنَّ عُنْصُرًا فِكْرِيًا جَدِيدًا دَخَلَ على تَدْوِينِ التَّارِيخ عند المُسْلِمِين هو «الرَّغْبَة في المَعْرِفة من أجْلِ المَعْرِفَة ذاتِها»، كما أنَّ عَدَدًا من بين هؤلاء المؤرِّخين لم يكونوا مؤرِّخين فَحَسْب بل كانوا جُغْرافِيين أيضًا اكْتَسَبوا مَعْلوماتهم الجُغْرافِية في المقام الأَوَّل من خِلالِ رَحَلاتِهِم الواسِعَة، مثل ابن واضِح اليَعْقوبي والمَسْعُودي. فقد اسْتَطاعَ المُسْلِمُون أنْ يَفْتَحُوا في زَمَنٍ قَصِيرٍ بِلادًا كانت تَتَمَثَّل بها جميعُ المُنْجَزات الفِكْرِيَّة القائِمَة آنَذاك. ويَرَى جب GIBB أنَّ هذا التَّطَوُّر راجِعٌ إلى تأثِيرِ التُّراثِ الثَّقافي الهِلِّنِسْتِي الذي أَخَذَ يَنْفُذ إلى جميع فُرُوعِ النَّشاطِ الفِكْري في الإسْلام مع نِهايَة القرن الثَّاني الهجري/الثَّامِن الميلادي[3]. وسُرْعان ما أَسْهَمَ المُسْلِمُون في هذه الحَضارَة من خِلال حَرَكَة التَّرْجَمَة الواسِعَة التي دَعا إليها

---

(1) النديم، كتاب الفهرست 111/2؛ 238/1، 347-349 وما ذكر من مصادر ومراجع.
(2) جب، المرجع السابق، ص154؛ شاكر مصطفى، المرجع السابق، 234/1-264.
(3) المرجع نفسه، ص155.

الخَلِيفَةُ العبَّاسِي المأمون بن هارُون الرَّشِيد وكان مَرْكَزُها بيْت الحِكْمَة في بغْداد. وكان هذا الأثَرُ أكْثَرَ وُضُوحًا في مجَالِ التَّارِيخ من الفُرُوع الأخْرَى لأنَّ المؤلّفِينَ واصَلُوا هذا الرَّبْطَ بين التَّارِيخ والجُغْرافيا حتى الفترة العُثْمانية.

ومن بين هؤلاء المؤلّفين يُعَدُّ البَلاذُرِي، أبو جَعْفَر (أبو الحَسَن) أحمد بن يحيى بن جابِر، المتوفَّى سنة 279هـ/892م[1]، أحَدَ مؤرِّخي القرن الثَّالِث الهجري/التَّاسِع الميلادي الذين حَلَّت مُؤلَّفاتهم شيئًا فشيئًا محلَّ مَصادِرِها، وعلى الأخَصِّ في كِتابي «**فُتُوح البُلْدان**» و«**أنْسَاب الأشْرَاف**»[2].

وبَدَأت تَظْهَر في هذه الفَتْرَة كذلك المُؤلَّفاتُ التَّارِيخِيَّة المرتَّبة على المَوْضُوعات والتي يمَثِّلُها «**كِتَابُ المَعَارِف**» لابن قُتَيْبَة، المتوفَّى سنة 276هـ/889م، و«**الأخْبار الطِّوال**» لأبي حَنِيفَة الدِّينَوَرِي، المتوفَّى سنة 282هـ/895م، والذي اسْتَفادَ من التّـراثِ الفارِسِي.

أمَّا الطَّبَرِيّ، أبو جَعْفَر محمَّد بن جَرِير، المتوفَّى سنة 310هـ/923، فتقومُ مَكانتُه أوَّلًا وقبل كلِّ شيء على الأثَرَيْن الهامَّيْن اللذين وَصَلا إلينا، وهما كِتابُه في «**التَّارِيخ**» و«**تفْسِيرُه للقُرآن**»، رَغْم أنَّ الطَّبَرِيّ لم يكن أوَّلَ من كَتَبَ في كِلا المجالين، ويُعَدَّا بذلك أكبر ما وَصَلَ إلينا من الكُتُبِ المبكِّرَة، ومن ثَمَّ فقد احْتَفَظَ كُلُّ واحِدٍ منهما بأكبر قَدْرٍ من التَّفْصِيل بالمَصادِر المَفْقُودَة التي لم تَصِلْ إلينا. وتَسْتَخْدِمُ الدِّراساتُ الحَدِيثَة هذين الكِتابَيْن باعْتِبارِهما أهَمَّ المصادِر المُبَكِّرَة وأغْزَرَها

---

(1) النديم، **كتاب الفهرست** 347/1-349؛ SEZGIN, F., *GAS* I, pp.320-21.

(2) انظر كذلك: محمد جاسم مشهداني، موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في «أنساب الأشراف»، 1-2، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي 1986م؛
KH. ATHAMINA , «The Sources of al - Baladhuri's *Ansab a -Ashraf*», *JSAL* V(1984) , pp. 237–62.

مادَّةً بالنسبة للقُرُونِ الأولى للعِلْمِ في المُجْتَمع الإسْلامي، واعْتَبَرَ عبد العَزِيز الدُّورِي «تارِيخ الطَّبَرِي» قِمَّة ما وَصَلَت إليه كِتَابَةُ التَّارِيخ في فَتْرَة التَّكْوِين[1]. ونظرًا لأنَّ الطَّبَرِيَّ اعْتَادَ أنْ يَحْشِدَ للخَبَرِ الوَاحِد العَدِيدَ من الرِّوايات المُتناقِضَة أحْيانًا دون مُحاوَلَة تَرْجِيح أحَدِها أو تَفْسِيرٍ لسَيْرِ الحَدَث مُتَّبِعًا في ذلك طَرِيقَة المُحَدِّثِين، ونَظَرًا أيضًا لأنَّ أقْدَمَ الرِّوايات المتعلِّقة بتارِيخ الدَّوْلَة الأُمَوِيَّة لا تُوجَدُ حتى اليوم إلَّا فيما أوْرَدَه الطَّبَرِي والبَلاذُري؛ ونَظَرًا لاحْتِفاظِ الطَّبَرِي في «تارِيخِه» بنُقُولٍ مُطَوَّلَةٍ من رِوايات أبي مِخْنَف لُوط بن يَحْيَى، أهَمّ المؤرِّخِين الأوائِل الذين سَجَّلُوا أحَداثَ القَرْنِ الهجري الأوَّل وما صاحَبَها من صِراعات أثَّرَت في مُسْتَقْبَل التَّارِيخ الإسْلامِي، لحَفَظَ لنا بذلك -كما يقولُ يُولْيُوس فِلْهَوْزِن J. WELHAUZEN- «أقْدَمَ وأحْسَنَ ما كَتَبَه ثائِرٌ عَرَبِيٌّ نَعْرِفه»، حيثُ يُعَدُّ كِتَابُ أبي مِخْنَف -الذي وَصَلَ إلينا من خِلالِ الطَّبَرِي- أشْمَلَ وأكْمَلَ عَمَلٍ تناوَلَ الصِّراعات السِّياسِيَّة/الدِّينِيَّة التي هَزَّت القَرْنَ الهِجْري الأوَّل.

واقْتَصَرَ أكثرُ المؤرِّخِين المُسْلِمِين طَوَال القُرُونِ الثَّلاثَة الأولى للهِجْرَة في تارِيخِهم على مُجَرَّدِ «الرِّوايَة» فَحَسْب دون إعْمالِ التَّفْكِير العَقْلِي أو النَّقْد والتَّفْسِير والتَّعْليل. وإذا مَثَّلْنا لذلك بأكثر المؤرِّخين المُتَقَدِّمين شُهْرَةً، وهو أبو جَعْفَر محمَّد بن جَرِير الطَّبَرِي، المتوفَّى سنة 310هـ/923م، نَجِدُه يقولُ في نِهايَة مُقَدِّمَتِه لكِتابِه في التَّارِيخ:

«وليَعْلَمِ النَّاظِرُ في كِتابِنا هذا أنَّ اعْتِمادي في كُلِّ ما أحْضَرْتُ ذِكْرَه فيه مِمَّا شَرَطْتُ أنِّي راسِمُه فيه؛ إنَّما هو على ما رَوَيْتُ من الأخْبارِ التي أنا ذاكِرُها فيه، والآثارِ التي أنا مُسْنِدُها إلى رُواتِها فيه، دون ما أُدْرِكَ بِحُجَجِ العُقولِ واسْتُنْبِط بِفِكْرِ

(1) عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص118.

النُّفوس إلّا اليَسير القَليل منه، إذْ كان العِلْمُ بما كان من أخْبارِ الماضِين وما هو كائنٌ من أنْباءِ الحادِثين غير واصِل إلى مَنْ لم يُشاهِدهُم ولم يُدْرِك زَمانَهم إلّا بإخْبارِ المُخْبِرين ونَقْلِ النَّاقِلين دون الاسْتِخْراج بالعُقُولِ والاسْتِنْباطِ بفِكْرِ النُّفوس. فما يكُن في كِتابي هذا من خَبَرٍ ذَكَرْناه عن بعضِ الماضِين ممَّا يَسْتَنْكِره قارِؤه أو يَسْتَشْنِعه سامِعُه، من أجْلِ أنَّه لم يَعْرِف له وَجْهًا في الصِّحَّة ولا معنى في الحَقِيقَة، فليَعْلَم أنَّه لم يُؤْت في ذلك من قِبَلِنا وإنَّما أتى منْ قِبَلِ بعض ناقِليه إلينا، وأنَّا إنَّما أدَّيْنا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا»[1].

وبذلك يَخْتِمُ الطَّبَرِيُّ، الذي كان في الأساسِ مُحَدِّثًا ومُشْتَغِلا بتَفْسيرِ القُرآن، حِقْبَةً كامِلَةً من تَطوُّرِ عِلْمِ التَّاريخ عند المسلمين. ونتيجةً لالْتِزامِه بِمَنْهَجِ المُحَدِّثين نَجِدُه يُسْقِطُ في تارِيخِه رِوايات كامِلَة، مثل رِوايات الواقِدي على الرَّغْم من طابَعِها التَّاريخِي، لسَبَبٍ وَحيدٍ هو أنَّ الواقِدي كان مُتَّهمًا لَدَى أصْحابِ الحَديث[2]! ويرى جوزيف شاخت J. SCHACHT أنَّ تَجَنُّبَ الأخْذِ عن بعضِ الرُّواةِ بسَبَبِ تَحَيُّزِهِم لمَوْقِفٍ أو لآخَر يَعْكِسُ في أحْسَنِ الحالات سَيْطَرَةَ تيَّارٍ مُعَيَّنٍ وتَبَنِّيه كمِقْياس للحُكْمِ على الآخَرين[3]. مع العِلْمِ بأنَّ بِدايَةَ التَّدْوين تَعُودُ عَمَلِيًّا إلى بِدايَةِ العَصْرِ العَبَّاسِي مع أبي مِخْنَف وعَوانَةَ بن الحَكَم ومحمد بن إسْحاق ونَصْر بن مُزاحِم وحتَّى هِشام بن السَّائِب الكَلْبِي، وجَميعُ هؤلاء اتَّهمَهُم أهْلُ الحَديث بالتَّشَيُّع الصَّريح وبالتَّالي شَكَّكُوا في مَوْضُوعِيَّتِهِم، عِلْمًا بأنَّه لولا هؤلاء الرِّجال لما وَصَلَت إلينا أيَّةُ مَوادّ تَتَعَلَّقُ بالتَّاريخ الإسْلامِي المُبَكِّر!

---

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، القاهرة، دار المعارف 1960م، 1/7-8.

(2) جب، هـ.، المرجع السابق، ص156.

(3) J. SCHACHT , *Introduction au droit musulman*, Paris 1983, pp.35-40.

وظلَّ «تاريخُ الرُّسُل والملوك» للطَّبَري حتى أَلَّفَ ابنُ الأثير كِتَابَه «**الكامِل في التَّاريخ**»، في مَطْلَع القرن السَّابِع الهجري/الثَّالِث عَشَر الميلادي، «هو الكِتَابُ المُعَوَّلُ عند الكافَّة عليه والمَرْجُوعُ عند الاخْتِلافِ إليه»، كما يقولُ ابن الأثير، الذي أكثر من الاعْتِمادِ عليه من بين المؤرِّخين السَّابِقين لأنَّه «هو الإمام المُتْقِن حَقًّا الجامِع عِلْمًا وصِحَّة اعْتِقادٍ وصِدْقًا»[1].

* *

ورَغْم أنَّ القَرْنَ الرَّابِع الهجري/العاشِر الميلادي يُعَدُّ من النَّاحِيَة السِّياسِيَّة عَصْرَ الاضْمِحْلالِ النِّهائي للخِلافَةِ الإسْلامِيَّة، غير أنَّه من ناحِيَةٍ أخْرَى يُعَدُّ أيضًا عَصْرَ ازْدِهارِ الحَضارَةِ العربية الإسْلامية أو «عَصْر النَّهْضَة في الإسْلام» كما أَطْلَقَ عليه المُسْتَشْرِقُ الألْماني آدَم مِتْز ADAM METZ[2].

وفي مَجالِ البَحْثِ العِلْمِي ظلَّ مَبْدَأ الرِّوايَة والإسْناد مُتَواتِرًا في مَنَاهِج المؤلِّفين، غير أنَّ مَرْحَلَةَ «التَّاريخ بالدِّرايَة»، والتي تَعْنِي المَعْرِفَة المُباشِرَة من جِهَة والتَّأوِيل العَقْلِي من جِهَةٍ أخْرَى، أضافَت إلى هذا المَنْهَج التَّارِيخِي المَوْرُوث مَصادِرَ أخْرَى تُعْنَى بالنَّظَرِ العَقْلِي في مَتْنِ النَّصِّ التَّاريخي المنقول. وعلى عكس مَرْحَلَة التَّاريخ بالرِّوايَة التي اخْتَتَمَها محمد بن جَرِير الطَّبَرِي، فقد الْتَفَتَ مُؤَرِّخُو القرنين الرَّابع والخامِس للهجرة/العاشِر والحادي عَشَر للميلاد إلى مَعانٍ واقِعِيَّةٍ من النَّشاطِ البَشَرِي النَّاتِج عن تَعَدُّدِ الدُّوَيْلات الإسْلامية والاخْتِلافات الجغْرافِية والبَشَرِيَّة

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ** 3/1.

(2) كراتشكوفسكي، **تاريخ الأدب الجغرافي العربي** 177/1، وعنوان كتاب آدم متز هو «**عصر النهضة في الإسلام**» ونقله إلى العربية الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة باسم «**الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**».

والمَذْهَبِية[1]. يتَّضِحُ ذلك من مؤلَّفات مُؤَرِّخين وجُغْرافِيين انْتَظَمَت رَحَلاتُهم ومُشاهَداتُهم أقْطَارَ كثيرة من أمْثَالِ المَسْعُودي والمَقْدِسي وابن حَوْقَل ومِسْكَوَيْه؛ كما بَدَأت التَّوارِيخُ المَحَلِّيَّة في الظُّهور بعد أنْ أخَذَت الخِلافَةُ العَبَّاسِيَّة في التَّفَكُّك إلى دُوَلٍ صَغِيرَةٍ -وخاصَّةً ابْتِداءً من عَهْدِ الخَلِيفَة الرَّاضِي (322-329هـ/934-940م)، فقد انْقَسَمَت الأقاليمُ الشَّرْقِيَّة عن الخِلافَة وأخَذَت بَقِيَّةُ الممْتَلَكات العَبَّاسِيَّة تَسْتَقِلُّ تَدْرِيجيًّا عن سَيْطَرَةِ الخِلافَةِ المَرْكَزِيَّة (السَّامانِيِين والغَزْنَوِيين والطُّولُونِيين والإخْشِيدِيين والحَمْدانِيين والأغالِبَة والأدارِسَة والرُّسْتُمِيين...إلخ)، إلى حَدِّ ظُهُورِ خِلافات مُنازِعَة ومُزاحِمَة للخِلافَة العَبَّاسِيَّة نفسها مُمَثَّلَةً في الخِلافَة الفاطِمِيَّة الشِّيعِيَّة في المَهْدِيَّة ثم في القاهِرَة والخِلافَة الأُمَوِيَّة السُّنِّيـَّة في قُرْطُبَة بالأنْدَلُس.

هكذا أخَذَت الكِتَابَةُ التَّارِيخيةُ في التَّخَلُّص من ضَوابِط عِلْمِ الحَدِيث، وعلى رأسِها «الإسْناد»، بعد أنْ تَوَسَّعَت الكِتَابَةُ التَّارِيخِيَّةُ لتَشْمَل مجالات أرْحَب تَتَعَلَّقُ بتَوارِيخ الأُمَم غير الإسْلامية والتَّارِيخ الذي يُعايِشُه الكاتِبُ بالإضافَة إلى مُشارَكَة غير المُسْلِمِين من أهْلِ الذِّمَّة في كِتابَة تارِيخِهِم وعَلاقَتِهِم بالدَّوْلَة الإسْلامِيَّة[2]. وبذلك أضْحَى الإسْنادُ مُمْتَنِعًا أو غير ذي مَوْضُوع خاصَّةً عندما يَتَعَلَّقُ الأمْرُ بتارِيخ الشُّعُوبِ غير المُسْلِمَة أو عندما يُعْرِبُ المُؤَرِّخُ عن رأيِه الشَّخْصِي أو عندما يُعِيدُ صِياغَة تَصَوُّرَه للماضِي انْطِلاقًا من مُعاناة الحاضِر. وابْتِداءً من هذا العَصْرِ بَدَأت الكِتَابَةُ التَّارِيخية تَتَأثَّر بالعَرْضِ الأدَبي الذي أصْبَحَ أكْثَرَ قُدْرَةٍ على التَّعْبِير عن الاهْتِمامات الجَدِيدَة لعِلْمِ التَّارِيخ[3].

---

(1) عفت الشرقاوي، **أدب التاريخ عند العرب** 1/277-280.

(2) مثل: سعيد بن البِطْرِيق (أوتيخيوس)، ويحيى بن سعيد الأنْطاكي، وابن الرَّاهِب، وساويرس ابن المُقَفَّع.

(3) وجيه كوثراني، **التاريخ ومدارسه في الغرب وعند العرب: مدخل إلى علم التاريخ**، بيروت، =

وبَدَأت هذه المَدْرَسَةُ في الظُّهورِ مع المَسْعُودي، أبي الحَسَن عليّ بن الحسين، المتوفَّى سنة 345هـ/956م[1]، أكثر الجُغْرافيين العَرَب أصَالَةً في القرن الرَّابع الهجري/العاشر الميلادي، الذي لم يَصِل إلينا من مؤلَّفاته المتعدِّدَة[2] سوى كِتابَيْن، أحَدُهُما هو «مُرُوج الذَّهَب ومَعادِن الجَوْهَر»، والآخَر هو «التَّنْبِيه والإشْراف» الذي يعكس مادَّةً جغرافية. وتَقِفُ هذه الكُتُب مِثالًا حَيًّا على صُعوبَةِ الفَصْلِ بين المؤلَّفات التَّارِيخية والجُغْرافِية. وأتَمَّ المَسْعُودي تأليفَ «مُرُوج الذَّهَب» سنة 336هـ/947م بفُسْطاطِ مصر[3] و«التَّنْبِيه والإشْراف» في عامِ وَفاتِه وهو بفُسْطاطِ مصر أيْضًا. وقد أنْشَأ المَسْعُودي لأوَّلِ مَرَّةٍ فِكْرَةَ دِراسَة التَّارِيخ على المَنْهَجِ المَوْضُوعي بَدَلًا من المَنْهجِ الحَوْلي الذي اتَّبَعَه المؤرِّخون من قَبْلِه، وخاصَّةً الطَّبَري، فلأوَّل مَرَّة تأخُذ المَعْرِفَةُ التَّارِيخيةُ مع المَسْعُودي طابَع التَّجْرِيد النَّظَري ومَنْهَج البَحْث الاسْتِقْصائي/التَّجْرِيبي في الكَوْن والجُغْرافْيا والبَشَر اسْتِنادًا إلى المَعْرِفَة التَّراكُمِيَّة غير المتَناهِيَة التي بدأت تَسُودُ في عَصْرِه[4]، كما يُقَدِّمُ لنا في كِتابِه «مُرُوج الذَّهَب» أفْضَلَ تَصْويرٍ للحَياةِ الاجْتِماعِية والثَّقافِية في عَصْرِ الخِلافَة، ويحتوي كذلك على

دار الأحوال والأزمنة 2001م، ص302-304.

(1) راجع: النديم، **الفهرست** 474/1-475؛ ياقوت، **معجم الأدباء**، 90/13-94؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء** 569/15؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات** 56/21؛ السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى** 3/ 456-457؛ كراتشكوفسكي، **تاريخ الأدب الجغرافي العربي** 190201؛

F. SEZGIN, *GAS* I, pp.332 – 36; CH. PELLAT, *EI*[2] art. *al-Mas'udi* V, pp. 773 - 78.

(2) راجع: المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، عني بتحقيقه وتصحيحه شارل بلّا، بيروت، الجامعة اللبنانية، 1970/1980م، 9/1-12؛ هادي حسين حمود، «مؤلَّفات المَسْعُودي»، **مجلة المورد** 8 (1979 م)، 65-73؛ F. SEZGIN, *GAS* I, pp.190 -201.

(3) المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، 126/2.

(4) طريف الخالدي، **فكرة التاريخ عند العرب**، من الكتاب إلى المقدمة، ترجمة حسني زينة، بيروت، دار النهار 1997م، ص179.

مَعْلومات مُهِمَّة عن الأُمَم القَديمَة ومُلوكِها وسِيَر الأَنْبِياء، والمُدُن التاريخية، والبِحار والأَنْهار والخلجان، وأَخْبار النِّيل والعَجائِب الموجودة بمصر، والتأريخ وأَسْماء الشُّهور المختلفة، ويُعَدُّ بذلك من أوائل المؤرِّخين المُسْلِمين الذين تَناوَلُوا تاريخَ العالَم بمَفْهُومِه الواسِع، حيث تَناوَلَ تاريخَ الأُمَمِ غير الإسْلامِيَّة اعْتِمادًا على مَصادِرَ مُتَنَوِّعَة كانت قد نُقِلَت إلى العَرَبِيَّة في وَقْتِه.

وعلى العَكْسِ من ذلك جاءَت مَعْلُوماتُه الجُغْرافِيَّة أكْثَر دِقَّةً لاعْتِمادِه على مَصادِرَ أكْثر تَوْثيقًا مثل مُؤَلَّفات بَطْلَمْيوس القَلُوذي: «**الجُغْرافيا**» و«**المَجَسْطي**» و«**كتاب الجُغْرافيا**» لمارِينوس، وهو سابِقٌ على بَطْلَمْيُوس، وعلى مَصادِرَ جُغْرافِيَّة أُخْرَى لأحمد بن الطَّيِّب بن مَرْوان السَّرَخْسِي تلميذ يَعْقُوب بن إسْحاق الكِنْدي ولأبي عبد الله محمد بن أحمد الجِيهاني وابن خُرَّدَاذْبَة. واعْتَمَدَ فيما أَوْرَدَه من أَخْبارِ اليُونان على مَصادِرَ مَسيحِيَّة مُدَوَّنَة بالسُّرْيانِيَّة أخَذَ يبحث عنها أثْناء إقامَتِه في مِصْر[(1)].

أَمَّا المَقْدِسِي البَشارِي، شَمْسُ الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، المتوفَّى حوالي عام 390هـ/1000م، فقد عَدَّهُ شبرنجر SPRENGER «أكبر جُغْرافي عَرَفَتْه البَشَرِيَّة قاطِبَةً»، كما رأى فيه كرامرز KREMERS «أكْثَر الجُغْرافِيين العَرَب أصالَةً» وعَدَّ كتابَه «**أَحْسَن التَّقاسِيم في مَعْرِفَةِ الأقالِيم**» واحِدًا من أكثر المُصَنَّفات الجُغْرافية في الأَدَبِ العَرَبي قِيمَةً[(2)].

وبَلَغَ التَّأْليفُ التَّاريخي العَرَبي أَوْجَه مع كِتابِ «**تَجارِب الأُمَم وتَعاقُب الهِمَم**» لمِسْكَوَيْه، أبي عَلِيّ أحمد بن محَمَّد بن يَعْقُوب، المتوفَّى سنة 421هـ/1030م، وهو عُنْوانٌ ذو دَلالَة حيث اعْتَبَرَ مِسْكَوَيْه التَّارِيخ مُسْتَوْدَعًا للتَّجْرِبَة الإنْسانِيَّة

---

(1) جواد علي: موارد تاريخ المسعودي، ص29 و32.
(2) كراتشكوفسكي، المرجع السابق، ص208.

وصِراعًا بين الفَضِيلَة والانحِراف وفَسَّرَهُ تَفْسيرًا أخلاقِيًّا. حيث أخَذَ يُعَلِّل ويُبَرِّر ويَسْتَخْلِص ويَسْتَنْتِج ويَعْرِض ما يُورِدُهُ من أخْبارٍ على العَقْلِ مع التَّرْكِيز على دَواعِي السِّياسَة أو المَصالح السِّياسِيَّة ودَورِها في التَّحَكُّم فيما أسْماهُ «التَّدابِير البَشَرِيَّة».

أمَّا كِتابُ «الآثار الباقِيَة عن القُرُونِ الخالِيَة» لأبي الرَّيْحان محمد بن أحمد البِيرُونِي، المتوفَّى سنة 440هـ/1048م، فقد اعْتَبَرَه كراتَشْكوفسكي «كِتابًا لا مَثِيلَ له في جَمِيع آدابِ الشَّرْق الأدْنَى»، وأَطْلَقَ سارتون SARTON على الفَتْرَة التي تَشْمَلُ منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عَشَر الميلادي، بالنِّسبة لتاريخ العِلْم العالمي اسْم «عَصْر البِيرُونِي» لأنَّه أكبر شخصيةٍ عِلْمِيَّةٍ عاشَت في ذلك الوَقْت، فهو دون شَكٍّ أكثر العُلَماء المسلمين أصالَةً وعُمْقًا. وقَدَّمَ البِيرُونِي كِتابَ «الآثار الباقِيَة» إلى قابُوس بن وَشْمَكِير الزِّيارِي أمير جُرْجان وَطَبَرِسْتان، وانتهى من تأليفه وهو في سِنِّ السَّابِعَة والعِشْرِين. والكِتابُ في جَوْهَرِه خُلاصَةٌ للتَّقاوِيم المختلفة فَلَكِيَّة كانت أم شَعْبِيَّة، وهو يُقَدِّمُ لنا وَصْفًا كامِلًا لجميع المَواقِيت والأعْياد المعمول بها عند الشُّعُوبِ وفي الأدْيانِ المعروفة له كاليُونان والرُّومان والفُرْس والصُّغْد والخُوارَزْمِيين والحَرَّانِيين والقِبْط والنَّصارَى واليَهُود وعَرَب الجاهِلِيَّة والمُسْلِمِين. ومَصادِرُه في هذا المَيْدان غايَة في التَّنَوُّع، فهو يَعْتَمِدُ من ناحِيَةٍ على مؤلَّفاتٍ خاصَّة مفقودة بالنِّسْبَة لنا، ومن ناحِيَةٍ أُخْرَى على الرِّواية المُتواتِرَة التي تَمْتازُ في بعض الأحْوال بقيمةٍ نادِرة. ويكفي في هذا الصَّدَدِ أنْ نُلاحِظَ -كما يقول كراتْشكوفسْكِي- أنَّه -وهو المُسْلِم- يُقَدِّمُ لنا أوَّلَ وَصْفٍ مُفَصَّلٍ لنِظام التَّوْقيت عند اليَهُود. كما اعتمد عليه شَيْخُ مُؤَرِّخِي مصر الإسْلامية المَقْرِيزِي وهو يذكر أسْماءَ مُلُوكِ الأُسَرِ التِّسْعَة الأخِيرَة في مصر القَدِيمَة في كِتابِه المَواعِظ والاعْتِبار.

وإذا كان العالَـمُ الإسْلامي قد فقَدَ وَحْدَته السِّياسِيَّة خِلال هذه الفَتْرَة -كما سَبَقَ أنْ ذَكَرْت- فإنَّه اكْتَسَبَ تَنَوُّعًا ثَقافِيًّا نَتَجَ عن الآراء الكلامِيَّة التي نَضَجَت مع تَنَوُّع واخْتِلافِ الفِرَقِ الإسْلامِيَّة (أهْل السُّنَّة والمعْتَزِلَة والمرْجِئَة والشِّيعَة والخوارِج) نَتِيجَةً للتأثِيرات الهِلِّنسْتِيَّة والتي عَبَّرَ عنها مُؤَلِّفون من أمْثالِ: أبي الحَسَن الأشْعَرِي، المتوفَّى سنة 324هـ/935م؛ والقاضِي عبد الجبَّار بن أحمد الهمَداني، المتوفَّى سنة 415هـ/1025م؛ وعبد القاهِر البَغْدادي، المتوفَّى سنة 429هـ/ 1037م؛ وابن حَزْم الأنْدَلُسِي، المتوفَّى سنة 456هـ/1064 م؛ وأبي المُظَفَّر الأسْفَرايِيني، المتوفَّى سنة 471هـ/1078م؛ ومحمد بن عبد الكريم الشَّهْرِسْتاني، المتوفَّى سنة 548هـ/1153م.

وتَطَوَّرَت الكِتابَةُ التَّارِيخِيَّةُ في القُرُونِ التَّالية وتَعَدَّدَت طُرُقُ التَّأليفِ فيها بين التَّاريخ العام والتَّوارِيخ المَحَلِّيَّة وتَوارِيخ الأسْرات الحاكِمَة وسِيَرِ الملُوك وتَوارِيخ المُدُن وكُتُبِ الخِطَط وكُتُب الزِّيارات وكُتُبِ التَّراجِم والطَّبقَات. ولكنَّها كُتِبَت في ظُرُوف مُغايِرَة لما كان سائِدًا في القُرُونِ الأرْبَعَة الأولى للإسْلام، حيث تَراجَعَ دَوْرُ السُّلْطَة المرْكَزِيَّة الذي تـمَثِّلُه الخِلافَةُ العَبَّاسِيَّة في بَغْداد، وحَلَّت محَلَّها السُّلْطاتُ المَحَلِّيَّة للدُّوَل المُسْتَقِلَّة، وواجَهَت العالَمَ الإسْلامِي -مع نِهايَة القَرْنِ الخامِس الهِجْري/الحادي عَشَر الميلادي- أخْطارٌ خارِجِيَّةٌ مع طَلائِع جيُوشِ الفِرنْج في الحـمْلَة الصَّلِيبِيَّة الأولى التي انْتَهَت بسُقُوط بيْتِ المَقْدِس سنة 492هـ/1099م، أدَّت إلى تَغَيُّرٍ كبيرٍ في شَكْلِ الدَّوْلَة الإسْلامِيَّة من أهَمِّ مَلامِحه هَيْمَنَةُ القادَة العَسْكَرِيين من السَّلاجِقَة والتُّرْك والتُّرْكُمان والأكْراد -وهي عَناصِرُ شَدِيدَةُ المِراس والبأس- على مَقالِيدِ الأمُورِ وأسَّسُوا سُلالات حاكِمَة قادَت الجيُوشَ الإسْلامِيَّة أوَّلًا إلى اسْتِرْدادِ بيْتِ المَقْدِس بعد مَوْقِعَة حِطِّين سنة 583هـ/1187م، ثم صَدِّ جُيُوشِ المُغُول في عَيْن جالُوت سنة 658هـ/1260 م بعد أنْ أسْقَطَت الخِلافَةَ الإسْلامِية في بَغْداد قبل ذلك بعامَيْن. وقد خَلَّفَ هذا التَّحَوُّلُ آثارًا بالِغَةً في بِنْيَة

السُّلْطَة والعَلاقات الاجْتِماعيَّة ظَهَرَ أثَرُه في أشْكال جديدة للكِتَابَة التَّاريخية على الأخَصّ في مِصْر والشَّام في العَصْرِ المَمْلُوكِي.

* نَقْدُ السَّنَد (أو عِلْمُ الجرْح والتَّعْدِيل)[1]

يعني لَفْظُ «النَّقْد» عِلْمِيًّا مَعْرِفَة الصَّحيح من الزَّائِف من الأَخْبَار. وقد ظَهَرَ هذا النَّقْدُ مُبَكِّرًا مع ظُهُورِ رِوايَةِ الخبَر، ولكنه لم يُمارَس بقَصْدِ تَمْييز الصَّحيح من الزَّائف إلَّا بعد انْقِسامِ المسْلِمين وظُهورِ الفِتَن. يقولُ محمد بن سِيرِين: «لم يكونوا يَسْألُون عن الإسْناد، فلمَّا وَقَعَت الفِتْنَةُ قالوا: سَمُّوا لنا رِجالَكُم»[2].

وقد بَدَأَ النَّقْدُ عندهم بنَقْدِ السَّنَد لأنَّ أساسَ صِحَّةِ الرِّوايَة عند المسْلِمِين الأوَّلِين كان الثِّقَة بالرُّواة من حيث العَدالَة والضَّبْط، ومَنْ تَطَرَّقَ أيُّ خَلَلٍ إلى عَدالَتِه أو ضَبْطِه صارَ مُجَرَّحًا غيرَ مَقْبُولِ الرِّوايَة.

وانْتَشَرَ «الجرْحُ والتَّعْدِيل» منذ بِدايَة النِّصْفِ الثَّاني من القرن الثَّاني الهجري -أي حوالي عام 150هـ/767م- وأصْبَحَ عِلْمًا ذا قَواعِدَ وأُصُولٍ ووَقْفًا على الخاصَّة من العُلَماء. وهو عِلْمٌ يَبْحَثُ في جَرْحِ الرُّواة وتَعْدِيلِهم بألْفاظ مَخْصُوصَةٍ مُتَعارَفٍ عليها عند العُلَماء وهي دَقِيقَة الصِّياغَة ومُحَدَّدَة الدَّلالَة ممَّا له أهَمِّيَّةٌ في نَقْدِ أَسَانِيد الرِّوايات، وقد جَمَعَ شَمْسُ الدِّين الذَّهَبِي هذه الأحْكام التي تُطْلَقُ على الرُّواة في مُقَدِّمَة كِتَابِه «مِيزَان الاعْتِدال».

ونَشَأَ من الجرْح والتَّعْدِيل عِلْمُ الرِّجَال، وهو العِلْمُ الباحِثُ في رُواةِ الحَدِيث من حيث هم رُواة تارِيخِهم ووَفِياتِهم وأسْمائِهم وألْقابِهم وكُناهم. وقد مَهَّدَ هذا العِلْمُ لنَشْأة فَنِّ كِتَابَة التَّراجِم والسِّيَر والطَّبَقات في الثَّقَافة العَرَبِيَّة الإسْلامِيَّة.

---

(1) راجع: J. ROBSON, *EI*^{2} art. *al - Djarhwal Ta'dil* II, pp.473 - 74

(2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، حيدر آباد الدكن 1357هـ، ص122.

ووَضَعَ القُدَماءُ قَواعِدَ وأصُولا يقومُ عليها عِلْمُ الجرْحِ والتَّعْدِيل، أو نَقْدُ الرِّجال، يمكن رَدُّها إلى ناحِيتين: قَواعِد وأصُول تَخْتَصُّ بالعَدالَة، وقَواعِد وأصُول تَخْتَصُّ بالجرْح. ورأى بعضُ العُلَماء تَقْدِيمَ الجرْح على التَّعْدِيل إذا تَعادَلا، لأنَّ الجَرْحَ فيه زِيادَةُ عِلْمٍ ومَعْرِفَة[1].

وإذا كان «الإسْنَادُ» أو نَقْدُ الرِّجالِ هو أساس نَقْدِ الأخْبَار عند المؤلِّفين المُتَقَدِّمين، فقد كان أساسُ ضَبْطِها «التَّوْقِيتَ لها بالسِّينين والشُّهُور والأيَّام» وهو ضابِطٌ انْفَرَدُوا به عن نُظَرائِهم عند اليُونان والرُّومان وأوروبا العُصُور الوُسْطَى، حتى صَرَّحَ المؤرِّخُ الإنجليزي بَكِل BUCKLE بأنَّ التَّوْقِيتَ على هذا النَّحْوِ لم يُعْرَف في أوروبا قبل عام 1597م[2]. وقد ظَلَّ «النِّظامُ الحَوْلي» في التَّاريخ هو النِّظامُ الأعَمُّ في مؤلّفات المؤرِّخين المُسْلِمين من الهَيْثَم بن عَدِيّ، المتوفَّى سنة 206هـ/821م، وحتى الجبرْتي في مطلع القرن التَّاسِع عَشَر.

وإذا كان أسْلُوبُ الجرْحِ والتَّعْدِيل قد وَضَعَ قَواعِدَ عِلْمِيَّة للنَّقْدِ التَّاريخي من خِلال عَمَلِيَّة إسْنَادِ الرِّوايَة، إلَّا أنَّ هذا الأسْلُوبَ أضْحَى بعد قُرُونٍ من مُمارِسَته في كُتُبِ التَّاريخ والأخْبار، ابْتِداءً من القَرْنِ الرَّابِع الهجري/العاشِر المِيلادِي، أسْلُوبًا تَقْلِيدِيًا يَفْتَقِدُ رُوحَ النَّقْدِ العِلْمِي. وتَنَبَّه إلى ذلك ابْنُ خَلْدُون في نِهايَة القَرْنِ الثَّامِن الهجري/الرَّابِع عَشَر الميلادي وأقَرَّ بأهَمِّيَّة أسْلُوبِ الجرْحِ والتَّعْدِيل في نَقْلِ عِلْمِ الحَدِيث[3]، ولكنَّه يَرَى أنَّ تَجْرِبَة الكِتَابَة التَّارِيخية عند المؤرِّخين المسْلِمين حتى عَصْرِه قَصَّرَت مَنْهَجِيًّا في تَحْقِيقِ هَدَفِها الذي هو اسْتِخْلاصُ الخبَرِ الصَّحِيح، وعلى

(1) عثمان موافي، المرجع السابق، ص27-122.

(2) مارجوليوث، دراسات عن المؤرخين العرب، ص29؛ عبد الحميد العبادي، إلمامة بالتاريخ عند العرب في كتاب هرنشو، علم التاريخ، ص44.

(3) ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، تونس، دار القيروان 2006/2016م، 196/2 -199.

الأخَصّ الخبرَ المتَعَلِّق بالاجْتماع الإنْسَاني الذي يَتَطَلَّبُ تَحْليلًا ذا أبْعاد مُتَعَدِّدَة لا يَكْفِي الإسْنادُ وَحْدَه في التَّوصُّلِ إليها وإنِ اعْتَمَدَ على أسْلُوبِ الجرْحِ والتَّعْدِيل، وإنَّما يَتَطَلَّبُ إضَافَةَ مِعْيارٍ جَدِيدٍ تأسِيسًا على البُرْهان العَقْلِي هو **مِعْيار المُمْكِن والمُمْتَنِع**.

وقد عَرَضَ ابن خَلْدُون في فاتِحَة مُقَدِّمَة كِتابه «**العِبَر ودِيوان المبتَدأ والخبَر**» للمُشْكِلَة الرَّئِيسَة للكِتَابِ في شَكْلٍ مُكَثَّفٍ بقَوْله: «إنَّ فَنَّ التَّارِيخ من الفُنُونِ التي تَتَداوَلُها الأمَمُ والأجْيالُ... إذْ هو في ظاهِرِه لا يَزِيدُ على إخْبارٍ عن الأيَّام والدُّوَلِ والسَّوابِق من القُرُونِ الأُوَل... وفي باطِنِه نَظَرٌ وتَحْقِيقٌ وتَعْلِيلٌ للكائِنات ومَبادِئِها دَقِيق، وعِلْمٌ بكَيْفِيَّات الوَقائِع وأسْبابِها عَمِيق»[1].

ثم يَنتقِلُ ابن خَلْدُون من وَصْفِ خَصَائِص التَّارِيخ إلى وَصْفِ خَصَائِص المؤرِّخِين فيقول: «إنَّ «فُحُولَ المؤرِّخِين» في الإسْلام قد اسْتَوْعَبُوا أخْبَارَ الأيَّام وجَمَعُوها، وسَطَرُوها في صَفَحات الدَّفاتِر وأوْدَعُوها، وخَلَطَها «المتَطَفِّلُون» بدَسائِس من الباطِلِ وَهِمُوا فيها أو ابْتَدَعُوها... واقْتَفَى تلك الآثار الكَثِيرُ ممَّن بَعْدهم واتَّبَعُوها وأدَّوْها إلينا كما سَمِعُوها». وذلك دون التَّأكُّد من صِحَّة ما سُطِرَ أو تَحْقِيقه وكانوا يَكْتَفُونَ أحْيَانًا بِذِكْر التَّافِه من الحَوادِث ويَغْفَلُون عن المُهِمّ[2].

أمَّا المؤرِّخُون الذين امْتازوا بالأمانَة ونَبِهُوا في الكِتَابة التَّارِيخِيَّة في رأي ابن خَلْدُون فـ«قليلون لا يكادُون يُجاوِزُونَ عَدَدَ الأنامِل... مثل ابن إسْحَاق والطَّبَرِي وابن الكَلْبِي ومحمد بن عُمَر الوَاقِدي وسَيْف بن عُمَر الأسَدي والمَسْعُودِي... وجاءَ من

(1) ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر 2/1؛
MUHSIN MAHDI, *Ibn Khaldun's Philosophy of History: A Study in the Philosophic Foundation of the Science of Culture,* London, 1957, p.142.

(2) المصدر نفسه، 1/2-3، ألبير نصري نادر، من مقدمة ابن خلدون، بيروت 1967م، ص15.

بَعْدهم مَنِ اقْتَصَرَ على أحاديث دَوْلَته ومِصْرِه كما فَعَل أبو حَيَّان مؤرّخُ الأنْدَلُس والدَّوْلَة الأُمَوِيَّة بها، وابنُ الرَّقِيق مؤرّخُ إفْرِيقِيَّة والدَّوْلَة التي كانت بالقَيْرَوان».

ومن جاءَ بعد هؤلاء لم يكونوا سوى مُقَلِّدِين لهم، يُورِدُون الحَوادِثَ دون أنْ يُظْهِرُوا أُصُولَها ويَتَحَقَّقُوا من فُصُولِها، ثم جاءَ بعدهم مُؤَرِّخون أفْرَطُوا في الاخْتِصَار وأخَلُّوا بالمَذَاهِب المَعْرُوفَة للمُؤَرِّخِين[1]. ومع ذلك فقد غَمَزَ ابن خَلْدُون كُلًّا من المَسْعُودِي والوَاقِدي وقال إنَّ في كُتُبِهما «مِنَ المَطْعَنِ والمَغْمَزِ ما هو مَعْرُوفٌ عند الأثْبات ومَشْهُورٌ بين الحَفَظَةِ الثِّقَات، إلَّا أنَّ الكافَّة اخْتَصَّتْهُم بقَبُولِ أخْبارِهِم»[2].

لذلك فقد عَزَم ابنُ خَلْدُون على إنْشَاء كِتابٍ في التَّاريخ حاوَلَ فيه أنْ يُظْهِرَ أصْلَ العُمْرَان والدُّوَل مع ذِكْرِ أسْبابِ قِيامِها وانْهِيارِها، يقول:

«وسَلَكْتُ في تَرْتِيبه وتَبْوِيبِه مَسْلَكًا غَرِيبًا، واخْتَرَعْتُه من بين المَناحِي مَذْهَبًا عَجِيبًا وطَرِيقةً مُبْتَدَعَةً وأسْلُوبًا، وشَرَحْتُ فيه من أحْوالِ العُمْران والتَّمَدُّن وما يَعْرِضُ في الاجْتِمَاعِ الإنْساني من العَوارِض الذَّاتية ما يُمَتِّعك بِعِلَلِ الكَوائِن وأسْبابها، ويُعَرِّفك كَيْفَ دَخَلَ أهْلُ الدُّوَلِ من أبْوابها، حتى تَنْزِع من التَّقْلِيد يَدَك وتَقِفَ على أحْوالِ ما قَبْلَك من الأيَّام والأجْيال وما بَعْدَك»[3].

ورَتَّبَهُ على مُقَدِّمَةٍ وثلاثةِ كُتُبٍ وجَعَلَ المقَدِّمَةَ «في فَضْلِ عِلْمِ التَّاريخ وتَحْقِيقِ مَذاهِبِه والإلْمَاع بما يَعْرِضُ للمُؤَرِّخين من المَغالِط والأوْهَام وذِكْرِ شيءٍ من أسْبابِها»[4].

---

(1) المصدر نفسه، 1/3-5.
(2) المصدر نفسه، 1/3.
(3) المصدر نفسه، 1/6
(4) المصدر نفسه، 1/11.

ويُحَدِّدُ ابنُ خَلْدُون في «المقَدِّمَة» فَوائِدَ فَنِّ التَّاريخ، وأهمها الاطِّلاعُ على سِيَرِ الماضِين من الأمَم والأنْبياء والملُوك، والاقْتداء بفُضَلائِهِم، ولكنَّه يُلاحِظُ أنَّ المؤَرِّخِينَ لم يكونوا إلَّا مُجَرَّد نَقَلَةٍ عَمَّن سَبَقَهُم يأخُذُون عنهم الأخْبارَ على عِلَّاتِها دون التَّأكُّدِ من صِحَّتِها وتَحْكيم «أصُول العادَة وقَواعِد السِّياسَة وطَبِيعَة العُمْران والأحْوال في الاجْتِماع الإنْساني»[1] فَضَلُّوا عن الحَقِّ وخاصَّةً في إحْصَاء الأعْدادِ من الأمْوالِ والعَساكِر. وتَخْدِمُ كلُّ الملاحَظات التي ساقها ابن خَلْدُون ما قَصَدَه بباطِنِ التَّاريخ وهو النَّظَرُ والتَّحْقيقُ والتَّعْليلُ أو البَحْثُ في أسْبابِ الأحْداثِ والقَوانِين التي تَتَحَكَّم فيها[2].

وعلى ذلك يَرَى ابن خَلْدُون أنَّ باحِثَ التَّاريخ يَحْتاجُ إلى: «العِلْم بقَواعِد السِّياسَة وطَبائِع الموْجُودات واخْتِلافِ الأمَمِ والبِقاع والأعْصَار في السِّيَر والأخْلاق والعَوائِد والنِّحَل والمَذاهِب وسَائِرِ الأحْوال والإحاطَة بالحاضِر من ذلك، ومُمَاثَلَة ما بينه وبين الغائِب من الآفاق أو بَوْن ما بينهما من الخِلاف، وتَعْليل المُتَّفِق منها والمُخْتَلِف، والقِيام على أصُولِ الدُّولِ والمِلَل، ومبادئ ظُهُورِها، وأسْباب حُدُوثِها ودَواعِي كَوْنِها، وأحْوالِ القائِمين بها وأخْبارِهِم، حتى يكون مستوعِبا لأسْبابِ كلِّ حادِثٍ واقِفًا على أصُولِ كُلِّ خَبَرٍ. وحينئذ يعرض خَبَرَ المنْقول على ما عنده من القَواعِد والأصُول، فإنْ وافَقَها وجَرَى على مُقْتَضاها كان، وإلَّا زَيَّفَه واسْتَغْنَى عنه»[3].

ويَخْتِمُ كَلامَه في هذا الفَصْلِ بقَوْلِه: «إنَّ التَّارِيخَ إنَّما هو ذِكْرُ الأخْبارِ الخاصَّة بِعَصْرٍ أو جِيلٍ. فأمَّا ذكر الأحْوالِ العامَّة للآفاق والأجْيال والأعْصار فهو أُسٌّ للمؤرِّخ تَنْبَني عليه أكثرُ مقاصِدِه وتَتَبَيَّن به أخْبَارُه».

---

(1) ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر 11/1.

(2) زينب الخضيري، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، ص54؛ M. MAHDI , *op. cit.*, pp. 149-152.

(3) ابن خلدون، المصدر السابق، 44/1.

ويُوجِزُ ابنُ خَلْدُون بعد ذلك مَفْهُومَه لمعنى التّاريخ حيث يقول: «حَقِيقَةُ التّاريخ أنّه خَبَرٌ عن الاجْتِماعِ الإنْساني الذي هو عُمْرانُ العالَم، وما يَعْرِضُ لطَبِيعَةِ ذلك العُمْران من الأَحْوالِ، مثل التَوَحُّش والتَّأنُّس والعَصَبِيَّات وأصْنافِ التَّغَلُّبات للبَشَرِ بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من المُلْكِ والدُّوَلِ ومَراتِبِها، وما يَنْتَحِلُه البَشَرُ بأعْمالِهم ومَساعِيهم من الكَسْبِ والمَعاشِ والعُلُومِ والصَّنائع وسائِرِ ما يَحْدُث في ذلك العُمْرانِ بطبيعته من الأَحْوال»[1].

وبذلك لم يَعُد مَوْضوعُ التّاريخ سَرْدًا لأخْبارِ السَّابِقِين، بل مَوْضُوعُه دِراسَة شامِلَة للمُجْتَمَع البَشَرِي من مُخْتَلَفِ نَواحِيه ونَشاطاتِه الاقْتِصادِية والفِكْرِيَّة والثَّقافيَّة والسِّياسِيَّة، وخُصُوصًا مُحاوَلَة تَعْلِيل هذه الظَّواهِر الاجْتِماعِيَّة مع مُراعاة تَقَدُّم المُجْتَمعات وتطوُّرِها. فأتَى ابْنُ خَلْدُون بمَفْهُومٍ جَدِيدٍ للتَّاريخ الذي أصْبَح عنده عِلْمًا جَدِيدًا يُعْرَفُ بـ «عِلْم العُمْرَان البَشَرِي والاجْتِماع الإنْسَاني»[2].

ومن ذلك نَرَى أنَّ ابن خَلْدُون أرادَ تَخْلِيصَ البُحُوث التَّارِيخيَّة من الأخْبَارِ الكاذِبَة، وإنْشَاء أداةٍ يستطيعُ بفَضْلِها الباحِثُون في عِلْمِ التَّاريخ التَّمْييزَ بين ما يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وما لا يمكن أنْ يكون صادِقًا من الأخْبَار المتعلّقة بظَواهِر الاجْتِماع، بحيث يَسْتَبْعِدُون ما لا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ اسْتِبْعادًا تامًا من أوَّلِ الأمْر، وأنْ تَقْتَصِر جُهودُهُم على ما يمكن وُقُوعُه من شُئونِ الاجْتِماع الإنْساني وحَوادِثِه[3].

وتَقُومُ نَظَرِيَّةُ ابن خَلْدُون على الشَّكِّ في المَعْرِفَة التَّارِيخيَّة القَدِيمَة وفي مَنْهَجِ المؤرِّخين المُسْلمين القائِم على الرِّوايَةِ والنَّقْلِ فَحَسْب دون النَّقْد والتَّفْسير والتَّعْليل. وبما أنَّه لا يمكن أنْ يُكْتَفَى في الدِّراسات التَّارِيخيَّة بمُجَرَّدِ الرِّوايَة بل لا بُدَّ من

(1) المصدر نفسه، 55/1.
(2) المصدر نفسه، 60/1؛ ألبير نصري نادر، المرجع السابق،19.
(3) علي عبد الواحد وافي، تقديمه لمقدمة ابن خلدون 194.

النَّقْدِ والتَّفْسِيرِ والتَّعْلِيل، نجد أنَّ ابن خَلْدُون يفْطِنُ إلى العَمَلِيَّة الثُّنائيَّة من عَمَلِيَّتي النَّقْدِ التَّارِيخي، وهي التَّرْكِيب، أي الرَّبْط بين مُهِمَّة النَّاقِد ومُهِمَّة المؤرِّخ[(1)]. وهو يَرَى أنَّ تَمْحِيصَ الأخْبَار والرِّوايات لتَمْيِيز الصَّحِيح منها من الباطِل لا يُكْتَفَى فيه بمُجَرَّد نَقْدِ الرُّواة بل لابُدَّ من نَقْدِ الرِّوايَة نَفْسِها، أي التَّفْكِير في دَرَجةِ إمْكَانِ الوَقائِع المَرْوِيَّة والتَّأكُّد من مَعْقُولِيَّة مَضْمُون الخبَر ومُطابَقَتِه لما يُقرُّه العَقْل، وهو لا يَقْصِدُ هنا العَقْل المُطْلَق بل العَقْل التَّجْرِيبي، وذلك باسْتِخْدام عِلْمِ العُمْران الذي عَرَّفَه ابنُ خَلْدُون بأنَّه الاجْتِماعُ البَشَري والإنْسَاني[(2)].

يَقُولُ ابنُ خَلْدُون إنَّ تَمْحِيصَ الخَبَر «إنَّما هو بمَعْرِفَة طَبَائِع العُمْران وهو أَحْسَنُ الوُجُوه وأوْثَقُها في تَمْحِيص الأخْبار وتَمْيِيز صِدْقِها مِنْ كَذِبِها وهو سابِقٌ على التَّمْحِيص بتَعْدِيل الرُّواة ولا يُرْجَع إلى تَعْدِيلِ الرُّواة حتى نَعْلَمَ أنَّ ذلك الخَبَر في نَفْسِه مُمْكِنٌ أو مُمْتَنِع، وأمَّا إذا كان مُسْتَحِيلًا فلا فائِدَة للنَّظَرِ في التَّعْدِيل والتَّجْرِيح، ولقد عَدَّ أهْلُ النَّظَر من المَطاعِن في الخَبَر اسْتِحالَة مَدْلُول اللَّفْظ أو تأويلَه إنْ تُؤُوِّلَ بما لا يَقْبَلُه العَقْل... [وإنَّما] وَجَبَ أنْ يُنْظَرَ في إمْكَانِ وُقُوعِه وصارَ ذلك فيها أَهَمّ من التَّعْدِيل ومُقَدَّمًا عليه»[(3)].هكذا دَعَا ابن خَلْدُون إلى اسْتِخْدامِ البُرْهان العَقْلِي والاخْتِبَارِي في البَحْثِ التَّارِيخي لتَمْيِيز الحقِّ من الباطِل في الأخْبَار بالإمْكان والاسْتِحالَة، وهو تَصَوُّر قَرِيبٌ من المَنْهَج الذي ارْتَضَاه رُوَّادُ «مَدْرَسَةِ التَّارِيخ الجَدِيد» في أوروبا في النِّصْفِ الأوَّل من القَرْنِ العِشْرِين؛ وبذلك أصْبَحَ ابن خَلْدُون في نَظَرِ العَدِيدِ من كِبَارِ مُفَكِّري العالَم المؤسِّس الحَقِيقِي لـ «فَلْسَفَةِ التَّارِيخ»[(4)].

---

(1) عثمان موافي، المرجع السابق، ص7.

(2) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1994م، ص100.

(3) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/59-60.

(4) جاك لوغوف، **التَّاريخ الجَدِيد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة =

* النَّقْدُ الخارِجِي أو نَقْدُ التَّحْصِيل

يُعَدُّ النَّقْدُ الخارِجِي الذي يَشْمَلُ نَقْدَ النَّصِّ ونَقْدَ المَصادِر خُطْوَةً أساسِيَّةً في الدِّراسات التَّارِيخية أو في أيَّة دِراسات أُخْرَى تَعْتَمِدُ على نُصُوصٍ قَدِيمَة. فاسْتِخْدامُ نَصٍّ سَقِيمٍ حَرَّفَهُ النَّقْلُ قد يُؤَدِّي إلى أنْ نَنْسِبَ إلى صاحِبِ النَّصِّ ما هو في الحَقِيقَةِ من تَحْرِيفِ النُّسَّاخ. وكم من الآراء والنَّظَرِيَّات بُنِيَت اسْتِنادًا إلى نُصُوصٍ أفْسَدَها تَحْرِيفُ النُّسَّاخ، ثم تَهَدَّمَت هذه الآراءُ والنَّظَرِيَّاتُ جَمِيعُها دَفْعَةً واحِدَةً عندما اكْتُشِفَ النَّصُّ الأصْلِيُّ لهذه النُّصُوصِ الفاسِدَة[1].

وإذا كان مُؤَرِّخُ تارِيخَ الرُّومان -على سبيل المِثال- يَبْدَء عَمَلَه على افْتِراضِ مَعْرِفَة القارِئ بالكُتُبِ التي يَبْحَثُها أو يَسْتَطِيع مُراجَعَتَها على الأقَلّ، فإنَّ دارِسَ التَّارِيخ الإسْلامِي سيُفاجأ بأنَّ كثيرًا من المَصادِر، وحتَّى الأساسِيَّة منها، غير مَعْرُوفٍ على نِطاقٍ واسِعٍ ومن الصُّعُوبَة الحُصُول عليه. ومن هنا تأتي أهَمِّيَةُ النَّشَرات النَّقْدِيَّة Critical Editions للمَصادِر التَّارِيخيَّة القَدِيمَة، فلا يَزالَ العَدِيدُ من المَصادِر الأصْلِيَّة للتَّارِيخ الإسْلامي لا يُوجَدُ إلَّا في نَشَراتٍ سَقِيمَةٍ لم تَعْتَمِدْ على نُسَخٍ أصْلِيَّة ولم تُصَحَّحْ وَفْقًا للمَناهِج العِلْمِيَّة الصَّحِيحَة للنَّشْرِ النَّقْدِي للنُّصُوص، كما أنَّ الكَثِيرَ من المَصادِرِ لا يَزالُ مَخْطُوطًا دون نَشْرٍ عِلْمِيّ قابِعًا على رُفُوفِ المَكْتَباتِ. وعلى ذلك فإنَّ عَدَدًا كبيرًا من المَصادِرِ التَّارِيخية لا تُوَفِّر مادَّتُها الضَّمانَ الذي يَحْتاجُ إليه المُؤَرِّخُون لسَلامَةِ أبْحاثِهم.

2007م؛ زينب الخضيري، المرجع السابق، 60.

(1) سينوبوس، «المدخل إلى الدراسات التاريخية» في كتاب عبد الرحمن بدوي: **النقد التاريخي**، القاهرة، دار النهضة العربية 1970م، ص75؛ وانظر نَشْرَتِي لكتاب «المَواعِظ والاعْتِبار» للمَقْرِيزي مُقارَنَةً بالأوْهام التي اشْتَمَلَت عليها طبعة بولاق.

وبناءً عليه فإنَّ البِدَايَةَ الحقِيقيَّة للتَّفْسِير والنَّقْدِ التَّاريخي الصَّحِيح هي إصْلاحُ النُّصُوصِ القَدِيمَة وردُّها إلى حالتِها الأصْلِيَّة، ومُهِمَّةُ نَقْدِ النَّصِّ -في غِيابِ نُسْخَةِ المؤلِّف- هي إخْراجُ نَصٍّ أقْرَب ما يكون إلى الأصْلِ الذي كَتَبَه المؤلِّف.

وقد التَزَمَ العُلَماءُ المُسْلِمون قَوَاعِدَ صارِمَة لنَقْدِ النُّصُوصِ القَدِيمَة حيث عَرَفُوا تَفاوُتَ أقْدارِ النُّسَخ المختلفة وقَدَّرُوا أهمِّيتها وَفْقًا لمَعايِير تَتَراوَحُ بين قِدَمِ النُّسْخَةِ وصِحَّتِها ومُقابلَتِها بِغَيْرِها. فكانوا دائمًا ما يَسْعَوْنَ إلى النُّسَخ الأصْلِيَّة، وهي النُّسَخُ التي كُتِبَت بِخُطُوطِ مُؤلِّفِيها Holographe أو قُرِئت عليهم، أو كَتَبَها بِخَطِّه عالِمٌ شهير؛ وفي كُلِّ الأحْوالِ كان قِدَمُ النُّسْخَة نَوْعًا من الضَّمَانِ لصِحَّتِها واعْتِمادِها، ويرى برجستراسر أنَّ عُلَماءَ العرَبِ كانوا أكْثَرَ تَقْدِيرًا لقِيمَة النُّسَخ المَكْتُوبَة بِخُطُوطِ مؤلِّفيها عن عُلَماءِ الغَرْب[1]. فكانوا دائمًا ما يُشِيرُون -إذا تَوافَرَ لهم ذلك- إلى أنَّهم نَقَلُوا من خَطِّ المُؤلِّف بِصِيَغٍ مثل:

«قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلانٍ في كِتابِه...»، أو «وَجَدْتُه بِخَطِّه»، أو «ومِنْ خَطِّه نَقَلْتُ»، أو «ومَلَكْتُه بِخَطِّه»[2].

وتأتي في المَرْتَبَة الثَّانِية النُّسَخُ المَنْقُولَة من دُسْتُورِ المُؤلِّف أو الأصْل الذي كَتَبَه بِخَطِّه Apographe، وهي تَعْدِلُ نُسْخَةَ الأصْل، مثل نُسْخَة «كِتَاب الفِهْرِسْت» لأبي الفَرَج محمَّد بن إسْحَاق النَّدِيم المُوزَّعَة الآن بين مَكْتَبَتَي شيستر بيتي CHESTER BEATTY بدِبْلِن بإيرلَنْدا وشَهِيد علي باشا بإسْتانبول بتركيا والتي اعْتَمَدْتُها أصْلًا لنَشْرَتِي للكِتاب[3].

---

(1) برجستراسر، **أصول نَقْدِ النُّصوص ونَشْرِ الكُتُب**، القاهرة، دار الكتب المصرية 1969م، ص17.

(2) أيمن فؤاد سيد، **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات**، القاهرة 1997، ص95-145.

(3) انظر مقدمتي لنشرة **كتاب الفهرست** للنديم، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2014م، ص103- 136.

كما أنَّ مُقابَلَةَ النُّسَخ بَعْضِها بِبَعْض كان عَمَلًا أساسيًّا عند القُدَماء، فكان النَّاسِخُ يَذْكُرُ في نِهايَةِ الكِتاب «أنَّه تَمَّ مُقَابَلَةً بأصْلِه» أو «بَلَغَ مُقابَلَةً بأصْلِه» أو «قُوبِلَ على نُسْخَةِ المُصَنِّف» أو «قُوبِلَ على الأصْلِ الذي نُقِلَ منه». وكثيرًا ما يَتَخَلَّلُ النُّسَخ القَديمَة «البَلاغَات»، وهي المَواضِع التي بَلَغَت عندها المقابَلَةُ التي كانت تَتِمّ في أكثر من مَجْلِسٍ[1].

وتَرْقَى أحْيانًا النُّسَخُ التي تَداوَلَها العُلَماءُ وعليها سَماعاتُهُم وقِراءاتُهُم وإجازاتُهُم إلى مَرْتَبَةِ النُّسَخ الأصْلِيَّة، وسَمَّى عبد القادِر البَغْدادي أمْثَالَ هذه النُّسَخ، فيما رَجَعَ إليه، «نُسَخًا صَحيحَةً مَقْرُوءَةً وعليها خَطُّ العُلَمَاء»[2].

واخْتِلافُ القِراءات بين النُّسَخ المختلفة Apparatus Criticus والشَّكُّ فيها هو المُهِمَّةُ الأساسية لنَقْدِ النَّصّ، ولن يزولَ هذا الشَّكُّ إلَّا إذا وَصَلَت إلينا النُّسْخَةُ الأصْلِيَّةُ التي كَتَبَها المُؤَلِّف Holographe، وهو أمْرٌ نادِر، وعليه فيَلْزَمُنا نَقْدُ كُلِّ القِراءَات المُخْتَلَفَة، وهذا النَّقْدُ هو الوَسيلَةُ الوَحيدَةُ لاخْتِيَارِ القِراءَة الصَّحيحَة، وبَداءَةً لا نَقْدَ إلَّا بعد فَهْمٍ. ومن أهَمِّ واجِبات النَّشْرِ النَّقْدي تَحْديدُ مَصَادِر المؤَلِّف ومُعارَضَة النُّصُوصِ التي نَقَلَها على أُصولِها، ويُشَارُ في هامِش المقَابَلَة إلى ما فيها من زِيادَةٍ أو نَقْصٍ أو اخْتِلافِ قِراءَة، فوارِدٌ أنْ يَعْتَمِدَ المُؤَلِّف على نُسَخٍ تُخالِفُ النُّسَخَ التي وَصَلَت إلينا. وإذا لم يُشِر المؤلِّف إلى مَصَادِرِه وتَمَكَّن النَّاشِرُ من التَّعَرُّفِ عليها يُشَارُ إلى ذلك أيضًا وهذا من شَأنِه الاطْمِئْنانُ إلى صِحَّة النَّصّ. ويَجِبُ كذلك تَتَبُّعُ نُقُولِ المُتأخِّرين من الكُتَّاب ومُعارَضَتُها مع نَصِّ الكِتاب وإثْبَاتِ الاخْتِلافِ

---

(1) أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ص501-505.

(2) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، نشرة عبد السلام هارون، القاهرة 1979/ 1983م، 143/5.

بينها، ويمكن اعْتِبَارُ هذه النُّقُولِ نُسْخَةً ثانِيَةً في حالَةِ قِلَّة عَدَدِ نُسَخ الكِتَاب التي وَصلَت إلينا.

وكثيرٌ من المَصَادِر التَّارِيخِيَّة الأَصْلِيَّة فُقِدَت نُسَخُها اليوم وإنِ احْتَفَظَت المَصَادرُ المتَأَخِّرَة بِنُقُولٍ مُطَوَّلَةٍ عنها، وحتى نَتَمَكَّن من تَكْوِين صُورَةٍ واضِحَة عن هذه المؤَلَّفات ليس أمامَنا سِوَى أنْ نَجْمَعَ هذه المُقْتَطَفات وأنْ نُصَنِّفَها من أَجْلِ الحُصُولِ على هَيْكَلٍ تَقْرِيبِي للمُؤَلَّفات المذكورة، الأَمْرُ الذي يَدْعُو إلى الاهْتِمامِ بـ «إعَادَة بِنَـاء هذه المَصَادِر» من خِلالِ نُقُولِ المُتأَخِّرِين لنَتَعَرَّفَ على المَعْلُومات التي تَرْجِعُ حَقِيقَةً إلى الفَتْرَة مَوْضُوع الدِّراسَة والبَحْث. فقد كان مَنْهَجُ القُدَماء في الكِتَابَةِ التَّارِيخِيَّة يَعْتَمِدُ في الأَسَاسِ على النَّقْلِ من المَصَادِر، والرِّوايَة عن المَشائِخ، والمشَاهَدَة لما عايَنَه الكاتِبُ بنفسه[1]. وقد أثبَتَت الدِّراسَاتُ النَّقْدِيَّةُ الحَدِيثَة أمانَةَ العُلَماء المتأخِّرِين عند نَقْلِهم من المَصَادِر المتَقَدِّمة مَمَّا يُتِيحُ لنا إمْكَانِيَّةَ إعادَة بِناء العَدِيدِ من المَصَادِر المَفْقُودَة بِثِقَةٍ كامِلَةٍ[2].

وعادَةً ما يكون قد وَصَلَ إلينا نُسْخَةٌ أو نُسَخٌ منقولَةٌ عن النَّصِّ الأَصْلي، إمَّا مُباشَرَةً Apographe أو بالواسِطَة، وهنا تبدأ عَمَلِيَّةُ تَرْتِيب هذه النُّسَخ ودراسَة عَلاقَتها بَعْضَها ببعض وتَبَيُّن الحَلَقات الضَّائعَة بينها ومُحاوَلَة اسْتِخْراجِ النَّصِّ الأصلي منها أو الوُصُولِ إلى أقْرَبِ صُورَةٍ ممكنةٍ لأَصْلِ المؤلِّف عن طريق وَضْعِ شجرة نَسَبِ

(1) المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار 8/1.

(2) قُمْتُ شخصيًّا بهذا العمل عندما أعَدْتُ بناء نُصُوصِ الكتب الآتية: السِّيرَة المأمونية لابن المأمون، ونزهة المقلتين في أخبار الدولتين لابن الطُّوَيْر القيسراني، ونصوص ضائعة من أخبار مصر للمُسَبِّحي؛ وانظر كذلك مقالي: «إعادة بناء النُّصُوصِ القديمة الضائعة: مصادر التاريخ المصري أنموذجًا»، في كتاب تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2015م، ص309-334.

النُّسَخ Stemma وإثْبات العَلاقات بينها بإيراد عَدَدٍ من الأخْطاء المميَّزة، وتجميع التَّصْحيفات المتَواتِرَة بينها.

وتَشْمَلُ عَمَلِيَّةُ النَّقْدِ الخارجي إثْبَاتَ صِحَّةِ نِسْبَةِ النَّصِّ الذي وَصَلَ إلينا إلى مؤلِّفه، وذلك من خِلالِ نِسْبَة الكِتاب إليه في كُتُبِ التَّراجِم والطَّبَقات والبِبْليوجْرافيات العامَّة (كـ «كِتاب **الفِهرِست**» للنَّديم و«**كَشْف الظُّنُون**» لحاجي خَلِيفَة) ونُقُولِ المُتَأخِّرين عنه.

ويتلو ذلك عَمَلِيَّةُ تَقْدِير قِيمَة المؤلِّف وأهمِّيَّة المَعْلُومات التي يمدُّنا بها وهل تَرْجِعُ إلى مُعاصَرَته للأحْداث وقُرْبه منها، أم إلى اعْتِماده على مَصَادِرَ فُقِدَت أُصُولُها اليوم، وهو ما يُعْرَفُ بـ «نَقْد المَصَادِر» والذي نَجِدُه في مُقَدّمات المؤلَّفات التَّاريخية الضَّخْمَة مثل ما فَعَلَ ابن خَلْدُون في «**كِتاب العِبَر**» وتَقِيُّ الدِّين المَقْريزي في كِتابِه «**المَوَاعِظ والاعْتِبَار في ذِكْرِ الخِطَطِ والآثَار**»[1].

ولا تُوجَدُ عَلاقَةٌ مُباشِرَةٌ بين قِيمَة أي كِتابٍ كَمَصْدَرٍ تاريخي وأهَمِّيَّتِه في عِلْمِ التَّارِيخ، فمن المؤكَّد أنَّ العَديدَ من الكُتُبِ ذات الأهمِّيَّة الكُبْرَى كَمَصَادِرَ تارِيخية قد تكون غير مُهِمَّة كنَماذِج للكِتَابَة التَّارِيخية[2]. فالأهَمِيَّةُ الكُبْرَى لِكِتابٍ تارِيخي تكون في الشَّهَادَة التي يَحْمِلُها لإعَادَة بِناء الماضِي. وفي إطَارِ هذه المُواصَفَات فإنَّ مُؤلَّفًا مُتَواضِعًا في ذاته يُمْكِن أنْ تكون له أهَمِيَّةٌ كُبْرَى، ولكن الصَّدَارَة تكون دائمًا للمُؤَلَّفات التي تَحْفَظُ شَهادات مُباشِرَة وليس للنَّقَلَة المُتأخِّرين سِوَى في حالَة حِفْظِ هؤلاء النَّقَلَة شَهادات أصْلِيَّة مَفْقُودَة. فقِيمَةُ أي مَصْدَرٍ تارِيخي يُقَرِّرُها قِدَمُه

(1) انظر كتابي المقريزي وكتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2013م.

(2) J. SAUVAGET et CL. CAHEN, *Introduction à l'histoire de l'Orient Musulman*, Paris 1961, p.15.

وقُرْبُه من الأحْدَاثِ التي يَصِفُها أو اسْتِخْدامُه لكُتُبٍ مَفْقُودَة قَدِيمَة أو مُعاصِرَة للأحْداث[1].

وإذا مَثَّلْنا لذلك بكُتُبِ «الحَوْلِيَّات الإسْلامِيَّة» سنَجِدُها تَعْتَمِدُ على عَرْضِ الأَخْبارِ وَفْقًا لتَعاقُبِ السِّنِين: «وفي سنة كذا»، أو «ودَخَلَت سنة كذا»، أو: «وفيها، أي في السنة نفسها». وأوّلُ كِتَابٍ رُتِّبَ على السِّنِين، وفقًا لما ذَكَرَه النَّدِيمُ في «كِتَاب الفِهْرِسْت» هو كِتَابُ «التَّارِيخ على السِّنِين» للهَيْثَم بن عَدِيّ، المتوفّى سنة 206هـ/821[2].

وأهَمُّ ما يُؤْخَذُ على هذا المَنْهَج أنَّه يَقْطَعُ سِياقَ الحادِثَة التَّارِيخِيَّة الطَّوِيلَة التي قد تَمْتَدُّ على عَدَدٍ من السِّنِين فتَرِدُ مُتَفَرِّقَةً مُمَزَّقَةً في جُمْلَةِ أحْداثِ كُلِّ سَنَة، وانْتَقَدَ ابنُ الأثِير هذا المَنْهَج، لأنَّه يَذْكُرُ الحادِثَة الواحِدَة في سِنِين بحيث تأتي مُقَطَّعَةً لا يَحْصُلُ منها المُطالِـعُ على غَرَضٍ ولا تُفْهَم إلّا بعد إمْعانِ النَّظَر[3].

ووَجَدَ المُؤَرِّخون المُسْلمون -منذ إدْخالِ التَّقْوِيم الهجري- أنَّ المَنْهَجَ الحَوْلِي هو الوَسِيلَة المُلائِمَة للعَرْضِ التَّارِيخِي، ولكن دون شكٍّ لم يكونوا هم مُبْتَكِرو هذا الشَّكْل القائِم على عَرْضِ المادَّة التَّارِيخِيَّة مُرَتَّبَةً على السِّنِين وإنَّما جاء -كما يَرَى روزِنْتال- اعْتِمادًا على النَّماذِج الإغْرِيقِيَّة والسُّرْيانِيَّة التي وَصَلَت إليهم عن طَرِيقِ اتِّصالِهِم بالنَّصارَى العِبادِيين ومن بعض الكُتُبِ التَّارِيخِية القَدِيمَة التي نُقِلَت جُزْئِيًّا إلى العربية مثل تاريخ يحيى النَّحْوِي OANNES GRAMMATIKUS PHILOPONOS وتاريخ الفَلاسِفَة لـ: فورفِيري PHORPHYRY[4].

---

(1) فرانز روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، ص13.

(2) النديم، كتاب الفهرست 1/331-333.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 1/4.

(4) روزنتال، المرجع السابق، 105-119.

وواضحٌ أنَّ التَّاريخَ المُرتَّب على السِّنين يهْتمُّ بمَحْضِ طَبيعتِه وبالدَّرجَة الأولى بالحَقائِق المُجَرَّدَة بحيث لا يُمْكِن لأي كاتِبٍ مُتأخِّرٍ أنْ يُصْلِحَها أو يُحَسِّنَها أو يُوَسِّعَها. وبذلك اعْتبِرَت الكُتُبُ المُرَتَّبَةُ على السِّنِين اسْتِمْرارًا أو تَكْمِلَةً لكُتُبٍ أقْدَم أو ذُيولًا عليها، كما أنَّ القِسْمَ المُهِمّ فيها هو القِسْمُ المُعاصِر الذي يَحْمِلُ مَعْلُومات جَدِيدَة تكون عادَةً مَلِيئَةً بالتَّفاصِيل[1].

وتَنْقَسِمُ كُتُبُ الحَوْلِيَّات إلى نَوْعَيْن أساسِيين:

- مَصَادِر بالمعنى الدَّقِيق للكَلِمَة يَكْتُبُ فيها المؤَلِّفُ عن أحْداث شاهَدَها بنفسه أو كان هو أوَّلَ مَنْ كَتَبَ عنها.

- مُؤَلَّفات مُجَمَّعَة اسْتَمَدَّ مؤلِّفوها مَعْلُوماتِهِم عن طَرِيقِ مؤلِّفِين أقْدَم.

وهذا النَّوْعُ الأخير هو الأكثر عَدَدًا، وتُوجَدُ منه في المَكْتَبات العالَمِيَّة أعْدادٌ من النُّسَخِ الخَطِّيَّة أكبر بكثيرٍ من المَصَادِر الأصْلِيَّة.

ومن الواضِح أنَّ عَمَلَ المؤرِّخ في الحالَة الأولى يُمَثِّلُ أهميَّةً أساسِيَّةً بالنِّسْبَة لنا، بينما علينا أنْ نَبْحَثَ في الحالَة الثَّانيَة عن الأعْمالِ السَّابِقَة التي اعْتَمَدَ عليها. وإذا كان بإمْكانِنا الوُقوفُ عليها ومُطالَعَتُها، فكثيرًا ما تكونُ هذه الأعْمالُ السَّابِقَةُ قد فُقِدَت أو على الأقلِّ لا نَجِدُ لها ذِكْرًا في فَهارِس المَكْتَبات المعروفة. وفي هذه الحالَة فإنَّ المُؤلِّفَ المُتأخِّر يُمَثِّلُ لنا أهَمِّيَّةً خاصَّةً تَرْقَى إلى مستوى المؤلِّف الأصْلي بالرَّغْم من أنَّه ليس صاحِب هذا العَمَل[2].

---

(1) المرجع نفسه، ص117-119؛ وانظر كذلك ما ذكره القِفْطِي في تاريخ الحكماء (ص110-112) حيث ذكر أنَّه تَمَكَّن من الحُصول على أوْثَق الأخبار التاريخية من بَدْء الخَلِيقَة إلى السَّنَة التي ألَّفَ فيها كتابه، وهي سنة 616هـ/1219م، بفضل كتب الحوليات المرتبة على السنين.

(2) CL. CAHEN, "Editing Arabic Chronicles: A Few Suggestions", dans *Les peuples musulmans dans l'histoire medievale*, Damas IFEAD 1977, p. 13.

ولكن علينا أنْ نُميِّزَ هنا بين نَوْعَيْن من المؤرِّخين: مَنْ كان يَقْنَعُ بتَجْميع النُّصُوصِ وتَصْنيفِها، وبين مَنْ كانت لهم طَرِيقَتُهُم الخاصَّة في مُحاولَة إعادَة تَقْويم المادَّة وإيجادِ تركيبةٍ جَديدَةٍ لها، مثل ما فَعَلَ ابْنُ خَلْدُون مع «تاريخ» ابن الأثير على سَبِيل المثال. وعلى الرَّغْم مِمَّا تَتَمَتَّع به هذه الفِئَةُ من امْتِيازٍ عَقْلِي إلَّا أنَّها أقَلُّ فائِدَةً وأشَدُّ خَطَرًا على المؤرِّخ والمحَقِّق الحَدِيث إذا ما اعْتَمَدَ عليها في مُقابَلَة النُّصُوص[1].

وإذا كانت الحَوْلِيَّاتُ المبَكِّرَة («تاريخُ خَلِيفَة بن خَيّاط»، المتوفَّى سنة 240هـ/854م، و«تاريخُ الطَّبَرِي»، المتوفَّى سنة 310هـ/923م) قد اعْتَنَت بذِكْرِ الحَوادِث بالدَّرَجَةِ الأولى وقلَّما أعارَت أهَمِّيَّةً للتَّراجم؛ فقد ظَهَرَ تَحَوُّلٌ كبيرٌ في هذا المَنْهج اعْتبارًا من القَرْنِ السَّادِسِ الهجري/الثَّاني عَشَر الميلادي، على الأخَصِّ عند المُؤَرِّخين من المُحَدِّثين وأغْلَبُهُم، إنْ لم يكن جَميعُهُم، من أتْباعِ المَذْهَبِ الحنْبَلِي في الاعْتِقاد، الذين زادَ اهْتِمامُهُم بذِكْرِ التَّراجِم على ذِكْرِ الأحْداث كما يبدو ذلك في كِتابِ «المنْتَظَم في تاريخ الملُوكِ والأُمَم» لأبي الفَرَج عبد الرَّحْمَن بن عَلِيّ البَغْدادي المعروف بابن الجَوْزِي، المتوفَّى سنة 597هـ/1201[2]، الذي أدْخَلَ تَقْسيمًا واضِحًا بين الحَوادِث والوَفَيَات فجَعَلَ التَّراجِمَ تَعْقُب حَوادِثَ كُلِّ سنةٍ ورَتَّبَها على حُرُوفِ المعْجَم، مِمَّا يُعَدُّ أحَدَ تأثيرات عِلْمِ الحَدِيث النَّبَوي على كِتابَةِ التَّارِيخ واشْتِدادِ العِنَايَة برُواتِه[3]؛ وأشارَ

---

(1) J. SAUVAGET et CL. CAHEN, *op. cit.*, p 35

(2) راجع:

CL. CAHEN , *EI*² art. *Ibn al-Djawzi*, III, pp. 774–75 ؛

عبد الحميد العلوجي، **مؤلفات ابن الجوزي**، الكويت، مركز المخطوطات والتراث والوثائق 1992م.

(3) بشار عواد معروف، **الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام**، القاهرة 1976م، ص303؛ =

إلى ذلك السَّخَاوِي فقال: «إنَّ من بين المؤرِّخين مَنْ يَضُمُّ إلى الحَوادِث الوَفَيات مُجَرَّدًا لها أو مُتَرْجِمًا كأبي الفَرَج بن الجَوْزِي في «المنْتَظَم» ومنهم من يَقْتَصِر على الوَفَيات»(1). واتَّبَعَ المَنْهَج نفسه سِبْطُ ابن الجَوْزِي، شَمْسُ الدِّين أبو المظَفَّر يُوسُف بن قِزْأوغْلِي، المتوفَّى بدِمشْق سنة 654هـ/1256م، في كِتَابِه «**مِرْآة الزَّمَان في تارِيخ الأعْيَان**»، الذي رآه ابْنُ خَلِّكان بخَطِّه في أرْبَعين مُجَلَّدًا وأضَاف: «بَدَأ من أوَّلِ الزَّمَان وحتَّى سَنَة وَفاتِه، ورَتَّبَ ما بعد الهِجْرَة على السِّنِين، يَذْكُر الحَوادِث والوَفَيات مُتَّبِعًا نفس الطَّرِيقَة التي اتَّبَعَها جَدُّه في «المنْتَظَم» وإنْ كان تَمَيَّزَ عليه بغَزارَة المَعْلُومات واتِّسَاع مَجَالِ بَحْثِه»(2) حيث حَصَرَ ابن الجَوْزِي مَجالَ بَحْثِه على مَدِينَة بَغْدَاد فقط وما حَوْلَها.

ويبدو هذا الاتِّجاهُ أكْثَرَ وُضُوحًا في كِتَابات شَمْسِ الدِّين محمَّد بن أحمد بن عُثْمان بن قايْماز الذَّهَبِي، المتوفَّى سنة 748هـ/1347م، وعلى الأخَصّ في كِتَابِه «**تارِيخ الإسْلام وطَبَقات المَشَاهِير والأعْيَان**» الذي أرادَ أنْ يَجْعَلَه تارِيخًا من ظُهُورِ الإسْلام إلى عَصْرِه، ويَشْتَمِلُ كذلك على وَفَيَات الكِبَار من الخُلَفاء والقُرَّاء والزُّهَّاد والفُقَهاء والمُحَدِّثِين والعُلَماء والسَّلاطِين والوُزَراء والنُّحَاة والشُّعَراء ومَعْرِفَة طَبَقاتِهم وأوْقاتِهِم وشُيُوخِهِم وبعض أخْبارِهِم(3)، ثم عَدَّدَ المَصَادِرَ التي اعْتَمَدَ عليها وجَمِيعُها -فيما عدا اسْتِثْناءات قليلة- كُتُبٌ في عِلْم الرِّجال والطَّبَقات والجَرْح والتَّعْدِيل(4)، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ القُدَماءَ لم يَعْتَنُوا بضَبْطِ

وراجع كذلك حسن عيسى الحكيم، **كتاب المنتظم لابن الجوزي: دراسة في منهجه وموارده وأهميته**، بيروت، عالم الكتب 1985م.

(1) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ص700.

(2) ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** 142/3.

(3) الذهبي، **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعيان** 5/1.

(4) الذهبي، المصدر نفسه، 1/5-9.

الوَفَيات كما يَنْبَغي بل اتَّكَلُوا على حِفْظِهِم فذَهَبَت وَفَيات خَلْقٍ من الصَّحابَة ومَنْ تَبِعَهُم إلى قَرِيب زَمانِ أبي عبد الله الشَّافِعي، ثم اعْتَنَى المُتَأَخِّرُون بضَبْطِ وَفَيات العُلَماء وغيرهم حتَّى ضَبَطُوا جَماعَةً فيهم جَهَالَة بالنِّسْبَة إلى مَعْرِفَتِنا لهم، فلهذا حُفِظَت وَفَيَاتُ خَلْقٍ من المَجْهولين وجُهِلَت وَفَيَاتُ أَئِمَّةٍ من المَعْرُوفِين...»[1].

فلا شَكَّ أنَّ تَكْوِينَ الذَّهَبِي الفِكْرِي المتَّصل بدراسَة الحَديثِ النَّبَوِي رِوايَتِه ودِرايَتِه، الذي يَتَطَلَّبُ ضَرُورَة تَبْيِين أَحْوالِ الرُّواة وُثُوقًا وصِدْقًا وكَذِبًا جَعَلَه يُطَبِّقُ هذا المَنْهَج على جَمِيع كِتابِه، سواءً أكانَ ذلك في تَراجِم المُحَدِّثِين أم في غيرهم، وسواء أكانوا من المُتَقَدِّمِين أم من المُتأَخِّرِين[2]، إلى الحَدّ الذي يَذْكُرُ فيه السُّيُوطِي أنَّ المُحَدِّثِين في عَصْرِه عِيالٌ في الرِّجالِ وغيرها من فُنُونِ الحديث على أَرْبَعَة رِجال أَحَدُهُم الذَّهَبِي[3].

هكذا أَحْيَى سُقُوطُ بَغْدَاد والخِلافَة الإسْلامِيَّة على يَدِ المُغُول، سنة 656هـ/1258م، ظُهُورَ التَّوارِيخ العامَّة لاسْتِعادَة مَجْدِ الدَّوْلَة الإسْلامِيَّة مَرَّةً أُخْرَى، فعادَ للظُّهُورِ عالِمُ الدِّين المؤرِّخ ولم تَعُد كِتَابَةُ التَّارِيخ وَقْفًا على الرَّسْمِيين ورِجالِ البَلاط الذين انْتَقَلَت إليهم مُهِمَّةُ كِتابَة التَّارِيخ السِّياسِي منذ القَرْنِ الرَّابِع الهجري/العاشِر الميلادي، وهي مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ حيث تَحَوَّلَت كِتابَةُ التَّارِيخ على يَدَي مِسْكَوَيَه وهِلال الصَّابئ والصُّولِي والجَهْشَيارِي وأمْثالِهِم إلى دِرَاسَة سِياسِيَّة دون خَوْضٍ في البُعْدِ الدِّينِي، فبما أنَّ المُؤَرِّخ يَعْمَلُ في البَلاط فإنَّه يَسْتَقِي مَعْلُوماته مُباشَرَةً منه. ولكن، منذ أواخِرِ القَرْنِ السَّابِع الهجري/الثَّالِث عَشَر الميلادي ونتيجةً

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعيان 10/1.

(2) المصدر نفسه، 197/1.

(3) السيوطي، طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية 2009م، ص547.

للأَوْضَاع الجَدِيدَة التي عايَشَها العالَمُ الإسلامِي، شَارَكَ في كِتَابَة التَّاريخ عُلَماءُ دِينٍ مثل الذَّهَبِي وابن كَثِير والبِرْزالِي وابن حَجَر العَسْقَلاني[1].

ويبدو واضِحًا من مُطالَعَة كِتَابِ «**تاريخ الإسْلام ووَفَيَات المَشَاهِير والأعْلام**» قِلَّةُ المادَّة التَّاريخية التي يُقَدِّمُها الذَّهَبِي في الحَوادِث مُقارَنَةً بالمادَّة الضَّخمَة التي يُقَدِّمُها في التَّراجِم (32 ألف تَرْجَمَة) مِمَّا يَعْكِس مَفْهُومَه الأَصْلِي للتَّارِيخ، إلى الحدّ الذي يُمْكِنُنا فيه اعْتِبارَ كِتَابه في التَّاريخ أَقْرَبَ إلى سِجِلٍّ للوفَيات أَكْثَرَ منه تاريخًا مُضْطَّرِدًا، وهو ما تُوَضِّحُه نَوْعِيَّةُ المَصَادِر التي اعْتَمَدَ عليها. واسْتَخْلَصَ الذَّهَبِي هذه التَّراجِم وأعادَ عَرْضَها في اثنين من كُتُبِه: «**العِبَر في خَبَر مَنْ غَبَر**» و«**سِيَر أَعْلام النُّبَلاء**»، إضَافَةً بالطَّبْع إلى كِتَابَيّ «**تَذْكِرَة الحُفَّاظ**» و«**مِيزان الاعْتِدَال**».

وتَمَيَّزَ التَّأْلِيفُ الحوْلِي في العُصُورِ المتأخِّرَة -وخاصَّةً في مِصْر والشَّام- بتَناوُل التَّارِيخ بطَرِيقَة تَرْكِيبِيَّة فيما يَخُصُّ حُكْمَ كُلِّ سُلْطَانٍ دون أَيَّة فَوَاصِل حَوْلِيَّة، كما هو واضِحٌ في مُؤَلَّفات مثل: «**كَنْز الدُّرَر وجَامِع الغُرَر**» لابن أَيْبَك الدَّواداري، و«**زُبْدَة الفِكْرَة في تارِيخ الهِجْرَة**» لبَيْبَرْس المَنْصُورِي الدَّوادَار، و«**السُّلُوك لمَعْرِفَة دُوَلِ المُلُوك**» للمَقْرِيزِي، و«**النُّجُوم الزَّاهِرَة في مُلُوكِ مِصْر والقاهِرَة**» لأبي المَحاسِن يُوسُف ابن تَغْرِي بِرْدِي، و«**بَدائِع الزُّهُور في وَقائِع الدُّهُور**» لابن إياس الحَنَفي.

وعلى ذلك فإنَّ أَوَّلَ ما يَجِبُ على الباحِث عَمَلُهُ -عندما يَتَصَدَّى لدِراسَة إِحْدَى الحَوْلِيَّات أو الاسْتِفادَة منها- أنْ يَتَعَرَّفَ على القِيمَة الحَقِيقِيَّة لها ومَكانَتِها بالنِّسْبَة للأَصْل وإذا ما كانت تُمَثِّلُ أَصْلَ المؤلِّف أو مَنْقُولَةً عنه، خاصَّةً وأَنَّ بعض

---

(1) راجع حول ظهور هذه النوعية من علماء الحديث المشتغلين بالتاريخ: محمد بن عزوز، **مدرسة الحديث في بلاد الشام خلال القرن الثامن الهجري**، بيروت، دار البشائر الإسلامية 2000م.

هذه الحَوْليَّات يكون بعضُ أقْسَامِه أصْليًّا أو أصْليًّا بالنِّسْبَة لنا، والبعضُ الآخَر على النَّقِيضِ من ذلك تمامًا. وبذلك تكون مُهِمَّتُنا الأساسِيَّة هي التَّمييز بين العَمَلِ الأصْلِي والعَمَلِ المَنْقُول.

وإذا كان نَقْلُ كَلامِ السَّلَفِ في الأدَبِ يُعَدُّ انْتِحَالًا -رغم أنَّ العُصُور الوُسْطَى لم تَعْرِف حُقُوقَ التَّأْليف كما نَعْرِفُها الآن- فإنَّ الأعْمالَ التَّارِيخِيَّة لا تُبْنَى على التَّخَيُّل بل على الوَثَائِق، فإذا لم تُوجَد وَثائِقُ فلا تاريخ؛ ومن ثَمَّ فلا مَفَرَّ أمامَنا -حتى يومنا هذا- من أنْ نَعْتَمِدَ على حَدّ كبيرٍ على المؤلِّفين الذين كانوا أوَّلَ مَنِ اعْتَمَدَ هذه الوَثَائِق[1]. وبذلك أصبح تَضْمِينُ مُصَنَّفات الغَيْرِ أو تَضْمِينُ أقْسَامٍ منها في صُلْبِ الكِتَابِ قاعِدَةً عامَّة. وفي الأحْوالِ التي يُورِدُ فيها المؤلِّفون أسْماءَ مَصَادِرِهِم فإنَّ هذا العَيْبَ يُصْبِحُ فَضِيلَةً، فكثيرًا ما حُفِظَت لنا نتيجةً لذلك شُذُورٌ ومُقْتَطَفاتٌ من مُصَنَّفات فُقِدَت تمامًا بالنسبة لنا.

وكان العُلَماءُ والمؤلِّفون القُدَماء عند إشارَتِهِم إلى المَصَادِر التي يأخُذُون عنها يَنْقِلُون النَّصَّ كامِلًا وأحيانًا بشكلٍ مُخْتَصَر، فلم يكن لديهم وَسِيلَةٌ أُخْرَى مُناسِبَةٌ لإطْلاعِ القارِئِ على المَصْدَرِ الذي أخَذُوا عنه، كما أنَّهُم لم يجدوا طريقةً أُخْرَى مناسِبَةً للإشارَة إلى نُصُوصٍ سَبَقَ ذِكْرُها في الكِتَاب أو إلى صَفَحات سابِقَة. فمع تَزايُد عَدَدِ المَصَادِر التي كان يَعُودُ إليها المؤلِّفون المتأخِّرون كانت الطَّرِيقَةُ الوَحِيدَةُ للإبْقَاء على المَعْلُومات التي يُرِيدُون الاسْتِشْهادَ بها هي تَضْمِينُها المؤلَّفات الجديدَة بصُورَةٍ مُبْهَمَة، خاصَّةً وأنَّ المؤلِّفِينَ الذين كانوا يُرْجِعُونَ قُرَّاءَهُم إلى كُتُبٍ ضَخْمَة تتألَّفُ من مُجَلَّدات عَدِيدَة لم يكونوا مُتأكِّدِين من أنَّ هذه الكُتُبَ مَيْسُورَةٌ لهؤلاء القُرَّاء[2].

---

(1) J. SAUVAGET et CL. CAHEN, *op. cit.*, pp. 34-35.

(2) روزنتال، فرانز، **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، ترجمة أنيس فريحة ومراجعة وليد عرفات، بيروت 1961م، 102-103.

ومع بُعْدِ الشُّقَّة الزَّمَنِيَّة بين المؤلّف وبين المَصْدَر الذي يَأخُذُ عنه لم يكن أمامَه، ليَقِيَ نفسه سِهامَ المُنتقِدِين، سوى أنْ يَذْكُرَ المَصْدَرَ الذي أخَذَ عنه بدِقّةٍ وأمانَة. كما أنَّ العُلَماءَ المُسْلِمِين كانوا يُشَدِّدُون على ضَرُورَة الأمانَة والدِّقَّة في النَّقْلِ عن المَصَادِر القَدِيمَة[1].

ولم تكن طَرِيقَةُ ذِكْرِ المَصَادِر المأخُوذ عنها هي الطَّرِيقَة الغالِبَة عند المؤرِّخين المتأخِّرين، فأحْيانًا يُورِدُ المؤلِّفُ في بِدايَة كِتابه ثَبَتًا بأسْماء المصادِر التي اعْتَمَدَ عليها دون أنْ يُعْنَى في صُلْبِ الكِتاب بالتَّمييز بين ما أخَذَهُ من غيره وما جَمَعَهُ هو بنفسه، وكثيرًا ما أغْفَلَ المؤرِّخون اللاّحِقُون أسْماءَ المؤلِّفين الذين نَقَلُوا عنهم. ويحتاجُ الباحِثُ لذلك إلى الحَذَرِ حتى لا يأخُذَ هذه التَّضْمِينات على أنَّها ألْفاظُ المؤلِّف نفسه، أو أنَّها تَرْجِعُ إلى العَصْرِ الذي عاشَ فيه. وقد ساقَ هذا عَدَدًا من الباحِثِين المُعاصِرِين إلى الخَطَأ في الحُكْمِ على بعض الأحْداث.

ومع ذلك تَظَلُّ المُشْكِلَةُ الأساسِيَّةُ التي تُقابِلُنا في هذا النَّوْعِ من الأعْمال هي التأكُّد من أمَانَةِ هذه النُّقُول وكيفية اخْتِيارِ المؤلِّف للنُّقُولِ المُسْتَخْدَمَة. ونستطيعُ أنْ نَتَأكَّدَ من ذلك بمُقارَنَة هذه النُّقُول التي يُورِدُها أكثرُ من مؤلِّفٍ عن أصْلٍ واحِدٍ والتَّثَبُّت من هذا الأصْلِ إذا كان قد وَصَلَ إلينا[2]. وفي الحالات التي أمْكَنَنا فيها تَحْقِيقُ رِوايَة المُؤَلِّفين المتأخِّرين في أُصُولِها تَبَيَّنَ لنا أنَّ أغْلَبَهُم أهْلٌ لهذه الثِّقَة بصُورَةٍ تَجْعَلُنا نَعْتَمِدُ عليهم اعْتِمادًا كاملًا.

وبما أنَّ الكَثِيرَ من المَصَادِر الأصْلِيَّة قد فُقِدَ لسُوءِ الحَظّ، إلَّا أنَّه من الممكن اسْتِرْجاعُها وإعادَة بِنائِها إلى حَدٍّ ما عن طَرِيقِ المؤلَّفات التَّارِيخِيَة المتأخِّرة

---

(1) المرجع نفسه، ص117، 121.

(2) CL. CAHEN, "Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers fatimides", *BIFAO* 37 (1937-38), p. 2.

التي حَفِظَت لنا نُقُولًا ذات شأنٍ للمُؤَلِّفين الذين فُقِدَت مُؤلَّفاتُهم اليوم. ويَتَطَلَّبُ هذا أنْ نُمَيِّزَ في الكُتُبِ المُتَأَخِّرَة بين المَصَادِر الأَصْلِيَّة التي اقْتُبِسَ منها ووَصَلَت إلينا وبين تلك التي ضاعَت أُصُولُها. ومن ثَمَّ يجب علينا أنْ نُطَبِّقَ على دِرَاسَة مَصَادِر التَّاريخ الإسْلامِي بصِفَة عامَّة طُرُقَ «نَقْد المَصَادِر» والتَّمييز بين الأُصُولِ والفُرُوع، وهو عَمَلٌ لا غِنَى عنه، إذا أَرَدْنا أنْ نُقَدِّرَ القِيمَةَ الحَقِيقِيَّةَ للمَعْلُومات المذكورة في تلك النُّصُوص عن الأحْداثِ مَوْضُوع الدِّراسَة[1]؛ وهي مُهِمَّةٌ ليست باليَسِيرَة على الدَّوام؛ لأنَّ الكثيرَ من المؤلَّفات الأساسِية ما زالَ مَخْطُوطًا لم يُنْشَر بعد، ومن ثَمَّ يصبح النَّشْرُ العِلْمِي لهذه المَصَادِر هو الواجبُ الأساسِي في الوَقْتِ الرَّاهِن[2].

والتُّراثُ التَّارِيخي الإسْلامِي الذي وَصَلَ إلينا مُوَزَّعٌ اليوم بين عَدَدٍ كبيرٍ من المكتبات الشَّرْقِيَّة والغَرْبِيَّة، وهو مُسَجَّلٌ فيها بطريقة غير مُتَوازِنَة، ففي الوقت الذي أَخْرَجَت فيه مَكْتَباتُ أوروبا وأمريكا وبعضُ مَكْتَبات المَشْرِق فَهارِسَ (Catalogues) تُعَرِّفُ بَرَصِيدِها من هذا التُّراث فإنَّ قِسْمًا كبيرًا منه لا يزال حَبِيسَ بعض الخزائن أو لم يُعَرَّف به تَعْرِيفًا جَيِّدًا.

والمُلاحَظُ أنَّ الفَتْرَةَ المُتَأَخِّرَة من التَّارِيخ الإسْلامِي أَفْضَلُ تمثيلًا في هذه المَكْتَبات من الفَتْرَة المبَكِّرَة. وعلى ذلك فإنَّ من وَاجِبِ الباحِثِين إعادَةَ التَّوازُن بينها سواء بإِحْياء النُّصُوصِ القَدِيمَة النَّادِرَة ونَشْرِها نَشْرًا عِلْمِيًّا، أو باسْتِخْدام التَّضْمِينات التي قامَ بها المؤلِّفون المتأخِّرون الذين اهتموا بالرُّجُوع إلى مَصَادِرَ مُتَقَدِّمَة في فَتْرَةٍ كان فيها ذلك مُمكنًا بالنِّسْبَة لهم، ولكن بشَرْطِ اسْتِخْدام النَّقْدِ اللَّازِمِ لها.

---

(1) راجع على الأخص:

CL. CAHEN, *La Syrie du Nord à l'époque des Croisades* , Damas 1937, pp.7–104 ؛

وأيمن فؤاد سيد: **الدولة الفاطمية في مصر: تفسير جديد**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 2016م، 29-92.

(2) SAUVAGET et CL. CAHEN, *op. cit*, p 36. J.

كذلك الحالُ بالنِّسْبَة للتَّوازُن بين الأقاليم الإسْلامِيَّة المُخْتَلِفَة، فإنَّ العَواصِمَ الكُبْرَى كانت بالطَّبْع أفْضَلَ عَرْضًا في مجموعات المَخْطوطات عن الأدَبِ الإقْليمي.

وإذا مَثَّلْنا لذلك بالمَصَادِر التي تُؤَرِّخُ للدَّوْلَة الإسْلامِيَّة في مِصْر والشَّام في القُرُونِ السِّتَّة الأولى للإسْلام، فإنَّنا سَنَجِدُ أنَّ الكَثيرَ من المَصَادِر المبَكِّرَة لهذه الفَتْرَة قد فُقِدَ اليوم، وإنْ تَمَكَّنَ المؤرِّخُون المُتأخِّرون -خاصَّةً في مصر- من الوُقوفِ على بعض هذه المَصَادِر وتَضْمِينِها في مُؤلَّفاتِهِم الكُبْرَى.

ونظرًا لأنَّ قِيمَة أيّ مَصْدَرٍ إسْلامي يُقَرِّرُها قِدَمُه وقُرْبُه من الأحْداث التي يَصِفُها وقِيمَةُ المَعْلُومات التي يُقَدِّمُها أو اسْتِخْدامُه لكُتُبٍ مَفْقُودَة مُعاصِرَةٍ للأحْداث التي يَرْوِيها، فإنَّ بعضَ المؤرِّخين اللاَّحِقِين -الذين عُرِفَت كُتُبُهُم منذ فترةٍ بَعِيدَة، مثل المُؤرِّخ أبي الفِدَا صاحِبِ «**المُخْتَصَر في أخْبَارِ البَشَر**» على سبيل المثال- تَراجَعَت شُهْرَتُهُم كثيرًا بعد أنْ عُرِفَت المَصَادِرُ التي اعْتَمَدوا عليها، فقد نَقَلَ أبو الفِدَا في كِتَابِه غالِبَ تاريخ ابن الأثير «**الكامل في التَّاريخ**». وعلى العَكْسِ من ذلك فإنَّه لم يَصِل إلينا -على سَبِيلِ المِثال- شيءٌ مُباشِرٌ من المَصَادِر الفاطِمِيَّة مِمَّا كُتِبَ في زَمَنِ الدَّوْلَة الفاطِمِيَّة في مِصْر، فما وَصَلَ إلينا على نُدْرَتِه من هذه المؤلَّفات وَصَلَ إلينا في نُسَخٍ كُتِبَت بعد سُقُوطِ دَوْلَتِهم في مِصْر سنة 567هـ/1171م. فقد أضَاعَ الأيُّوبيُّون كُتُبَ الفاطِميين التي فُقِدَ منها الكثير[1]، ولكنَّ بعضًا منها نَجا من عُدْوانِ الأيُّوبِيِين وأخَذَ في الظُّهُورِ بعد ذلك عندما بدأ اهْتِمامُ النَّاسِ بتاريخ مِصْر الماضِي ثم تَسَرَّبَ منها في فَتَرات لاحِقَة واسْتَقَرَّت بعضُ نُسَخِه في مَكْتَبات أجْنَبِيَّة شَرْقًا وغَرْبًا.

---

(1) راجع: أيمن فؤاد سيد، «خزانة كتب الفاطميين في مصر: هل بقي منها شيء؟» مجلة معهد المخطوطات العربية 42 (1998م)، 1-26.

وما نَعْرِفُه عن تاريخ الفاطميين نَدِينُ به لهؤلاء المؤلِّفين المُتأخِّرين، وعلى الأخَصِّ تَقِيّ الدِّين أحمد بن عليّ المَقْرِيزِي الذي كَتَبَ في النِّصْفِ الأوَّل من القرن التَّاسِع الهجري/الخامس عَشَر الميلادي كِتَابَه النَّفِيس «**المَوَاعِظ والاعْتِبَار في ذِكْرِ الخِطَط والآثار**» المعروف باسْم «الخِطَط» وأعْمالًا تاريخية مُهِمَّة أخْرَى[1]. فرَغْم أنَّه تَفْصِلُه عن الفَتْرَة الفاطِميَّة بين ثَلاثَة وخَمْسَة قُرُون، فإنَّه تمكَّن من الاطِّلاع على عَدَدٍ من المَصَادِر المُهِمَّة تَرْجِعُ إلى هذا العَصْرِ وضَمَّنَها في كِتَابِه[2]. كما أنَّ كِتَابَه «**اتِّعَاظ الحُنَفا بأخْبارِ الأئِمَّة الخلَفَا**» -الذي خَصَّصَهُ لتاريخ الدَّوْلَة الفاطِمِيَّة- لم يكن مَعْرُوفًا منه لنا إلى فَتْرَةٍ قَرِيبَةٍ سوى بِدايَتِه فقط[3].

ولكن هل تَسْتَحِقُّ كُلُّ النُّصُوصِ التَّارِيخية القَدِيمَة التَّحْقِيقَ والنَّشْر؟

حَقِيقَةُ الأمْرِ أنَّ وُجُودَ عَدَدٍ كبيرٍ من النُّصُوصِ بَعِيدًا عن الاسْتِخْدام العِلْمِي يُغْرِينا بأنَّها يمكن أنْ تَشْتَمِلَ على كَلِمَة السِّرّ التي ستَفْتَحُ لنا مَغالِيقَ الأُمُور، وتَقِفُ عَقَبَةً في انْطِلاقِ الاسْتِدْلال عند كُلِّ باحِثٍ أمِين. لذلك يَحْسُن نَشْرُها على الأقَلِّ من أجْلِ اسْتِبْعادِ هذه الفِكْرَة ولإمْكانِ أنْ نَضْرِبَ عنها صَفْحًا في المُسْتَقْبَل.

ويرى بعض الغَرْبيين أنَّ ناشري النُّصُوص القديمة يُزِيدُون عملهم صُعُوبَةً وطولًا حين يفرضون على أنفسهم إضافة شُرُوحٍ وتَوْضِيحات إلى النَّصّ، ويرون أنَّ المصلحة تقتضي الانْصِراف عن ذلك وعدم إثْقالِ النَّصّ بأي تعليق لا ينتسب إلى الجهاز النَّقْدِي بالمعنى الحقيقي.

---

(1) راجع كتابي: المقريزي وكتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2013م.

(2) المرجع نفسه، ص243-265.

(3) أعْدَدْتُ له نَشْرَةً نقديةً وصدر كاملًا في أربعة مجلدات عن معهد الدراسات الإسماعيلية بلندن سنة 2009م، وعن دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة 2016م.

ولـكن حقِيقَة الأمْر أنَّه عندما يفْصِلُنا عن النَّصّ، وعلى الأخَصّ النَّصّ التَّارِيخي، ما بين خمسة إلى عشرة قُرُون فإنَّ العَدِيدَ من الأعْلام والمَواضِـع والمُصْطَلَحات وغيرها من الموادّ التي يَشْتَمِلُ عليها النَّصّ، تحتاجُ إلى تَعْرِيفِها وتقْرِيبها للقارئ المُعاصِر حتى يمكن أنْ نَضَعَه في سِياق الأحْدَاث التي يتناوَلُها النَّصّ.

وعندما يتصدَّى باحِثٌ لنَشْرِ نَصّ عِلْمِيّ قديم يجب أنْ يكون مهمومًا بقضيةٍ أو معنيًّا بدراسة الإنْتاج الفِكْرِي لعالِمٍ مُعَيَّن، وأنْ يَدْخُلَ النَّصُّ في نِطاقِ تَخَصُّصِه، بحيث يَعْمَلُ المؤرِّخُ في كُتُبِ التاريخ، والفَقِيهُ في كُتُبِ الفِقْه، والأدِيبُ في كُتُبِ الأدَب، وهكذا، مثلما فَعَل المحقِّقُ الرَّاحِلُ عبد السَّلام هارون مع مؤلَّفات الجاحِظ وكذلك المستشرق الفرنسي شارل بِلَّا مع بقية مؤلَّفات الجاحِظ، والمحقِّق الراحل محمد أبو الفضل إبراهيم مع تَراجِم اللُّغَويين والنُّحاة، والمستشرق دي خوية مع المكتبة الجغرافية، وكاتب هذه السُّطور مع مؤلَّفات المَقْرِيزي ومَصَادِر تاريخ مِصْرَ الإسْلامِيَّة.

فلو لم يفهم النَّاشِرُ النَّصّ فكيف يمكنه التَّمْييز بين الصَّحِيح وغير الصَّحِيح؟ وهذا الفَهْمُ مَبْنِيّ على شَرْطَيْن: مَعْرِفَة المادَّة التي يبحثُ فيها الكِتَاب، ثم مَعْرِفَة لُغَة وأسْلُوب المؤلِّف.

وفي العُموم يقوم نَشْرُ النُّصُوص القَدِيمَة على مَبادِئ أرْبَعَة:

1- الكُتُبُ ذات القِيمَة التي لم تُطْبَع بعد.

2- الكُتُبُ التي طُبِعَت قديمًا دون نَقْدِ نَصِّهَا أو تَحْقِيقِه ودون تَزْوِيدِها بفَهارِس وكشَّافات تَحْلِيلية، وجاءَت مَشْحُونَةً بالأخْطاء مع صُعوبة مُراجَعَتِها ولا نَعْرِفُ على أيِّ نُسَخٍ اعْتَمَدَت.

3- الكُتُبُ التي نَشَرَها المُسْتَشْرِقُون والعُلَمَاءُ العَرَبُ والمُسْلِمون المُحْدَثون بطريقةٍ نَقْدِيَّةٍ، وتنقسمُ هذه الكُتُب أيضًا إلى قِسْمَيْن: قِسْمٍ يمكن أنْ يُعَدَّ تَحْقِيقُه

نهائيًّا لأنَّ مُحَقِّقيه اسْتَفادُوا من جميع النُّسَخ الموجودة في مكتبات العالَم، وقِسْمٍ آخَر حُقِّقَ أيضًا تحْقيقًا جَيِّدًا إلَّا أنَّه بعد نَشْرِه كُشِفَ عن نُسَخٍ قَديمَةٍ ذات شأنٍ لم يَطَّلِع عليها مُحَقِّقُ الكِتاب، يُسْتَفادُ منها في تَصْويبِ وإصْلاح هذه النَّشَرات، أو تكون قد نَفِدَت وتحتاجُ إلى إعادَة تَحْديث.

4 - إعادَةُ بِنَاء الكُتُبِ التي فُقِدَت أُصُولُها واحْتَفَظَت الكُتُبُ المتأخِّرَة بنُقُولٍ مُطَوَّلَةٍ منها.

علمًا بأنَّ الغايَةَ من تَحْقِيقِ ونَشْرِ النُّصُوصِ التَّارِيخيَّة القَديمَة هي إخراج نصٍّ أقرب ما يكون إلى الأصْل الذي كتبه مؤلفه Constitutio Textus، وفي الوقت نفسه يُعَدُّ الإملاءُ الذي راجعه المؤلّف بنفسه مُعادِلًا للنسخة التي كتبها المؤلِّف، ولا يقل عن ذلك قيمة النسخ التي نُقِلَت مباشرة عن أصْل المؤلِّف المكتوب بخطه وقوبلت أو عورضت عليها APOGRAPHE.

ويجب على الناشر أن يصف جميع النُّسَخ المستخدمة، وعلى الأخَصّ نُسْخَة الأصْل، وَصْفًا كوديكولوجيا مع تبيين العلاقات القائمة بين الشَّواهِد كلما أمكن ذلك عن طريق وَضْع شَجَرَة نَسَبِ النُّسَخ Stemma وإثبات العلاقات بينها بإيراد عدد من الأخطاء المميزة، وتجميع التصحيفات المتواترة بينها.

وأحد أهم عناصر النشرات النقدية الحديثة هي استخدام علامات الترقيم وتقسيم النَّصّ إلى فِقْرات. ورغم أنَّ ذلك يدخل قطعًا في نِطاقِ النَّشْرِ النَّقْدِي إلَّا أنه يُؤَلِّف كذلك قسمًا من تفسير النَّصّ والذي يختلف الغرض منه باخْتِلافِ العُصُور، والتي لا يمكن وضع معايير عامَّة لها مثل المعايير المستخدمة في نَقْدِ النَّصّ.

وتتلخص هذه المعايير في استخدام العلامات التالية في النَّص:

< > لما يقترح إضافته.

[ ] لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية.

والتمييز بين هاتين العلامتين مهم، لأن العلامة <> تدلّ على أن كل اقتراض لوجود نَقْصٍ هو افْتِراضٌ تخميني، بينما تدل العلامة [ ] على أنَّ نقصًا معلوم المقدار قد أُكْمِل.

ويشمل الجهاز النقدي للنشرة Apparatus Criticus الذي يثبت لأسباب أوجبتها ظروف الطباعة الحديثة في أسفل الصفحة على:

- الاختلاف مع النسخة الأصل المعتمدة.

- القراءات الأخرى المستبعدة، وترجع أهميتها إلى أنها تُبَيِّنُ للقارئ أنَّها نَتَجَت عن مرحلة تالية من مراحل تَدَاوُل النَّصّ.

وكان القدماء يضعون هذه الخِلافات في الهوامش الجانبية وبذلك كانت تُحقّق قدرًا أوْفَر من الوضوح.

وتُتَّبَع كُلُّ هذه الخُطُوات بغرض الوصول إلى نَصٍّ أقرب ما يكون إلى أصْلِ المؤلّف المكتوب بخَطّه. فلو أنَّ نَصَّ «الكِتاب» لسِيبَوَيْه الذي كتبه بخَطِّه، على سَبِيل المِثال، وَصَلَ إلينا لوَفَّرْنا قُرُونًا من المُقارَنات والتَّخْمِينات لمحاولة الوصول إلى هذا النَّصّ، والذي تطلَّب القِيامَ بالعديد من الدِّراسات فيما يعرف بـ «تارِيخ النَّصّ Histoire de Texte» لمعرفة بداية إضافَة رِوايات وشُرُوح متأخّرة على النَّصّ مع تَواتُر اسْتِخْدامِه.

وإذا اسْتَقَرَّ الباحِثُ على اخْتيار نَصٍّ مُعَيَّنٍ لإخْراجِه في نَشْرَةٍ علمية حديثة، فإنَّه يبدأ بالبحث عن نُسَخ هذا الكتاب ومَدَى تَوافُرِها أو عَدَمِه في المكتبات العالمية، وذلك عن طريق:

أوَّلاً- كتاب «تاريخ الأدَب العَرَبي» *Geschichte der arabischen Literature* للمستشرق الألماني كارول بروكلمان CARL BROCKELMANN (1968-1956م)، وهو كتابٌ ألَّفَهُ صاحِبُهُ ونَشَرَ طبعته الأولى في مجلدين سنة 1902م، ثم ذَيَّلَه بثلاثة مجلَّدات بين سنتي 1937 و1943م اعتمد فيه على ما وَرَدَ في فهارس المكتبات المنشورة حتى ذلك الوقت.

ثانيًا- كتاب «تاريخ التُّراث العَرَبي» *Geschichte des arabischen Schrifttuns* للعالم التركي فؤاد سزجين FUAT SEZGIN الذي أراد في البداية أن يضع ذيلاً على كتاب بروكلمان يستدرك فيه المخطوطات الموجودة في مكتبات إستانبول والأناضول، إلاَّ أنه غَيَّر منهجه ووَضَعَ كتابًا جديدًا لم يعتمد فيه، مثل بروكلمان، على فهارس المكتبات وإنَّما قام بزيارات ميدانية لأغْلَبِ هذه المكتبات والمجموعات التي نشأت بعد إتمام بروكلمان لكتابه، ونَظَرًا لامتداد الفترة الزمنية وتعدُّد المصادر التي كان عليه مراجعتها توقَّف في المرحلة الأولى التي صدر منها عشرة مجلَّدات عند سنة 430هـ، أي أنَّها تَغَطّي تقريبًا الفترة الزمنية التي تناولها محمد بن إسْحاق النَّديم في كتاب **الفِهْرِسْت** الذي ألَّفه في شعبان سنة 377هـ/987م.

ثالثًا- فهارس المجموعات الشرقية في المكتبات العالمية وعلى الأخَصّ التي صَدَرَت في النصف القرن الأخير.

رابعًا- مراجعة كتاب **نَوَادِرُ المخطوطات العربية في مكتبات تركيا** لرمضان ششن.

خامسًا- **المعجم الشَّامِل للتُّراث العربي المطبوع** والمستدركات عليه، لمتابعة ما نُشِر من النصوص العربية.

وبعد ذلك يقوم الباحث بعمل:

1 - حَصْرٍ للنُّسَخ التي توصَّل إليها من خلال هذه المراجع، ويقوم بترتيبها طبقًا للمعايير التالية:

- النُّسَخُ الكاملة أفضل من النُّسَخ الناقصة.

- النُّسَخُ القديمة أفضل من الحديثة.

- النُّسَخُ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل.

- أحسن نسخة تُعْتَمَد للنَّشْر هي النُّسْخَة التي كتبها المؤلف نفسه (ويُطلق عليها حينئذ النسخة الأصْل أو دُسْتُور المُؤلِّف)، ولكن في هذه الحالة يجب معرفة إذا كان المؤلَّفُ أَلَّفَ كِتَابَه على مراحل أو دَفْعَة واحدة لنتأكَّد أنَّ النُّسْخَة التي بين أيدينا هي آخر صورة كَتَبَ المؤلّف بها كتابه، وأنها ليست المُسَوَّدَة أو التأليف الأوَّل للكتاب الذي زاد فيه وغَيَّرَ مع نضوجه الفِكْري، وذلك عن طريق ما يذكره القدماء عن الكتاب ونقولهم منه ومقابلته بسائر نُسَخ الكتاب إنْ وجدت.

وبعد نُسْخَة المؤلِّف تأتي نُسْخَة قرأها المُصَنِّف أو قُرِئت عليه وأثبت بخَطِّه أنها قرئت عليه.

ثم نُسْخَة نُقلت عن نُسْخَة المؤلّف أو عُورِضَت بها وقُوبِلَت عليها.

ثم نُسْخَة كتبت في عصر المؤلّف عليها سماعات على علماء.

ثم النُّسَخ المتأخِّرَة المنسوخة عن نُسْخَة المؤلّف رأسًا أو من نُسْخَة من عصر المؤلِّف.

وإذا لم يتوافر أحد هذه الشروط يفاضل المحقق أو النَّاشِر بين النُّسخ المتوافرة من الكتاب ويعتمد على ما يثق في أصالته وقيمته.

ولا يجوز إطلاقًا نَشْر كِتَابٍ عن نُسْخَة واحدةٍ إذا كانت له نُسَخٌ أخرى معروفةً، كما أنَّ قِدَمَ النُّسْخَة ليس وحده مبرِّرًا لتفضيلها.

وفي حالة الكتب ذات النُّسَخ الخطِّيَّة الكثيرة فيتم ترتيب النسخ فئات والمقابلة بينها على هذا الأساس.

وإذا كانت النُّسْخَة أصْلًا كتبه المؤلِّف بخَطِّه تُثْبَت كما هي، ودائمًا في حالة وُصُول نُسْخَة المؤلف إلينا يجب إثباتها كما هي حتى لو تخلَّلتْها أخطاءٌ إملائيةٌ أو نحوية أو في الرسْم ويُثْبَت الصَّوابُ في الهامش لأنَّها دَليلٌ على ثقافة المؤلِّف وتعبيرٌ عن عصره (راجع تحقيق صلاح الدِّين المُنَجِّد للجزء السادس من«**كَنز الدُّرَر وجامع الغُرَر**» لابن أيْبك الدَّواداري).

2 - التَّحَقُّقُ من صِحَّة عُنْوان الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه عن طريق المصادر البِبْلِيُوجْرافِيَّة القديمة: **كالفِهرِسْت** للنَّديم وكشْف **الظُّنُون** لحاجي خليفة وذيوله وكُتُبِ التَّراجِم والطَّبَقات التي ترجمت للمؤلِّف أو نقول المتأخِّرين عنه.

3 - مُقابَلَة نُسَخ الكتاب المختلفة بعد اعْتِماد أحد النُّسَخ أصْلاً وإثْبات نَصِّها، وإعطاء رموز لسائر النسَخ يُشارُ إليها في الهامِش لتَحْديد اخْتِلاف القِراءَات بين النُّسَخ والتَّصْحِيف والتَّحْرِيف والخطأ Apparatus Ariticus، وهو ما يُعْرَفُ بالجِهازِ النَّقْدِي للنَّشْر، والاسْتِغْناء عن ذِكْرِ أوْهامِ النُّسَّاخ واخْتِلافِ الإمْلاء والأخْطاء البَسِيطَة الظَّاهِرَة التي يَسْهُلُ إصْلاحُها.

وعَرَفَ العَرَبُ والمُسْلِمون المُقابَلَة منذ العَصْرِ النَّبَوي، فقد قابَلَ الرَّسُولُ ﷺ القُرآنَ وعارَضَه على جِبْرِيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أكثر من مَرَّة، منها مَرَّتَان في عامِه الأخير.

واخْتِلافُ القِراءَات بين النُّسَخ المختلفة والشَّكّ فيها هو المُهِمَّة الأساسية لنَقْدِ النَّصّ، ولن يَزولَ هذا الشَّكّ إلّا إذا وَصَلَت إلينا النُّسْخَةُ الأصْلِيَّةُ التي كَتَبَها

المُؤَلِّف، وهو أمْرٌ نادِرٌ، وعليه فيَلْزَمُنا نَقْدُ كلِّ القِراءَات المختلفة، وهذا النَّقْدُ هو الوَسِيلَةُ الوَحِيدَةُ لاخْتِيار القِراءَة الصَّحِيحَة، وبَداءَةً لا نَقْدَ إلّا بعد فَهْمٍ. وهنا نَسْتَطيعُ الاسْتِعانَة بقَواعِد المُحَدِّثين القُدامَى في ضَبْطِ الرِّوايات، مثلما فَعَلَ اليُونينِي مع نَصِّ كِتَاب «صَحِيح البُخارِي» الذي قامَ بإعْدادِه بمُراجَعَة الرِّوايات المُخْتَلِفَة للكِتَاب وتَحْقِيقِها وتَحْرِيرِها مِمَّا شابَهَا من خَلْطٍ واضْطِرابٍ. وكان النَّصُّ الأصْلي لليُونينِي مَوْجُودًا في إحْدَى مَكْتَبَات إسْتانْبول ولكنّه فُقِدَ بعد أنْ أرْسَلَه السُّلْطانُ عبد الحَمِيد الثَّاني العُثْماني ليُطْبَع في مِصْر سنة 1313هـ/1895م، وهي الطَّبْعَة المُعْتَمَدَة حتَّى الآن للكِتَاب وتُعْرَفُ لذلك بـ «الطَّبْعَة السُّلْطانيَّة».

4 - ضَبْطُ النَّصّ وشَكْله وخاصَّةً الأعْلام والمواضِع والمُصْطَلَحات الحضارية والآيات القرآنية برَسْم المُصْحَف والحَديث النَّبَوي والأبْيات الشِّعْرِيَّة، ويُشارُ في المقدِّمة إذا كان الأصْلُ مَضْبوطًا أو أنَّ الضَّبْطَ من عمل محقِّق وناشِر الكِتَاب.

5 - تَحْدِيد مَصادِر المؤلِّف ومُعارَضَة النُّصُوص التي نَقَلَها على أصولِها ويُشارُ في هامِش المُقابَلَة إلى ما فيها من زِيادَة أو نَقْص أو اخْتِلاف قِراءَة.

6 - إذا لم يُشِر المؤلِّفُ إلى مَصادِرِه وتمكَّن النَّاشِرُ من التَّعَرُّف عليها فيُشارُ إلى ذلك أيضًا وهذا من شأنه الاطمئنان إلى صِحَّة النَّصّ.

7 - تَحْديد نُقُولِ المتأخِّرين من الكِتَاب ومُعارَضَتِها مع نَصِّ الكِتَاب وإثْبات الاخْتِلاف بينها، ويمكن اعْتِبار هذه النُّقول نُسْخَةً ثانيةً في حالَة قِلَّة عَدَدِ نُسَخ الكِتَاب التي وَصَلَت إلينا.

8 - أية إضافَة عن صُلبِ النَّصّ يُورِدُها مُحَقِّقُ وناشِرُ الكِتَاب، سواء من المصادر أو يقتضيها السِّياق، يجب أنْ تكون بين قَوْسَيْن معقوفين هكذا [ ].

9 - يتطلَّب تَحْرِيرُ النَّصّ وتأديته تقْسِيمَ الكِتَابِ إلى فِقْرات ووَضْعَ عَلامات التَّرْقِيم (من نُقَط وفَواصِل وأقْواس وعَلامات تَنْصِيص وتَعَجُّب واسْتِفْهام) ورَسْمِ الكَلِمات بقَواعِد الإمْلاء الحَدِيث من وَضْعٍ للهَمَزات وإثْبات ألِفات الأعْلام المحذوفة كما تُكْتَب اليوم، مثل سليمان وحارث ومعاوية فيما عدا أسماء الأعْلام التي وَرَدَت في القرآن فتبقى وحدها على رَسْمِها القديم.

10 - ويتَطَلَّبُ النَّشْرُ الحَدِيثُ للنُّصُوص القَدِيمَة ترقِيم سُطُور النَّص (3، 6، 9 أو 5، 10، 15) لتسهيل عَمَلِ الكَشَّافات وتَسْهِيل الإحالَة إلى نُصُوصٍ مُعَيَّنَة في النَّص.

11 - تُثْبَتُ الآياتُ القُرآنِيَّة برَسْمِ المُصْحَف العُثْماني وتُوضَع بين قَوْسَيْن مُزْهِرَيْن أو أقْواس عَزِيزِيَّة ﴿﴾ ويذكر بعدها بِبُنْطٍ أصْغَر بين قَوْسَيْن مَعْقُوفَيْن [ ] رَقَم الآية واسْم السُّورَة.

ويقتضي ذلك من محقِّق وناشِر الكِتَاب دراسة اختلاف روايات النُّصُوص واستخراج الصحيح منها، وكذلك إثبات شجرة نَسَب النُّسخ حتى يتبيَّن كيف حدثت الأخطاء في هذه النُّسخ، وبالتالي ما هي النُّسْخَة أو النُّسَخ التي يمكن الاستغناء عنها، أي أن المحقق والنَّاشِر لا **يجب أن يهتم فقط بنَصِّ الكِتَاب بل وبتاريخ النَّصّ أيضًا** Histoire du texte، فكثيرٌ من النُّسَخ الحَدِيثَة لبعض الكُتُب أقْوَم وأقَلّ خطأً من النُّسَخ القَدِيمَة للكِتَاب نفسه لأنَّها منقولة عن أصْلٍ أكثر قدمًا وأدَقّ توثيقًا.

والنُّسخُ الفَرِيدَةُ Unicum -إنْ لم تكن نُسْخَةُ المُؤلِّف- لا تُساعِد كثيرًا على تقديم نصٍّ صَحِيحٍ يمثلُّ النَّصّ الذي أرادَه المؤلِّف، فكثيرًا ما نجد عند المؤلِّفين المتأخِّرين نصوصًا منقولةً من كتاب وغير موجودة في النسخة الوحيدة التي وصلت

إلينا لهذا الكتاب، مما يدل على وجود أكثر من تأليف للكتاب أو نقص هذه النسخة. ولا شك أن عدم فهرسة المكتبات العربية والإسلامية التي تحوي مخطوطات والمنتشرة في كل أرجاء العالم الإسلامي قد حجب عنّا العديد من النُّسخ الموجودة بالفعل والتي لا نعلم عنها شيئًا. وأكبر مثال على ذلك هو تراثُ المعتزلة الذي ظَلَّ مختفيًا عن الأنظار أكثر من تسعة قرون حتى كُشِفَ عنه بالمصادفة عندما زار والدي فؤاد سيد رَحِمَهُ اللَّهُ اليمن عام 1951-1952م في بعثة لتصوير مخطوطاتها، فكَشَفَ لأول مرة عن مؤلَّفات شيوخ الاعتزال من أمثال القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمَداني، وأبي القاسِم البَلْخِي، وأبي الحسين البَصْرِي، وأبي محمد بن مَتَّوَيْه، فقد كانت الصِّلَةُ الكبيرة بين مذهبي الزَّيْدِيَّة والمُعْتَزِلَة سببًا في أن حَفِظَ لنا اليمن تراث المُعْتَزِلَة الكبير بعد أن عمد أهل السُّنَّة والأشْعَرِيَّة بصِفَةٍ خاصَّة إلى إتلافه والقضاء عليه. وقد أخرج هذه المؤلفات من العراق وقدم بها إلى اليمن أحد علماء اليمن الكبار في النصف الأول من القرن السادس الهجري هو القاضي جعفر ابن أحمد بن عبد السلام، الذي جلبها إلى اليمن ليحتجَّ بها على الفرقة المُطَرَّفِيَّة ويناظرهم في مذاهبهم التي اعتقدوها، وظلت هذه الكتب لا يعلم أحدٌ عنها شيئًا حتى اكتشفت في مَطْلَع عام 1952م.

ثانيًا: التَّعْليقات والهَوَامِش

يظهر العَمَلُ العِلْمِي للمُحَقِّق أو ناشِر النَّصّ النَّقْدي والذي يُمَيِّزُ بين محقق وآخر ويدلُّ على ثقافته، من كتابة الهوامش والتعليقات. **فتحقيق النُّصوص علمٌ وصناعةٌ وفنٌّ واصْطِلاحٌ وممارسته هي التي تُفاضِلُ بين مُحَقِّقٍ وآخَر.** وتختلف كذلك كتابة التعليقات والهَوامِش باخْتِلافِ موضوع الكتاب وفنه، فالتراث العربي متنوعٌ بين

التاريخ والجغرافيا والبلدان والفِقْه والأُصول والحديث وعلم الكلام والأدب واللغة والشعر والعروض والطب والكيمياء والصيدلة والفَلَك... إلخ.

وإذا كان ضَبْطُ النَّصِ وتأديته لا يختلف كثيرًا بين كتابٍ وآخَر، فإنَّ التَّعْليقَ على نُصُوصِ التُّراث العربي يختلف من فَنٍّ إلى فَنّ ومن موضوعٍ إلى آخَر تَبَعًا لموضوعِ الكِتاب ووفقًا لعِلْمِ المحقق وثقافته ومعرفته لحركة المكتبة العربية واطِّلاعِه على مصادرها وتَطَوُّر الدِّراسات الحديثة فيه.

ومن خلال تجربتي الطويلة في مجال نَشْرِ النُّصُوص وتحقيقها، أُفَضِّلُ دائمًا الفصل في هوامش الكِتاب بين: **المُقابَلات وفُرُوق النُّسَخ من جانِب الـ Apparatus Criticus، والتَّخْرِيجات والتَّعْليق العلمي من جانِبٍ آخَر.** (راجع تحقيقاتي لـ: المُسبِّحي: أخبار مصر، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية 1978 ودار الكتب المصرية 2015م؛ ابن الطُّوَيْر: **نُزْهَة المُقْلَتَيْن في أخبار الدَّوْلَتَيْن**، بيروت، شتوتجارت، سلسلة النشرات الإسلامية رقم 39، 1992م ودار الكتب المصرية 2015م؛ المقريزي: **المَواعِظ والاعْتِبار في ذِكْرِ الخِطَط والآثار**، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2002-2004م و2013م، النَّدِيم: **كِتابُ الفِهْرِسْت**، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2009م و2014م).

حقيقةً أنَّ هناك أشياءً يجب اتِّباعُها عند تحقيق ونَشْرِ أي كتاب، مثل: تخريج الأَعْلام والمواضع والبُلْدان بما يعين على فَهم النَّص، والأبيات والشَّواهِد الشِّعْرِيَّة والآيات القُرْآنِيَّة والأحادِيث النَّبَوِيَّة والأمثال وشرح المصطلحات الغريبة مع الإشارة إلى مَصْادر ومراجع التعليق، إلَّا أنَّ كُلَّ كتاب يتطَّلب طريقةً في التَّعامُل معه يفرضُها موضوعُه بحيث أنَّ المكتبة التي يعتمدُ عليها محقِّقُ وناشِرُ كتب الحديث مثلًا تختلف عن المكتبة التي يعتمد عليها محقق كتب التاريخ أو الطِّبّ أو الفِقْه أو

الأدَب، وفي كُلِّ الحالات يجب إحالة القارئ إلى الدِّراسات الحَدِيثَة التي تناوَلَت الموضوع سواءً باللُّغَة العَرَبِيَّة أو باللُّغات الأَجْنَبِيَّة.

لذلك فإنَّ الاعتناء بتهيئة المصادر القديمة ونشرها نشرًا علميًا صحيحًا وفقًا للقواعد السَّالِف الإشارة إليها من شأنه أنْ يُتِيحَ للدِّراسات الجادَّة الظهور، فلا يمكن كِتَابَةُ دراسات ذات طابع علمي جادّ دون توفير الأصول القديمة وتأديتها تأديةً صحيحةً، وهو العمل العلمي الذي تَضْطَلِــعُ به النَّشَراتُ النَّقْدِيَّةُ للنُّصُوص.

ثالثًا: الكَشَّافات التَّحْلِيلية

بعد الانتهاء من جَمْع الكتاب وتَصْفِيفِه في صفحات، يقوم المحقق أو النَّاشِر بإعداد الكَشَّافات التحليلية للكتاب. فالمَصَادِرُ القَدِيمَةُ بدون كَشَّافات هي كنزٌ بلا مفتاح. فالكَشَّافات تُيسِّر الاستفادة مما في الكتاب المنشور وجعل ما فيه في متناول كل باحث.

وتختلف الكَشَّافات وأنواعُها باختلاف موضوع الكتاب مثلما يختلف التَّعْلِيق على النُّصُوص القديمة باختلاف موضوعاتها، ولكن هناك كَشَّافات تقليدية يجب أن تكون في كل كتاب منشور نَشْرًا نَقْدِيًّا هي:

- كَشَّافُ الأعلام.
- كَشَّافُ المواضع والأماكن والبلدان.
- كَشَّافُ لأسماء الكتب الواردة في النص.
- كَشَّافُ مَصادِرِ المُؤَلِّف
- كَشَّافُ للقبائل والأمم والفرق.
- كَشَّافُ المُصْطَلَحات.

ثم نضع لكل كتاب كشافات تبعًا لموضوعه، فكتاب أدب يتطلب كَشَّافًا للقوافي، وكتاب خِطَط يتطلَّب كشَّافًا للمحال الأثرية والطبوغرافية، وكتاب فِقْه يتطلَّب كَشَّافًا للمسائل الفقهية وهكذا...

رابعًا - مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيق أو دِراسَة النَّصّ

يقوم المحقق أو النَّاشِر بكتابة مقدمة علمية للكتاب بعد الفراغ من طَبْع النَّصّ لأنَّه سيحتاج إلى ذكر صفحات من الكتاب، ويجب أن تتضمَّن المقَدِّمَة الإشارة إلى:

- أهمية الكتاب ولماذا يتمّ نشره.

- موضوع الكتاب وما أُلِّف فيه من قبل، نتناول الإشارة إلى الكتب التي أُلِّفت في الموضوع نفسه من قبل ومدى استفادة المؤلِّف منها أو اطِّلاعه عليها ومكانة كتابه بين هذه الكتب وما يقدمه من جديد.

- مصادر الكِتاب ودِراستها دراسة نقديّة.

- نقول المتأخّرين من الكتاب ومدى معرفتهم به واعتمادهم عليه وإلى أي عصر ظلّ الكتاب معروفًا.

- مؤلف الكتاب (حياته - نشأته - ثقافته - مؤلفاته الأخرى ومواضعها - وفاته). وأهم المصادر التي ترجمت له، على أنْ لا نتناول عصر المؤلّف لأنّه موضوع مستهلك لا يقدم جديدًا.

- النّسخ الخطيّة للكتاب، ويشار فيها إلى النّسخ التي اعتمد عليها المحقق وأماكنها وأرقامها ووصْفِها المادِّي الكوديكولوجي)، وتأريخ نسخها، وما عليها من

سماعات أو إجازات أو تملُّكات أو توقيفات، والعنوان المثبت عليها، وتحديد للنسخة التي اعتمدها أصْلًا، ورموز سائر النُّسخ التي قابل عليها.

- المنهج الذي اتبعه في إخراج النص وضبطه والتعليق عليه أو طريقَة إخْراج النَّصّ.

خامسًا - ثَبَتُ المَصادِر والمَراجِع

يجب أن يُذَيّل المحقق كتابه بثَبَت بأسماء المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في كِتَابَة المقدمة وتحقيق النَّصّ وتأديته مرتبةً على أسماء المؤلفين، وإن كان هناك من يفضلون ذكر أسماء الكتب على أن تُوَحَّد الطريقة في سائر الكتاب.

* *

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند نشر النُّصُوصِ القديمة القَيِمَة العلمية للكتاب وتَنَوُّع الموضوعات وتقديم الأصول على الفروع وعلى المختصرات، وتقديم ما لم يُنْشَر على إعادة ما نُشِرَ إلَّا في ظروف خاصَّة، مع ضرورة أن يولَّى التُّراث العِلْمي عِنايَةً خاصَّة.

وعلى ذلك، فإنَّ نَشْرَ النُّصُوص التي لم يُتَّبَع في نَشْرِها قَواعِدُ النَّشَرات النَّقْدِيَّة يُقَدِّمُ خدمةً جليلةً للدراسات المتخصصة. ولكن نظراً للعدد الهائل من النُّصُوص التي تحتاجُ إلى أنْ تُنْشَرَ نَشْرَةً نَقْدِيَّةً، ونظراً للعناية الفائقة التي تتطلَّبها هذه العملية، فإنَّ عمليات التَّحْقيق والنَّشْرِ النَّقْدِي تتقدَّم ببطء. وسيمضي وَقْتٌ طويلٌ قبل أنْ نتمكَّن من نَشْرِ النُّصُوصِ القديمة التي أُنْتِجَت طوال أكثر من عشرة قرون نَشْرًا نَقْدِيًا، أو يُعاد نَشْر ما سبق نَشْرُه وفقا لقَواعِد هذا الفَنّ.

ثَبَتُ المَصَادِرِ والمَرَاجِع وبيَانُ طَبعَاتِها

المَصَادِرُ العَرَبِيَّة

- ابنُ الأثير (عزُّ الدِّين أبو الحَسَن علي بن محمد) المتوفَّى سنة 630هـ/1233م، «**الكامِلُ في التَّاريخ**»، 113، بيروت دار صادر 1965–1967م.

- ابن أبي حَاتِم (أبو محمَّد عبد الرحمن بن محمد الرَّازي) المتوفَّى سنة 327هـ/948م. «**الجرْحُ والتَّعْدِيل**»، 1-4 في تسعة أقسام، تصحيح هاشِم النَّدوي ومحمدي طه النَّدَوي، حيدر آباد الدكن - مجلس دائرة المعارف العثمانية 1952-1953م.

- حاجي خَلِيفَة (مصطفى بن عبد الله كاتِب جَلَبي) المتوفَّى سنة 1067هـ/1656م. «**كَشْفُ الظُّنُون عن أسَامِي الكُتُبِ والفُنُون**»، 1-7، بعناية غوستاف فلوجل، ليبتسج 1837-1858م.

- الخَطِيبُ البَغْدَادِي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابِت) المتوفَّى سنة 463هـ/1070م، «**الكِفايَةُ في عِلْمِ الرِّوايَة**»، تصحيح هاشِم النَّدوي ومحمد طه النَّدوي، حيدر آباد الدكن - جمعية دائرة المعارف الثمانية 1357هـ/1938م.

- ابن خَلْدُون (وَلِيّ الدِّين أبو زَيْد عبد الرَّحْمَن بن محمد الحَضْرَمِي الإشْبِيلِي) المتوفَّى سنة 808هـ/1406م، «**كِتَابُ العِبَر ودِيوان المُبْتَدأ والخَبَر في أيَّام العَرَبِ والعَجَمِ والبَرْبَرِ ومَنْ جَاوَرَهُم من ذَوِي السُّلْطانِ الأكْبَر**»، 1–14، قَرأه وعارَضَه بأُصُولِ المُؤلِّف مجموعة من العُلَماء بإشْراف إبراهيم شَبُّوح، تونس – القيروان للنشر 2006 – 2016م.

- ـــــــــــ ، «مُقَدِّمَة ابن خَلْدُون»، 1-3، حققها علي عبد الواحِد وافي، القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر 1979م

- ابنُ خَلِّكان (شَمْسُ الدِّين أبو العَبَّاس أحمد بن محمد) المتوفَّى سنة 681هـ/1282م، «**وَفَيَاتُ الأعْيَانِ وأنباءُ أبْنَاء الزَّمان**»، 1-8، تحقيق إحسان عَباس، بيروت دار الثقافة 19691972م.

- الذَّهَبِي (شَمْسُ الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عُثْمان بن قايْماز) المتوفَّى سنة 748هـ/1347م، «**تاريخُ الإسْلام وطَبَقَاتُ المَشَاهِير والأعْلام**»، 1-18، حَقَّقَه وضَبَطَ نَصَّه بشَّار عَوَّاد مَعْرُوف، بيروت - دار الغرب الإسلامي 1425هـ/2004م.

- السَّخَاوي (شَمْسُ الدِّين أبو الخَيْر محَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن محَمَّد) المتوفَّى سنة 902هـ/1497م، «**الإعْلانُ بالتَّوْبيخ لمن ذَمَّ أهْلَ التَّارِيخ**»، نشره فرانز روزنتال في كتاب علم التاريخ عند المسلمين ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت - مؤسسة الرسالة 1983م، 381-725.

- الطَّبَري (أبو جَعْفَر محَمَّد بن جَرير) المتوفَّى سنة 310هـ/922م، «**تارِيخُ الرُّسُل والمُلُوك**»، 1-10، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - دار المعارف 1960-1968م.

- عبد القادِر البَغْدادي (عبد القادِر بن عمر البَغْدادي) المتوفَّى سنة 1093هـ/1982م، «**خِزَانَةُ الأدَب ولُبُّ لُبَاب لِسَانِ العَرَب**»، 1-13، تحقيق عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي 1979-1983م.

- القِفْطِي (جَمال الدِّين أبو الحَسَن عليَ بن يُوسُف) المتوفَّى سنة 646هـ/1247م، «**تارِيخُ الحُكَماء**»، حَقَّقَه جوليوس ليبرت، ليبتسج 1902م.

- المَسْعُودِي (أبو الحَسَن عليّ بن الحُسَيْن) المتوفَّى سنة 346هـ/956م، «**التَّنْبِيهُ والإشْراف**»، عناية M.J. DE GOIJE، ليدن، بريل 1894م.

- ـــــــــ، «مُرُوجُ الذَّهَب ومَعَادِن الجوْهَر»، 1-7، طبعة بربيه دي مينار وبافيه دي كورتاي، عُنِي بتَحْقِيقِها وتَصْحِيحِها شارْل بِلَّا، بيروت، الجامعة اللبنانية 1970-1980م.

- المَقْرِيزي (تَقِيُّ الدِّين أبو العَبَّاس أحمد بن علي بن عبد القادر) المتوفَّى سنة 845هـ/1442م، «اتّعاظ الحنَفا بأخْبَار الأئِمَّة الخلَفَا»، 1-4، قابله بأُصولِه وأعَدَّه للنَّشْر أيمن فؤاد سيِّد، لندن معهد الدراسات الإسماعيلية ودمشق المعهد الفرنسي للشرق الأدنى 2010م، والقاهرة، دار الكتب المصرية 2016م.

- ـــــــــ، «الخِطَط» = «المَواعِظ والاعْتِبار».

- ـــــــــ، «المَواعِظ والاعْتِبار في ذِكْرِ الخِطَط والآثار»، 1-5، قابله بأُصولِه وأعَدَّه للنَّشْر أيمن فؤاد سيد، الطَّبْعَة الثَّانية، لندن- مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2013م.

- النَّدِيم (أبو الفَرَج محمد بن إسْحَاق بن محمد أبي يَعْقُوب) المتوفَّى سنة 438هـ/1047م، «كِتَابُ الفِهْرِسْت»، 1-2، قابله بأُصولِه وأعَدَّه للنَّشْر أيمن فؤاد سيِّد، الطَّبْعَة الثَّانية، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2014م.

المَراجِعُ العَرَبيَّة والمُعَرَّبَة

- أكْرَم ضِياء العُمَرِي، «بُحُوثٌ في تارِيخ السُّنَّة المُشَرَّفَة»، بغداد، مطبعة الإرشاد 1972م.

- ـــــــــ، «مَوارِدُ الخَطِيب البَغْدَادي في تارِيخ بَغْدَاد»، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع 1985م.

- ألْبير نَصْرِي نادِر، «من مُقَدِّمَة ابن خَلْدُون»، بيروت، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية) 1967م.

- أيمن فُؤَاد سَيِّد، «إعَادَةُ بِناء النُّصُوصِ القَدِيمَة الضَّائِعَة - مَصَادِر التَّارِيخ المِصْرِي أُنْمُوذَجًا»، في كتاب تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2015م، 309– 334.

- ـــــــــ ، «تَحْقِيقُ المَخْطُوطات التَّارِيخِيَّة» في كِتاب مَقالات ودِراسات مُهْداة إلى الدكتور صَلاح الدِّين المُنَجِّد، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2002م، 451–470.

- ـــــــــ ، «خِزانَةُ كُتُب الفاطِمِيين في مِصْر هل بَقِيَ منها شيء؟» مجلة معهد المخطوطات العربية 42 (1998)، 1-26.

- ـــــــــ ، «الكِتَابُ العَرَبِي المَخْطُوط وعِلْمُ المَخْطُوطات»، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 1997م.

- ـــــــــ ، «كِتَابُ الفِهرِسْت لأبي الفَرَج محمَّد بن إسْحاق النَّدِيم»، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2014م.

- ـــــــــ ، «المَقْرِيزِي وكِتَابُه المَواعِظ والاعْتِبار في ذِكْرِ الخِطَط والآثار»، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2013م.

- ـــــــــ ، «مَنَاهِجُ النَّقْدِ التَّارِيخِي عند المُؤَرِّخين المُسْلِمِين»، مجلة حوليات إسلامية *An. Isl.* 32 (1998)، 1–40.

- ـــــــــ ، «النُّصُوص الجُغْرافِيَّة غير المَنْشُورَة - حَصْرٌ وتَقْييم » في كتاب علوم الأرض في المخطوطات الإسلامية، أعمال المؤتمر الخامس لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، تحرير إبراهيم شبوح، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 2005م، 203–249.

- بِرْجِسْتراسَر، جُوتْهِلْف، «أُصُولُ نَقْدِ النُّصُوصِ ونَشْرِ الكُتُب»، محاضرات ألقاها بكلية الآدب سنة 1931-1932، أَعَدَّها وقَدَّمَ لها محمد حمدي البَكْرِي، القاهرة، دار الكتب المصرية 1969م.

- بَشَّار عَوَّاد مَعْرُوف، «الذَّهَبِي ومَنْهَجُه في كِتَابَة تارِيخ الإِسْلام»، القاهرة 1976م.

- جِبّ، هـ.، «دِرَاسَاتٌ في حَضَارَة الإِسْلام»، ترجمة إحسان عباس ومحمد يوسف نجم ومحمود زايد، بيروت - دار العلم للملايين 1979م.

- رُوزِنتال، فرانْز، «عِلْمُ التَّارِيخ عند المُسْلِمِين»، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت، مؤسسة الرسالة 1403هـ/1983م.

- ــــــــــ ، «مَنَاهِجُ العُلَمَاء المُسْلِمِين في البَحْثِ العِلْمِي»، ترجمة أنيس فريحة ومراجعة وليد عرفات، بيروت 1961م.

- زَيْنَب الخُضَيرِي، «فَلْسَفَةُ التَّارِيخ عند ابن خَلْدُون»، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر 1979م.

- سِينُوبُوس، شارْل، «المَدْخَلُ إلى الدِّراسات التَّارِيخية» نقله إلى العربية عبد الرحمن بدوي في كتاب «النَّقْد التَّارِيخي»، القاهرة، دار النهضة العربية 1970م.

- عبد الحَمِيد العَبَّادي، «إِلْمَامَةٌ بالتَّارِيخ عند العَرَب» في كتاب هرنشو «عِلْم التَّارِيخ»، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر 1944م.

- عبد العَزِيز الدُّورِي، «بَحْثٌ في نَشْأة عِلْم التَّارِيخ عند العَرَب»، بيروت، دار المشرق (المكتبة الكاثوليكية) 1960م.

- عُثْمان مُوافي، «مَنْهَجُ النَّقْد التَّارِيخي عند المُسْلِمِين والمَنْهَجُ الأُورُوبِي»، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية 1972م.

- علي عبد الواحِد وافي = ابن خلدون.

- عِفَّت الشَّرْقاوِي، «أَدَبُ التَّارِيخ عند العَرَب، الجزء الأول - فِكْرَة التَّارِيخ نَشْأَتُها وتَطَوُّرُها»، القاهرة، مكتبة الشباب 1976م.

- مارْجُولْيُوث، د. س، «دِراسَاتٌ عن المُؤَرِّخِين العَرَب»، ترجمة حسين نَصَّار، بيروت، دار الثقافة د.ت.

- محمَّد عابِد الجابْري، «فِكْرُ ابن خَلْدُون: العَصَبِيَّة والدَّوْلَة - مَعَالِمُ نَظَرِيَّة خَلْدُونِيَّة في التَّارِيخ الإسْلامِي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1994م.

- هُرْنشو، ف. ج.، «عِلْمُ التَّارِيخ»، ترجمه وعَلَّق عليه عبد الحميد العَبَّادِي، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر 1944م.

المَرَاجِعُ الأَجْنَبِيَّة

CAHEN, CL., «Les chroniques arabes concernant la Syrie , l' Egypte et la Mésopotamie de la conquêtte arabe à la conquêtte ottomane dans les bibliothèques d Istanbul » , *REI* X (1936), pp. 333–62.

————, «Editing Arabic Chronicles: A Few Suggestions» , *Islamic Studies* II (1962) , pp. 1 – 25, et dans *Les peuples musulmans dans L'histoire medievale*, Damas IFEAD 1977, pp. 11-36.

————, «L'historiographie arabe: des origines au VII^e S.H» , *Arabica* XXXIII, 1986, pp.133-198.

————, «History and Historians: From the Biginnings to the Time of Tabari» , *The Cambridge History of Arabic Literature*, Cambridge 1990, III, pp. 189–201.

FUAD SAYYID, A., « L 'évolution de la composition du genre de khitat en Egypte musulmane», dans *The Historiography of Islamic Egypt (C. 1050 – 1800)*, HUGH KENNEDY (ed.) , Leiden – E.J.Brill 2001, pp. 135–56.

———————, « Lumières nouvelles sur quelques sources de l' histoire fatimide en Egypte» , *An. Isl.* XIII (1977), pp.1–41.

MAHDI, M., *Ibn Khaldūn 's Philosophy of History: A Study in the Philosophic Foundation of the Science of Culture,* London, 1957.

SAUVAJET, J., *Introduction à l'histoire de l ' Orient musulman: élément de bibliographie,* édition refondue et complété par CL. CAHEN, Paris, Adrien – Maisonneuve, 1961.

SEZGIN, F., *Geschichte des arabischen Schrifttums, GAS* , Bd. I-IX, Leiden-Brill, 1967-1990.

السيرة النبوية بين التحقيق والتلفيق

قاسم السامرائي[1]

الحمد لله على ما أنعم وأكرم والصلاة والسلام على خير الأمم، صلاةً دائمة ما تعاقب الجديدان واختلف المَلَوان.

يا خيرَ من دفنت بالقاع أعظمه   فطاب من طيبهن القاعُ والأُكُمُ
نفسي الفداءُ لقبر أنت ساكنُه   فيه العفافُ وفيه الجودُ والكرم[2]

إن ما تسمعونه مني اليوم ليس جديداً، ولعل الجديد فيه ليس طريفاً، والطريف فيه ليس مُسّراً، فقد عقدت في السيرة النبوية الشريفة ندوات وندوات، وألقى باحثون كُثّرٌ بحوثاً جادةً أحيانا، ورصينةً أحيانا، ولغواً أحياناً، وهراءً أحياناً.

ونُشرت رسائلُ جامعية ولا تزال تُنشر، وحققت مخطوطات في السيرة النبوية بجوانبها المختلفة ونُشرت أو لا تزال تُحقق، ونُشرت تواريخ متعددة للمدينة الشريفة ومكة المكرمة ولا تزال تُحقق وتُنشر، ونُشرت معاجم في ما أُلِّف عن رسول الله ﷺ، استنفدَ فيها مؤلفوها الجهدَ في الجمع والتصنيف ولكن فاتهم الكثير،

---

(1) خريج جامعة كمبردج، أستاذ سابق للغة العربية والدراسات الإسلامية بعدد من الجامعات العربية والغربية.

(2) **الروضة الفردوسية والحضرة القدسية**: للآقشهري230/1 وما زال هذان البيتان مكتوبين بخط الثلث الجلي الرائع في أعلى الحجرة النبوية الشريفة، فقد رأيتهما أثناء زيارتي للمدينة الشريفة للصلاة في الروضة الشريفة والسلام على ساكنها عليه أفضل السلام وأتم التسليم يوم 6 ربيع الأول من سنة 1428هـ.

وفي كل هذا أقباس من السيرة النبوية الشريفة العطرة، للمتتبع الجاد والباحث المنقِّرِ الحصيف.

لقد اتبعت في كل بحوثي ومحاضراتي مبدءاً تلقَّنه مني كلُّ طلابي وهو: «شُكَّ أولاً ثم وثِّقْ ثانياً» تصل إلى الحقيقة الحقَّة، وهذا المبدأ ليس من ابتداعي ولا من بنات أفكاري، ولكنه المنهج الذي سار عليه المحدثون الأوائل في نقد الإسناد والمتن وبيان عَوارهما، وهو المنهاج الذي تبناه علماء العلل ومعرفة الرجال وعلماء الضعفاء والمتروكين، وهو ديدني هنا أيضاً.

فقد كتب مصطفى سعيد الخن في تقديمه لكتاب: **مناهج التأليف في السيرة النبوية** لمحي الدين ديب مستوٍ، ما يأتي: «فإن سيرة رسول الله ﷺ هي الدستور الذي يرجع إليه المسلمون في حياتهم، أو هو الدستور الذي يجب أن يرجع المسلمون إليه في جميع شؤون حياتهم، سواء في ذلك عقيدتهم وعبادتهم ومعاملاتهم وسلوكهم وأخلاقهم، في بيوتهم وأسواقهم، إذ سيرته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إن هي إلا تطبيقٌ وتفسير وتوضيح لما جاء في القرآن الكريم، ولقد جاء عن السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت، عندما سئلت عن خُلُقِ رسول الله ﷺ، قالت: كان خُلُقُه القرآن، أي يقيم أوامره ونواهيه، واستطرد قائلاً: وحياته ﷺ إن هي إلا الصورة الصادقة لتطبيق مبادئ الإسلام وقيمه»[1]، انتهى.

وكتب باحث آخر: «السيرة اصطلاحًا تعني: قصةَ الحياة وتاريخَها، وكتبها، تسمّى: كتب السير، يُقال قرأت سيرة فلان: أي تاريخ حياته. والسيرة النبوية تعني مجموع ما ورد لنا من وقائع حياة النبي ﷺ وصفاته الخُلقية والخَلقية، مضافا إليها

---

(1) **مناهج التأليف في السيرة النبوية**، مقدمة الدكتور مصطفى سعيد الخن للكتاب، صفحة ب، وانظر: عدداً من الدراسات التي تناولت بدايات التأليف في السيرة في: **المجتمع المدني في عهد النبوة**، لأكرم العمري، ص40 وما بعدها.

غزواته وسراياه ﷺ». وقال أيضا: «تمتاز سيرة الرسول ﷺ بأنها نُقلت إلينا كاملة في كلياتها وفي جزئياتها، ولا تملك الإنسانية اليوم سيرة شاملة لنبي غير السيرة النبوية على صاحبها صلوات الله وتسليمه»، انتهى.

والسؤال الملح هنا: هل كل هذا من السيرةالنبوية؟ وهل نقلت إلينا كاملة في كلياتها وفي جزئياتها؟ والجواب بالطبع: لا!! ولكن المعروف أن السيرة حديث والحديثَ سيرة، والمتفق عليه أيضاً أنَّ القرآن سبق تدوين الحديث، والحديث سبق تدوين كتب السيرة. فقد روى البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة، قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، (وخطب خطبة) فقام أبو شاة، رجل من أهل اليمن، فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»[1]. وقال محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة 124هـ: «لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني»[2]، وقال الإمام مالك بن أنس: «أول من دون العلم ابن شهاب»[3]، فهناك إذاً فرق بيِّنٌ بين الكتابة، والتدوين، والتصنيف، فقد رويَ عن عبد الرزاق الصنعاني أنه قال: «أول من صنف الكتب ابن جريج»[4]. وقال ابن عدي عن يحيى الحماني: إنه أول من صنف المسند بالكوفة، وقال: «وأول من صنف المسند بالبصرة مُسَدَّد، وأول من صنف المسند بمصر أسد السنة»[5]، ومن هنا يظهر أن كتابة السنة النبوية بما فيها السيرة مرت بثلاث مراحل: أولاها مرحلة الكتابة، والثانية مرحلة التدوين، والثالثة مرحلة

---

(1) **البخاري**، كتاب اللقطة باب 6؛ ومسلم، كتاب الحج، باب 447؛ وأبو داود حديث 4505.
(2) **الرسالة المستطرفة**، ص4.
(3) **حلية الأولياء** 3/ 363؛ وجامع **بيان العلم وفضله**، لابن عبد البر، 1/ 91.
(4) **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، ص50.
(5) **الكامل في ضعفاء الرجال** 7/ 239؛ وسير **أعلام النبلاء** 164/10. وأسد السنة: هو أسد ابن موسى بن إبراهيم القرشي الأموي المتوفى سنة 213هـ.

التصنيف[1]. ويوضح ابن الأثير كل ذلك في قوله: «وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معوِّلين على ما يسطرونه محافظة على هذا العلم كحفظهم كتاب الله عز وجل، فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار وكثرت الفتوح ومات معظم الصحابة وتفرق أصحابهم وأتباعهم وقلَّ الضبط احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفُل، والذهن يغيب، والذكر يُهْمِل، والقلم يحفَظ ولا ينسى»[2].

وروى ابن عبد البر عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير قال له: «كتبت؟ قال: نعم!، قال: عارضت؟ قال: لا!، قال: لم تكتب»[3].

وروى ابن العاقولي البغدادي أن: «أول كتاب صُنِّف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار، وحروف من التفاسير عن مجاهد وعطاء وأصحاب ابن عباس بمكة، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن، جمع فيه سنناً منثورة، ثم كتاب «الموطأ» بالمدينة لمالك بن أنس في الفقه، ثم جمع ابن عيينة كتاب «الجامع» في السنن والأبواب، وكتاب «التفسير» في أحرفٍ من علم القرآن، وكتاب سفيان الثوري الكبير في الفقه والأحاديث. فهذا أول ما صنف، وذلك بعد وفاة سعيد بن المسيَّب والحسن وكبار التابعين»[4].

الحق الذي لا مراء فيه أن الكتابة في السيرة النبوية ما كانت ولن تكون أمراً هيناً يقوم بها من شاء وكما يشاء، فإن التشابك الشديد بين بعض الآيات القرآنية التي

---

(1) تاريخ التراث العربي: في علوم القرآن والحديث، لفؤاد سزكين، مج1، ج119/1.
(2) جامع الأصول في أحاديث الرسول 15/1.
(3) جامع بيان العلم وفضله 77/1؛ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض، تح السيد أحمد صقر، ص160.
(4) الدراية في معرفة الرواية، مخطوطة مكتبة جامعة لايدن، رقم Or 555، ورقة 31أ.

أشارت إلى بعض الحوادث التاريخية النبوية كبدر وأحد وحنين والأحزاب، وبما ورد في الحديث بمصادره المختلفة من الصحاح، والمسانيد، والسنن، والأمالي، والأجزاء، والصحف -كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفة سمرة بن جندب وصحيفة همام بن منبه وصحيفة جابر بن عبد الله وصحيفة الأعرج-، وكتب دلائل النبوة، وكتب الشمائل، والمغازي حيث نقلوا عن الزهري أنه قال فيها: علم المغازي علم الآخرة والأولى[1]. وكان مالك بن أنس إذا سُئل عن المغازي قال: عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة[2]. وما يتبع كلُّ ذلك من تصانيف رجال الجرح والتعديل والثقات والمدلسين والضعفاء والوضاعين والمتروكين في الرواة والنقلة وأحكامِهم فيهم واختلاف هذه الأحكام اختلافاً بينا، يبعث في نفس الباحث الفطن في السيرة النبوية الشريفة، حذراً شديداً من كثير من المسلمات التي تعودنا على قبولها لأن حب الرسول ﷺ يُعمي ويُصِمُّ. فقد بلغتِ العنايةُ برواة الحديث وكُتَّابِ السِّيرة أنْهم رووا بالأسانيد قصصاً في أسماء نياقِهِ، وبغالِهِ، وحميرِهِ، وأسمائِها، ومن أين جاءتْ، وكتبُوا في وصفِ نعالِهِ، ومطهرتِهِ، وأسوكته، وأزواجه وأولاده وبناته، وما ترك، إلى غير ذلك بتفصيل عجيب لا يخلو من مبالغة أملاها الحبّ العميق لنبيهم، والعناية به[3]، وقد وصل إلينا كتاب أزواج النبي ﷺ لمحمد بن الحسن بن زَبَالَة المتوفى بعد سنة 199هـ المتَّهم بالوضع، وحسبك أن تقرأ كتاب **الشفا** للقاضي عياض[4] أو شروحَه لترى أنه أدرج فيه كثيراً من الأحاديث الضعيفة فتنبه ابن تيمية إلى ذلك فقال: «ومثل القاضي عياض بن موسى اليحصبي السّبتيّ (المتوفى في سنة 544هـ)، مع علمه وفضله ودينه أنكر العلماء عليه كثيراً مما

---

(1) أخرجه الخطيب في الجامع 195/2.

(2) أخرجه الخطيب في الجامع 195/2.

(3) انظر: كتاب حماد بن إسحاق بن إسماعيل المتوفى سنة 267هـ: **تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها**، تحقيق أكرم العمري، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ/1984م.

(4) انظر كتاب: **تخريج أحاديث الشفا** لجلال الدين السيوطي مثلاً، وهو منشور.

ذكره في شفائه من الأحاديث والتفاسير التي يعلمون أنها من الموضوعات والمناكير، وكل عالم بالحديث يعلم أن في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار ما ليس له أصل ولا يجوز الاعتماد عليه»[1]. وفي هذا السياق يقول الذهبي: «تواليفه نفيسة، وأجلها وأشرفها كتاب «الشفا» ولا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة»[2]. وحسبنا أن نتصفح كتابَ **القصاص والمذكرين** لابن الجوزي أو كتاب **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** له ايضاَ، أو تصانيف الموضوعات **كاللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** للسيوطي، و**ميزان الاعتدال** للذهبي وغيره من كتب الموضوعات والمنكرات، لترى أن كثيراً من الروايات التي أوردوها تتناقض أحيانا مع بعضها أو تزيد على بعضها أو أنها موضوعة لأن العلماء كانوا يتساهلون في رواية الأخبار التي لا تتصادم مع السنة أو العقيدة ناهيك عن الإسناد، ولهذا قالوا: لولا الإسناد لقال من شاء ما يشاء. وحسبك في ما أدخل في قصة الإسراء والمعراج من خرافات السبعين ألف والسبعين ألف من الملائكة[3] حيث قال فيها الذهبي: «لقد تضخمت قصة المعراج مع الوقت، حتى أضحت أشبه بقصة يرويها القصاّص»[4].

وقال ابن سيرين المتوفى في سنة 110هـ: «لقد أتى على الناس زمان وما يُسأل عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سئل عن إسناد الحديث، فينظر من كان من أهل البدع ترك حديثه»[5].

وقال الشافعي: «مثل الذي يطلب العلم بلا إسناد مثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري».

---

(1) **الرد على البكري**، ص7 و24 و25.

(2) **سير أعلام النبلاء** 216/20.

(3) انظر ما قيل في الإسراء والمعراج، ومناسبة كون الإسراء قبل المعراج في **فتح الباري** 196/7-201.

(4) **تاريخ الإسلام**، كمبردج، مخطوطة رقم: Add 2926، صفحة 176ب.

(5) **حلية الأولياء** 278/2؛ وسير أعلام النبلاء 613/4.

وقال سفيان الثوري المتوفى في سنة 161هـ: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي سلاح يقاتل؟»[1].

وقال يزيد بن زُرَيع المتوفى في سنة 182هـ: «لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[2].

وقال خيثمة بن عبد الرحمن المتوفى بعد سنة 83هـ: «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المُختار فاتُّهم الناس؛ وذاك أن المختار الثقفي المقتول في سنة 67هـ قال لرجل من أصحاب الحديث: ضع لي حديثًا عن النبي ﷺ أنّي كائن بعده خليفةً، وطالبٌ بِتِرَةِ وَلَدِه، وهذه عشرة آلاف دينار وخلعة ومركوب، وخادم. فقال له الرجل: أمّا عن النبي ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة وأحطُّك من الثمن ما شئت. قال: عن النبي ﷺ أوكدُ! قال: والعذاب عليه أشدُّ»[3]. فقال الخطيب البغدادي: ولهذه العلة قيَّد الناس مواليد الرواة، وتاريخ موتهم، فوُجِدتْ رواياتٌ لقوم عن شيوخ قصَّرت أسنانُهم عن إدراكهم.

ولهذا قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[4].

وقال ابن عدي: «حدثنا محمد بن عبد الله بن الجنيد، أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري، أخبرنا سليمان بن حربٍ عن حماد بن زيدٍ عن النعمان بن راشدٍ، (المتوفى في سنة 131هـ) قال: قال لي الزهري: عمن حدثني بحديث الجنب اغتسل

---

(1) سير أعلام النبلاء 273/7-274.

(2) سير أعلام النبلاء 264/8.

(3) أخرجه الخطيب في الجامع 131/1.

(4) الكامل في الضعفاء 197/1؛ وعلوم الحديث لابن الصلاح، ص 343-344.

فمات؟ قلت: عن رجلٍ من أهل الكوفة قال: أفسدت، في حديث أهل الكوفة دغل كثير»[1].

وروى يعقوب بن سفيان البسوي المتوفى في سنة 277هـ عن جعفر بن ربيعة قال: قلت لعرَّاك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ قال: «أما أعلمهم بقضايا رسول الله وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وأفقههم فقها وأعلمهم بما مضى من أمر الناس فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثا فعروة بن الزبير ولا تشأ أن تُفَجِّر من عبيد الله بن عبدالله بحراً إلا فجرته، قال: ثم يقول لي عرَّاك بن مالك: وأعلمهم عندي جميعا ابن شهاب فإنه جمع علمهم جميعا إلى علمه»[2].

ومع كل هذا فلو استقرأنا الأمكنة التي وردت في القرآن الكريم لكانت كما يأتي:

- مكة: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الفتح: 24].

- المدينة: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: 60].

- بدر: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: 123].

- حنين: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: 25].

---

(1) **الكامل في ضعفاء الرجال** 138/1، وانظر: البسوي 760/2، الخطيب البغدادي في **الجامع** 287/2، وانظر في ذمه لرواية أهل العراق: ابن عدي، **الكامل** 70/1، ابن سعد، **الطبقات** (القسم المتمم)، ص171، البيهقي، **معرفة السنن والآثار** 63/1. وذكر البخاري أن النعمان بن راشد الجزري: عن الزهري، وميمون بن مهران، وعنه وهيب، في حديثه وهم كثير.

(2) البسوي، **المعرفة والتاريخ** 622/1.

- عرفات والمشعر الحرام: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: 198].

- مقام إبراهيم: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125].

- المسجد الحرام والمسجد الأقصى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء:1].

ولو حصرنا الأماكن التي لها علاقة بالسيرة النبوية لكانت كما يأتي:

المدينة، بدر، أحد، الخندق أو الأحزاب، حنين والإشارة إلى إجلاء بني النضير أو بني قينقاع، وفدك فقط.

ففي الإشارة إلى غزوة أحد التي وقعت في السنة الثالثة من الهجرة النبوية، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 155].

وقال تعالى فيها أيضا: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: 153].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: 154].

وفي الإشارة إلى وقعة الخندق: قال تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: 20].

﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب 10-11].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: 9].

وفي الإشارة إلى إجلاء بني النَّضير أو بني قينقاع جاء في سورة الحشر: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 2].

ـ وفي الإشارة إلى فدك قال تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحشر: 6].

وفدك هذه سببت مشكلة عويصة في الإرث بين أبي بكر وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبين علي والعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أورد حوادثها ابن شبة بالتفصيل في كتاب تاريخ المدينة[1].

وفي موقعة حنين قال تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ

---

(1) تاريخ المدينة المنورة: لابن شبة، تح فهيم محمد شلتوت، دار الأصفهاني، جدة 1393هـ، 218-196/1.

وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: 25].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: 26].

«لقد كانت معرفة الرسول ﷺ وحياته أثبت وأوسع عند الصحابة والتابعين في المدينة ومكة، غير أنها امتدت إلى أرجاء الدولة الأخرى بانتشارهم في تلك الأرجاء، وتركُّزِهم بصورة خاصة في الأمصار، ولا بدَّ أن عددَ من عرف أعمال الرسول ﷺ وأقواله كان كبيراً في السنوات الأولى حين كان جميع الصحابة والمتصلين به أحياءً، ولكن بمرور الزمن اقتصر عدد المعنيين بتداول أخبار الرسول ﷺ وأعماله وسيرته على عدد محدود من المهتمين بروايتها، فكانوا المعينَ الذي يستقي الناس منه الأخبار، وكانت لكثير منهم اهتمامات في ميادين أخرى متصلة بسيرة الرسول ﷺ أيضا، ومنها الفقه والتفسير، فكانت المعلومات عن أخبار الرسول ﷺ وسيرته، شأنَ غيرها من الحوادث، تنقل بالروايات السماعية، وأدى هذا الأسلوب إلى أن يكون النقل مباشراً وفي الأماكن التي يقيم فيها ذوو المعرفة»[1].

فكان لا بدَّ للصحابة الكرام أن يرووا ما شاهدوه عيانا في هذه الوقائع إذا ما سُئِلوا فيحدث أحدهم عن كيف كانت غزاة بدر، أو من الذين شهدوا هذه الغزاة، أو ما عددهم، فيحدث القوم بما يعلم من ذلك، فينقل السامع هذا الحديث مسنداً إياه إلى من حدثه من الصحابة. وكانت تلك الأحاديث أحياناً تفسيراً لبعض الآيات التي تضمنت شيئاً من تاريخ الوقائع وغزوات النبي ﷺ، مثل يوم بدر، ويوم أحد، ويوم حنين. وكان بعض هؤلاء الرواة يزيد على جملة الأخبار وتفصيلها، أو في دقة الإسناد، على حسب المصادر التي استقى منها، ومن هنا نعلم بأن السيرة النبوية بدأت بتفسير ما ورد في القرآن الكريم من حوادث تاريخية تتعلق بحياة النبي ﷺ

---

(1) سيرة الرسول ﷺ ومدونوها الأوائل، لصالح أحمد العلي، ص53-54.

لأنها كانت متصلة بتفسير القرآن وبالفقه، حيث ذكر القرآن الكريم أو أشار إلى كثير من الحوادث التي مرت في حياة الرسول ﷺ. وقد فصل الصديق بشار عواد القول في نشأة التفسير ومؤلفيه وتفرعاته[1]، وكان مجاهد من أوائل المفسرين (توفي في سنة 116هـ) فقيل للأعمش: ما بال تفسير مجاهد مخالف؟ أو: ما بالهم يتّقون تفسير مجاهد؟ قال: أخذها من أهل الكتاب[2]، ففسر مجاهد قوله تعالى: ﴿**عسى أن يبعثك ربك مقاما محموداً**﴾، فقال: يُجلسه معه على العرش».

وأشار القرآن الكريم إلى قصص الأنبياء كنوح وشعيب وموسى وهود وإبراهيم ولوط ويحيى وعيسى وذي الكفل ويونس ويوسف وأيوب وغيرهم، فكان لا بدَّ أن يفسر أصحاب التفسير ما جاء مقتضباً في القران الكريم عنهم، وهنا كانت طامة الإسرائيليات التي سربها كعب الأحبار[3] ووهب بن منبه الصنعاني وغيرُهما من اليهود، فتناقلها المفسرون وكأنها من المسلّمات التاريخية.

لقد كان للإسنادِ عند المسلمينَ شَأن كبير، فبه يُعرف حالُ الرَّاوي والرِّواية، وبه تقوم الحُجّةُ بأحكام الشريعة وتفصيلاتها، وكان أول مَن أدرك قيمةَ هذا الأمرِ وخطورتَهُ الصَّحابة أنفسُهم، فتثبَّتوا في الرِّوايةِ وقبولها. ولهذا قال يحيى بن سعيد القطان[4]: «لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صحَّ الإسناد وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد»[5]. وقد رويَ أن جابر بن عبد الله

---

(1) **أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية**، بشار عواد معروف، ص395 وما بعدها.

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي، 439/3؛ **طبقات ابن سعد**، 466/5.

(3) **كعب الأحبار وأثره في التفسير**، خليل إسماعيل إلياس، دار الكتب العلمية، بيروت: 1428هـ/2007م؛ **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى في سنة 1403هـ)، مكتبة السنة.

(4) هو يحيى بن سعيد القطان البصري، ترجم له الذهبي في **سير أعلام النبلاء** 175/9 مع مصادر ترجمته، وقال: «توفي في سنة 198هـ».

(5) **سير أعلام النبلاء** 188/9.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رحل مسيرة شهر في حديث لم يسمعه من النبي ﷺ[1]. وروى سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب: «أنت مِنِّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». قال سعيد: فأحببت أن أشافه به سعدًا فأتيته، فذكرت له ما ذكر لي عامر فقال لي: نعم، فقلت له: أنت سمعته؟ فأدخل يده في أذنه فقال: نعم، وإلا اصطكتا[2].

وقال شعبة بن الحجاج الأزدي المتوفى في سنة 160هـ في ما رواه عنه يزيد ابْن مُحَمَّد بْن المهلب[3]: «ما أعلم أحدًا فتش الحديث كتفتيشي، وقفت على أن ثلاثة أرباعه كذبٌ»، فلهذا قيل عنه: «إنه أول من جرَّح وعدَّل»[4].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: لأن أعرف علةَ حديثٍ هو عندي أحبُّ إليَّ من أن أكتب عشرين حديثًا ليست عندي[5].

وطريق معرفة علة الحديث: أن يَجمعَ بين طرقه، ويَنظرَ في اختلاف رواته، ويَعتبرَ مكانَهم في الحفظ والضبط والإتقان، ثم يأخذ بما يقتضيه ذلك. ومن هنا قال عبد الله بن المبارك: إذا أردت أن يصح لك حديثٌ فاضرب الطرق بعضَها ببعض[6].

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده 495/3 (16042)، والبخاري في الأدب المفرد (970)، وذكره معلقا في صحيحه، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (2034)، والخطيب في الجامع 225/2، وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد.

(2) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في الصحيح 2404، والخطيب في الجامع 120/1. والحديث أخرجه البخاري في الصحيح 3706، ومسلم في الصحيح 2404، وغيرهما بدون قصة المشافهة.

(3) أخرجه الخطيب في الجامع 295/2؛ سير أعلام النبلاء 266/7. وجاء النص: «الْمُبَرِّدُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ الْمُهَلَّبِيُّ، حَدَّثَنِي الأَصْمَعِيُّ، سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُوْلُ»، فلعله أبو خالد، يزيد بن محمد المهلبي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، 597/16. وهو من الأدباء.

(4) سير أعلام النبلاء 206/7.

(5) أخرجه الخطيب في الجامع 295/2، والحاكم في معرفة علوم الحديث 174/1.

(6) أخرجه الخطيب في الجامع 295/2.

وَروى ابن حجر أن العلائيّ المتوفى في سنة 761هـ قَالَ في معرفة علل الحديث: «وهذا الفنُ أغمضُ أنواعِ الحديثِ، وأدَّقُها مسلكاً، ولا يقومُ بهِ إلاّ مَنْ منحه اللهُ فهماً غائصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفةً ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ أفرادُ أئمةِ هذا الشأنِ وحذاقِهم كابنِ المدينيّ، والبخاريّ، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأمثالهم»[1].

وهذا المنهج هو الذي يجب على كل من يكتب في السيرة النبوية أو التاريخ الإسلامي أن يسلكه، وهو المنهج العلمي القويم الذي ينفي الكذب والوضع عنهما.

فقد كانت التقوى والورع غالبة على الصحابة، فانعدم الكذب عندهم ولم يكنْ أحدُهم يتهمُ الآخرَ بالكذبِ أو الزّيادةِ في الحديثِ. وما وقع منهم مِن خطأ فإنَّما كانَ من باب الخطأ الذي لا يكاد يسلمُ منه أحدٌ، فكانَ الأمرُ لا يحتاجُ إلى البحثِ في عدالةِ الرَّاوي، إذِ إن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيما يروونه وينقلونه عن النَّبي ﷺ عُدُولٌ كلهم.

وكان لا بدَّ أن تُحفظ هذه الروايات إن لم تكتب، فانبرى ثلة من التابعين إلى تدوين بعض أحداث السيرة والسنة النبوية مع التوكيد على أن السنة، وإن كتبت قبل هذه الفترة أي في زمن الصحابة والتابعين، فإنه لم يراع في كتابتها بُعد الشمول أو الاستقصاء، ويتضح هذا من خلال ما وصل إلينا من مدونات الصحابة في الحديث حيث نجد أن صحيفة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثلا لم تشتمل إلا على أحاديث متعلقة ببعض الأحكام الشرعية، هي أحكام الدّيات ومقاديرها وأصنافها، وحكم تخليص الأسير من يد العدو، وبعض أحكام القَصاص وغيره[2]. ومع هذا فقد ظهر في القرنين الأول والثاني الهجريين ما عرف بالمغازي التي كانت تُعنى بمغازي النبي ﷺ، ثم توسعت لتشمل جميع حياة النبي ﷺ، وهذا

---

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح 777/2.
(2) انظر فتح الباري 204/1-205.

المعنى يتبين من محتويات هذه المصنفات التي فقد معظمها ووجدت روايات كثيرة منها في المصنفات اللاحقة. ومن هؤلاء الأوائل الذين اهتموا بتدوين بعض أحداث السيرة: عروة بن الزبير (ت94هـ)، أبان بن عثمان بن عفان (ت101هـ)، عامر بن شَراحيل الشعبي (ت103هـ)، عاصم بن عمر بن قتادة (ت119هـ)، شُرحبيل بن سعد[1] (ت123هـ)، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت124هـ)، عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم (ت135هـ)، موسى بن عقبة (ت140هـ)، سليمان بن طرخان (ت143هـ) صاحب السيرة الصحيحة، فلعله أقدم ما وصل إلينا فيها، وقد نشرها المستشرق فون كريمر في نهاية مغازي الواقدي في الهند[2]. ومحمد بن إسحاق (ت151هـ) الذي روى الذهبي قول القاضي أبي يوسف: «من تتبع غريب الحديث كُذِّبَ، فقال: وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق فإنه يكتبُ عن كلِّ أحد ولا يتورع سامحه الله»[3]. وقد ضاع قسم كبير من كتابه، إلا أن ابن هشام (المتوفى في سنة 218هـ) قدَّم لنا كتاب المغازي لابن إسحاق، مهذباً ومنقحاً، بيد أنه أيضاً أسقط الكثير وأضاف إليه ما عنَّ له، «حيث حذف ابن هشام كثيراً من الإسرائيليات وأساطير الجن والأشعار المنتحلة وقصص الأنبياء والخلق، وأضاف معلومات في اللغة والأنساب وناقش بعض ما أورده ابن إسحاق من الشعر المنحول، ولهذا فإن معظم المؤلفات بعده أخذت منه. والحق أن الصورة التي تعطيها مغازيه عن حياة الرسول ﷺ وبخاصة بعد تهذيب ابن هشام لها تقترب إلى حدٍ كبير مما أوردته

(1) سماه الذهبي في سير أعلام النبلاء (11/6) «شُرحبيل أبو سعد»، وقال: «كان أعلم الناس بالمغازي فاتهموه أن يكون يجعل لمن لا سابقة له سابقة فاسقطوا مغازيه وعلمه».

(2) مقدمة المغازي، للواقدي، 14/1؛ وقد حقق جزءاً من مغازي الواقدي الباحث الألماني الفرد فون كريمر، ونشره في الهند عام 1855م، والواقدي ضعَّفه البخاري والرازي والنسائي والدارقطني. تهذيب التهذيب 364/9؛ والسيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص39. واتهمه بعض الأئمة بالوضع. سير أعلام النبلاء 462/9، 463؛ وتهذيب التهذيب 364/9، 367.

(3) سير أعلام النبلاء 50/7، وانظر ما قيل فيه من توثيق وتضعيف.

كتب الحديث الصحيحة مما يعطي سيرته توثيقاً كبيراً»[1].

ومع هذا فقد لاحظ يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة 198هـ ما في **مغازي ابن إسحاق** من عوار، فأشار إلى ما في السيرة من الواهي من الشعر ومن بعض الآثار المنقطعة المنكرة، وعلّق الذهبي على قوله هذا فقال: «فلو حُذف منها ذلك لحَسُنَت، وثمَّ أحاديث جمة في الصحاح والمسانيد مما يتعلق بالسيرة والمغازي ينبغي أن تَضم إليها وتُرَتَّب، وقد فعل غالب هذا الإمام أبو بكر البيهقي في **دلائل النبوة**»[2]. وقال الذهبي لما ترجم لموسى بن عقبة: إن الإمام مالكا قال: عليكم **بمغازي موسى**، فإنه رجل ثقة، طلبها على كبر السن، ليقيد من شهد مع رسول الله ﷺ، ولم يُكثر كما كثَّر غيره، واستطرد الذهبي فقال: هذا تعريض بابن إسحاق، ولا ريب أن ابن إسحاق كثَّر وطوَّل بأنساب مستوفاة اختصارها أملح، وبأشعار غير طائلة حذفها أرجح، وبآثار لم تُصَحَّح، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح ورواية ما فاته[3].

وهنا لا يسعني إلا أن اقتبس نداء صديقي أكرم ضياء العمري حين قال: «أدعو المؤرخين المسلمين إلى تقديم دراسات مفصلة تكشف عن ملامح التفسير الإسلامي للتاريخ وعن أبعاد المنهج النقدي الذي نتعامل وفقه روايات التاريخ الإسلامي، كما أحذر شبابنا من الاعتماد في فهم أحداث التاريخ الإسلامي وتصور عظماء رجاله على روايات تسوقها كتب التاريخ والأخبار دون تمحيص، مما يعطي صوراً مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي لتأثر الأخباريين الذين اعتمدهم الطبري وغيره من المؤرخين بالأهواء المختلفة والاتجاهات المذهبية والسياسية المتباينة التي طبعت رواياتهم عن عصر الراشدين وما بعده من عصور الأمويين والعباسيين، وأنه

(1) أكرم العمري، **السيرة النبوية الصحيحة** 66/1.

(2) **سير أعلام النبلاء** 52/7.

(3) المصدر نفسه، 115/6-116.

لا بدَّ من محاولة جادة لإعادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية تؤمن بالله وبرسوله، وتحس بدور الإسلام وأثره في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا»[1].

إن السيرة بحاجة جادة إلى تمحيص أسانيدها ومتونها تبعا لقواعد المحدثين في نقد الحديث ورواته، ومما يعين على ذلك أن سائر مصادر السيرة المهمة قد أوردت الروايات نتقدمها الأسانيد، وأن معظم رواة السيرة من المحدثين قد ترجمت لهم كتب الرجال وأوضحت حالهم وبينت ما قيل فيهم من جرح وتعديل. ولهذا فإن عدم استعمال من كتب في السيرة النبوية خصوصاً والتاريخ الإسلامي عموماً للمنهج النقدي الذي طبقه نقاد الحديث من المحدثين يعود الى الصعوبة الجمة وقلة الصبر عند هؤلاء في البحث والتنقير في معرفة الرجال والرواة، وبالتالي في اتقان علوم الحديث والتمرس على تطبيقها في النقد التاريخي.

وقد أكد أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ على المنهج الدقيق الذي اتبعه المحدثون المسلمون في النقد وأشاد بسابقتهم وإبداعهم فقال: «وأول من نظَّم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطراراً إلى الاعتناء بأقوال النبي وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل، فقالوا: إن هو إلا وحي يوحى، ما تُليَ منه فهو القرآن وما لم يُتلَ منه فهو السنة، فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا»[2]. ونقل أسد رستم قول أبي حاتم الرازي المتوفى سنة 277هـ: «إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ»، والتقميش هنا هو الجمع من هاهنا وهاهنا[3].

---

(1) السيرة النبوية الصحيحة: محاولة تطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة، ط6، ص45-46.

(2) مصطلح التاريخ، ص5-6.

(3) المصدر نفسه، ص15، نقلاً من مقدمة ابن الصلاح، ص211.

والنتيجة لكل ما أوردناه أنه لا بدَّ من اتباع هذا المنهج في النقد عند دراسة السيرة بل في دراسة التاريخ الإسلامي كله، فإذا كان التدقيق والتمحيص مهمينا في دراسة السيرة النبوية لتعلقها بالعقيدة والشريعة، فإن الحاجة إلى تطبيق هذا المنهج في دراسة تاريخ الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين مهمة أيضاً لمعرفة تأثير الأهواء على الأخباريين الذين امتلأت كتب التاريخ بمروياتهم، فقد كان المؤرخون كالطبري وخليفة بن خياط ومحمد بن إسحاق وغيرهم يتساهلون كثيراً في رواية الأخبار التاريخية المرسلة والمنقطعة، فاختلط عندهم الحق بالباطل اختلاطاً يصعب تمييزه إلا على خبراء الرجال والمتمرسين بمعرفة علم الجرح والتعديل لمعرفة ميول هؤلاء الأخباريين وعقائدهم قبل إسداء الثقة على ما يروون، فإن كتب التاريخ مزيج من روايات رواها أخباريون ذوو اتجاهات سياسية ومذهبية متباينة[1] كالواقدي، وهشام بن السائب الكلبي، وسيف بن عمر التميمي الكوفي، وأبي مِخْنَف لوط بن يحيى الكوفي، ونصر بن مزاحم المنقري، وعَوانة بن الحكم[2]، وإبراهيم الثقفي الكوفي في كتاب الغارات، وغيرِهم الكثير.

وأختم قولي هنا بدعاء الزهري: «اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك في الدنيا والآخرة، وأعوذ بك من كلِّ شرٍّ أحاط به علمك في الدنيا والآخرة»[3].

---

(1) السيرة النبوية الصحيحة، ص46.

(2) انظر: سير أعلام النبلاء 302/7.

(3) المعرفة والتاريخ، للبسوي، 623/1.

مسرد المصادر التي لها علاقة بالبحث

- **الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ/1984.

- **أزواج النبي ﷺ**، لابن زَبَالة، محمد بن الحسن (ت199هـ)، رواية الزبير بن بكار (ت256هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، طبع ونشر الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1401هـ/1981م.

- **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، لمحمد بن محمد بن سويلم، أبي شُهبة (المتوفى في سنة 1403هـ)، مكتبة السنة 1408هـ.

- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة السعادة، القاهرة 1328هـ.

- **الاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء**، للكلاعي: أبي الربيع سليمان بن موسى (ت634هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة الهلال ببيروت، 1389هـ/1970م.

- **إمتاع الأسماء بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع**: للمقريزي، تحقيق: محمود محمد شاكر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1941م.

- **إمتاع الأسماء بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع**: دار الكتب العلمية، ط1، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، بيروت 1420هـ/1999م.

- **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية بالهند، حيدر آباد الدكن، وطبع في بيروت سنة 1406هـ.

- **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1389هـ/1492هـ/ 1969-1972.

- أنظار في مناهج تحقيق: المخطوطات العربية، بشار عواد معروف، مؤسسة الفرقان، لندن 2016م.

- البحوث والدراسات المقدمة للمؤتمر: المؤتمر الثالث للسيرة والسنة النبوية، قطر1400هـ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

- تاريخ التراث العربي في علوم القرآن والحديث: لفؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي، نشر إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1403هـ/1983م.

- تاريخ الرسل والملوك: للطبري، محمد بن جرير (ت310هـ)، نشر دي خويه، لايدن 1881-1883م.

- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت (463هـ)، مطبعة السعادة، مصر 1349هـ/1931م.

- تاريخ المدينة المنورة: لابن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، دار الأصفهاني، جدة 1393هـ.

- تركة النبي ﷺ، والسبل التي وجهها فيها: لحماد بن إسحاق بن إسماعيل (ت267هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى 1404هـ/1984م.

- تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها: لفاروق حمادة، بيروت، دار إحياء العلوم، ط1، 1413هـ/1993م.

- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، ط1، دار اللواء، الرياض 1406هـ.

- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن (1327/1325هـ).

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400هـ/1980م.

- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، ط1، 1371هـ، مجلس دائرة المعارف، الهند.

- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، لابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناووط، مكتبة الحلواني ومكتبة الملاح ومكتبة دار البيان، دمشق 1390هـ/1971م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت 1401هـ/1981م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت 1316هـ/1996.

- **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**: لابن عبد البر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة 1927م.

- **حلية الأولياء**، لأبي نعيم الأصفهاني، مكتبة الخانجي ومطبعة السعادة، القاهرة 1932-1938م.

- **الدراية في معرفة الرواية**، لابن العاقولي، تحقيق: قاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض 1437هـ.

- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**: للكتاني، محمد بن جعفر المتوفى سنة 1342هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1406هـ/1986م.

- **الروضة الفردوسية والحضرة القدسية**: للآقشهري، تحقيق: قاسم السامرائي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 2010م.

- **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، ط14، مؤسسة الرسالة 1407هـ.

- سير أعلام النبلاء: للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت 1401هـ/1981م.

- **سيرة الرسول ﷺ ومدونوها الأوائل**: لصالح أحمد العلي، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، مركز جمعة الماجد بدبي، العدد 43، السنة 11، شعبان 1424هـ/تشرين الأول 2003م.

- **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**: لمهدي رزق الله أحمد، طبع ونشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى 1412هـ/ 1992م، الرياض.

- **السيرة النبوية**، لابن هشام، أبو محمد عبد الملك الحميري (ت218هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، شركة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط2، 1955م.

- **السيرة النبوية الصحيحة، محاولة تطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة**، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1415هـ/1994م.

- **السيرة النبوية الصحيحة**: لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الخامسة، 1413هـ/1993م.

- **شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب**: لابن العماد: عبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت1089هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت ونشرة مكتبة القدس، القاهرة 1350هـ-1451هـ.

- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: صبحي جاسم الحميد، بغداد 1396هـ/1976م.

- **علل الحديث**، لابن أبي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، تصوير دار المعرفة بيروت 1405هـ.

- **علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفن كتابة التراجم**: لموفق بن عبد الله ابن عبد القادر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1421هـ.

- **علوم الحديث**: لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت 1401هـ.

- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، لابن سيد الناس، أبي الفتوح محمد ابن محمد (ت734هـ) تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة (بدون تاريخ).

- **فتح الباري**، لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي (ت852هـ). المطبعة الخيرية، القاهرة، 1319هـ.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، مراجعة عبد العزيز بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

- **الفصول في سيرة الرسول ﷺ**: لابن كثير، تحقيق: محمد العيد الخطراوي، ومحيي الدين مستو، دار ابن كثير بدمشق، ومكتبة دار التراث بالمدينة المنورة، الطبعة الرابعة 1405هـ/ 1985م.

- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عدي، تحقيق: يحيى غزاوي، ط3، دار الفكر، بيروت 1409هـ.

- **المجتمع المدني في عهد النبوة**: لأكرم ضياء العمري، المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1403هـ/1983.

- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لابن حبان، تحقيق: محمود زايد، ط2، دار الوعي، حلب 1402هـ.

- **مصطلح التاريخ**، لأسد رستم، المكتبة العصرية، ط1، بيروت 1423هـ/2002م.

- **معجم الأمكنة الوارد ذكرها في القرآن الكريم**، لسعد بن عبد الله بن جنيدل، الرياض 1423هـ.

- **المعجم المفهرس**، لابن حجر، تحقيق: محمد شكور، ط1، مؤسسة الرسالة 1418هـ.

- **المعرفة والتاريخ**، للبسوي، يعقوب بن سفيان: تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار الرسالة، بيروت 1401هـ/ 1981م.

- **معرفة علوم الحديث**، للحاكم النيسابوري، تصحيح معظم حسين، حيدر آباد الدكن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1356هـ/1937م.

- **مغازي رسول الله ﷺ: لعروة بن الزبير برواية أبي الأسود عنه**، لمحمد مصطفى الأعظمي، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض 1404هـ.

- **المغازي**، لمحمد بن عمر الواقدي (ت207هـ)، نشرها فون كريمر في الهند عام 1855م، وأعادت نشرها مؤسسة الأعلمي في بيروت، ونشرها مارسدن جونس محققةً، اكسفورد 1966م.

- **مناهج التأليف في السيرة النبوية خلال القرون الأربعة الأولى من الهجرة النبوية**: لمحي الدين ديب مستوٍ، دار الكلم الطيبة، دمشق 2000م.

- **مناهج المؤلفين في السيرة النبوية، وخصائص المنهج الصحيح في الدراسة**: لسعد المرصفي، مكتبة ابن كثير، الكويت الطبعة الأولى، 1423هـ/ 2002م.

- **المؤتمر الثالث للسيرة والسنة النبوية** = انظر: البحوث والدراسات المقدمة للمؤتمر.

- **ميزان الاعتدال**، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي، القاهرة 1963م.

- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: لابن حجر، تحقيق: ربيع مدخلي، ط2، دار الراية 1408هـ.

تحقيق الكتاب المخطوط اعتماداً على نسخة فريدة
«تحقيق ثلاثة مصنفات في السيرة النبوية نموذجاً»

طارق طاطمي[1]

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، أحمدُهُ حمداً يوافي نعمه ويُكافئ مزيده، وأسأله المزيد من رِفده وفضله، ﴿وإن من شَيءٍ إلا يُسَبّحُ بِحَمدِهِ﴾، ثم الصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد رسوله وعبده؛ الرحمة المهداة والنِّعمة المُسداة، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم التناد.

أما بعد، فإن تحقيق الكتاب المخطوط اعتماداً على نسخة فريدة، لا شكّ في أن أمره عظيمٌ وخطره جسيمٌ؛ لما تحتاجه النسخة الوحيدة من جَهد مضاعف في تصحيحها وضبط متنها، ومن المعلوم أن تعدد النسخ الخطية خير مُعين على سدّ خلل النّسخ، وتدارك أوجه النقص والزيادة والتصحيف والتحريف الذي يقع بسبب النُّساخ. فكَوْن النسخة وحيدة يتطلب من المحقق اعتماد منهجية دقيقة وخاصة تفوق التي يعتمدها في ضبط النص المتعدد النُّسخ. وتزداد أهمية التعريف بهذا الأمر إذا علمنا أن العديد من طلاب الجامعات على مختلف مستوياتهم يعتمدون في تحقيق المخطوطات التي يسجّلونها بالجامعة على نسخ فريدة، فوجب بيان خطورة هذا العمل ودقّته.

---

(1) أستاذ السيرة بمؤسسة دار الحديث الحسنية، الرباط، المغرب

وسأفصل القول في هذا البحث عن منهجية تحقيق النسخة الفريدة، من خلال تجربتي في تحقيق ثلاث مخطوطات في السيرة النبوية:

أولاهما: كتاب **تلقيح العقول في فضائل الرسول** ﷺ لأبي عبد الله محمد بن محمد التميمي البصري (ق5-6هـ)،

وثانيتهما: كتاب **خَلق النبي** ﷺ **وخُلُقه** لأبي بكر محمد بن عبد الله الكاتب السجستاني (كان حيًّا سنة 450هـ)،

والثالثة: كتاب **مَن صَبَر ظَفِر** لأبي بكر محمد بن علي المُطَّوِّعي النيسابوري المُجاور (كان حيًّا سنة 435هـ).

وممّا أغنى تجربتي في المخطوطات المذكورة، أن جميع مؤلّفيها مغمورون أهملت كتب التراجم ترجمتهم أو ذكرهم، مما حتّم علي اعتماد منهج استقصائي دقيق يتعلق بالكتاب والمؤلف.

ويشتمل البحث على العناصر الآتية:

1) مفهوم النُّسخة الفريدة وأهم إشكالياتها.

2) أبرز مسبّباتها، وأمثلة لمصنفات حُقّقت اعتماداً عليها.

3) منهج تحقيقها من خلال ثلاثة مصنفات في السيرة النبوية.

تمهيد

لا جرم أن التحقيق الأمثل للنصوص هو الذي ينبني على أكثر من نسخة مخطوطة، خاصة إذا كانت النسخ أصلية جيدة، ويكون المحقق ذا حظ عظيم إذا وقعت بين يديه مثل هذه النسخ العالية، إلا أن واقع التراث المخطوط يشتمل على كثير من الكُتب التي لم تصل إلينا منها سوى نسخة واحدة فريدة، تكون في كثير من الحالات رديئة أو مبتورة أو ملأى بالهَنَات والتصحيفات والتحريفات، بل ومنها مجهولة النسبة لا يُعرف مؤلفها، وهذا فيه من الخطر ما فيه.

فماذا يفعل المحققُ الجاد الحريص؟ هل يعزف عن تحقيق النسخة الفريدة، وقد تكون أحياناً الوحيدة التي وصلت إليه في فنها ومحتواها؟ أو يعمل جاهداً على تحقيقها فيصحح كلَّ ما ورد فيها من أخطاء وأوهام؟ أو يترك النص كما وصل إليه ويشير إلى ما اعتوره من أوهام في الحواشي؟

إلا أنه مما لا شكّ فيه أن الأهمية العلمية القصوى لهذه النسخ تُبيح نشرها، ويبقى المعول على المحقق في مُدافعة عِلات النسخة وتقويمها وفكِّ المعميات فيها.

وفي ما يأتي من أسطر محاولة لبيان بعض قضايا وضوابط النسخة الفريدة:

1) مفهوم النُّسخة الفريدة وأهم إشكالياتها

النسخة الفريدة، أو الوحيدة، أو اليتيمة، هي جميعها مُسمّيات واصطلاحات لمعنى واحد، يُراد به تلكم «النسخة المخطوطة التي لا ثانية لها».

ولعلّ ما أجمع عليه رُواد صَنعة التحقيق، هو: صعوبة ووُعورة وخطورة ومشقة الاشتغال على تحقيق مخطوطة ما اعتماداً على أصل واحدٍ؛ وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور قاسم السامرائي: «فإنّ الإقدام على تحقيقها -أي المخطوطة الفريدة-

مُجازفةً لا تخلو من مزالق ومطبّات ومخاطر يقع فيها المحقق دون قصد منه»[1]. ويقول الدكتور عبد الله عسيلان: «وإذا لم يجد الباحث بعد التحرّي والتقصّي الدقيق سوى نسخة وحيدة جيدة وصحيحة وكاملة وموثقة، فلا ضير في العمل على تحقيقها، غير أنها تحتاج منه إلى جهد كبير، ودراية واسعة، ويقظة ووعي في التقويم والتصحيح»[2]؛ وذلك لما يُعلم من حال عموم النُّسخ الخطية، وما يعتريها من تصحيفات وتحريفات، وسقط وخروم، وزيادة ونقصان، وما إلى ذلك من الأمور التي لا تكاد تسلم منها مخطوطة، وتصحيح أصلٍ واحد مملوء بالأخطاء السالفة الذكر، تستلزم من المحقّق أن يتوفّر على معارف كثيرة، قد لا تستلزمها مخطوطة متعددة النسخ.

وفي هذا السياق أيضاً يقول أستاذنا الدكتور أحمد شوقي بنبين: «إن اعتماد نسخة واحدة في التحقيق شيء يرفضه علماء الفيلُولوجيا اليوم، فالأولى بعملٍ من هذا القبيل أن يُسمَّى تصحيحاً؛ لأن النسخة الفريدة ليس من شأنها أن تخضع للأساليب الحديثة في نقد النصوص»[3]. ويقول الأستاذ هلال ناجي وهو يتحدّث عن خطورة الاعتماد على النسخة الواحدة: «أبرز المآخذ في نظري هو نشر النصوص ناقصةً اعتماداً على نسخة واحدة، دون الالتفات إلى أن هذا النشر لا يُمثّل الكتاب كما وضعه مُصنّفه»[4].

وبناءً على ما ذُكر لم تتّحد كلمة المشتغلين بفنّ التحقيق في جواز إخراج مخطوطة ذات نسخة فريدة بإطلاق، سواء اصطلحنا على الأمر تحقيقاً أم تصحيحاً،

---

(1) علم الاكتناه العربي الإسلامي، ص87.
(2) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص121-122.
(3) المخطوط العربي وعلم المخطوطات، ص340.
(4) محاضرات في تحقيق النصوص، ص37.

اللهم إلا إذا لم يكن هناك أملٌ في وجود نسخة ثانية للكتاب، أو كان الاعتقاد جازماً -بعد البحث الشديد الأقرب إلى منهج الاستقصاء- بأن هذا الأصل هو الوحيد الذي نجا من صروف المحن وعوادي الزمن، أو يكون موضوع المخطوطة مُهماً بحيث يستلزم تصحيحه أو تحقيقه على عِلّاته كاملاً كان أو ناقصاً، إلى غير ذلك من الدواعي التي تجيز نشر النسخة الفريدة.

وفي هذا الصدد يقول أستاذنا الدكتور قاسم السامرائي، وهو يدافع عن ضرورة إخراج النسخة الفريدة: «فإذا أخذ المحققون بهذا الرأي -أي: الرأي القائل بضرورة الاستقصاء والتتبع-، وعزفوا عن تحقيق النسخ الفريدة؛ فإنّ جانباً مهمّاً من تراثنا يبقى مدفوناً مجهولاً؛ لأنّ عدداً كبيراً من المخطوطات المهمة جدًّا وصل إلينا بنُسَخ فريدة، أو بقِطعٍ من نُسخ لم نكتشف منها بعد أية نسخة أخرى، والأنفع أن تُنشر هذه الفرائد، مِن أن تبقى مطمورة في الزوايا والتكايا والصناديق المقفلة، فتتعرض لبعض الآفات المعروفة كالحريق، والأرضة مثلاً، فلعل أحداً يعثر في المستقبل على نسخة أخرى مما نشر، فيعيد تحقيقها تحقيقاً جديداً، وقد حدث مثل هذا كثيراً أيضاً»[1].

ويقول أيضاً: «ولا يُدرك مشقةَ التحقيق على نسخة واحدة فريدة، -خاصة إذا كانت نسخة المؤلف وبخطه- غيرُ المحقق الثبت الحريص الفَطِنِ الجادِّ، حين تَعِزُّ عليه المقابلة والمقارنة بين النسخ الموجودة لديه، ويصعب عليه التثبت من عبارة ممسوحة، أو لفظة مطموسة، أو استلحاق بتره المجلد، أو أتت عليه الرطوبة، أو الأرضة، أو تلاصق الأوراق، أو سوء الاستعمال أو حتى الحريق»[2].

---

(1) علم الاكتناه العربي الإسلامي، ص88-89.

(2) انظر: المدجنون والموريسكيون في المصادر النصية والوثائقية، ص233-234.

ولهذا قد نَعذُر أصحاب الرأي المتردّد في الاشتغال بالنسخة الفريدة إذا عرفنا مثل هذه الإشكالات التي تعتريها، والأخطار المحْدقة بالمحقق أثناء عملية التحقيق، مما يفرض معه ضرورة استعمال منهج فريد، والاستعانة بكل ما هو متاح في سبيل تصحيحها وضبطها.

فمن أهم هذه الإشكالات[1]:

ـ حالة المخطوطة

إن المخطوطة جزءٌ لا يتجزأ من عناصر الطبيعة، ويطرأ عليها ما يطرأ على هذه العناصر من تلف وتحلُّل ونحو ذلك، وتشكّل الرطوبة والضوء أهم العناصر المؤثرة في دِيمَة المخطوطة. وبسبب قلة العناية بالحفاظ عليها وتنوع عوادي الزمن ومصائبه؛ وصلت إلينا العديد من المخطوطات الفريدة تالفة سواء بالجزء أو الكل، ويظهر ذلك في تآكل أوراقها أو جفافها أو تقصّف أطرافها، ووجود الثقوب وانتشارها، وأحياناً التصاق الأوراق بعضها ببعض، أو طمس سطور وصفحات عديدة بسبب الماء وانتشار الحبر والمداد، أو تحسُّف الأوراق بسبب تآكل كعب المجلد، أو سقوط صفحة عنوان الكتاب أو الورقة الأخيرة منه أو تلفهما معاً، وغير ذلك من المظاهر التي لم تسلم منها النسخ الفريدة، وهذا بدون شك يضع المحقق في حَيْص بيْص، وفي إشكالات قد لا يجد لها مخرجاً إلا بظهور نسخة أخرى من الكتاب.

ويقع الإشكال أكثر عند المحقق، إذا كانت هذه النسخة التي لا ثانيةَ لها تَمُورُ بالألفاظ الدارجة العامية المحلية، أو تَعجُّ بالمصطلحات الأعجمية، أو اللاهوتية

---

(1) من الدراسات القليلة التي أفردت موضوع الإشكالات بالحديث: بحث د. عادل سالم العبد الجادر: «إشكالية التعامل مع النسخة الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخية (المنظومات الإسماعيلية اليمنية نموذجاً)»، عالم الفكر: ع3، مج36، مارس2008. وقد أفدت منه في تحرير بعض الإشكالات.

النصرانية، إضافة إلى الجمل الكثيرة المطموسة بفعل الرطوبة التي تنالها، أو الحريق، كما حدث لأستاذنا الدكتور قاسم السامرائي أثناء اشتغاله على تحقيق مخطوطة **ناصر الدين على القوم الكافرين** للحجري، المحفوظة بدار الكتب المصرية[1].

ـ قلة المخطوطات الفريدة عالية الرُّتبة

ذلك أن أغلبها نُسخت في زمن متأخر عن تاريخ تأليفها، أو وصلت إلينا قطعٌ منها لا تستوفي كل الكتاب، أو تكون خالية من الضّبط والإعجام أو سقيمة الخطّ غير واضحة بالشكل الذي يسهل وييسّر نسخها، أو تكون عارية من علامات المعارضة والتصحيح، أو تكون نسخة مُسَوَّدَة، أو لم يتداولها أهل العلم بمجالس السماع، أو غير ذلك من المظاهر التي تجعل النسخة الفريدة في الرُّتب الدنيا، فيصعب معها تصحيحها وضبطها، وتزداد خطورة الاشتغال عليها، وكلّما وقف المحقق على مخطوطة فريدة عالية الرتبة مثل نسخة المؤلف أو أحد تلاميذه، أو ممن عاصره، أو نسخها أحد العلماء، أو تكون قريبة إلى هذه الدرجات فالمحقق ذو حظٍّ عظيم.

ـ تعدّد أوجه الخلل الواقع في النسخة الفريدة

لا يخفى على المشتغلين بالتحقيق أن معظم النُّسَخ يشوبها العديد من أوجه الخلل والأخطاء، بسبب ما دوّنته أقلام جهلة النُّساخ، فيستلزم الأمر اعتماد منهجية دقيقة لترميم الخلل، والانتباه أثناء تصحيح الأخطاء الواقعة لا محالة في كثير من النسخ الفريدة، لاسيما التصحيف والتحريف، أو السَّقَط، أو النّقص، أو الخروم، أو الخلط بين الكتاب وكتب أخرى، أو دسّ سطور وصفحات ليست من الكتاب، أو وقوع تشويش واضطراب في ترتيب الأوراق، أو غير ذلك من الأمور العديدة التي قد لا تحضر عندما تكون النسخة قيِّمة عالية الرتبة والجودة سليمة من

---

(1) انظر: المدجنون والموريسكيون في المصادر النصية والوثائقية، ص233-234.

المعايب، وقد يحضر بعضها أو جميعها في بعض الحالات التي تستوجب الحذر، أو الابتعاد، أو إحضار الأدوات والوسائل الكفيلة بترميم وإصلاح النسخة وإخراجها في أمثل صورة وصل الكتاب إلينا من خلالها.

- تنوع طرق الضبط والإعجام عند النُّسّاخ

مما يلزم المحقق معرفتُه وتحصيلُ معرفة وافية حوله اختلافُ أوجه الضبط وتعدّدها عند النساخ، فإضافة إلى الخلاف المشهور بين المغاربة والمشارقة في إعجام الفاء والقاف مثلاً، فهناك بعض الحروف يختلف في طريقة إعجامها وضبطها مثل حرف الشين، وكذلك التشابه الكبير في رسم الدال والراء، وأحياناً الراء والنون، والفاء والغين، وكذلك علامات إهمال الحروف وضبطها، وتشابه رسم كلمات متوافقة المعاني، وغير ذلك مما يكون مظنة للوقوع في التصحيف وأحياناً التحريف.

ويتفرّع عن هذا أيضاً معرفة طرق النّساخ وأساليبهم في الإهمال والضرب والكشط والمحو، ويلزم كذلك الانتباه إلى المكرر من الألفاظ (مثل شيخ شيخ في الطبقات والتراجم)، والعناية بضبط الكلمات؛ لإزالة اللبس والوهم في قراءتها، مثل الأفعال المبنية للمجهول، أو اسم الفاعل والمفعول، أو الأسماء والأرقام التي يحذف منها عادة حرف الألف (سليمن (سليمان)، ثلث)، أو التي تحذف الهمزة من آخرها، أو من حرف الألف، أو طمس حروف أو غموض كلمات بسبب رداءة الخط، وغير ذلك من الأمور التي تستدعي الوعي والحرص والدقة في التعامل مع المخطوطات.

- إشكالية صحة نسبة الكتاب وعنوانه إلى المؤلف

لا شك أن هذا الأمر من أصعب المباحث التي تواجه المحقّق في دراسته للكتاب، ذلك أن ألاعيب المُزورين وحِيلهم تحتاج مزيد تثبت وبحث للجزم بصحة عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، وتجنّب التشابه الحاصل في عناوين الكتب.

ويساعد في هذا استقراء وتتبع كتب التراجم والطبقات والفهارس والأثبات وما شابهها، وتزداد مشقة البحث وخطورته إن كانت النسخة الفريدة هي الأثر الوحيد للمترجَم له، أو يكون مؤلفها مغمورا لا تكاد تعثر له على ترجمة أو حتى ذكر له في إحدى المصادر.

ـ التعريف بالمؤلف

وهذا أيضاً من المباحث التي تستلزم عناية فائقة وتتبعاً لجزئيات ودقائق العلم في مختلف المظان التي ترجمت أو ذكرت المؤلف، حتى يستفيد منها المحقق في التعريف الشامل المحيط بمؤلف النسخة الفريدة، ويكون هنا منهج الاستقراء والتتبع آكد وأولى إذا سقطت أو تلفت الورقة الأولى من المخطوطة، أو إذا ستر المؤلف اسمه أو دلّسه، أو كان مغموراً، فالاستقراء هنا يجنب الوقوع في التشابه والخلط بين الأسماء، خاصة إذا ذُكر المؤلف باسم الشهرة أو اللقب المشترك بين عدة أعلام، فيحتاج المحقق آنذاك كل صغيرة وكبيرة يجمعها من المصادر العامة والخاصة لتُفيده في كشف مؤلف الكتاب.

والأمر نفسه يقال عن لغة عصر المؤلف، وموضوع الكتاب، ودلالة المفردات، والاختصارات، والرموز المذهبية والعقائدية، وغير ذلك من الجزئيات التي تهم المتخصّصين في كل فن بالدرجة الأولى، ولذلك فالمحقق غالباً ما يأتي بالعجائب عندما يشتغل على تحقيق مخطوطة في فَنّ لا يُتقنه أو لا يشارك فيه رواية ولا درايةً.

2- أبرز مسبّبات النسخة الفريدة، وأمثلة لمُصنفات حُقّقت اعتماداً عليها

إن المخطوطة الفريدة نتيجةٌ لعدة وقائع وأسباب؛ أسهمت تلكم الأسباب بمجموعها في تلف وضياع المخطوطات، حتى تحصّل لنا عددٌ ذو بال من النسخ الفريدة لمجموعة من الكتب في كل فنّ، وما زالت الأيام تتحفنا بالمزيد، وقد

تعدّدت الأسباب التي أنتجت لنا المخطوطة الفريدة، وليس الغرض هنا التفصيل في جزئياتها، وإنما نكتفي بالإشارة إلى أبرزها[1]، وهي:

- إتلاف المؤلف لكُتُبِه

وقد يشمل هذا الإتلاف كلّ كتبه أو بعضها لعدة أسباب، وتعدّدت صور الإتلاف لتشمل الحرق، أو الدفن، أو الغسل بالماء، أو الإغراق، أو التقطيع، أو التخريق، أو غير ذلك من حالات الإتلاف[2].

وفي هذا السياق يقول الخطيب البغدادي: «كان غير واحد من المتقدمين إذا حضرته الوفاة أتلف كتبه، أو أوصى بإتلافها؛ خوفاً من أن تصير إلى من ليس من أهل العلم، فلا يعرف أحكامها، ويحمل جميع ما فيها على ظاهره، وربما زاد فيها ونقص، فيكون ذلك منسوباً إلى كاتبها في الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نُقِل عن المتقدمين الاحتراس منه»[3].

---

(1) انظر لمزيد من التفصيل بحث: «إشكالية التعامل مع النسخة الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخية: المنظومات الإسماعيلية اليمنية نموذجاً»، ص69-70.

(2) انظر: **حرق الكتب في التراث العربي**، للخزيمي، ص17. وبحث أستاذنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني: «ظاهرة غرق النصوص المخطوطة أو إغراقها ومحوها بالماء في التراث العربي الإسلامي»: **مجلة مرآة التراث** ع1 (26-37).

(3) **تقييد العلم**، ص60. ومن المشهورين بدفن كتبهم أو حرقها: عبد الله بن المبارك، وأبو عمرو بن العلاء، وسفيان الثوري، وابن أبي حاتم الرازي، وأحمد بن أبي الحواري، وبشر بن الحارث، وغيرهم.

وقال الذهبي في ترجمة أبي كريب الهمداني: «فعل هذا بكتبه من الدفن والغسل والإحراق عدةٌ من الحفاظ خوفاً من أن يظفر بها محدث قليل الدين، فيغيّر فيها، ويزيد فيها، فينسب ذلك إلى الحافظ، أو أن أصوله كان فيها مقاطيع وواهيات ما حدث بها أبداً، وإنما انتخب من أصوله ما رواه، وما بقي، فرغب عنه، وما وجدوا لذلك سوى الإعدام. فلهذا ونحوه دفن رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتبه». **سير أعلام النبلاء** 396/11.

- سياسة الدولة

برز تأثير هذا العنصر كثيراً بالنسبة للطوائف والمذاهب -سواء الفردية أو الجماعية- المخالفة للتوجه العام الذي تفرضه الدولة الحاكمة، فكان التضييق على كتب هذه الطوائف، وعلى أصحابها إلى درجة قد تصل إلى الحرق والقتل والتمثيل بهم أحيانا، ولولا صَوْن الله عزّ وجلّ للعلوم الخادمة لكتابه، وكذا جهود الحفّاظ لضاع علم جمّ، ومن الأمثلة البارزة في تاريخ المغرب ما تعرّض له كتاب **إحياء علوم الدين**، ومن بعده **المدونة**، وغيرهما.

- الحروب والصراعات

كان للصراعات الطائفية والمذهبية والحروب، سواء الداخلية منها أو الخارجية؛ التأثير العظيم على تراث الأمة الإسلامية، تجلّى ذلك بالأساس في حرق المكتبات الخاصة والعامة، مثل إحراق دار العلم ببغداد عام 451هـ، وإحراق دواوين أهل السنة بمصر عام 461هـ، ثم فُعل نفس الأمر بكتب المذهب الإسماعيلي بمصر عام 567هـ، أو تدمير مُدن بأكملها وما تحويه من منشآت علمية، مثل صنيع الصليبيين بدار العلم في طرابلس الشرق عام 532هـ، وكائنة الغزو المغولي ببغداد عام 656هـ التي أتت على البشر والحجر، وخلّفت جريمة إنسانية وحضارية منعدمة النظير.

- الكوارث

ونعني بذلك الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل، والفيضانات، والحرائق، وتفشّي الأوبئة والأمراض بالحواضر، وغيرها من الدواهي التي أسهمت بلا ريب في القضاء على مجموعات بشرية وحواضر كبرى، فكيف بالكتب التي ستلقى نفس المصير، أو على الأقل لن تجد من يعتني بها ويحفظها من التلف؟=

وهذه العوامل وغيرها مثل الرطوبة والحرارة، أسهمت لا محالة في ندرة الأصول الخطية إن لم يكن في إقبارها، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

ومما تجدر الإشارة إليه ها هنا، أنه وصلنا عدد لا بأس به من النسخ الفريدة، وعلى أساسها حُقّقت ونُشرت العديد من الدواوين المشهورة والمُعتمدة، بعضها تام، والبعض الآخر مختصرٌ أو منتخب له، أو وُجدت منه أجزاء أو قطعة، وفي بعض الحالات يكون الكتاب متكوناً من عدة أجزاء، فيحقّق جزء منه أو أكثر على نسخ فريدة، وبقية الأجزاء تكون لها نُسخ تعضّدها وتقوّمها.

ولا زالت الأيام تجود علينا بالمزيد، فأردت هنا -على عجل- التمثيل بأشهر عناوين تلكم التصانيف التي حُقّقت اعتماداً على نسخة وحيدة فريدة، بذكر اسم الكتاب ومؤلفه فحسب، فمنها:

- **المحبَّر**، لابن حبيب البغدادي (ت245هـ).
- **طبقات الفقهاء والمحدثين**، لأبي أحمد ابن زَنجويه (ت251هـ).
- **البرصان والعرجان والعميان والحولان**، لأبي عثمان الجاحظ (ت255هـ).
- **الثقات**، لأبي الحسن العِجْلي (ت261هـ).
- **تاريخ المدينة**، لعمر بن شبّة البصري (ت262هـ).
- **أحكام القرآن**، لإسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي (ت282هـ)؛ قطعة منه.
- **الضعفاء**، لأبي جعفر العقيلي (ت322هـ).
- **الزاهي في أصول السنة**، لأبي إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان المصري المالكي (ت355هـ).
- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي جعفر النحاس (ت358هـ).

ـ **سؤالات الآجري** (ت360هـ).

ـ **طبقات الأطباء والحكماء**، لأبي داود ابن جُلْجُل الأندلسي (ت377هـ).

ـ **الكُنى**، لأبي أحمد الحاكم النيسابوري (ت378هـ).

ـ **المختلف فيهم**، لأبي حفص ابن شاهين (ت385هـ).

ـ **التشبيهات من أشعار أهل الأندلس**، لأبي عبد الله الكتّاني الطبيب (نحو 420هـ).

ـ **الدرر في اختصار المغازي والسير**، لابن عبد البر النَّمَري (ت463هـ).

ـ **المُقتبس من أنباء الأندلس**، لأبي مروان ابن حيان القرطبي (ت469هـ).

ـ **المُستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة**، لأبي القاسم ابن مَنده الأصبهاني (ت470هـ).

ـ **عيون الإمامة ونواظر السياسة**، لأبي طالب المرواني (ت516هـ)، قطعة منه.

ـ **منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد**، لأبي زكرياء السّلماسي (ت550هـ).

ـ **الفهرسة**، لابن خير الإشبيلي (ت575هـ).

ـ **الرد على النُّحاة**، لأبي العباس ابن مَضاء القرطبي (ت592هـ).

ـ **أحكام صنعة الكلام**، للوزير أبي القاسم الكلاعي الإشبيلي (ق6هـ).

ـ **منال الطالب شرح طوال الغرائب**، لأبي السعادات ابن الأثير (ت606هـ).

ـ **لُباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول**، لأبي الحجاج المُكلاتي المالكي (ت626هـ).

- تاريخ إربل، لابن المستوفي الإربلي (ت637هـ).

- بُغيَة النُّقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تمَّمه ولا كمله، لابن الموَّاق المراكشي (ت642هـ).

- التوطئة، لأبي علي الشلوبين (ت645هـ).

- المُعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد ابن علي المراكشي (ت647هـ).

- بُغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين ابن العديم العقيلي (ت660هـ).

- الدُّرّ الثمين في أسماء المصنفين، لعلي بن أنجب بن السّاعي (ت674هـ).

- المُغرب في حُلَى المغرب، لأبي الحسن على بن سعيد المغربي الأندلسي (ت685هـ).

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصّلة، لأبي عبد الله ابن عبد الملك المراكشي (ت703هـ)؛ السفر 4و8.

- مِلء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، لابن رُشَيد السبتي (ت721هـ).

- برنامج القاسم بن يوسف التجيبي (ت730هـ).

- مُستفاد الرّحلة والاغتراب، للقاسم بن يوسف التُّجيبي (ت730هـ).

- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس اليعمري (ت734هـ).

- تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، لشمس الدين ابن الجزري (ت738هـ).

- **إكمال تهذيب الكمال**، لعلاء الدين مُغلطاي الحنفي (ت762هـ).

- **كناسة الدكان بعد انتقال السكان**، للسان الدين ابن الخطيب (ت776هـ).

- **نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان**، للأمير أبي الوليد إسماعيل بن الأحمر النَّصْري الأندلسي (ت807هـ).

- **المغانم المطابة في معالم طابة**، لمجد الدين الفيروزآبادي (ت817هـ).

- **الانتهاض في ختم الشفا لعياض**، لشمس الدين السخاوي (ت902هـ).

- **محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، لجمال الدين ابن المبرد الحنبلي (ت909هـ).

- **نيل الأمل في ذيل الدول**، لزين الدين ابن شاهين الملطي (ت920هـ).

- **إنباء الأمراء بأنباء الوزراء**، لابن طولون الدمشقي (ت953هـ).

- **ناصر الدين على القوم الكافرين**، لأحمد بن قاسم الحجري الشهير بأفوقاي (توفي بعد 1058هـ).

هذا ما تيسر لي الوقوف عليه، وهي لا تعدو نماذج أردت بها التمثيل لأهمية النسخ الفريدة، وأن إخراج بعضها صار في حكم الواجب؛ لما تحويه من فوائد وعلوم غزيرة وعزيزة، وبعضها تكون عمدة في فنّها كما مرّ معنا من أمثلة.

3- منهج تحقيق النسخة الفريدة من خلال ثلاثة مصنفات في السيرة النبوية

سأخصص هذا المبحث لتفصيل القول في منهجية تحقيق النسخة الفريدة، والتدليل على ذلك بأمثلة، من خلال ثلاث مخطوطات في السيرة النبوية اشتغلت على تحقيقها، وهي:

1ـ **كتاب تلقيح العقول في فضائل الرسول ﷺ**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد التميمي البصري (ق5-6هـ).

2ـ كتاب خَلق النبي ﷺ وخُلُقه، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الكاتب السجستاني (كان حيًّا سنة 450هـ).

3ـ كتاب مَن صَبَرَ ظَفِر، لأبي بكر محمد بن علي المُطَّوِّعي الغازي النيسابوري المجاور (كان حيًّا سنة 434هـ).

أما الكتابان الأولان فهما متقاربان كثيراً في الموضوع والخصوصية، والثالث تفرّد عنهما في الموضوع وفي بعض الجزئيات، لكن جميع هذه الدواوين الثلاثة تشترك في فن السيرة النبوية، وفي عدم شهرتها، وقلة أو انعدام تداولها في حِلق الدّرس والسماع على العموم، مع سلامة النص المخطوط من الطمس والخُروم بالجملة، ووجود نسخها الأصلية الفريدة محفوظة بخزائن غربية مختلفة، أضف إلى هذا أن مؤلّفيها في عداد المغمورين؛ إذ لم ينالوا حظهم من التعريف أو الذكر في كتب التراجم والطبقات، فطوى ذكرَهم عَدمُ التَّنبيهِ، فصارَت أسماؤهم مهجورة، كأن لم تكُن شيئًا مَذكورًا، اللهم إلا إشارة يتيمة ثمينة في كتب الفهارس والمشيخات والبرامج والأثبات، مما يدلّ على أهمية هذه الأخيرة في الحفاظ على تراث الأمة والتعريف به كتباً وأعلاماً.

وقبل الحديث عن المنهجية المتبعة في كل كتاب، لا بدّ من الإشارة إلى أهمية كل واحد من هذه الدواوين باختصار، إذ أن هذه الأهمية هي الدافع إلى إخراجها على نسخة فريدة، رغم ما في الأمر من صعاب ومشاقّ لا تخفى، وبعد التمثيل بهذه الدواوين الثلاثة، سأخلص في آخر البحث إلى المعالم المنهجية العامة التي ينبغي الاهتداء بها لإخراج النسخة الفريدة على الوجه المعتبر.

الكتاب الأول:

تلقيح العقول في فضائل الرسول ﷺ، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد التميمي البصري (ق5-6هـ)،


كتاب
تلقيح العقول في صفات الرسول صلى الله عليه وسلم
تاليف الامام ابي عبدالله محمد بن محمد بن محمد التميمي رحمه الله عليه
رواية الشيخ الاجل الامام العالم الحافظ عفيف الدين ابي الفرج محمد
بن عبد الرحمن بن ابي العز المقرئ الواسطي عنه
سماع الامام العالم ابي عبد الرحيم عسكر بن عبد الرحيم بن عسكر العدوي عليه

وتكمن أهمية الكتاب في:

• أنه من أوائل المصنفات المسندة والمفردة في موضوع فضائل رسول الله ﷺ، اشتمل على 581 رواية.

• أنه مصدر حديثي خصب، يورد مؤلفه الإسناد في الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وحتى حكاية عن بعض الصالحين، مما جعل من الكتاب أصلاً من الأصول الحديثية المعتمدة في توثيق أخبار فضائل رسول الله ﷺ، ولا يخفى أهمية الإسناد وضرورته في توثيق الأخبار وبيان صحيحها من سقيمها.

• حفظه لجملة من الروايات متعددة الطرق عن مصنفيها، بعضها مخطوط والآخر في عداد المفقود.

• أنه المصدر الوحيد الذي نقل جملة من المرويات سنداً ومتناً، وقد ينفرد بإيرادها من طرق عديدة لا نجدها في أي مصدر آخر سواه، بغضّ النظر عن صحة هذه الأخبار أو ضَعفها، «مثل حديث النور المحمّدي» فيكون مصدراً مفيدا لرواد التخريج في العزو إليه.

• الكتاب كذلك سفر فريد، كُتِب في فترة زمنية عزيزة، وفي مدينة البصرة التي تقل المصادر المعتنية بها وبأعلامها؛ إذ فُقِد كثير من تراثها، لاسيما في تاريخ أعلامها. وفيه أيضاً إبراز لما وصل إليه التأليف في الحديث والسيرة في القرنين الخامس والسادس للهجرة.

• أنه تفرّد بذكر مجموعة من شيوخ الرواية، وبالأخص شيوخ المصنف البصريين وشيوخ شيوخه وغيرهم، ممن يندر وجود تراجمهم أو حتى ذكرهم عرضاً في أي مصدر من المصادر المتوافرة، فتحقيق الكتاب وخدمته يزيح اللثام عن تراجم كثير منهم، ويفيد روّاد التاريخ والتراجم والحديث في تتبع سيرهم.

• وهو أيضاً المصدر الوحيد الذي يعرّفنا بإمام من أئمة البصرة أهملته كتب التراجم، وأغفلت إيراد ترجمته أو حتى ذكراً له، لسبب لم ندركه بعد، لاسيما أن هذا الإمام كانت شهرته مع كتابه في عصره، على ما يبدو منه ومن شيوخه الكثار واسعة معروفة.

هذه أبرز مزايا الكتاب التي دفعتني إلى تحقيقه على نسخة فريدة، وهو لعمري قمينٌ بكل جُهد بُذل في سبيل إخراجه.

أما عن المنهجية التي سرت عليها في ضبط متنه وتحقيقه، اعتماداً على نسخة فريدة، فيمكن بيانها على النحو التالي:

أولاً: التعريف بالمؤلف وإثبات نسبة الكتاب إليه

تقدمت الإشارة إلى أن مؤلف هذا الكتاب من أعلام البصرة المغمورين، وهذا ما جعلني أبذل غاية الوسع والجهد في سبيل الوقوف على ترجمته، أو حتى أي ذكر له في أحد المصادر المطبوعة أو المخطوطة؛ لأنه بالوقوف على ذلك نتيسر بقية المباحث الدراسية المتعلقة بالكتاب، بما فيها عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

وقد أعيتني المظان في الوقوف ولو على إشارة دالة على هذا الإمام المحدث، واستفرغت الوسع في سؤال المهتمّين من أهل العلم حتى كدت أستيقن أن في الأمر تدليساً أو تعمية.

لكن مع البحث الجادّ والدّؤوب، وبالحرص على استقصاء ما أمكنني من المصادر بمختلف أغراضها: من تراجم، وتاريخ، وطبقات، وكتب فنّ وأنساب، وفهارس، وأثبات؛ تيسر لي ولله الحمد الوقوف على إفادة ثمينة عزيزة لسراج الدين القزويني في **مشيخته**، إذ ذكر الكتاب من جملة مروياته، وأضاف صفة «الفقيه» في تحلية المؤلف، والأعجب أنه اشترط في المشيخة ذكر ما اشتهر من المصنفات وسارت

بها الركبان، فكان الكتاب إذن حاله من الشهرة كما ذكر القزويني، لكن شاءت الأقدار أن يندرس ويُعفّى أثره على من جاء بعده.

ولم أكتف بإفادة القزويني فحسب، بل حاولت التوسع في تحرير مباحث الدراسة، وبالتحديد في الكتب المؤلفة في موضوع الكتاب، فجردت كل ما أمكنني الوقوف عليه منها، لاسيما المتأخرة عن زمن المصنف، ورتبتها على أغراضها من شمائل ودلائل وخصائص وفضائل، وتصفّحت المطبوع منها والمخطوط دون جدوى، ولا أزال أتابع كل جديد يبرز في موضوع الكتاب مطبوعاً أو مخطوطاً لعلي أقف على نقل من الكتاب أو ذكر للمؤلف.

وهذه الرغبة الشديدة في معرفة مؤلف الكتاب هي التي دفعتني أيضاً إلى التوسع الكبير في تخريج أحاديث الكتاب، للوقوف على خبرٍ رُوي من طريقه، دفعاً لإمكانية اشتباه الأسماء أو اللبس أو التدليس، وأفادني هذا أيضاً في التعرف على طبقته وأقرانه مما سهل علي تحديد الفترة الزمنية، هذا إضافة إلى الإفادة من مشيخة الكتاب.

ثانيا: ضبط نصّ الكتاب المخطوط

طبيعة مادة هذا الكتاب هي حديثية صِرْفة، تدور على الروايات والأسانيد وعلم الرجال، ولا يخفى ما في دراسة الأسانيد وتتبع طرقها ومتابعاتها وشواهدها من الصعاب والمشاقّ، فمنها العالي والنّازل، لاسيما والمؤلف من أهل القرن الخامس والسادس، ومعظم أسانيده ثُمَانيات وتُسَاعيات، مع اعتبار وفرة ما اشتمل عليه هذا الكتاب من مرويات بلغت 581 رواية.

وقد شدّدت في البحث عن رجال الأسانيد وضبطها؛ لأنهم مفاتيح الرواية والخبر، حتى إنّ بعض التراجم قد تستغرق منّي أيّاماً للوقوف عليها تجنباً للوقوع في الوهم، وزاد من كل ذلك صعوبة وجود بعض الأعلام في إسناده الذين أغفلهم

أصحاب التراجم أيضاً وعلى نسق واحد؛ لأن التعرف على أحدهم يتوقّف على معرفة الآخرين، لاسيما المتأخرين من البصريين وقليلي الرواية.

وحرصت على ترجمة كافة الرواة المذكورين في أسانيد الكتّاب، مُعرّفاً بكل راو وبحاله وفق ما حُكِم عليه في كُتُب الرجال، مع الكشف عن المبهمين من الرواة خاصة، أو من ورد ذكره بالكنية، أو نُسب إلى جده، وترجمت بتوسّع لشيوخ المصنف في القسم الدراسي، وكلّ هذا كان في حكم الواجب باعتبار تفرّد النسخة وخشية الوقوع في التصحيف والتحريف، وعلى أمل الظفر بذكر للمصنف في إحدى المصادر.

أما أحاديث الكتّاب، فبعد مقابلتها وضبطها خرّجتها من مظانها في الدواوين والأجزاء والأمالي والمشيخات الحديثية المسندة التي أمكنني الرجوع إليها، من خلال تتبع موارد المؤلف، ثم قابلتها بها وأشرت إلى الفروق، باعتبار هذه الموارد نسخة ثانية تُعضّد تفرد النسخة، وتقوّم ما تصحّف أو تحرّف، وتُجلّي ما طمس في الأصل، ولعل أكثر ما يواجه المحقق من صعوبة في ضبط النص هو التصحيف والتحريف، والزيادة والنقصان، فبكثرتها تكون الحاجة ماسة إلى أكثر من نسخة.

وهذا الكتّاب على الرغم من العناية بنسخته الوحيدة ضبطاً ومقابلة وإقراءً، إلا أنه لم يخل مما ذُكر، وسأمثل فيما يأتي ببعضها:

من أمثلة الأخطاء والتصحيفات والتحريفات في الكتّاب

يقع هذا كثيراً في الحروف وأسماء الأعلام، وخصوصاً في الحروف المتشابهة في الرسم.

فمن الأمثلة العامة في الكتّاب: أبي وابن، وأبو وابن، وابن وعن، وعبد وعبيد، والحسن والحسين، وأسامة وسلمة، وعتبة وغَنِية وعقبة، وعمر وعمرو وعمير

وعمران، ويوسف ويونس، وسَيَابة وشبابة، وأحمد ومحمد وحماد، والصراط والسراط، وشاصويه وشامويه، ودسكويه ودُسْتكوتا، وماجه وماجد، وحُديج وخديج، والسامي والشامي، وابن راشد وابن أسد، وحُفيل وجُعَيْل، وشُميل وإسماعيل، ويحيي ولُحَيّ، والحِزامي والخزامي، واللهبي والذهبي والدهني، ومسلم ومسلمة، وطعم وطمعٍ، وخروج وخوارج، وابن عمر وأبي عمران، والجوزجاني والجوزراني، والخبير والجبار، وعوذ وعون، والبسري والسَّري، وسعد وسعدان، والفزاري والفريابي، ومرثد ومريد، والسِّيناني والشيباني، وبشار ويَسَار، وحزْن وحرْب، وبيان ونبان، ومعبد ومغيرة، ومعاذ ومعان، والأنصاري والأنْضَناوي، وأسيد ورشيد، وخَوَّات وجرار، وحَريز وجرير، وزيد وريذة، ونُضيلة وفضيلة، وعُبيد وعتبة، ويزيد وبريد، والدَّوْرقي والدوري، والدّيلي والديلمي، ووليد وواقد، والغمادي والغامدي أو العائذي، وحارثة وجارية، والخوارزمي والجواربي، وحسّان وحِساب، والحُرفي والحزري، والصيرفي والصدفي، والتبريزي والبيروتي، والنجار والتاجر، والتركي والنُّزلي، وحصين ونُمير، والبحتري والنمري، والعبدي والعنبري، وشعبة وشعيب، والفارسي والدارسي، وجابر وحازم وخازم، والبزار والبزاز، وحماد وجمّاز، وغيرها.

ومن الأمثلة الخاصة:

ح11ـ ...واجتمع زاد القوم على النِّطَع، قال: فتطاولتُ لأَحْزِرَهُ، فَحَزَرْتُه كمربظة العنز، ونحن أربعة عشر مائة.. وصوابه: كَرِبْضَةِ [1]

ح15ـ قال عمر: والله ما هي إلا أَصواعٌ من تمر، والله ما أرى أن تقنطوني. وصوابه: يقيظَ بَنِي [1]،...

---

(1) والربضَة بالضم والفتح والكسر: الجثة، ومعناه كجثته إذا ربض، أي ثنى قوائمه وبرك بالأرض.

ح16ـ حدثنا محمد بن محمد بن **المنتصاب**. وصوابه: المنْتَاب.

ح24 ـ حدثنا **أبو علي عون** الزِّيَّادي... وصوابه: أبو عَوْن.

ح37 ـ حدثنا **أبو حسّان** التَّيْمِي. وصوابه: أبو حَيَّان.

ح41ـ ثم حلب فيه ثانيا **بعد يدي** حتى ملأ الإناء، ... غصن **بعد** غصنين، فهو أنضر الثلاثة منظراً. وصوابه: بعد بدء،... بين.

ح45ـ حدثنا عبدالله بن محمد البَغَوِي، قال: حدثنا **بلال ابن سعد**، قال: حدثنا خلف ابن الوليد الأزدي،.. وصوابه: ذكر ابن سعد.

ح60ـ عن أبي هريرة، قال: أَتَيتُ النبي ﷺ بتمراتٍ، فقلت: ادع الله لي بالبركة، قال: فوضعهن في يده، ثم دعا لي بالبركة، ثم قال: «خُذه فاجعله في مِزْوَدِك، فإذا أردت أن تأخذ منه، فأدخل يدك **وابتيريه**». وصوابه: ولا تنثرهُ.

ح66ـ قال: سأل رجل عبد الرحمن بن **حبيش**. وصوابه: خَنْبَش.

ح70ـ قال: حدثنا شِبَابَة بن سَوَّار، قال: حدثنا **أبو موسى**، عن محمد بن عبدالله بن يزيد بن رُكَانة. وصوابه: أبو أُوَّيْس.

ح77ـ فلولا دعوة أخينا سُلَيْمَان، لأصبح **موبقاً** يلعب به ولدانُ أهل المدينة. وصوابه: مُوَثقاً.

ح92ـ (سهو الناسخ او انتقال نظره): ...أن أباه استشهد يوم أحد، وترك ستّ بنات، [فلما حضر جداد النخل أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، قد علمتَ أن والدي استشهد يوم أحد][2]، وترك دَيْناً كبيراً.

---

(1) والمعنى: أنه لا يكفيهم لقيظهم، والقيظ هو حمارة الصيف وزمان شدة الحر.

(2) زيادة غير واردة في الأصل، استدركتها من مصادر الخبر. [33/أ البزار/...].

ح101ـ قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، **بن سفيان**، عن حذيفة. وصوابه: عن شقيق.

ح111ـ :«لستُ أنساه بسوقِ عكاظ **وهو جمل** أحمر». وصوابه: وهو على جمل.

ح115ـ (قلب الأسماء): حدثني **هانئ بن مخزوم** المخزومي. وصوابه: مخزوم بن هانئ.

ح338ـ (مثله)حدثنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار، قال: حدثنا **جعفر بن يحيي** بن الزِّبْرِقَان، قال: أخبرنا علي بن عاصم. وصوابه: حدثنا يحيي بن جعفر بن الزبرقان.

ح491ـ (مثله) أخبرنا علي بن تمام المقرئ، قال: حدثنا طلحة بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن. وصوابه: حدثنا إبراهيم بن طلحة.

ح175ـ وإذا تحدّث اتصل بها، يضرب إبهامه اليمنى بطن راحته **التبسم**، وإذا غضب أعرض وأشاح. وصوابه: اليسرى.

ح217ـ حدثنا عبد العزيز بن رُفَيْع، عن **تميم بن ناجية**، عن عَدِيّ بن حاتم. وصوابه: تمي بن طَرَفَة.

ح248ـ قال: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي العوام الرياحيّ، قال: حدثنا أبو خالد الأموي، **قال: حدثنا** عبد العزيز بن أبان، قال: حدثنا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق. وصوابه: حدثنا أبو خالد الأموي عبد العزيز بن أبان.

ح296ـ (سقط اسم الصحابي) **عن أبي زرعة** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللهم اجْعَل رِزْقَ آلِ محمد قُوتاً**». وصوابه: عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ح376ـ (سقط راوٍ) حدثنا إسماعيل بن **مُجَالد، عن** الشعبي. وصوابه: بن مجالد عن مجالد عن الشعبي.

ح351ـ **أخبرنا أبو الحسين** بن محمد بن أبي عمر الهاشمي. وصوابه: أحبرنا أبو القاسم الحسين..

ح399ـ حدثنا سليمان بن أحمد الطبراني، قال: حدثنا أحمد بن زكرياء، **قال: حدثنا** شاذان البصري، قال: حدثنا بركة بن محمد الحلبي. وصوابه: أحمد بن زكرياء شاذان البصري.

ح434ـ (أخطاء في الآية) عن أبي هريرة، قال: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عن قوله تعالى: (**وإذ أخذ ربك** من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح)، قال: «**كُنتُ أَوَّلَهم في الخلَقِ، وآخِرهُم في البَعْث**». وصوابه: **﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح﴾**.

ح493ـ عن زُهَيْر بن محمد، عن عبد الله ابن محمد بن عَقِيل، عن أبي هري، عن سعيد بن المسيب. وصوابه: عن الزهري.

ح501ـ قال: حدثنا أبو سعد **الصنعاني قال: حدثنا** محمد بن **مُبَشّر، قال:** حدثنا موسى **الزيدي**، وصوابه: أبو سعد الصَّاغَانِي محمد بن مُيَسَّر... الرَّبَذِي.

ح523ـ **فما** مِن خلق الله أحبّ إليَّ أن يَدخُلَه من قَوْمِك، يا خَوْلة! رُبَّ مُتَخَوِّض مرة **مال الله**، وقال رسوله: **لقي ما اشتهت نفسه**. وصوابه: رُبَّ مُتَخَوِّض في مَال الله ومال رسوله فيما اشتَهَت نَفسُه، له النَّار يوم القيامة».

ح530ـ **عن بشير** بن أبي سليم، عن الربيع. وصوابه: عن ليث بن أبي سليم.

ح554ـ عن ابن مسعود ، قال: قال رَسُول الله ﷺ «**إن أوفى الناس** يَوَمَ القيَّامَة أكثَرُهم عَلَيَّ صَلَاة. وصوابه: إن أَوْلَى النَّاس بي.

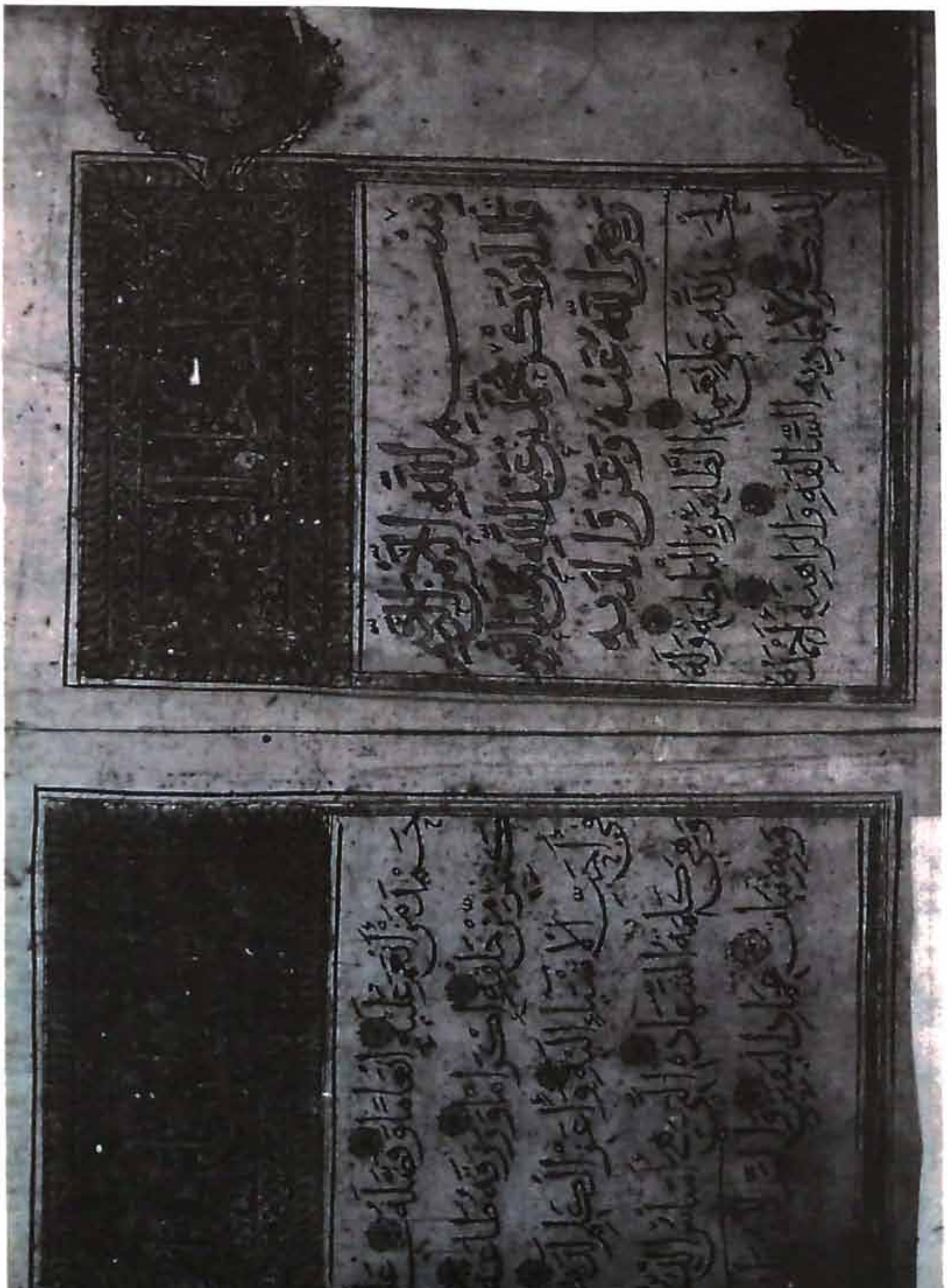
ح561ـ حدثنا أبوالقاسم المنَادِيلي، قال: حدثنا محمد بن عمر **الدهني**، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبدالكريم، قال: حدثنا سَهْل بن موسى، قال: حدثنا إبراهيم بن سالم، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «**الطول** عَليَّ في ليلة الجُمَعَة ويوم الجمعة، فإن مَعَكُم مَلائكة يَدخُلُون عَليَّ في قَبرِي، فَيُبلِّغُونِي مِنكُم السَّلام». وصوابه: الذهبي ... صلّوا عليَّ.

ح570ـ حدثنا إسماعيل، **قال**: حدثنا ابن مَسْعَدَة، قال: حدثنا حمزة. وصوابه: إسماعيل بن مسعدة.

وأمثلة هذا كثيرة، لكن الغرض التمثيل ليتضح المنهج المتبع في التصحيح.

الكتاب الثاني:

خَلق النبي ﷺ وخُلُقه، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الكاتب السجستاني (كان حيًّا سنة 450هـ).



وتبرز أهمية الكتاب في:

• أنه أول كتاب -حسب علمي- أُفْرد لشرح أحاديث الشمائل النبوية، أورد فيه المؤلف ما ينيف على سبعين رواية مسندة، وأغلب مادته في وصف خَلْقِه ﷺ، ومعلوم أن الكتب التي أُفردت لشرح أحاديث الشمائل جاءت متأخرة عن زمن المؤلف.

• أن مؤلفه استقصى فيه أحاديث الباب الواحد المتعلقة بوصف خَلْقِه ﷺ، أو ما يترجمه رواد الشمائل بباب ما جاء في خَلق رسول الله ﷺ، أو باب في صفة النبي ﷺ، فقد ذكر فيه روايات مسندة عن ستة عشر صحابياً وصحابية، بغض النظر عن صحة هذه الروايات وضعفها، وهو ما لا نجده في المصادر المتقدمة في هذا الباب، فهذا الإمام الترمذي يذكر عدة روايات في باب ما جاء في خَلْق رسول الله ﷺ من شمائله، لكن جميعها عن تسعة صحابة رضوان الله عليهم، أما المصادر الأخرى التي اعتنت بالشمائل فأغلبها يكتفي في وصف خَلْقِه ﷺ بحديث ابن أبي هالة أو أم معبد، ومنهم من يتعدّاهما لكن لا يفوق ما جمعه الإمام الترمذي.

• أنه حوى نقولاً نفيسة عن عدة مصادر مهمة، بعضها وُجِد منه أسفار، وبعضها الآخر لا يزال في عداد المفقود، مثل: **تاريخ ابن أبي خيثمة**، و**غريب الحديث** لأبي موسى الحامض، و**غريب الحديث** لابن الأنباري، و**الشواهد** لأبي بكر الحنبلي، وغيرها من الأعلاق.

• أن قيمته تتجلى في تعريفه بالإمام أبي بكر محمد بن عبد الله ابن عبد العزيز السجستاني الكاتب المتوفى بعد 450هـ، وهو أحد الأعلام المغمورين من بلاد سجستان، جادت قريحته بتصانيف تنبئ عن علو باعه في الحديث والرواية، وتُفصح عن جلالة شأنه في اللغة والأدب.

هذه أبرز مميزات الكتاب التي دعتني إلى تحقيقه ونشره على نسخة فريدة، وهو يشبه إلى حد كبير الكتاب الأول سابق الذكر.

وقبل الحديث عن منهجية تحقيقه وجبت الإشارة إلى أن هذا الديوان وصلتنا منه نسخة خزائنية فريدة، محفوظة بمكتبة جامعة لايدن بهولندا، غاية في النسخ والإتقان وعليها علامات المقابلة والضبط، لكن ما يحيّر الألباب أنني لم أقف لحد الساعة على أي نقل من هذا الكتاب، أو إشارة له، ولعل الكتاب ألفه صاحبه وأهداه لسلطان غزنة آنذاك، فبقي في خزانته دون أن ينتسخ لنفسه نسخة أو حال الحِمَام دون ذلك، أو ما شابهه من العوارض والصوارف، وهذا ما منع تداول الكتاب في مجالس الدرس والسماع، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤلفه، فلم أقف له على ترجمة أو حتى ذكر، اللهم إلا إفادة الإمام السلفي في **مشيخته** التي ذكره فيها عرضاً، خلال رواية أبيات شعرية عن النوقاتي شيخ المؤلف.

لذلك كانت المنهجية في هذا الكتاب كسابقه، وذلك ببذل غاية الوسع واستفراغ الجهد للتعريف بالمؤلف، وصُنع ترجمة له -حسب ما وقفت عليه من يقينيات العلم- تكون محيطة بأهم العناصر التي تعرف بهذا الإمام الجهبذ، في ظل عوز المادة العلمية، إذ شكّل هذا السفر المصدر الوحيد للتعريف بالمؤلف، إضافة إلى إفادة أبي طاهر السلفي.

وحاولت جاهداً التوسع في مباحث دراسة الكتاب، من خلال إثبات عنوانه، ونسبته إلى مؤلفه، وتاريخ تأليفه، والتعريف بموضوعه، وأهميته، وما ألف على منواله، وخصّصت مباحث مفردة للحديث عن منهجه في الكتاب، ومصادره، مع وصف النسخة الوحيدة المعتمدة في التحقيق.

تحقيق النص وضبطه

موضوع هذا الكتاب شبيه بسابقه، لكن مادته تمتزج فيها المباحث الحديثية مع اللغوية، ونيفتْ أحاديثه المسندة على السبعين، فكانت خير معين على معرفة مصادره وشيوخه، إضافة إلى ما صرّح به من موارد لغوية وغيرها.

وتتبّعت كافة الرواة المذكورين في الكتاب، وترجمتهم باختصار، وأهمية ذلك غير خافية في ضبط النص وفي بيان السقط والزيادة وما إلى ذلك. أما شيوخ المصنف فقد وسّعت الحديث عنهم في القسم الدراسي وتتبّعت كلّ شاردة وواردة في حقّهم؛ لأهمية ذلك في الكشف عن مؤلف الكتاب، وعن مُدن العلم التي دخلها، وما إلى ذلك مما حرّرته في الدراسة.

وقد توسّعتُ في تخريج الأحاديث من مظانها المسندة التي أمكنني الرجوع إليها، وقدّمت مَن خرّج الحديث من طريق المؤلف، بغية بلوغ إشارات تفيد في التعريف بالمؤلف.

كما حرصت على إتقان النص بضبط ما أشكل من ألفاظه، وضبط الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، وبيان ما بها من إبهام أو اشتباه أو تصحيف.

ومما أعانني على ضبط النص أن مؤلفه يصرّح بمصادره، فما وقفت عليه من موارد كان بمثابة نسخة ثانية أستعين بها في إثبات الفروق، أما إن كان الكتاب الذي نقل منه المؤلف في حكم المفقود فأوثقه من المصادر التي عزته له، فإن تعذر وثقته من أقدم المصادر، كما لم أغفل عن توثيق الأشعار من الدواوين المطبوعة، فإن تعذر الوقوف على الديوان، وثقتها من المصادر المتقدمة التي عزت الأبيات لقائلها. وهذا التدقيق في التوثيق مردّه إلى تفرد النسخة.

وفي ما يأتي بعض التصحيفات والتحريفات الواقعة في الكتاب:

ـ ص109: (سقط في الإسناد) قال الناسخ: عن مزاحم بن عبد العزيز بن عبد الله، وصوابه: عن مزاحم بن أبي مزاحم، عن عبد العزيز بن عبد الله.

ـ ص131: أبو خيرة، تصحف في الأصل: أبو جبرة.

ـ ص135: تصحف أحمد إلى محمد. أو العكس كما في الصفحة 202.

ـ ص164: سهو الناسخ أو انتقال نظره، فأثبت: وكان ابن السكيت يقال، بدل: وقال ابن السكيت.

ـ ص167: سهو الناسخ، فقال: **كان النبي ﷺ** إذا خرجوا، وصوابه: كان أصحاب النبي ﷺ إذا خرجوا مشوا أمامه.

ـ ص176: انتقال نظر الناسخ: في قوله ﷺ: «لِيُبلّغ الشاهد الغائب، وأبلغوني حاجَة من لا يستطيع إبلاغه، **[فإنه من أبلغَ سلطاناً حاجة من لا يستطيع إبلاغها إيَّاهُ]**(1)، ثبَّت الله قدمه يوم القيامة».

ـ ص177: سقط وخطأ، في قوله: وتركُهُ **[القبيح]**(2) ليتناهى عنه، واجتهاده الرأي فيما أصلح أمَّته، والقيام **فيما**(3) يَجْمَعُ لهم الدنيا والآخرة».

ص178: سقط: وروى سفيان، عن الزهري، عن عُبيّد الله بن عبد الله قال: «كان النبي ﷺ إذا كان أمْرٌ لم يؤمر فيه بشيء يفعله المشركون وأهل الكتاب، **[أخذ بفعل أهل الكتاب]**(4)، فَسَدَلَ ناصيته ما شاء الله، ثم فَرَق بعد ذلك».

---

(1) عبارة ساقطة من الأصل، اقتضاها السياق.

(2) زيادة من المصادر.

(3) في الأصل: «فيما لا»، والتصحيح من المصادر.

(4) عبارة ساقطة من الأصل، والزيادة من المصادر.

ص197: تصحيف: قال: ويُوقِّي ما قلت، والصواب: ويُقوّي ما قلت.

ص214: (تحريف): قوله: وعند الكِبَاش يُغلَبُ الكبشُ الأَجَمُّ. وصوابه: وعند النّطاح...

ص218: (تحريف): قوله: تَسَاوَكْتُ في المشْي تساوُكاً، وهو رداءة المَشي وإبْطاءٌ فيه من عجفٍ وإبطاءٍ. وصوابه: من عجفٍ وإعياء.

ص242: تصحيف عمران إلى عمر.

ص244: تصحيف النعمان إلى المعمر.

ص267: تصحيف التستري إلى التسبري.

ص270: تصحيف: ابن يمان إلى أبي يمان.

ص271: تصحيف أنس بن مالك إلى مالك بن أنس.

ص289: تصحيف شُهْلة إلى شُكلة.

ص327: تصحيف المعافى إلى المعلى.

ص333: تصحيف كُلثوم بن الهِدْم إلى كُلثوم بن مهزم.

ص336: خطأ في قوله تعالى ﴿أفمن هذا الحديث تعجبون﴾، كتب الناسخ: (أفبهذا الحديث تعجبون). وتصحيف سُنيد إلى سبيد.

ص338: تصحيف خُرّزاذ إلى جرزاذ.

وهناك أمثلة أخرى لا داعي إلى التفصيل في ذكرها، إذ لا يخلو منها كتاب مخطوط، سببها التصحيف أو الخطأ أو الزيادة والنقصان أو الاضطراب، خصوصاً إذا كان الناسخ غير عالم.

الكتاب الثالث

مَن صَبرَ ظَفِر، لأبي بكر محمد بن علي المُطَّوِّعي النيسابوري المُجاور (كان حيًّا سنة 435هـ).



وتظهر أهمية هذا السفر في جملة أمور، أبرزها:

ـ تميّزه عن غالبية كتب السيرة في تناوله لأحداث العهد المكي في الجملة، وسَرَدَ فيه المؤلف تفاصيل الوقائع المرتبطة بمولده ﷺ، ونشأته ومبعثه وهجرته، وقد اهتم بعرض المواقف التي ضحّى فيها رسولنا الكريم وأصحابه الأبرار بالغالي والنّفيس في سبيل نشر رسالة رب العالمين.

ـ أنه يحوي عدة روايات مسندة، نيّفت بمجموعها على الخمسين، وأخرى غير قليلة، اختصر المؤلف أسانيدها تجنباً للتطويل، ولا يخفى أهمية الإسناد في أخبار السير، وفي تمييز الصحيح من السقيم، وقد حفظ لنا هذا السفر أسانيد عزيزة لأخبار مشهورة وأخرى غريبة، جديرة بالتتبع والدراسة.

ـ وقد حفظتْ لنا هذه الأسانيد أسماء عدة رواة، بعضهم من مشايخ المؤلف، ممن لا نجد لهم ذكراً في المصادر، وبعضهم عاش في حقب زمنية مختلفة، سيسهمون بمجموعهم في إفادة المهتمين بأحوال الرجال.

ـ ومما يميّز الكتّاب كذلك، أنه انفرد بإسناد بعض الروايات في موضوع السيرة النبوية، إذ يُعد الكتّاب أقدم مصدر لبعضها الآخر ذُكرت فيه هذه الروايات.

ـ والمؤلف ينوّع مصادره في الأخبار، لكن عمدته كغيره في هذا الباب سيرة ابن إسحاق، ويرويها عنه من ثمانية طرق، وأكثر رواياته من طريق يونس بن بُكَيْر الشَّيْبَانِي (ت199هـ)، وهي من أشهر الطرق، والمطبوع من سيرة ابن إسحاق هو من هذه الطريق.

ـ والكتّاب كذلك حافل بشرح غريب السيرة النبوية، وخاصة المواد اللغوية التي تحويها نصوصها وأشعارها. كما أنه يعرفنا بإمام مغمور لم يلق حظه من التعريف في كتب التراجم.

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على نسخة فريدة عتيقة محفوظة بمكتبة جامعة كمبردج ببريطانيا، اعتراها بتر بسيط في أولها وآخرها في حدود نصف ورقة بسبب محاولة ترميمها.

وهي نسخة مقابَلة على الأصل الذي انتسخت منه، وعليها جملة من التصحيحات والحواشي، وتقييدات وتعقيبات علمية، تدل على العناية بها.

وما يُمّيز هذا السفر عن سابقيْه ثلاثة أمور أساسية:

أولها: أن له منتخباً صغيراً لا يبلغ ثلث الأصل، اقتُصِر فيه على بعض الأخبار المسنَدة الموجودة في النسخة الأصل، وقد أفادني في ضبط النص وتقويمه.

ثانيها: وقفتُ على إفادة يتيمة منه في كتاب **نظم الدرر ونثر الزهر** لأبي الوليد الأفيلح الإشبيلي (ت632هـ)، إضافة إلى رواية ابن خير له في **الفهرسة**، وهذا دليل قاطع على عناية أهل العلم بالكتاب والنهل منه.

ثالثها: أن مؤلفه مسنِدٌ راوية لم تفرده المصادر بالترجمة، لكنه ذُكر في عدة مصادر، وله تصانيف متعددة، مما ساعد في تكوين ترجمة له.

أما عن منهجية تحقيق هذه النسخة فيمكن اختصارها في التالي:

ـ اشتمال الكتاب على أخبار مسندة سهّل عليَّ الوقوف على بعض مصادره، باعتبارها نسخة ثانية، فيتيسّر بذلك مقابلة النصوص بها وتحرير أوجه الاختلاف بينها.

ـ استعنت بالمنتخب في الضبط والمقابلة؛ لأنه منتخب من أصل آخر، فحررت به بعض أسانيد الكتاب التي اختصرها ناسخ الأصل المحقق، وأثبت في النص ما ورد من تصحيحات في الحاشية.

ـ اعترى النسخة بعض الاضطراب في ترتيب أبواب الكتاب ومادته، وهو يدل لا محالة على جهل الناسخ، وقد ساعدني سياق النصّ في تنظيمه وترتيبه. أما

البتر والخروم في -أول الكتاب خاصة- فلم أجد سبيلاً إلى استدراكها إلا الرجاء والأمل في ظهور نسخة أخرى.

- يوجد طمس وبعض البياضات في أماكن متفرقة من الكتاب، بعضها استعنت فيها بالمصادر التي اعتمدها المؤلف، وبعضها اجتهدت في قراءتها مستعينا بمصادر الخبر.

- حرصتُ على ضبط ما أشكل من الألفاظ والأعلام والكنى والألقاب والأنساب، وبيّنت ما بها من إبهام أو اشتباه وما تصحف أو تحرّف منها رفعاً للبس، وسأمثل لبعضه أدناه.

أمثلة للتصحيفات والتحريفات والاضطراب الواقع في الكتاب وطرق معالجتها

ص96: (اضطراب): أدرج الناسخ فقرة طويلة فيها شرح لما استغلق من أبيات وغيرها قبل باب ذكر مولد رسول الله ﷺ، وموضعها الصحيح في باب آخر تتمة للشرح.

- ص145: (من أمثلة الاضطراب): ذكر المؤلف أبناءه ﷺ قبل إتمام الحديث عن زوجاته ﷺ، أي قبل ذكر خولة بنت حكيم وعَمْرة.

ص152: (اضطراب): ذكر عنوان باب القسامة في الجاهلية والإسلام قبل قوله: فدى ابنه عبد الله. وهو ظاهر الانفصال في المعنى.

ص84 (تصحيف): في الأصل من أبيات لأمية بن أبي الصلت: صِيداً جَحَاجِحَةً بِيضاً حضارمة، وصوابه كما في الديوان وغيره: مَرَازِبَةً.

ص88: قوله: ولولا أن الموت مخبري قبل مبعثه، وصوابه: مجتاحي.

ص103: تصحفت خصفة إلى حفصة.

ص105: (زيادة) قوله في البيت: من حجّ منهمُ أو اعتمرْ ... **وجهه أحسن** من وجه القمرْ.

وصوابه: أحسن من وجه القمر. فالوزن لا يصح بهذه الزيادة.

ص108: (تقديم وتأخير): وسأل رسول الله ﷺ وفد هوازن عن **عوف بن مالك**، وكان رئيس هوازن يومئذ، وقال لهم: «أين هو **عوف**»؟ وصوابه: مالك بن عوف ... أين هو مالك.

ص110: (خطأ): قول حليمة السعدية: «فأقبل عليه ثدياي بما شاء الله من اللبن، فشرب من **اللبن** حتى رَوي، وشرب أخوه من الأيسر حتى روي». وصوابه: فشرب من الأيمن حتى رويَ.

ص116: (تصحيف): «وإنما خندف اسم **غلب** على نسب ولدها»، وصوابه: وإنما خندف أمٌّ غلبت.

ومثله: نوح بن لامك بن المتوشلخ بن **خونك**، وصوابه: ابن خنوخ.

ص121: (تصحيف) **فلحز** نوح، وصوابه: فجزع نوح.

ص138: (تحريف): وجاء في بعض الأخبار: «أن رجلين أتيا امرأة **بوشد**، فعرضا أنفسهما عليها. وصوابه: امرأة من بني عامر.

ص147: (تصحيف) الزبير بن **أبي بكر**، وصوابه: الزبير بن بكار.

ص155: (تصحيف) قال: أخبرنا يونس **عن ابن** إسحاق. وصوابه: يونس بن أبي إسحاق.

ص169: (خطأ) وكان رسول الله ﷺ تستأجره غلام لخديجة يُقَال له: مَيْسَرَة.

وصوابه: وكان رسول الله ﷺ تستأجره خديجة مع غلام لها يُقَال له: مَيْسَرَة.

ص171: (تصحيف) وقد خطب إليكم رغبة في خديجتكم. وصوابه: رغبة في كريمتكم خديجة.

ص190: (تصحيف) وحدثني عتبة بن هشام، وصوابه: عتبة بن مسلم.

ص201: (نقص وتصحيف) أن أبا بكر الصدّيق صحب رسول الله ﷺ وهو ابن ثمان عشرة سنة، [نقص] ثم إنهم خرجوا في سفرٍ، يريد: خرجوا إلى سفرهم ذلك بعد عشرين سنة إلى الشام، وهم يريدون الشام في تجارة.

وصوابه: أن أبا بكر الصدّيق صحب رسول الله ﷺ وهو ابن ثمان عشرة سنة، والنبي ﷺ ابن عشرين سنة، ثم إنهم خرجوا في سفرٍ، يريد: خرجوا إلى سفرهم ذلك، وهم يريدون الشام في تجارة.

ص242: (تصحيف) قوله في البيت: أغْشَى فتاةَ الحَيِّ عِنْدَ حَليلِها ... وإذا غَزا في الحيّ لا أَغْشَاها

وصوابه: وإذا غَزا في الجيْشِ لا أَغْشَاها. كما في الديوان.

ص271: (تصحيف) الحصين بن سفيان، وصوابه: الحسن بن سفيان.

ص272: (تقديم وتأخير) قال: «يا بني كعب بن لؤي، يا بني كعب بن مُرَّة. وصوابه: يا بني مرة بن كعب.

ص276 (تصحيف): حدثنا أبو جعفر محمد بن علي بن نصر الترمذي، قال: حدثنا جابر بن عبد الله.

وصوابه: محمد بن أحمد، حدثنا رجاء بن عبد الله.

ص279 (تحريف): «فقام عبد الله بن الزِّبعرى، فأخذ فرْثاً ودماً، فلطخ به وجه النبي ﷺ، فقام ﷺ، فأتى أبا طالب، فقال: يا عم، من **أنا**، فقال أبو طالب: من فعل هذا بك يا ابن أخي؟

وصوابه: يا عم، ألا ترى إلى ما فُعِل بي.

ص280 (تصحيف): فبينما سعد بن أبي وقاص في نفرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ في شعب من شعاب مكة، إذ ظهر عليهم نفر من المشركين وهم يُصَلُّون، **فكايدوهم**، وعابوا عليهم ما يصنعون حتى قاتلوهم.

وصوابه: فناكروهم.

ص306 (تصحيف): قال الفرات بن محبوب **اليشكري**. وصوابه: السّكوني.

ص311: (تصحيف) أبو صالح الرازي، وصوابه: الرَّاسبي.

ص328 (خطأ): ويعرضُ في **نفس** المواسم نَفسه. وصوابه: في أَهْل المواسم.

ص330: (تصحيف) **لمنسلة** من التهمة. وصوابه: لمنصلة من التهمة.

ص346 (تصحيف): «وقد وقفت على بعض القتلى، وهو أصفر الوجه، **أفطين** الأنف». وصوابه: أفطأ الأنف.

ص377 (تصحيف): «وكان أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، قد لقيا رسول الله ﷺ **بثنية** العُقَاب». وصوابه: بنيق العقاب.

ص382 (تصحيف): «قال الزبير بن العوام ورِدْفه خالد بن الوليد بالجيش مِنْ أَسْلَمَ **وعقيل**. وصوابه: من أسلم وغِفار.

ص388: حدثنا ابن منيع، وصوابه: ابن بنت منيع.

وغير هذا كثير، لكن القصد التمثيل حتى تتضح بعض الصعاب التي يواجهها المحقق، وينبغي أخذها بعين الاعتبار، خصوصاً في ضبط النسخة الفريدة.

الخلاصة

من خلال ما تحصّل من أمثلة، يمكن تلخيص المنهجية المثلى المُتّبعة في تحقيق النسخة الفريدة، -تبعاً لاشتهار الكتّاب من عدمه- في العناصر الآتية:

- مِن أقوى الوسائل المنهجية في ضبط النسخة الفريدة مراجعةُ مسائل الكتّاب قيد التحقيق في مصادر المادة نفسها عامة، ثم في موارد المؤلف الموجودة مخطوطة أو مطبوعة خاصة، ويلزم مراجعتها أيضاً في الكتب التي اعتمَدَتْ عليه، أو نَقَلتْ منه؛ لأن هذه الموارد المنقول عنها أو الناقلة عنه، هي بمثابة نُسخ غير مباشرة تعضّد النسخة الفريدة، وتُعين في تقويم النص وتصحيحه، وتُحقق الخلاف الوارد في العبارة أو اللفظ.

- ويَدخل في هذا أيضاً الاستعانة بكتب المؤلف نفسه، خصوصاً إن كانت في نفس الموضوع أو في شرح نفس الكتّاب.

- في بعض الحالات التي لا يصرّح فيها المؤلف بموارده فيصعب معها معرفتها، يستلزم الأمر من المحقق البراعة والحذَق، مع الاطلاع الواسع والخبرة الوفيرة حول موضوع وكُتب الفَنّ المحقّق، والقدرة على جرد المصنفات السابقة على المؤلف التي هي مَظنِة نقله منها.

- على المحقق أن يستعين بما يملكه من تجربة ومراس في مجال البحث، ويعتمد على حدسه العلميّ واللّغويّ في فكّ الرّموز، وحلّ المشكلات التي تطرحها العبارات والألفاظ التي لا تسعف مصادر المؤلّف في إيجاد حلول لها، وخير معين

على هذا هو الصبر مع الاعتماد على النفس، وكذا الاقتناع بأهمية الكتاب وقيمته وفائدته.

- مما ينبغي التنبه له أنه جرت عادة المصنّفين الأوائل في النقل عن المصادر دون عزوٍ، ومما يساعد في معرفة موارد الكتاب أن يكون الموضوع في باب معين يسهل العثور عليه، أو تكون مسائله مشتهرة، أو تكون فروعها واردة في كتب أهل العلم.

- يلزم الاحتراز الشديد من الوقوع في التصحيف أو التحريف، الذي قد يكون مردّه إلى الكلمات التي يتركها الناسخ غفلاً عن الإعجام أو الضبط، فتحتمل بذلك الكلمات أكثر من قراءة، ولا تكاد تفهم إلاّ من سياق الكلام.

- ينبغي الاستفادة من الإمكانيات الهائلة والسريعة التي يُتيحها البحث الإلكتروني، من خلال البحث بالمفردات والجمل المفتاحية في الموسوعات الكبيرة، مثل الجامع الكبير، أو جامع التراث، أو المكتبة الشاملة وغيرها، وكذلك محركات البحث على الشبكة، مما يسهل الوقوف على موارد المؤلف في الكتاب.

- مما يُعين أيضاً التمرس بمعرفة الخطوط وبعادة الناسخ وطرائقه في الكتابة، وبأسلوب المؤلف وصيغه وعباراته، ويتأتّى هذا بالقراءة المتأنية والمتكررة للكتاب قيد التحقيق.

- ينبغي على المحقق أن يبتعد عن الجزم في الأمور الظنية، سواء تعلق الأمر بمعطيات لدراسة المؤلف، أو لضبط نص الكتاب، حتى تتبين له قرينة مُرجحة إلى مراده.

- يلزم طلبة الماجستير والدكتوراه الابتعاد -ما أمكنهم ذلك- عن تحقيق النسخة المخطوطة الفريدة، فإن كان لا بد، فعلى الأستاذ المشرف الالتزام بقراءة

البحث كاملاً، من باب تحمل المسؤولية المشتركة وطلباً للصحة، وبعدها يتناول الباحثون العمل بالنقد والتقويم.

- حاصل القول: إن هذه الطرائق والمناهج خير معين لتحقيق النص وضبطه، والتغلب على بعض صعابه، لكن تبقى الحاجة ضرورية وماسة لنسخة أو نسخ أخرى لإخراج الكتاب على أمثل صورة وأكملها.

هذا آخر ما تيسّر تحريره، والحمد لله ربّ العالمين.

والشكر الجزيل والثناء العميم لكلّ من أفدتُ منه في تدوين هذه المقالة، وأخصّ بالذكر أستاذنا الأديب الأريب سيدي الدكتور قاسم السامرائي، وأستاذنا المتكرّم المفضال سيدي الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، حفظهما الله تعالى ونفع بهما وبارك في أعمالهما وأعمارهما.

المصادر والمراجع

- **إشكالية التعامل مع النسخة الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخية (المنظومات الإسماعيلية اليمنية نموذجاً)**، د. عادل سالم العبد الجادر، **عالم الفكر**: ع3، مج36، مارس2008م.

- **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، لعبد الله عبد الرحيم عسيلان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى 1415هـ/1994م.

- **تقييد العلم**، للخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، الطبعة الأولى 1974م.

- **تلقيح العقول في فضائل الرسول ﷺ**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد التميمي البصري (توفي أوائل القرن 6هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: د. طارق طاطمي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث ومركز ابن القطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة العطرة، الرابطة المحمدية للعلماء ـ الرباط، الطبعة الأولى 1433هـ/2012م.

- **حرق الكتب في التراث العربي**، لناصر الحزيمي، منشورات الجمل، الطبعة الأولى: 2002م.

- **خَلْقُ النبيّ ﷺ وخُلُقُهُ**، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد العزيز السّجستاني الكاتب (توفي بعد 450هـ)، ضبط وتعليق: د.طارق طاطمي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، الطبعة الأولى 1435هـ/2014م.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (ت748هـ)، تحقيق جماعة من الباحثين، إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1405هـ / 1985م.

- ظاهرة غرق النصوص المخطوطة أو إغراقها ومحوها بالماء في التراث العربي الإسلامي، للدكتور عبد اللطيف الجيلاني، **مجلة مرآة التراث**، ع1.

- **علم الاكتناه العربي الإسلامي**، للدكتور قاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية 1422هـ/2002م.

- **محاضرات في تحقيق النصوص**، للأستاذ هلال ناجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1994م.

- **المخطوط العربي وعلم المخطوطات**، لمجموعة من الباحثين، تنسيق: د. أحمد شوقي بنبين، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، 1994م.

- **المدجنون والموريسكيون في المصادر النصية والوثائقية: ذاكرتهم التاريخية في الوقت الراهن**، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، إعداد وتنسيق: مصطفى عديلة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى 2017م.

- **مَنْ صَبَرَ ظفِرَ**، لأبي بكر محمد بن علي المُطَّوِّعي الغَازِي النَّيْسَابُورِي المُجَاوِر (كان حيًّا سنة 435هـ)، تقديم وتحقيق: د. طارق طاطمي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، الطبعة الأولى 1438هـ/2017م.

المصادر الأولى في السيرة النبوية وأهميتها: المنتخب من مغازي موسى بن عقبة أنموذجا

محمد الحسين باقشيش(1)

إن أهمية موضوع السيرة النبوية ودراسته لا تخفى على ذوي العقول السليمة والبصائر النيّرة، فالسيرة النبوية هي المنطلق الأساسي والركيزة الأولى في الصفحات المشرقة من صدر الإسلام، منها يستمد المسلمون قوتهم وطاقتهم ومنهاجهم الواضح الذي يسلكون به سبل الرشاد.

وقد فطن العلماء الأوائل إلى خطورة هذا الموضوع لأنه يعبر في عمقه عن منهاج السعادة الأبدي المتجسد في قيادة النبي ﷺ، فتخصصوا فيه كما تخصصوا في رواية الحديث، فبرز في ميدان السيرة علماء أمجاد كانوا بالدرجة الأولى محدثين اعتنوا برواياتها وضبطها وتحريرها وتمحيصها وتخليص ألفاظها من الاضطراب الواقع في بعض رواياتها واختاروا جيّد الرواية منها، ونبّهوا على رديئها، حتى أشرقت في صورتها الحقيقية التي تطمئن إليها النفس، ومن هؤلاء المبرِّزين في السيرة النبوية المعتبرين من المصارد الأولى والرواد الأوائل في كتابة السيرة والمغازي: عروة بن الزبير، ومحمد بن الشهاب الزهري، ومحمد بن إسحاق، وأبو معشر السندي، ومحمد بن عمر الواقدي، ومحمد بن سعد، وموسى بن عقبة.

---

(1) أستاذ محاضر في الحديث الشريف وعلومه والسيرة النبوية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر ، المملكة المغربية، واستاذ زائر بجامعة الطائف وجامعة أم القرى بالعربية السعودية.

هذه الزمرة من العلماء وغيرها كثير، قامت بدور مهم في إرساء قواعد الكتابة في سيرة النبي ﷺ. وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل مصدر من هذه المصادر، سوى الأخير الذي سأتناوله بالتفصيل والبيان.

المصدر الأول

عروة بن الزبير بن العوام (ت94هـ)، وهو من شيوخ موسى بن عقبة وأحد فقهاء أهل المدينة السبعة الذين أُخذ عنهم الرأي.[1]

قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، فقيها عاليا مأمونا ثبتا[2]. وقد عده العلماء من التابعين الصالحين وأفاضل أهل المدينة وعقلائهم، لم يدخل في شيء من الفتن. وقد قام عروة بن الزبير بدور هام في إرساء القواعد للكتابة في سيرة النبي ﷺ، وكان مرجعا في المغازي للخلفاء والأمراء والعلماء، فكانوا يكتبون إليه ويسألونه وكان يجيبهم كتابة أو شفاها، وربما أدى استفسارهم إلى تأليفه في مغازي رسول الله ﷺ، وقد كتب عروة في التاريخ الإسلامي عن بعض فترة الخلفاء الراشدين، أما عن كتاب المغازي له فقد كان أحد المراجع في السيرة النبوية لطلبة العلم والباحثين، إذ يعتبر أول من صنف فيها كما قال الواقدي: كان عروة فقيها عالما حافظا ثبتا حجة عالما بالسير هو أول من صنف المغازي.[3]

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة أبي الأسود: نزل أبو الأسود مصر وحدث بها بكتاب المغازي لعروة بن الزبير عنه.[4]

(1) تقريب التهذيب لابن حجر، وانظر مغازي عروة للأعظمي.
(2) الطبقات لابن سعد 133/5.
(3) انظر مغازي عروة بن الزبير.
(4) السير 101/2.

إلا أن كتابه هذا فقد ولم يُدر ما مصيره، ولم تصلنا روايات مغازيه إلا عن طريق مقتطفات ومقتبسات كتّاب السيرة المتقدمين والمتأخرين بوسيلة الإسناد والوجادة.

وقد قام مؤخرا بجمع رواياته من طريق أبي الأسود فقط في كتاب مستقل الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت عنوان: **مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير برواية أبي الأسود عنه «النسخة المستخرجة»**، يقول الدكتور الأعظمي عنه: وكتاب المغازي لعروة بن الزبير برواية أبي الأسود، وقد استخرجته من بطون الأسفار، وهو بحق من أقدم ما أُلِّف في السيرة النبوية.[1]

المصدر الثاني

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت124هـ)، وهو من كبار المحدثين في عصره، وثّقه الجهابذة من علماء الجرح والتعديل، وهو أول من استخدم طريقة جمع الأسانيد ليكتمل السياق وتتصل الأحداث دون أن تقطعها الأسانيد مع بيان لفظ كل إسناد وطريق، وهو صاحب المحاولة الشاملة لتدوين السنة والسيرة النبوية[2]، وقد ثبت أنه دون مغازي رسول الله ﷺ في كتاب مستقل رواه عنه عديد من المحدثين وكتاب السيرة، من بينهم موسى بن عقبة، إلا أن كتابه فُقد أيضا ولم يعرف عنه شيء، وقد كشفت بحوث المتأخرين عن عدد كثير من الفقرات التي استعارتها كتب مترجمي النبي والكتّاب عن تاريخ الإسلام الأُوَّل المنقولة عنه، وقد تناول فيها جميع حياة النبي ﷺ، لا المغازي بالمعنى الخاص وحدها -كما تُبين مقتبسات عبد الرزاق الصنعاني وابن سعد خاصة. ولأهمية روايات ابن شهاب من حيث التوثيق ودوره الريادي بين علماء فن المغازي والسيرة قام بجمعها مؤخرا

(1) انظر مقدمة **المغازي** لعروة بن الزبير.

(2) انظر **تهذيب الكمال** 419/26 **والسيرة النبوية الصحيحة**، أ. د أكرم ضياء العمري، ص55.

الأستاذ سهيل زكّار في مؤلف لطيف، لكنه اقتصر على استخراجها من مصنف عبد الرزاق وحده، وإن كانت رواياته توجد في العديد من المصنفات الحديثية والتاريخية، وما أدري ما السبب الذي حذا به إلى ذلك، ولم يبين هو سبب الاقتصار على ذلك، ولذا فإن مرويات ابن شهاب في المغازي والسير لا تزال في حاجة ملحة إلى جمع شامل لها وتحقيقها ودراستها، حتى يبدو من خلالها صورة واضحة تكاد تكون تامة في مدى استيعاب ابن شهاب الزهري لكافة مناحي حياة النبي ﷺ، وأنه لم يقتصر على جانب الحوادث القتالية والمعارك والمواجهات فحسب، فهو صاحب المحاولة الشاملة الأولى لجمع حديث الرسول ﷺ بما فيها سيرته وشمائله.

المصدر الثالث

محمد بن إسحاق بن يسار مولى قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف بن قصي (ت150هـ).

نشأ ابن إسحاق بالمدينة وتربى بين أحضان علمائها وتتلمذ على فقهائها، وشاهد سادتها وعظمائها، وقد تأثر ببيئة المدينة العلمية وجوها الإيماني منذ صباه، وترسخ ذلك لديه في شبابه بتردده على العلماء واحتكاكه بهم، وفي مقدمتهم: أبوه إسحاق ابن يسار الذي كان مشغوفا بجمع الأحاديث مما دفعه إلى الاشتغال من حداثته برواية الحديث، مما كان له أثر في الإكثار في روايته عن أبيه في كتابه بعد ذلك، ولكنه لم يقتصر عليه بل وسع مداركه بزيارة أشهر العلماء من أمثال: عاصم بن عمر، وعبد الله بن أبي بكر، والزهري.(1)

وقد استقر ابن إسحاق في أول أمره في المدينة النبوية ثم رحل في طلب العلم وتوسيع دائرة مصادر التلقي إلى عدة حواضر علمية، ثم استقر به الأمر أخيرا في

---

(1) المغازي الأولى ومؤلفوها، ذ جوزيف هوروفتس، ص77.

العراق ورجع بعلم غزير، وشرع في تدوين ما تحمله عن شيوخه وخاصة فيما يتعلق بالمبتدأ والمغازي والسير، وقد خص هذا العلم بكتاب مستقل هو الذي اشتهر بين العلماء وطلاب العلم.

قال ابن سعد: كان أول من جمع مغازي الرسول ﷺ وخرج من المدينة قديما فلم يرو عنه أحد منهم غير إبراهيم بن سعد، وكان محمد بن إسحاق مع العباس ابن محمد بالجزيرة، وكان أتى أبا جعفر المنصور بالحيرة وكتب له المغازي، فسمع منه أهل الكوفة بذلك السبب، وسمع منه أهل الجزيرة حين كان مع العباس بن محمد وأتى الري فسمع منه أهل الري، فرواته من أهل هذه البلدان أكثر ممن روى عنه من أهل المدينة.(1)

قد كثر ثناء أهل العلم والمحدثين على ابن إسحاق، واعترفوا له بما تعب فيه من جمع الأخبار والروايات، والبصر بعلم المغازي والسير وشهدوا له بذلك وأذعنوا .

ومن ثم قال الزهري: لا يزال بالمدينة علم جمّ ما كان في المدينة ابن إسحاق.(2)

وقال الشافعي: من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق.(3)

وقال الخطيب فيه: كان عالما بالسير والمغازي وأيام الناس وأخبار المبتدأ وقصص الأنبياء.(4)

---

(1) **الطبقات** (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)، ص401، وانظر **تهذيب المزي** 426/24، والسير 48/7.

(2) **تاريخ بغداد** 219/1، و**تهذيب الكمال** 412/24.

(3) **تاريخ بغداد** 219/1، و**تهذيب المزي** 426/24.

(4) **تاريخ بغداد** 215/1.

وقد أثنى عليه غير واحد من فطاحل أهل العلم من المحدثين وغيرهم.

وهو موثق عندهم توثيقا مجملا، إلا أنه لم يسلم من انتقادات وطعون وجهت إليه في جانب رواياته الحديثية حيث رمي بالتدليس، وفي جانب عقيدته حيث رمي بالتشيع والقدر، ومن حيث مصادر تلقيه حيث توسع في الرواية حتى أخذ عن أهل الكتاب. وخلاصة القول فيه عند النقاد، قول الذهبي: كان صدوقا من بحور العلم وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به وحديثه حسن، وقد صححه جماعة.(1)

وقال في موضع آخر: وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن إلا في ما شذ فيه فإنه يعد منكرا، هذا الذي عندي في حاله.(2)

وختم الحافظ ابن حجر بقوله: محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.(3)

ولمكانة ابن إسحاق العلمية وضلاعته في الأخبار والمغازي والسير تحمّل الناس عنه كتبه التي ألفها في التأريخ والفتوح والأخبار والأنساب، وخاصة كتابه السير والمغازي الذي وصل إلينا شبه كامل من طريق البكائي بتهذيب ابن هشام، وما تبقى من روايات كتابه التي وصلت إلينا من طريق يونس بن بكير.

قال الذهبي عن كتاب ابن إسحاق هذا وما يحتاج إليه من تعديلات وتصويبات ترقى به إلى رتبة الاعتبار والاحتجاج في الأخبار: «لا ريب أن ابن

---

(1) **الكاشف** 18/3 (4789) دار الكتب العلمية.

(2) **السير** 41/7.

(3) **تقريب التهذيب** ترجمة (5725)، م الرسالة.

إسحاق كثر وطول بأنساب مستوفاة، اختصارها أملح، وبأشعار غير طائلة حذفها أرجح، وبآثار لم تصحح، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح، ورواية ما فاته».[1]

ومن ثم نستطيع القول بأن كتاب ابن إسحاق في السير والمغازي لا يزال بحاجة ماسة إلى تحقيق مادته العلمية وإخراجه إخراجا سليما، مع دمج روايات الطريقين اللتين وصل الكتاب منهما لتكتمل صورة المؤلف في سياق موحد، والقيام بدراسة الروايات كلها والحكم على كل رواية بما يليق بها من حيث القبول أو الرد تزامنا مع النظر في المتابعات والشواهد وما يعضد ويقوي رواياته.

المصدر الرابع

محمد بن عمر الواقدي الأسلمي (ت207هـ)، مولى لبني سهم من أسلم.

على الرغم مما بلغه الواقدي من بعد الصيت، وعلو المنزلة والذّكر الحسن، والاعتراف بشسوع العلم والمعرفة، فإنه لم يسلم من كلام النقاد وكلام علماء الجرح والتعديل المنصفين والمعتدلين.

خلاصة الأمر فيه قول الذهبي في التذكرة: أبو عبد الله الحافظ البحر، لم أسق ترجمته هنا لاتفاقهم على ترك أحاديثه وهو من أوعية العلم لكنه لم يتقن الحديث، وهو رأس في المغازي والسير ويروي عن كل ضرب.[2]

وقال في موضع آخر: محمد بن عمر.. صاحب التصانيف والمغازي العلامة الإمام أبو عبد الله، أحد أوعية العلم، على ضعفه المتفق عليه.[3]

---

(1) السير 115/6.
(2) تذكرة الحفاظ 348/1.
(3) السير 454/9.

وأما الحافظ ابن حجر فقد لخص أقوال النقاد فيه فقال: متروك مع سعة علمه.[1]

وعلى الرغم مما وصف به الواقدي من القوادح والطعون، فإن العلماء لم يهدروا علمه جملة، بل أنصفوه فيما هو رأس فيه وعمدة، فاستأنسوا بعلمه في ذلك من غير احتجاج، وميزوا بين ما هو أخبار وأنساب وحوادث المتأخرين فيحتاج إليه في ذلك، وبين ما هو أحكام وعقائد وحلال وحرام فلا يلتفت إليه.

فها هو الذهبي ينصف الواقدي بعصارة وخلاصة ما يستحق من خلال استقرائه لكلام العلماء فيه وعلمه، فقال: «...جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، فاطرحوه لذلك، ومع ذلك فلا يستغنى عنه في المغازي، وأيام الصحابة وأخبارهم». ثم قال: «وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ، وتورد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض فلا ينبغي أن يذكر، فهذه الكتب الستة، ومسند أحمد، وعامة من جمع في الأحكام تراهم يترخصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء، بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئا، مع أن وزنه عندي أنه مع ضعفه يكتب حديثه، ويروى، لأني لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه، كيزيد، وأبي عبيد، والصاغاني والحربي ومعن، وتمام عشرة محدثين، إذ قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي رَحِمَهُ ٱللَّهُ».[2]

---

(1) تقريب التهذيب 194/2، دار المعرفة.

(2) السير 454/9 و469.

وقال ابن كثير: والواقدي عنده زيادات حسنة وتاريخ محرر غالبا، فإنه من أئمة هذا الشأن الكبار، فهو صدوق في نفسه مكثار، كما بسطت القول في عدالته وجرحه في كتابنا الموسوم بـ «**التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**».[1]

من خلال كلمة الإنصاف هذه يتضح ضعف الواقدي واطراح حديثه، إلا أنه في باب الأخبار والمغازي والسير تورد رواياته، ولكن لا يحتج بها إذا انفرد، خاصة إذا كان فيها ما يستغرب أو يستنكر، ومن باب أولى ألا يعارض بها الروايات الصحيحة.

ألف الواقدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتبا كثيرة في موضوعات متعددة تشهد بسعة علمه وتبحره في مختلف العلوم الإسلامية، ومنها كتاب **التاريخ والمغازي والمبعث** الذي يعد من المصادر الأولى في كتابة السيرة النبوية، وهو الذي بقي محفوظا إلى يومنا هذا متداولا بين الباحثين ينهلون منه ويستفيدون من مادته العلمية الغزيرة، مع أنه يحتاج في نظري إلى مزيد عناية من حيث تحقيقه ودراسة رواياته والبحث عن الروايات المقوية والمعضدة لرواياته من كافة مصادر الحديث وأهل السير والمغازي ومصنفات التفسير المسندة.

المصدر الخامس

نجيح بن عبد الرحمان السندي أبو معشر، وهو مولى بني هاشم، مشهور بكنيته (ت170هـ).

وهذا المصدر وإن كان يعتبر من المصادر الأولى في الكتابة في المغازي والسير، إلا أنه لم يحظ في مجال الحديث والروايات بمحامد الذكر عند المحدثين، فقد انهالت عليه المطاعن والقوادح من جميع طبقات النقاد من المعتدلين وغيرهم، ولا

---

(1) **البداية والنهاية** 234/3.

شك أن الضعف في مجال الحديث له تأثير على روايات المغازي والسير لتعلقها بالشرائع والأحكام والعقيدة.[1]

وطعونهم فيه كثيرة، ومنهم من مشّاه في التاريخ والمغازي ولم يرتضه في الحديث، كأحمد بن حنبل.[2]

قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: كان محمد بن حنبل يرضاه ويقول كان بصيرا بالمغازي.[3]

وقال الخليلي: أبو معشر له مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه احتج به الأئمة وضعفوه في الحديث، وخلاصة ما توصل إليه الحافظ ابن حجر من خلال أقاويل النقاد أنه: ضعيف أسنّ واختلط.[4]

الذي مشى عليه الدارسون المتأخرون اعتمادا على المصادر السابقة هو التفريق بين ضعفه في الحديث فيطرح، وبين قبوله في المغازي فيعتبر، ولخص أستاذنا الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري القول فيه بقوله: أبو معشر السندي وهو بصير في المغازي، ضعيف في الحديث، لكن ضعفه نسبي يكتب معه حديثه، لا سيما حديثه عن محمد بن كعب، ومحمد بن قيس تمشيا مع رأي الطبقة المتوسطة من النقاد، لأن منهج المحدثين الأخذ بقول الطبقة المتوسطة في التجريح إذا تعارض مع قول الطبقة المتشددة.[5]

---

(1) انظر محمد بن سعد وكتابه الطبقات، المصدر الثالث في السيرة والمغازي (تحت الطبع).

(2) تاريخ الخطيب 461/13، وتهذيب الكمال 325/29-326.

(3) الجرح والتعديل 494/8، وانظر تهذيب المزي 326/29.

(4) تهذيب التهذيب 422/10.

(5) السيرة النبوية الصحيحة 60/1.

ولم تذكر له كتب التراجم سوى كتابين من مؤلفاته هما: كتاب **المغازي**، وكتاب **تاريخ الخلفاء**.(1)

والكتاب الأول استفاض ذكره بين المحدثين وأمروا بكتابته والإفادة منه، ويبدو أن كتابه هذا فُقد كغيره من مصادر المغازي والسير، ولم يقف الدارسون على محتوياته مباشرة إلا من خلال المقتطفات المقتبسة في المصادر المتأخرة عنه، وقد أخبر بعض الدارسين أنه توجد عدة قطع منه ضمن كتاب **المغازي** للواقدي الذي يقدمه في أحد الفصول بإسناد يشمل جميع رواته.

وقال سيزكين: قد وصل إلينا قسم من هذا الكتاب في كتاب الواقدي المعنون بنفس الاسم، وكذلك في كتاب **الطبقات** الكبير لابن سعد، وإلى حد ما عند الطبري.

وأشار من قبل إلى أن الخطيب البغدادي حصل على إجازة روايته في دمشق.(2)

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإننا لا نستطيع أن نقف على محتوى الكتاب ومادته العلمية ولو بشكل نسبي حتى نتمكن من التعرف على طريقة إيراده للروايات والمغازي والسرايا ومعالجته للوقائع، وكلامه عليها، وأسلوبه ومنهجه في ذلك، ولم تغننا في هذه الحال كلمة هوروفتس شيئا، عندما قال: «على حين يذكر أبو معشر في **المغازي** رواته نجده لا يستعمل أي إسناد في الغالب، إن لم يكن دائما في التاريخ».

إذ إنه ليس عنده تصور واضح عن الكتاب، ولهذا لم ينبس مارسدن جونس عن منهج **مغازي** أبي معشر بحرف، وإنما اكتفى بقوله: ويظهر من الفقرات التي أوردها الطبري عنه أن **مغازي** أبي معشر **كمغازي** موسى بن عقبة، فقد اشتملت على أخبار من حياة النبي ﷺ قبل الهجرة.

---

(1) انظر **الفهرست** لابن النديم.

(2) **تاريخ التراث العربي**، ص84-86.

ولهذا نقترح -تبعا لمارسدن جونس- أن تجمع مرويات أبي معشر في المغازي من بطون المصادر المختلفة المخطوطة والمطبوعة بين أيدينا، وبعد ذلك نستطيع أن نقوم بدراسة شاملة مفصلة عن أسلوب الكتاب ومنهجه وطريقة مؤلفه فيه، ومدى استيعابه للمغازي والسرايا، ومقدار الاستفادة منه والاعتماد عليه، ومقارنته بمغازي معاصريه بعد سبر رواياته ونقدها وفقا للأسس النقدية السليمة، فهو يعتبر بجانبها من الرواد الأوائل في جمع نصوص المصادر الأولى للسيرة النبوية في صدر الإسلام.

المصدر السادس

موسى بن عقبة ابن أبي عياش، أبو محمد القرشي، مولاهم الأسدي، المطرقي المدني، (ت141هـ)، يعد من صغار التابعين، حيث لم يرو إلا عن صحابية واحدة، هي أم خالد بن سعيد بن العاص.[1]

وقد أجمع علماء النقد والجرح والتعديل على إمامة موسى بن عقبة وتوثيقه في الحديث والمغازي.

والمقصود في هذا السياق التجلية عن كتابه المغازي ومنتخبه.

عاش موسى بن عقبة في المدينة النبوية، وعاش في بيئة علمية محضة، انتشرت فيها السنة، وازدهرت فيها الرواية، وتمحصت فيها حوادث السيرة والمغازي

وقد حظي موسى بالتتلمذ على أيدي شيوخ كثيرين مبرزين في الحديث والرواية والمغازي والسير والفقه، فارتوى من علمهم، وتأثر بمناهجهم.

وقد تضافرت أقاويل العلماء الفضلاء والنقاد النبلاء في الثناء على موسى لما هو أهله وما يستحقه، واتفقوا على إمامته وصدارته وتوثيقه.[1]

---

(1) تهذيب الكمال 115/29، والسير 114/6، وتهذيب التهذيب 360/10، وغيرها.

وقد اتفقوا على أن له كتابا في مغازي رسول الله ﷺ كتبه وقيده بيده، وقد تنوعت عبارات تلميذه الإمام مالك في الإرشاد إلى كتابه والإفادة منه والاعتماد عليه كلما سئل من قبل الطلاب عما يقرؤونه ويكتبونه من كتب المغازي.

قال إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن معن بن عيسى: كان مالك بن أنس إذا قيل له: مغازي من نكتب؟ قال: عليك بمغازي موسى بن عقبة، فإنه ثقة.[2]

وعن مطرف ومعن ومحمد بن الضحاك قالوا: كان مالك إذا سئل عن المغازي قال: عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة، فإنها أصح المغازي.[3]

وفي رواية قيل لمالك ممن نأخذ المغازي؟ فقال: عليكم بمغازي الشيخ الصالح موسى بن عقبة، فإنها أصح المغازي عندنا.[4]

وسمع محمد بن الضحاك المسور بن عبد الملك المخزومي يقول لمالك: يا أبا عبد الله، فلان كلمني يعرض عليك، وقد شهد جده بدرا، فقال: لا ندري ما تقولون، من كان في كتاب موسى بن عقبة قد شهد بدرا فقد شهد بدرا، ومن لم يكن في كتاب موسى بن عقبة فلم يشهد بدرا.[5]

وقد تتابع العلماء بعد الإمام مالك في الثناء على كتاب موسى بن عقبة وتوثيقه توثيقا رصينا، وجعلوه من أصح ما صنف في ميدان المغازي وأوله.

هذا الشافعي يقول: ليس في المغازي أصح من كتابه مع صغره وخلوه من أكثر ما يذكر في كتب غيره.[6]

---

(1) الجرح والتعديل 154/1، والمصادر السابقة.

(2) المصادر السابقة.

(3) دلائل النبوة للبيهقي 371/2، وتهذيب الكمال 118/29، والسير 115/6.

(4) تهذيب الأسماء واللغات 117/2-118 القسم الأول.

(5) تهذيب الكمال 119/29، والسير 116/6، والتهذيب 360/10.

(6) الرسالة المستطرفة ص 82.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: كان يحي بن معين يقول: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب.[1]

تبين مما سبق نسبة كتاب مغازي رسول الله ﷺ بالجزم والقطع من قبل العلماء لموسى بن عقبة.

وبالإضافة لما سبق يقول الإمام أحمد: عليكم بمغازي موسى بن عقبة، فإنه ثقة.[2]

وعبر الذهبي بقوله: وكان بصيرا بالمغازي النبوية، ألفها في مجلد، فكان أول من صنف في ذلك.[3]

وأما السخاوي فقال: فأما السيرة النبوية والمغازي، فقد انتدب لجمعها مع سائر أيامه، مما يرشد لطريقته من فاق كثرة، وراق خبرة، كموسى بن عقبة الأسدي المدني، أحد التابعين، ومحمد بن إسحاق المطلبي أحد التابعين أيضا، لرؤيته أنسا رضي الله عنه، وأبي عبد الله محمد بن عمر الأسلمي مولاهم المدني القاضي. وفي أول الطبقات الكبرى لكاتبه أبي عبد الله محمد بن سعد البغدادي سيرة مطولة.. وأولها -سيرة موسى- أصحها كما قال تلميذه الإمام مالك وغيره.[4]

منهج موسى بن عقبة في كتاب المغازي من خلال المنتخب والروايات المجموعة

يتضح من خلال الروايات المجموعة ونماذج الروايات في المنتخب أن كتاب موسى لم يقتصر على المغازي بالمعنى الخاص، وإنما شمل حوادث ما قبل البعثة،

---

(1) **تهذيب الكمال** 119/29، **والسير** 116/6، **والتهذيب** 360/10.

(2) **تذكرة الحفاظ** 148/1، وانظر: **الرسالة المستطرفة**، ص82.

(3) **السير** 114/6.

(4) **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ**، ص157.

وأول مبدأ الوحي، والهجرة إلى الحبشة والمدينة، وقوائم أسماء المهاجرين، وأصحاب بيعة العقبة، وحجة الوداع وتفاصيلها، ووفاة النبي ﷺ، وخطبة أبي بكر الصديق، وشيئا من سياسة الخلفاء الراشدين.(1)

وقد اتبع موسى بن عقبة بدقة أسلوب مدرسة المدينة، فنجده يعكس تزايد تأكيد المحدثين على الإسناد، فنظام الإسناد قاعدة عنده، ولا يحذف الرواة في المقتبسات المحفوظة عنه إلا في القليل منها، ويبدي اهتماما خاصا بذكر تواريخ الأحداث، ويؤرخ تاريخها سنويا.(2)

وقد نوَّع موسى في مصادر مادته العلمية، فمنها الوثائق والمدونات ومنها الشفاهي والتحمل المباشر، وقد أكثر من ذلك عن شيخه ابن شهاب الزهري -كما تقدم- وأضاف إلى ذلك بحوثه الخاصة واستنتاجاته وترجيحاته مما استفاده من حصيلة الروايات والأخبار لديه.(3)

وإضافة إلى هذا، فإن موسى بن عقبة كان يسوق الروايات في المغازي بأسلوب واضح مباشر، فيه حيوية وسلاسة، بعيد عن المبالغة أو محاولة التأثير، وهو يمهد أحيانا للحادثة بمقدمة موجزة تضعها موضعها التاريخي، وتجعل الحديث متسلسلا متصلا.(4)

كما أنه أحيانا يستشهد بالآيات القرآنية التي نزلت في كل حادثة بعينها.(5)

---

(1) مقدمة المغازي لموسى بن عقبة، أ. د محمد الحسين باقشيش.

(2) علم التاريخ عند العرب، د عبد العزيز الدوري، ص27، والمغازي الأولى ص43 و71.

(3) الجرح والتعديل 1/154-155، والمرجعان السابقان.

(4) انظر المغازي لموسى بن عقبة، ص40.

(5) المرجع السابق.

ومرة يقتبس من الآيات المناسبة للحادثة ويدمجها ضمن الرواية، وأحيانا يسوق معاني الآيات فحسب.[1]

وأما الأنساب، فاهتمام موسى بن عقبة بها واضح جلي في كل المقتبسات التي نقلت عنه بالنسبة للمشتركين في الغزوات، وخاصة الشهداء منهم، فهو يذكر من استشهد في الغزوة أو الوقعة، باسمه ونسبه، بعد ذكر اسم قبيلته، والقوائم التي أعدها كلها مسندة إلى ابن شهاب الزهري، واهتمام ابن شهاب بالأنساب معروف عند العلماء، وقد ألف في ذلك كتابا.[2] (انظر سير أعلام النبلاء 333/5).

وبالنسبة للأشعار والقصائد، فهو يستشهد بالأبيات الشعرية من غير إطالة، إذ يذكر الأبيات المناسبة التي قيلت في الحادثة فحسب وإن كانت القصيدة طويلة.[3]

وقد التزم موسى بن عقبة في كل ذلك منهج المحدثين في سوق الروايات من حيث الأسلوب، ولم يخلط بين أساليب المحدثين والقصاص في كتابه.[4]

ولهذا لم يكن يجمع عدة أسانيد في سياق رواية واحدة -كما فعل أهل السير والمؤرخون- بحيث تمتزج ألفاظ تلك الطرق، وتتداخل في بعضها، بحيث يصعب تمييز لفظ كل إسناد وطريق عن الآخر، وإنما يسوق لكل رواية إسنادها على حدة، مما يسهل عملية الحكم على كل إسناد ورواية.

أما مصادر موسى بن عقبة في مغازيه فكانت كلها عن علماء المسلمين المعروفين بين أوساط أهل الحديث والسير والمغازي، ويتضح ذلك في سلاسل

---

(1) المغازي لموسى بن عقبة، ص40.

(2) المرجع السابق، ص41.

(3) انظر المرجع السابق، ص43.

(4) علم التاريخ عند العرب، د. عبد العزيز الدوري، ص27-28، والمغازي لموسى بن عقبة ص50.

الأسانيد التي يقدمها بين يدي الرواية في الغالب، سواء في الفترة المكية أو المدنية.(1)

الكلام على منتخب مغازي موسى بن عقبة

لقد قررت فيما سبق أن كتاب المغازي لموسى بن عقبة لم يصل إلينا بعد أن كان متداولا حتى القرن العاشر الهجري.

فقد ظل يقتبس منه ويستخدم في مجال تخصصه قرونا طويلة، إما عن طريق حق الرواية بالسماع أو بالإجازة، وإما بالوجادة. فقد اقتبس منه البيهقي في **الدلائل** كثيرا، والطبراني في **المعجم الكبير**، والذهبي في **تاريخ الإسلام**، والحافظ ابن حجر في **الفتح والإصابة**، والكلاعي في **الاكتفاء**، وغيرهم كثير، وكان آخر المقتبسين منه مباشرة الديار بكري (ت930هـ) من علماء القرن العاشر في كتابه «**تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس**»، في عدة مواضع من كتابه وغالب ما يقتبسه لا يعدو الإشارات.(2)

وبعد القرن العاشر أصبح لا يعرف عن الكتاب أي شيء، واختفى تماما من بين ظهراني العلماء، وخزانات الكتب العمومية، حتى قال هوروفتس عنه: ولم يصل إلينا الكتاب، أو بالدقة: لا يعرف شيء عن وجوده، وقد أكد بعضهم لألويس شبرينجر في دمشق أنه توجد نسخة هناك، ولكنه لم يستطع أن يراها...(3)

إلا أن المستشرق إدوارد سخاو عثر على قطعة منتخبة من الكتاب في المكتبة البروسية الرسمية، ونشرها بنصها العربي مع ترجمة ألمانية في عام 1904م.(4)

---

(1) انظر **المغازي** لموسى بن عقبة، ص29-30 وص50، ومحمد بن سعد وكتابه الطبقات.

(2) **المغازي** لموسى بن عقبة، ص56-58.

(3) **المغازي الأولى**، ص71.

(4) المرجع نفسه.

وهذه القطعة التي نشرها سخاو هي مخطوطة وحيدة ببرلين بألمانيا -ولم يعثر لها على نسخ أو نسخة أخرى-، والمخطوطة عبارة عن أحاديث منتقاة ومنتخبة من مغازي موسى بن عقبة، وعدد أحاديثها المنتخبة من أجزاء كتاب **المغازي** العشرة، ثمانية عشر حديثا. وألحق في آخرها رواية ليست من روايات موسى، وإنما هي عن سيف بن عمر (المؤرخ)، وما أدري ما السبب في إلحاقها بروايات موسى.

وقد قيل بأن هذا المنتخب هو من عمل العلامة يوسف بن محمد ابن قاضي شهبة (ت789هـ). وإن كنت أجزم أنه ليس من انتخابه كما سأبين في دراسة إسناد **المنتخب**.

وإسناد هذا **المنتخب** كما وردنا هو:

أخبرنا أقضى القضاة أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن الشيخ العلامة أقضى القضاة شمس الدين محمد بن عمر بن محمد بن عبد الوهاب، بن قاضي شهبة، يوم الأحد لأربع ليال بقين من شعبان سنة ثنتين وثمانين وسبع مائة، قراءة عليه وأنا أسمع:

أنا الشيخ شرف الدين أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن العماد الكاتب القرشي، ثنا الشيخان المسندان أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله بن سليمان التنوخي، وأبو الحسن علي بن عبد الواحد بن أبي الفضل بن حازم الأنصاري المعروف بابن الأوحد، قراءة عليهما ونحن نسمع قالا: أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي قراءة عليه ونحن نسمع، سنة أربع وتسعين وخمس مائة، ثنا الشيخ الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأنصاري، ابن الأكفاني، في سنة تسع عشرة وخمس مائة، قال ثنا الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي من لفظه، في سنة سبع وخمسين وأربع مائة، ثنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان

قراءة عليه، ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن عتاب العبدي، ثنا أبو محمد القاسم بن عبد الله بن المغيرة، ثنا إسماعيل بن أويس، ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة صاحب المغازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

■ أما أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن قاضي شهبة (ت789هـ) فتفقه على أبيه وغيره وكان أبوه يثني على فهمه، وكان خيّرا ديّنا منجمعاً حسنَ الشكل، لكنه ثقل لسانه وعسر عليه الكلام إلى أن مات بعد والده بسبع سنين.(1)

■ وشرف الدين أبو عبد الله الحسين بن علي بن العماد (ت732هـ) الكاتب المقرئ، سمع من عدة شيوخ ومنهم ابن أبي اليسر، وأجازه غير واحد من العلماء وهو جد ابن قاضي شهبة لأمه، ومن مسموعه على ابن أبي اليسر: كتاب **الرسالة** للشافعي، وعلى علي بن عبد الواحد بن أبي الفضل بن الأوحد: **منتقى مغازي موسى** بن عقبة. كذا قال الحافظ ابن حجر في **الدرر الكامنة**.(2)

■ وأبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن اليسر التنوخي المقرئ (ت672هـ) سمع الكثير من أبي طاهر الخشوعي والقاسم بن عساكر وغيرهما، وتفرد بأشياء وكان من أعيان الموقعين له النظم والنثر، والأصالة والجلالة، وحسن الديانة والصيانة، والمشاركة في الفضائل، روى الكثير واشتهر اسمه.(3)

■ وأبو الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري المعروف بابن الأوحد (ت667هـ). حدث عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي بكتاب المغازي

---

(1) **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني 272/4.

(2) المرجع السابق 63/2، و**ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد** لتقي الدين الفاسي 516/1.

(3) **سير أعلام النبلاء** (الجزء المفقود) ص105، و**العبر في خبر من عبر** 325/3، و**البداية** 267/13.

لموسى إجازة، سمعه عليه نخر الدين عثمان بن محمد التوزري، بقراءته عليه في دمشق.[1]

■ وأبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القُرشي، هو الشيخ العالم المحدث المعمر مسند الشام الدمشقي الخشوعي الأنماطي (ت598هـ)، سمع من هبة الله ابن الأكفاني فأكثر وعن عدة، والتقى ابن أبي اليسر.

قال ابن نقطة: سماعاته وإجازاته صحيحة، وقد روى كتبا كبارا بالسماع وبالإجازة وعُمّر دهرا، وبعد صيته، ورُحل إليه، وكان صدوقا.[2]

■ وأبو محمد هبة الله بن أحمد الأنصاري الدمشقي المعدل، المعروف بابن الأكفاني، الشيخ الإمام، المفنن المحدث الأمين، مفيد الشام (ت524هـ).

قال ابن عساكر: سمعت منه الكثير، وكان ثقة ثبتا متيقظا، معنيا بالحديث وجمعه، غير أنه كان عسرا في التحديث.

وقال الذهبي: وكان ثقة فهما، شديد العناية بالحديث والتاريخ، كتب الكثير وكان من الكبار العدول.[3]

■ وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، الإمام الأوحد، العلامة المفتي الحافظ الناقد، محدث الوقت، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ.

قال السمعاني في الذيل: كان الخطيب مهيبا وقورا ثقة متحريا حجة.

---

(1) ذيل التقييد 201/2.

(2) السير 533/21، والعبر 121/3-122، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد، ابن نقطة، ص22، وذيل التقييد ص489/1.

(3) السير 576/19، والعبر 424/2.

وقال الكتاني في الوفيات: وكان ثقة حافظا، متقنا، متحريا، مصنفا.(1)

■ وأبو الحسين محمد بن الحسين القطان الأزرق (ت415هـ).

قال عنه الذهبي: الشيخ العالم الثقة المسند، حدث عنه البيهقي، والخطيب، ومحمد بن هبة الله اللالكائي.. وجماعة سواهم، وهو مجمع على ثقته.(2)

■ وأبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي (ت344هـ).

قال الخطيب: روى عنه أبو الحسن الدارقطني، وحدثنا عنه أبو الحسن بن رزقويه، وأبو الحسين بن الفضل القطان، وكان ثقة.(3)

■ وأبو محمد القاسم بن عبد الله بن المغيرة الجوهري (ت275هـ).

ذكره ابن أبي الحاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ووثقه الدارقطني والخطيب البغدادي.(4)

■ وإسماعيل بن أبي أويس الأصبحي أبو عبد الله المدني، ابن أخت مالك ابن أنس (ت220هـ).

اختلف النقاد في أمره، فمنهم من مشّى حاله كالإمام أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، والدارقطني، ومنهم من أطلق فيه الضعف كالنسائي.

وخلاصة القول فيه أنه زحزح عن الطرح والجرح لاحتجاج الشيخين به، ورواية باقي الستة له سوى النسائي، ولذا قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.(5)

---

(1) السير 18/270-296، والعبر 2/214، والتذكرة 3/212، والبداية 12/101.
(2) تاريخ بغداد 2/24، والسير 17/331، والعبر 2/229.
(3) تاريخ بغداد 5/452.
(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 7/112، وتاريخ بغداد 12/433.
(5) تهذيب الكمال 3/124، والسير 10/391، وهدي الساري ص391.

■ وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، ابن أخي موسى بن عقبة، أبو إسحاق المدني (ت169هـ).

وهو ثقة احتج به البخاري والنسائي وغيرهما.[1]

■ وموسى بن عقبة صاحب المغازي (ت141هـ) وهو ثقة حجة إمام في الحديث والمغازي.[2]

أما منهج انتخاب وانتقاء الروايات من كتاب المغازي، فلم أدر ما معياره عند المنتخِب، وعلى أي أساس قام هذا الانتخاب. فقد انتخب حديثا واحدا من: الجزء الأول والثالث والرابع، وحديثين من: التاسع، وثلاثة أحاديث من: الجزء الثاني والخامس والثامن والعاشر، ولم ينتخب من السادس شيئا .

فيحتمل أنه سقط من النسخة، أو أنه لم يجد فيه ما أسنده موسى عن شيوخه.

أما الرواية الأخيرة فلا ينبغي أن تعد في المنتخب لأنها ليست من رواية موسى كما سلف.

وهذه الروايات المنتخبة قل من جل بالنسبة للروايات التي تضمنها كتاب المغازي، فهو وإن كان متوسط الحجم ولم يسهب فيه موسى -كما فعل غيره-، إلا أنه أوسع بكثير مما انتخب منه.

وهذه الأحاديث المنتخبة من المغازي لا تعطي صورة حقيقية عن روايات أصل الكتاب وأحاديثه، وعن منهج موسى في إيراد ذلك، ومع ذلك فقد اعتنى

(1) التاريخ الكبير 341/1، والجرح والتعديل 152/1، وتهذيب الكمال 17/3.

(2) انظر التعريف بموسى بن عقبة، ص19 من المغازي.

بهذا **المنتخب** عدة باحثين إسلاميين ومستشرقين على رأسهم إدوارد سخاو، وجوزريف شاخت، والبروفسور غيوم، وقد تناولوا في بحوثهم وتعليقاتهم منهج موسى بن عقبة في مغازيه، وحللوا مادته العلمية وأبدوا ملاحظات وانتقادات مجملة ومفصلة، إلا أنهم وقعوا في أخطاء جسيمة علمية ومنهجية.

وقد تصدى للرد على هذه الملاحظات والانتقادات ومناقشتها مناقشة علمية رصينة أ. د. محمد مصطفى الأعظمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «**دراسات في الحديث النبوي**»، وفي كتابه «**منهج النقد عند المحدثين**».[1]

مسوغات تحقيق المنتخب على نسخة وحيدة

هذا المنتخب كما أسلفت هو نسخة خطية وحيدة [في المكتبة البروسية ببرلين] وصورته موجودة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وقد اطلعت عليه أثناء اشتغالي بجمع مرويات موسى بن عقبة في **المغازي** في مرحلة الماجستير سنة (1406هـ/1986م) بقسم السنة.

وقد استفدت منه كثيرا وبثثت رواياته المنتخبة ضمن المرويات المجموعة، وهي مرتبة داخلها حسب تسلسلها الزمني -وأجزاء الكتاب العشرة- مع الدراسة والتعليق، وعلى الرغم من تفريغي لروايات المنتخب في البحث، فقد كانت النية معقودة على تحقيقه في هيئته التي ورد إلينا بها، والتعليق عليه على انفراده ودراسته، نظرا لما اكتسبته من خبرة تامة لروايات موسى بن عقبة في المغازي من مختلف المصادر، من حيث سياقها وألفاظها ومصطلحاتها، فلم أتهيب الإقدام على تحقيق هذا المنتخب ودراسته، رغم معرفتي بصعوبة التحقيق على نسخة وحيدة من أي فن من الفنون، لما يتطلب ذلك من جهد كبير في القراءة المتأنية للنصوص، وخبرة

(1) انظر تقدمة التحقيق على المنتخب آخر كتاب المغازي لموسى بن عقبة، ص462.

بمعرفة الخطوط ورسم الحروف، والبصر بمصطلحات الفن، والبحث عن مقتبسات المادة العلمية من السابقين اللاحقين، ومقارنتها بها وتقويمها وتصحيحها، ليخرج النص المحقق كما رسمه مؤلفه أو قريبا من ذلك.

وقد بدأت فعلا بنسخه -وهو أربع ورقات في ثمان لوحات- وتبييضه، والشروع في تحقيق رواياته ودراستها وذلك في سنة (1408هـ/1987م) إلا أني انشغلت عنه برهة من الزمن، فبينما الأمر كذلك إذ وقفت على هذا المنتخب مطبوعا باسم «أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة جمع يوسف بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت789هـ)، قدم لها وعلق عليها: مشهور حسن سلمان. (ط1، 1412هـ/1991م، مؤسسة الريان، دار ابن حزم).

وقد اعتمد المعلق على المنتخب على النسخة المصورة التي بين يدي نفسها إذ لا يوجد غيرها، وقلت في بادئ الأمر قد كُفينا هذا التحقيق والدراسة للمنتخب لكن بعد قراءتي لعمل الباحث عدة مرات بعين فاحصة وحاسة ناقدة وأدوات علمية راصدة، عنت لي ملحوظات متنوعة في قراءة النص والدراسة، ومنهج التخريج والتعليق على الروايات، وأخطاء علمية ومنهجية وأوهام، إما لسبق قلم، أو قصور في التحري والتثبت، أو عدم فهم رسم بعض الأسماء والنسب وتحريرها، وهذه آفة الاشتغال على نسخة خطية وحيدة -سواء صغر حجمها أو كبر- وهذه الأشياء لا يسوغ تجاوزها وإبقاؤها على حالها، نصحا للقراء وطلبة العلم، فكانت من مسوغات إتمام عملي الذي بدأته، وتعليقي عليه الذي حررته.

ولا أخفي بادئ ذي بدء أن فضل سبق إخراج هذا المنتخب وحسن دراسته والتعليق عليه يعود للباحث المذكور.

ومع هذا، فلا بد من الوقوف على الإخفاقات التي طالت عمل الباحث في هذا المنتخب على الرغم من صغر حجمه.

1) عدم تحقيق نسبة المنتخب على وجه الدقة أو التقريب، فقد نسب جمعه كما في غلاف المنتخب إلى يوسف بن محمد بن قاضي بن شهبة، وكما في الصفحة الخامسة والعشرين من عمله في التعريف بالمنتخب حيث قال: «قام بانتخاب هذه الأحاديث من مغازي موسى بن عقبة يوسف بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة..» بينما أسفر التحقيق من خلال دراسة إسناد المنتخب أنه من رواية ابن قاضي شهبة عن جده وليس من انتخابه وجمعه.

فقد جاء في ترجمة جده أبي عبد الله الحسين الكاتب المقرئ أنه سمع منتقى مغازي موسى بن عقبة على علي بن عبد الواحد بن أبي الفضل ابن الأوحد كما في ترجمته في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الانتقاء والانتخاب إما أن يكون من ابن الأوحد، وإما أن يكون ممن فوقه، ولعل المعلق على المنتخب قلد في ذلك فؤاد سيزكين حيث قال في تاريخ التراث: «وهناك قطعة من نص منه هذبه يوسف بن محمد بن عمر بن محمد بن قاضي شهبة»، وهو تقليد منه بدوره لبروكلمان في تاريخ الأدب العربي.

فزمن وجود المنتقى بهذا التحقيق سابق على زمن ابن قاضي شهبة، فلا يبقى بعد هذا التحرير إلا روايته له عن جده لا من انتقائه هو، ويؤكد هذا عندي أن كل من ترجم له لم ينسب إليه هذا المنتخب ولم يشر إليه به سواء من المتقدمين أو من المتأخرين، على عكس ما صرحوا به في ترجمة جده من سماعه له.

2) لم يحقق المعلق في الراوي الرابع من إسناد المنتخب: أبي طاهر بركات ابن إبراهيم بن طاهر الخشوعي، حيث قال في نسبته (القرشي) بالقاف نسبة إلى قريش بينما هو: (الفرشي) بالفاء.

قال الذهبي: وقال الحافظ المنذري في نسبة الخشوعي: الفُرشي يعني بالفاء.. والفُرشي نسبة إلى بيع الفُرش.

3) لم يكمل المعلق على المنتخب السقط في روايات نسخة **المنتخب** من روايات موسى بن عقبة في المغازي من المصادر المعتمدة وهي من طريق إسماعيل ابن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى نفسه، وهي طريق **المنتخب**، فالرواية هي هي، فلا بد من سد النقص وإلحاق السقط في القطعة المنتخبة، كما في الجزء الثاني والجزء الخامس، إذ لم يحرر صيغة الإسناد كما ينبغي، وكذلك في الجزء العاشر.

4) لم يكن المعلّق دقيقا في نقل النص وملاحظة عدم ظهور بعض الألفاظ في المخطوط من جراء الطمس أو التآكل في الورق والرطوبة، أو سهو الناسخ، والإشارة إلى الصواب في الهامش، مع أن الصواب موجود في الأصل من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه كما في المصادر، كما في الحديث التاسع من **المنتخب**، حيث أسقطت لفظة «ابن» قبل الفضل في آخر الحديث، وتركها المعلق على حالها «وشك الفضل» دون إلحاق ابن أو التنبيه عليها وهو خطأ محض لأن «ابن» إما طمست من أول السطر لعامل الرطوبة أو التآكل، أو أنها سقطت من الناسخ، وفي كلتا الحالتين لا ينبغي تركها والإشارة إليها في الهامش بل يجب إثباتها بدلالة ما قبلها وما بعدها، إذ شيخ موسى بن عقبة في هذا الحديث هو عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول: حزنت على من أصيب بالحرة من قومي، فكتب إلي زيد بن أرقم، وبلغه شدة حزني، يذكر أنه سمع الرسول الله ﷺ يقول: «اللهم اغفر للأنصار، ولأبناء الأنصار»، وشك ابن الفضل في «أبناء أبناء الأنصار» فلا يعقل أن يتردد في ذكره على وجه الصواب في أصل الرواية.

5) فات المعلّق بعض طرق موسى في المصادر الحديثية حيث خرج رواية عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عدم إبقاء اليهود والنصارى والمجوس في المدينة فوق ثلاثة أيام قدر ما يبيعون، وأنه أجلى اليهود والنصارى من جزيرة العرب.

نخرج الجملة الأولى من **مصنف** عبد الرزاق والبيهقي، وقال في الجملة الثانية: أنه أجلى اليهود.. ليست عندهم، وهي ثابتة في نصوص أخرى، وهذا لا يقدح في ثبوتها..

قلت: هذه الجملة الأخيرة (وقد أجلى اليهود والنصارى..) أخرجها البخاري في **صحيحه** بسند موصول من طريق الفضيل بن سليمان، ومعلقٍ من طريق ابن جريج، كلاهما عن موسى بن عقبة.

والرواية التي علقها البخاري رواها عبد الرزاق في **المصنف** (55/6 و359/10) عن ابن جريج قال: أخبرني موسى بن عقبة عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز... الحديث.

هاهي الرواية موجودة عنده، ولم يهتد إليها المعلق على **المنتخب** مع أن **المصنف** بين يديه وينقل منه.

6) لم ينبه المعلق على الأخطاء في بعض الألفاظ الواقعة في الحديث الرابع عشر من **المنتخب**، ولو رجع إلى رواية موسى بن عقبة من طريق إسماعيل في المصادر الحديثية لوجدها على وجه الصواب، وقريب منها طريق محمد بن فليح.

وكذلك لم ينبه على خطأ لفظة في الحديث الخامس عشر وهي لفظة «الذي» وصوابها «الذين» وهي على وجه الصواب في الأصل.

7) عدم تحرير لقب محمد بن صالح المعروف بكعب الذارع، في الإسناد الأخير الذي هو ليس من منتخب **مغازي** موسى بن عقبة، حيث قال المعلق في آخر دراسته: التصويبات: في نشرة سخاو «المعروف بكعب الزارع» صوابه: «الذراع» بالذال المعجمة.. وهذا ذهول منه فهو «الذارع» هكذا على وجه الصواب في **المنتخب** وكذالك عند الخطيب في **التاريخ**.

ووقع في آخر رواية هذا الإسناد «فنسخت الرخصة الشدة، والشدة في بعض الرخص»، هكذا هي على الصواب في آخر **المنتخب**، لكن المعلق كتبها: «فنسخت الرخصة الشك، والشك في بعض الرخص» وهذا خطأ محض فما أدري أوقع منه أو من الناسخ، والله أعلم.

8) عدم الدقة في ضبط نسب بعض الرواة كما في تبث السماع الأخير في المنتخب، حيث قال: في السماع... بقراءة كاتب الطبقة محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن البخاري الحنفي بن خطيب الزنجير «الزنجين؟»... وليس هو ذا ولا ذاك، فهي لفظة غير واضحة في الأصل، ولم يهتد إلى الصواب المعلق عليه فقال ما قال، وصوابها: ابن خطيب «الزنجيلية» كما في **الدرر الكامنة** (ترجمة 607).

تحقيق النسخة الفريدة: «تاريخ البِرْزالي» نموذجًا

بشار عواد معروف[1]

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا وقدوتنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين أجمعين وبعد،

فمن المعلوم أن كثيرًا من المخطوطات المهمة لم تصل إلينا منها إلا نسخة واحدة بغير خط مؤلفها، كتبها ناسخ قد يكون عالمًا وقد يكون جاهلًا بموضوع النص، وقد يكون متقنًا أو مهملًا غير مكترث بما يكتب، وقد يكون ممن اعتنى بالنَّسْخ وقابل ما نسخه على الأصل المنتسخ منه سواء أكان هذا الأصل بخط المؤلف أو بخط غيره.

وتحقيق مثل هذه النصوص الفريدة تكتنفه الكثير من الصعوبات، وآية ذلك أنَّ وصول أكثر من نسخة للنص والمقابلة بينها، وإثبات الاختلافات يوفر للمحقق إمكانية الترجيح بين النسخ وصولًا إلى الصواب بناءً على عواضد معروفة في علم تحقيق المخطوطات.

ومن هنا فإن تحقيق نص من ذوي النسخة الفريدة يُصبح أكثر صعوبة من تحقيق نص تتوفر له أكثر من نسخة.

وآثر ذي أثير لا بد لمن يتصدى لمثل هذا العمل الخطير المحفوف بالصعوبات أن يكون له اختصاص متميّز بموضوع النص، وقدرة على هضم مكوناته، وقابلية على قراءته قراءة سليمة. وأن يكون من ذوي الاطلاع الواسع على مناجمه، ومن القدراء على معرفة خباياه، متمكنًا من تدقيق كل معلومة ضمن اختصاصه.

---

(1) العالم الخبير في علم المخطوطات، وعضو مجلس خبراء مركز المخطوطات الإسلامية بمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

ولا بد لي من الإشارة هنا إلى أنَّ الاختصاص لا يعني التحصّل على شهادة جامعية أو رتبة أكاديمية عالية، فإن كثيرًا من المؤرخين مثلًا قد يختصون بعصر دون آخر، أو جانب من جوانب التاريخ غير معنيين بالجانب الذي يتناوله النص، فضلًا عن ابتعادٍ من ممارسة النصوص الخطية، والدُّربة في تحقيق النصوص، والمعرفة بأصولها ولوازمها. فالاختصاص المنوّه عنه هنا هو المعرفة التامة بموضوع النص وصاحبه وعصره والكتب المؤلفة في بابته، فضلًا عن موارده ومكوناته مع الإلمام التام بقواعد التحقيق والخبرة فيه.

إنّ محاولة إخراج نص سليم من نسخة فريدة لا تُعلم دقة ناسخها يتعين أن يقوم على تدقيق كل معلومة فيه في الوقائع، والأسماء، والبلدان، واللغة، وعلاقة النص ببعضه، وعرضها على أوثق الموارد لبيان صحتها، وإلا جاء النص مشوهًا من أخطاء قد يقع فيها الناسخ لم يدركها محققه، أو سوء قراءة للنص تنبئ عن ضعف في معارف المتصدي لهذا النص.

وأرى من المفيد أن أقدم أنموذجًا لما ذكرت حين تصدى لتحقيق كتاب **تاريخ البِرْزالي** (665-739هـ) المسمى «**المقتفي لتاريخ أبي شامة**» الذي وصل إلينا منه ما وصل بنسخة فريدة لا بأس بناسخها، فهي جيّدة لمن يُحسنُ قراءتها، ويعرف مادتها، موجودة في مكتبة السلطان أحمد الثالث، وعليها نشرته المكتبة العصرية بصيدا بتحقيق الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري.

وتاريخ البِرْزالي هو ذيل على **ذَيْل الروضتين** لأبي شامة المقدسي المتوفى سنة 665هـ ابتدأ به علم الدين القاسم بن محمد البِرْزالي من تاريخ مولده وهو سنة 665هـ وهي سنة وفاة أبي شامة، وانتهى به مبيّضًا إلى سنة 736هـ، ثم وُجِدَت مسودة سنتي 737-738هـ، وتوفي البرزالي سنة 739هـ، قال ابن رافع السلامي في مقدمة كتابه «**الوفيات**» الذي ذَيّل به كتاب البرزالي: «فإني لما رأيتُ تاريخ الحافظ أبي محمد

القاسم بن محمد البرزالي انتهى فيه إلى آخر سنة ست وثلاثين وسبع مئة مبيّضًا، أردتُ أن أذيّل عليه، ثم رأيت في المسودات سنتين فكتبت منهما ما تيسر مع الذي جمعته»[1].

وقد آثرت أن تكون الأمثلة من وسط الكتاب، خوفًا من أن يكون المحقق قد نشط في أول الكتاب وضعف في آخره أو العكس من ذلك، فاخترت سنة واحدة، هي سنة 691هـ، أضرب منها أمثلة تبين فداحة الأخطاء الواقعة في هذا النص من تحريف في أسماء الناس، وأسماء الكتب، والأنساب، ومن سوء القراءة الدالة على جهل بمادة الكتاب وتغييرات عجيبة في النص، فضلًا عن السقط الواقع فيه وغيرها، مما يصعب حصره وإحالته على سبب من الأسباب.

1 ـ ص265: جاء في ترجمة أم محمد أسماء بنت أبي بكر بن يونس بن يوسف ابن الخلال قول البرزالي: «سمعتُ منها أمالي ابن شقران»، ولم يسأل المحقق من ابن شقران هذا، وهل له «أمالي»، فلو دقق النص وراجع لوجد أن الصواب كما جاء في النسخة الخطية «أمالي ابن بِشْران»، وهو أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بِشْران بن مِهْران الأموي البغدادي، قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان صدوقًا ثبتًا صالحًا... ومات صبيحة يوم الأربعاء الثامن عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وأربع مئة، ودفن من الغد في مقبرة المالكية إلى جَنْب أبي طالب المكي... وصلينا عليه في جامع الرصافة... إلخ»[2].

---

(1) **الوفيات**، لابن رافع السلامي (ت774هـ)، تحقيق صالح مهدي عباس، أشرف عليه وراجعه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت 1982م، 125/1.

(2) **تاريخ مدينة السلام**، للخطيب البغدادي (ت463هـ) بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001م، 189/12.

وأماليه هذه يرويها عنه أبو الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون بن الجراح المتوفى سنة 497هـ[1]، وعنه رواها الحافظ الكبير أبو طاهر السلفي المتوفى سنة 576هـ[2]، وقد طُبعت بعض أقسامه في دار الوطن بالرياض 1997-1999م.

2 ـ ص266: جاء في ترجمة أبي الفرج عبد الرحمن بن محفوظ بن هلال ابن محفوظ الرَّسْعَني الحنبلي: «روى لنا عن الموفق ابن الطالقاني (كذا)، والشيخ فخر الدين ابن تيمية، وعبد العزيز بن مملالة (كذا) المحدث... وبالإجازة عن ابن طيبُغا (كذا)...».

وقد وقع في هذا النص ثلاثة تحريفات مُسْتَبشعة:

أولها: «الموفق ابن الطالقاني»، وإنما هو «الموفق ابن الطالباني» كما جاء في النسخة الخطية، ولو كان المحقق من أهل المعرفة بفن التراجم في المئة السابعة لما وقع في هذا التحريف.

والموفق ابن الطالباني هذا هو أبو الحَسَن علي بن نابت (بالنون) بن طالب البغدادي الأزجي الواعظ الحنبلي المعروف بابن الطالباني المتوفى في شعبان سنة 618هـ برأس العين من جزيرة ابن عمر، ترجمه معين الدين ابن نُقطة في «نابت» من «إكمال الإكمال» وذكر أنه سمع منه[3]، وجمال الدين ابن الدُّبيثي ولم يذكر وفاته[1]،

---

(1) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (ت748هـ) بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003م، 794/10.

(2) سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت748هـ)، بتحقيقنا، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981م، 5/21.

(3) إكمال الإكمال، لابن نقطة البغدادي (ت629هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1410هـ، 525/1.

وابن المُستوفي[2]، وابن النجار[3]، والزكي المنذري في «**التكملة**» حيث قيد «نابت» بالنون، وقال: «والطالباني: بفتح الطاء المهملة وبعد الألف لام مفتوحة وبـاء موحدة وبعد الألف الثانية نون مكسورة»[4]، كـما ترجمه الذهبي[5] وابن رجب[6] وغيرهما[7].

والثاني: قوله: «عبد العزيز بن مملالة»، وإنما هو عبد العزيز بن هلالة، ولا يعرف في التاريخ مَن اسمه «مملالة» بيمين، فضلًا عن أنَّ ابن هلالة هذا رجل مشهور مذكور في الكتب المستوعبة لعصره، وهو محب الدين أبو محمد عبد العزيز ابن القائد الأجل أبي عليّ الحسين بن عبد العزيز بن هلالة اللخمي الأندلسي الطَّبيري، ولد سنة سبع وسبعين وخمس مئة تقريبًا، ورحل فسمع بمكة، وبغداد، وواسط، وأصبهان، وخراسان، وكان صديقًا لياقوت الحموي (ت626هـ)، وابن نقطة البغدادي (ت629هـ)، والمحب ابن النجار (ت643هـ)، والضياء المقدسي (ت643هـ)، ولابن العديم (ت660هـ) وغيرهم من علماء عصره، وترجمه ياقوت

---

(1) **ذيل تاريخ مدينة السلام**، لابن الدبيثي (ت637هـ) بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006م، 553/4.

(2) **تاريخ إربل**، لابن المستوفي (ت637هـ)، تحقيق سامي الصقار، وزارة الثقافة العراقية، بغداد 1980م، 242/2.

(3) **التاريخ المجدد لمدينة السلام**، لابن النجار (ت643هـ)، مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس، الورقة 55.

(4) **التكملة لوفيات النقلة**، للمنذري (ت656هـ) بتحقيقنا، مؤسسة الرسالة ط4، بيروت 1988م، 3/الترجمة 1833.

(5) **تاريخ الإسلام** 551/13.

(6) **الذيل على طبقات الحنابلة**، لابن رجب (ت795هـ)، القاهرة 1952-1953م، 125/2.

(7) ينظر تعليقنا على «**التكملة**» للمنذري.

في «طبيرة» من **معجم البلدان**[1]، وصديقه ورفيقه في الرحلة معين الدين ابن نقطة الحنبلي[2]، ومحب الدين ابن النجار في **تاريخه المجدد لمدينة السلام**[3]، والزكي المنذري[4]، وابن الأبار[5]، وابن المستوفي في **تاريخ إربل**[6]، والذهبي[7] وغيرهم، وطباق سماع «**تاريخ دمشق**» لابن عساكر أكثرها بقراءته[8]، قال الضياء المقدسي: «توفي رفيقنا وصديقنا أبو محمد بن هلالة بالبصرة في عاشر رمضان، وما رأينا من أهل المغرب مثله، ودفن بجنب قبر سهل بن عبد الله التستري»[9]، فلو كان المعني بالكتاب عارفًا به لما وقع فيما وقع فيه من التحريف.

أما الثالث: فهو قوله: «ابن طيبُغا»، وهو تحريف عجيب غريب فهو: «ابن مَنِينا»، وهو عبد العزيز بن معالي بن غنيمة بن الحسن المقرئ أبو محمد المعروف ابن مَنِينا من أهل محلة باب البصرة ببغداد، وهو مُحدّث مشهور مذكور في التواريخ المستوعبة لعصره ومصره، مولده سنة 525هـ وتوفي في ليلة الثامن والعشرين

من ذي الحجة سنة 612هـ ودفن بمقبرة جامع المنصور، ترجمه ابن نقطة[10]،

---

(1) **معجم البلدان**، لياقوت الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت 1955م، 21/4.
(2) **إكمال الإكمال** 64/4.
(3) كما دل عليه المستفاد، لابن أيبك الحسامي الدمياطي (ت749هـ)، تحقيق تلميذي محمد مولود خلف وإشرافي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986م، ص164.
(4) **التكملة لوفيات النقلة** 3/الترجمة 1759م.
(5) **التكملة لكتاب الصلة**، لابن الأبار (ت658هـ)، بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، تونس 2011م، 239/3.
(6) **تاريخ إربل** 223/2.
(7) **تاريخ الإسلام** 508/13.
(8) ينظر مثلًا: 501/45 و64/46 و385/49 و28/50، 95، 160... إلخ.
(9) **تاريخ الإسلام** 508/13.
(10) **إكمال الإكمال** 190/1 و126/4 و352/5.

وابن الدبيثي[1]، والمنذري[2]، والذهبي[3]، وابن كثير[4]، وابن ناصر الدين[5]، وابن حجر[6]، وابن تغري بردي[7]، وابن العماد الحنبلي[8]، وقيّد الزكي المنذري مَنِينا بالحروف، فقال: «بفتح الميم وكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وبعدها نون مفتوحة»[9]، ولم يسأل المعني بطبع الكتاب: مَن ابن طيبُغا هذا؟!

3 ـ وجاء في الصفحة نفسها: «وهو من بيت صلاح ومفخمة»، وهو تحريف غريب صوابه: «وهو من بيت صلاح و**مشيخة**»، ولم نسمع بتعبير «**ومفخمة**» في كتب التراجم بهذا المعنى الغريب العجيب الذي كان يتعين على (المحقق) تأمله والتمعن فيه، ولكن أنَّى ذلك والقوم ليس هنالك!

4 ـ وجاء في ص268: «وأمر الشجاعي نائب السلطنة بحمل جرن أحمر أحضر من عكا من القلعة إلى الجامع، فحمل ليلة السبت ثالث عشر صفر وجُعل بناحية البرادة، وقُطع الدست النحاس ووضع مكانه».

---

(1) ذيل تاريخ مدينة السلام 140/4.

(2) التكملة لوفيات النقلة 2/الترجمة 1443.

(3) تاريخ الإسلام 340/13، وسير أعلام النبلاء 33/22، والمختصر المحتاج 48/3، والمشتبه 448 و591، والعبر 41/5.

(4) البداية والنهاية، لابن كثير (ت774هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين ومراجعتي، دار ابن كثير 2007م، 69/15.

(5) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي (ت742هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1993م، 195/6 و163/8.

(6) تبصير المنتبه، لابن حجر (ت852هـ)، تحقيق علي البجاوي، القاهرة 1967م، 1290/4.

(7) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (ت874هـ)، القاهرة 1929-1956م، 215/6.

(8) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت1089هـ)، القاهرة 1350هـ، 50/5.

(9) التكملة 2/الترجمة 1443.

وقد وقع في هذا النص تحريفان:

الأول: قوله: «بناحية البرادة»، والصواب: «**بباب البرادة**»، وهو موضع معروف بجامع دمشق، قال أبو شامة في **ذيل الروضتين** في ترجمة علي بن محمد بن علي بن المُسَلَّم الدمشقي: «وكان مدرس الأمينية والزاوية المقابلة لباب البرّادة»[1]، ونقله عنه الذهبي[2].

والثاني: «**وقطع الدست**»، والصواب: «**وقلْع الدست**». والطريف أن المحقق ذكر في تعليق له على هذا فقال: «خبر الجرن الأحمر في **تاريخ الإسلام**، **والبداية والنهاية**»، فلو كان رجع إليهما لوجد الصواب، لكنه يذكر المصدر ولا يراجعه، قال الذهبي: «في صفر أمر نائب دمشق، وهو الشجاعي، بإنزال الكأس السماقي البرّاق من القلعة إلى الجامع فأُنزل... إلى أن وضع موضع البرادة **وقُلِعَت البرادة**»[3].

وقال الحافظ ابن كثير في حوادث سنة 691هـ: «وفي ليلة السبت ثالث عشر صفر جيء بهذا الجُرْن الأحمر الذي بباب البرادة من عكا، فوضع في مكانه... وكان قبله دستاً من نحاس واطئ، وهذا كان جرنًا لماء المعمودية تبركًا، والله أعلم»[4]. والأغرب من ذلك أنه جاء عنده على الصواب بعد صفحتين فقط: «وفي مستهل هذا الشهر أجري الماء في الجرن الأحمر الذي وضع بباب البرادة بجامع دمشق»[5].

---

(1) **ذيل الروضتين**، ص54.

(2) في **تاريخ الإسلام** 67/13.

(3) المصدر السابق 679/15، وجاء كذلك في طبعته من تاريخ الإسلام، وفيات سنة 691هـ، ص9!

(4) **البداية والنهاية** 559/15.

(5) ص270 من طبعته.

5 ـ وقال في ترجمة الأديب نجم الدين أبي بكر بن أبي العز بن مشرَّف الدمشقي من الصفحة نفسها: «أجاز له ابن اللتي وابن شنبين»، ولولا أنه تكرر عنده لقلنا: هذا من غلط الطبع إذ صوابه: «ابن شُفْنِين»، وهو الشريف أبو الكرم محمد بن عبد الواحد بن أحمد الهاشمي البغدادي المعروف بابن شُفْنِين المتوفى ببغداد في الرابع من رجب سنة 640هـ والمدفون بمقبرة معروف الكرخي، وهو مترجم في **تكملة المنذري**، وقيّد شفنين في آخر ترجمته فقال: «وهو بضم الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر النون وسكون الياء آخر الحروف، وآخره نون»[1]، وترجمه الذهبي[2] والصفدي[3] وابن تغري بردي[4] وابن العماد[5].

6 ـ وقال في ص270: «وفي الرابع والعشرين من صفر توفي الشيخ الأصيل سيف الدين داود بن مسعود بن أبي الفضل بن أبي الفرج التبني الحلبي، ودفن بسفح قاسيون»، وقال في تعليق له في الهامش: «انظر عن (التبني) في: **تاريخ الإسلام** (691هـ) ص117 رقم 25»، يشير إلى طبعته المحرفة من «**تاريخ الإسلام**»، فنظرنا فيه فوجدناه مصحفًا أيضًا «التبني»، ولم يسأل نفسه أو يتعبها: إلى أي شيء هذه النسبة؟ ولو راجع وبحث لوجد أنّ الصواب في هذه النسبة «التِّنَّبي»، فهو منسوب إلى «تِنَّب» قرية كبيرة من قرى حلب، ذكرها ياقوت في **معجم البلدان** فقال: «بالكسر ثم الفتح والتشديد وباء موحدة: قرية كبيرة من قرى حلب، منها أبو محمد... أفادنيه القاضي أبو القاسم عمر بن أحمد بن أبي جرادة[6]،

---

(1) **التكملة لوفيات النقلة** 3/الترجمة 3090.

(2) **تاريخ الإسلام** 328/14، **وسير أعلام النبلاء** 84/23 بتحقيقنا، **والعبر** 166/5.

(3) **الوافي بالوفيات**، الطبعة الألمانية، 68/4.

(4) **النجوم الزاهرة** 346/6.

(5) **شذرات الذهب** 209/5.

(6) هو ابن العديم المتوفى سنة 660هـ صاحب «**بغية الطلب**».

وينسب إلى هذه القرية غيره من الكتّاب والأعيان بحلب ودمشق في أيامنا»[1]، وترجمه الذهبي في نشرتنا من تاريخ الإسلام فقال: «داود بن مسعود بن أبي الفضل، الأجل سيف الدين التِّنّبي»[2].

7 ـ وقال في الصفحة نفسها: «وفي ليلة الجمعة مستهل شهر ربيع الأول توفي الشيخ أبي الجود حاتم بن الحسين بن مرتضى بن حاتم بن مسلم بن أبي الحرب الحارثي المقدسي، بمصر».

وقع فيه تحريفان:

الأول: قوله: «أبي الجود»، وصوابه: أبو الجود.

والثاني: قوله: «أبي الحرب»، وصوابه: «أبي العرب»، كما هو واضح في النسخة الخطية.

8 ـ وجاء في ص271: «وفي ليلة التاسع عشر من شهر ربيع الأول توفي الشيخ الصالح سليمان بن ثابت بن منيع القيرني الفقير». ولم يسأل (المحقق) نفسه عن هذه النسبة التي لا وجود لها في جميع كتب التراجم والرجال والأنساب، فهي محرفة عن: «التِّيزِيني»، وهي نسبة إلى «تيزين» قرية كبيرة من نواحي حلب، كانت تُعد من أعمال قنسرين، ثم صارت في أيام الرشيد من العواصم مع منبج وغيرها[3].

9 ـ وجاء في ص272: «وفي ليلة الثلاثاء السادس والعشرين منه توفي الشيخ الصالح أبو الحرم بن سالم بن عبد الرحمن الطباخ، ويعرف بالطحان الفقير الزنفي»،

---

(1) معجم البلدان 47/2.
(2) تاريخ الإسلام 727/15.
(3) معجم البلدان 66/2.

ولو راجع قليلًا لوجد أن هذه النسبة لا وجود لها في كتب التراجم والأنساب، ولو قرأها على الوجه لوجدها: «الفَرْنَثِي». مع أنه أشار إلى طبعته من «تاريخ الإسلام»، فقال: «انظر عن الزنفي في تاريخ الإسلام (691هـ) ص141 رقم 87»، فنظرنا فوجدنا تحريفًا آخر حيث ورد فيه: «القرشي»!! فهو عنده زنفي قُرشي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وقد جاءت ترجمته في نشرتنا من تاريخ الإسلام على الوجه[1].

والفَرْنَثِيُّ: نسبة إلى فَرْنَث من قرى دُجيل بالعراق كما نص على ذلك ابن المستوفي[2] والذهبي[3]، ومن المشهورين بهذه النسبة الشيخ علي الفَرْنَثي صاحب الكرامات والرياضات والسياحات وصاحب الزاوية المعروفة به بسفح قاسيون والمتوفى سنة 621هـ[4].

10ـ وقال في الصفحة نفسها: «وفي يوم الأربعاء السابع والعشرين منه توفي الشيخ العدل الفاضل زين الدين أبو زكريا يحيى ابن الشيخ الإمام زين الدين يحيى ابن علي بن أحمد الحوزمي المالقي...إلخ»، وقال في تعليق له: «لم أجد للحوزمي ترجمة».

قلت: وهذه النسبة أيضًا من اختراع (محقق) هذا الكتاب، فلا وجود لها في كتب التراجم والتواريخ والأنساب، لأنها محرفة عن «الحَضْرَميّ». وهو مترجم ضمن ترجمة أخيه أحمد بن يحيى بن علي، العدل شهاب الدين الحضرمي الدمشقي، قال الذهبي: «توفي في سَلْخ المحرم، وقد روى عنه الرشيد ابن مسلمة. وتوفي أخوه الزين يحيى في ربيع الأول، وكان يروي أيضًا عن ابن مَسْلمة»[5].

---

(1) تاريخ الإسلام 741/15.
(2) تاريخ إربل 316/2 في ترجمة علي الفَرْنَثي.
(3) في المشتبه 404.
(4) تاريخ الإسلام 677/13.
(5) المصدر السابق 722/15.

ووالدهما يحيى نحوي مشهور ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمس مئة بمالقة وقدم المشرق وصحب الزكي عبد العظيم المنذري عند شيخهما علي بن المفضل المقدسي، وتوفي بغزة سنة 630هـ، وهو مترجم في **التكملة المنذرية**[1] **وتاريخ الذهبي**[2]، وغيرهما.

11- وجاء في ص273 عند ذكر خطبة الخليفة الحاكم: «**وجهر في قراءة البسملة**»، والصواب: «**وجهر في قراءته بالبسملة**».

12- وجاء في الصفحة نفسها في خروج العلامة عز الدين الفاروثي للاستسقاء: «**وكان حفلًا كثيرًا**»، والصواب: «**وكان محفلًا كبيرًا**».

13- وجاء في ص274: «فتـ (...) الأشجار» وعلق في الحاشية بقوله: «كلمة غير مقروءة».

قلت: لم يستطع قراءتها وهي: «فتَشَوَّهَت الأشجارُ»، بسبب الصقيع، والمراد: أتلفت الثمار، كما في **تاريخ الإسلام**[3].

14- وجاء في الصفحة نفسها: «وفي يوم السبت **ثامن عشر** ربيع الآخر»، هكذا قرأها، والصواب: «... **ثامن شهر ربيع الآخر**»، ولو رجع إلى التقويم الهجري لوجد أن الثامن عشر من ربيع الآخر لا يمكن أن يكون يوم سبت، وقد جاء عنده في الفقرة التي بعدها من الصفحة نفسها: «وخرج الناس إلى صلاة الاستسقاء في يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الآخر...»، ثم جاء في الفقرة التي تليها: «وفي يوم الأربعاء خامس شهر ربيع الآخر درّس القاضي... إلخ»، فلو تدبر (المحقق) هذه

---

(1) **التكملة لوفيات النقلة** 3/الترجمة 3086.

(2) **تاريخ الإسلام** 335/14.

(3) المصدر السابق 680/15.

النصوص لعرف أنَّ يوم السبت هو ثامن ربيع الآخر وليس الثامن عشر منه الذي يصادف يوم ثلاثاء!

15- وجاء في الصفحة نفسها: «وطلع أيضًا جماعة إلى مغارة الدم وأقاموا بها ليالي **يدعون** ويبكون ويتضرعون»، والصواب: «**يقرؤون**» ولا أدري كيف قرأها: يدعون.

16- وجاء في الصفحة نفسها أيضًا: «وفي يوم الأربعاء خامس شهر ربيع الآخر دَرّس القاضي صدر الدين **عبد الرحمن** ابن قاضي القضاة تقي الدين ابن رزين بالمدرسة القيمرية»، ولم يسأل نفسه: مَن صدر الدين عبد الرحمن هذا الذي لا وجود له، إنما هو: صدر الدين عبد البر، قال الذهبي في حوادث سنة 691هـ من **تاريخ الإسلام**: «وفيه دَرَّس الشيخ صدر الدين عبد البر بن رزين بالقَيْمُرية لسفر مدرسها القاضي علاء الدين أحمد ابن قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز»[(1)].

والطريف أنَّ ترجمة هذا الرجل موجودة في وفيات سنة 695هـ وفي ص449 من المجلد نفسه، حيث قال البرزالي: «وفي ليلة الجمعة سابع رجب توفي الشيخ الإمام الفقيه صدر الدين عبد البر ابن قاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحسين بن رزين الشافعي مدرس المدرسة القيمرية، بدمشق، بها»، فلا ندري كيف انقلب اسمه إلى «عبد الرحمن»؟!

وقال الذهبي في وفيات سنة 695هـ من **تاريخه**: «عبد البر ابن قاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحسين بن رزين، القاضي العالم صدر الدين الشافعي مدرس القيمرية بدمشق»[(2)].

---

(1) **تاريخ الإسلام** 680/15.

(2) المصدر السابق 815/15.

17- وجاء في ص275: «ووصل الأمير الكبير بدر الدين بيليك أبو سامة (كذا) المحسني العادلي إلى دمشق».

أما أبو سامة فهو أبو شامة، وأما «العادلي» فلا ندري من أين جاء بها، فهو «الصالحي» وليس العادلي، والطريف أنه مترجم عنده في وفيات المحرم من سنة 695هـ، وفي الصفحة 419 من المجلد نفسه وفيه: «وفي يوم الجمعة تاسع المحرم توفي الأمير الكبير بدر الدين أبو أحمد بيليك بن عبد الله التركي، أبو شامة المحسني الصالحي الحاجب بمنية بني خصيب، وحُمِلَ إلى العراق (كذا) فدفن بها يوم السبت عاشر الشهر»، فلا ندري كيف صار عادليًّا، أما أنه حمل إلى العراق فتلك ضحكة، إذ كيف حمل هذا الأمير من مصر إلى العراق ليدفن هناك، والعراق يومئذٍ تحت هيمنة المغول، ولماذا يحمل هذا الأمير كل هذه المسافة؟ وإنما الذي في النص الخطي: «وحمل إلى القرافة»(1)، فدفن بها، والقرافة المقبرة المشهورة بظاهر القاهرة يومئذٍ.

18- وجاء في ص276: «وكان خروج السلطان في الساعة الخامسة من شمس النهار». ولفظة «شمس» لا وجود لها في النسخة الخطية ولا معنى لها، ولا وجود لمثل هذا الاستعمال.

19- وجاء في الصفحة نفسها: «وفي يوم الخميس الذي بعده وآخرين خرج الأمير علم الدين الشجاعي»، وقوله: «وآخرين» تحريف من: «وآخِرُ مَن خَرَجَ».

20- وجاء في ص277: «وحُبست الشيخة فاطمة البغدادية يوم الأحد سلخ جمادى الأولى وتعصب عليها جماعة من الأحمدية الرفاعية وأوذيت، ومع ذلك لم تذل ولا طلبت من أحد شفاعة، ولكن بذلت نفسها وصَرّحت بعدم الرجوع عن طريقتها وباشرت تعاطي إنكار المنكرات... إلخ».

(1) الورقة 230 ب من النسخة الخطية.

وقوله: «وباشرت تعاطي إنكار المنكرات» هو تحريف من قول المؤلف: «**وباستمرارها على إنكار المنكرات**»، وهو تحريف غريب عجيب لا نعلم من أين جاء به؟

21- وجاء في ص279: «وفي يوم الأحد السابع والعشرين من جمادى الآخرة توفي الشيخ ناصر الدين **ابن النغيري**...».

قلت: وهذه النسبة من اختراع (محقق) هذا الكتاب، فهو ناصر الدين **ابن البَخْتَري**، كما في النص الخطي واضح وضوح الشمس في رائعة النهار.

22- وجاء في ترجمة الشيخ عثمان بن يوسف التنوخي ص280: «**ويُعرف بابن كَعاتوا، وأخذ الاثنين الشيخ زين الدين المهذب بقراءته**».

أقول: هذا تحريف يُتندّر به فتأمله جيدًا وتأمل صوابه: «**ويُعرف بابن كواتو، وبينهُ وبَيْن الشَّيْخ زين الدين المهذَّب قرابة**»[1].

23- وجاء في ص281 في ترجمة محيي الدين يحيى بن أحمد المعروف بابن المعلم: «وكان رجلًا جيدًا **خيرًا** متواضعًا». والصواب: «**فقيرًا**» بدلًا من: «**خيرًا**».

24- وجاء في ص281: «وكان فتح قلعة الروم في يوم السبت حادي عشر رجب قهراً بالسيف، ووصلت البشارة بذلك ضحى نهار الاثنين ثالث عشره إلى دمشق، ودقت البشائر، وزين البلد. ثم وردت الكتب بالفتح من السلطان الملك الأشرف وغيره في **مستهل** الشهر يوم الأربعاء، وقرئت بمقصورة الخطابة».

---

(1) لهذا الرجل ترجمة في تاريخ ابن الجزري، 1/الورقة 74 من المجلد المحفوظ بالمكتبة الوطنية بباريس برقم 6739 عربيات، وترجمة مختصرة في تاريخ الإسلام 732/15.

أقول: إن من له أدنى معرفة بتحقيق النصوص يدرك، عند قراءة هذا النص الخلل الواقع فيه، لحين يتأمل التواريخ يقف بسهولة ويسر على تحريف في لفظة «**مستهل**» حيث جاءت في النسخة الخطية «**نصف**»، ولا أدري كيف قرأها (المحقق): «مستهل» مع أنها واضحة الوضوح كلّه، وإن لم يكن شيء من ذلك فإن النص يدل عليه، فقد كان الفتح يوم السبت (11) رجب، ووصل الخبر يوم الاثنين (13) الشهر، ثم وردت الكتب بالفتح يوم الأربعاء (15) الشهر وهو منتصفه، فكيف تحوّل إلى مستهله؟!

25ـ وجاء في الخبر نفسه: «وأقام الأمير علم الدين الشجاعي **وعسكر الشام** عليها»، والصواب: «**بعسكر الشام**».

26ـ وجاء في الصفحة التي تليها، ص283: «ولما توجه السلطان إلى حلب بعد فتح قلعة الروم عُزل منها الأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري وولي عوضه في الفتوحات الأمير سيف الدين طغريل...».

أقول: سقط من النص ما أفسده، فالصواب كما جاء في النسخة الخطية: «ولما توجه السلطان إلى حلب بعد فتح قلعة الروم عزل منها الأمير شمس الدين قراسُنْقُر المنصوري، وولَّى عوضَهُ **الأمير سيف الدين بَلَبان السلحدار المنصوري المعروف بالطبّاخي ووَلِي عوضه** في الفتوحات الأمير سيف الدين طغريل».

27ـ وجاء في الصفحة نفسها: «وأخذ منها **تقريبًا** من ألف نَفَر»، والصواب: «**قريبًا**».

28ـ وتحرفت في الصفحة نفسها نسبة الشريف شمس الدين علي بن محمد ابن أحمد الحسني الحلبي الميناوي إلى «الحسيني»، والرجل حَسَني معروف، ترجمه كمال الدين ابن الشعّار في كتابه «**قلائد الجمان**» وأصْعَد نسبه إلى سيّدنا الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتوفي قبله بدهر، قال: «علي بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن علي

بن جعفر بن عبد الملك بن القاسم بن علي بن محمد بن حمود بن ميمون بن أحمد بن عمر بن عبيد الله بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن بن أبي عبد الله الحسني الحلبي المعروف بابن الميناوي الزجاج»[1].

وترجمه مؤرخ العراق كمال الدين ابن الفوطي في «**تلخيص مجمع الآداب**» في الملقبين بمجاهد الدين، فقال: «مجاهد الدين أبو الحسن، علي بن محمد بن أحمد بن علي ابن إبراهيم يُعرف بابن الميناوي العلوي الحسني الحلبي الأديب»، ثم ساق نسبه نقلًا من كتاب «**قلائد الجمان**» لابن الشعار، ووقع فيه «عبد المطلب» بدل: «عبد الملك»[2].

29ـ ووقع تحريف في ترجمة الشيخ العالم المقرئ رضي الدين أبي الفضل جعفر بن القاسم المعروف بابن دَبُوقا حيث جاء نسبه كما يأتي: «جعفر ابن القاضي الصدر بهاء الدين القاسم بن كريم بن علي بن حُبيش الربعي المعروف بابن دَبُوقا».

وقد وقع في هذا النسب القصير تحريفان، أولهما: قوله: «كريم» وصوابه: «جعفر»، وثانيهما: «حبيش» وصوابه: «جيش»، مع أن (المحقق) ذكر له في الهامش ستة عشر مصدرًا لترجمته لم يستفد من واحد منها في تصحيح مطبوعته، مع أنَّ النص جاء صحيحًا في الورقة (186أ) من النسخة الخطية فتحرف عنده، ولو قابله بالموارد التي ذكرها لوقف على الصواب، فقد جاء في تاريخ الإسلام: «جعفر

---

(1) **قلائد الجمان**، لابن الشعار (ت654هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 2005م، 137/4.

(2) **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب**، لابن الفوطي (ت723هـ)، طبعة إيران 1416هـ، 368-369/4.

بن القاسم بن جعفر بن علي بن جَيْش، الشيخ رضي الدين الربعي الحراني ثم الدمشقي...»[1].

وقال الذهبي في «معرفة القراء الكبار»: «جعفر بن القاسم بن جعفر بن علي بن جَيْش الرَّبَعي الإمام رضي الدين ابن دَبُوقا الدمشقي المقرئ الكاتب»[2].

وقال علامة الشام ابن ناصر الدين: «جعفر بن القاسم بن جعفر بن علي بن جَيْش ابن دَبُوقا»[3].

وتحرف «جيش» إلى: «حُبَيْش» في طبعة الوافي بالوفيات للصفدي بتحقيق صديقنا العلامة شكري فيصل يرحمه الله[4].

30ـ ووقع في ترجمة ابن دَبُوقا هذا سقط كبير أفسد الترجمة، فقد جاء في النسخة الخطية بعد قوله: «وصلي عليه ظهر الأحد بجامع دمشق» ما يأتي: «**ودفن بسفح قاسيون، بتربةٍ لهم على نهر يزيد في وسط السُّوق. سمع من السَّخاوي، وقرأ عليه القراءات السبعة. وأقرأ القراءات مدة بجامع دمشق**»!

31ـ وجاء في ترجمة ابن صصرى، ص285: «روى السماع عن ابن مندويه»، والصواب: «روى بالسماع عن ابن مَنْدُوية».

32ـ وقال في ترجمة بهاء الدين سليمان بن عبد الله البَهراني الحَمَوي المعروف بابن الحبقبق: «سمع من زين الأمناء ابن عساكر، ونخر الدين **ابن الخشوعي**»، والصواب: «نخر الدين **ابن الشيرجي**»، فلا دخل لابن الخشوعي هنا، والطريف أن

(1) تاريخ الإسلام 725/15.

(2) معرفة القراء الكبار، للذهبي (ت748هـ)، بتحقيقنا، مؤسسة الرسالة، بيروت 1984م، 706/2 (675)، وهو من مصادره.

(3) توضيح المشتبه 13/4.

(4) الوافي بالوفيات 124/11 (205).

(المحقق) أشار إلى ترجمته في طبعته من تاريخ الإسلام، ص118 (29) وقد جاء فيها على الصواب: «ابن الشيرجي»، فنسأله عندئذٍ: ما فائدة ذكر مصدر أو أكثر للترجمة أو النص من غير استفادة منه؟

وفخر الدين ابن الشيرجي هذا توفي سنة 627هـ، فسماع المترجم منه وهو في الحادية عشرة من عمره، لأنه ولد سنة 616هـ، وقد ترجمه الزكي المنذري في تكملته فقال: «وفي يوم الأضحى توفي الشيخ الأجل أبو بكر محمد بن أبي الفَهْم عبد الوهاب بن عبد الله بن علي الأنصاري الدمشقي العدل المعروف بابن الشِّيرَجي، بدمشق. سمع بالإسكندرية من الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني، وبدمشق من الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي، وأبي عبد الله محمد بن حمزة بن أبي الصقر. وحدث بدمشق ومصر. سمعتُ منه بالقاهرة»[1].

وقال الذهبي في وفيات سنة 627هـ من تاريخه: «محمد بن أبي الفَهْم عبد الوهاب بن عبد الله بن علي بن أحمد، فخر الدين أبو بكر الأنصاري الدمشقي العدل المعروف بابن الشيرجي. ولد سنة تسع وأربعين وخمس مئة بدمشق، وسمع بها... إلخ»[2].

33- وقال في ترجمة محمد ابن الملك الظاهر شاذي ابن الملك الناصر داود، ص286: «وكان فقيرًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى»، والصواب: «وكان شابًّا رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى»، ولا أدري كيف تحرف لفظة «شابًّا» إلى: «فقيرًا»، فمثل هذا لا يمكن تفسيره إلا بالإهمال والتلاعب بالنصوص.

---

(1) التكملة لوفيات النقلة 3/الترجمة 2313.

(2) تاريخ الإسلام 844/13.

34ـ وقال في ذكر هفوة معيد القيمرية، ص286 أيضًا: «وجرت أمور أوحت أن المحقق أسلم عند القاضي»، والصواب: «أوجبت»، كما في النسخة الخطية، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام، وهو بخطه: «وفيه بدت من الجمال المحقق معيد القَيْمُرية هفوة في الدرس، فقام مدرس القيمرية صدر الدين ابن رزين وشكاهُ، وجرت أمور أوجبت أنَّ المحقق أسلم عند القاضي...»[1].

35ـ وجاء في ترجمة عمر بن عبد الرحمن بن عبد العزيز المخزومي المعروف بابن الصيرفي، ص287: «توفي... في آخر النهار وحمل من المغارة بباب زويلة ودفن بالقرافة»، والصواب: «توفي... في آخر النهار وصُلِّي عليه من الغد بباب زَوِيلة، ودُفِنَ بالقرافة»، فلا أدري كيف تحرفت العبارة، وأي مغارة هذه التي حمل منها؟! نسأل الله العافية، لكن مثل هذا يمكن أن يُسَجّل لِيُتَنَدَّر به.

36ـ وجاء في خبر قدوم الأمير بيدرا بالعساكر المصرية إلى بعلبك، ص288 مجموعة تحريفات في النص أفسدته، ولا أدري كيف يحدث ذلك، قال: «وقد حضر إلى الأمير بدر الدين بيدرا من كسر حِدّته مما ثنى عزمه عنهم، فحصل الفتور في أمرهم... وطلبوا مما أسر لهم بدمشق في أرباب جرائم عظيمة فأطلقوا لهذا حصل من القتال والنهب وبلوغ المقاصد ما لم يكن من مطامعهم، وحصل الكثير من العسكر من الوهن... إلخ».

فتأمل كيف أفسد النص:

فقوله: «مما ثنى»، صوابه: «وأثنى».

وقوله: «وطلبوا مما أسر»، صوابه: «وطلبوا محابيس».

(1) تاريخ الإسلام 681/15.

وقوله: «فأطلقوا لهذا حصل من القتال»، صوابه: «**فأطلقوا لهم وحصل لهم من القتل**».

وقوله: «ما لم يكن من مطاعمهم»، صوابه: «**ما لم يكن في حسابهم**».

وقوله: «وحصل الكثير»، صوابه: «**وحصل لكثير**»، نسأل الله العافية.

37ـ وفي الخبر الذي بعده من الصفحة نفسها جاء ما يأتي: «ثم بعد ذلك **عنّفه**»، والصواب: «**عَتَبَهُ**»، «مما كان بيده **من مال الأمانات**»، والصواب: «مما كان بيده **من الضمانات**»!

38ـ وجاء في ص289: «توفي الحاج أبو الحرم بن **ناصر الدين** بن عبد الله الغاسل»، ولا أدري من أين جاء المحقق بـ«ناصر الدين»، فإن الذي في النسخة الخطية (الورقة 187ب): «أبو الحرم بن أبي الورد بن عبد الله»، وهكذا جاء بخط الذهبي في تاريخ الإسلام[1].

39ـ وجاء في ترجمة الشيخ عبد المنعم ابن نجيب الدين عبد اللطيف بن عبد المنعم المعروف بابن الصيقل الحراني في الصفحة نفسها: «روى لنا عن الشيخ موفق الدين ابن قدامة، **والفخر الفارحي**... إلخ»، و«الفارحي» هذه نسبة من اختراع (المحقق) لا وجود لها في كتب العلم، ولم يسأل نفسه من هذا الفارحي الذي روى عنه الشيخ عبد المنعم ابن النجيب، وإنما الصواب: «**الفخر الفارسي**» كما جاء في النسخة الخطية، وقال الذهبي في ترجمته: «ولد بحران سنة ثمان وست مئة، وسمع من الفخر ابن تيمية، والموفق ابن قدامة... والفخر الفارسي، وطبقتهم»[2].

---

(1) تاريخ الإسلام 741/15.

(2) المصدر السابق 731/15.

والفخر الفارسي هذا هو فخر الدين محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الفارسي الشيرازي الخبري المتوفى سنة 622هـ، ترجمه ابن نقطة[1] والمنذري[2] والذهبي[3] وغيرهم.

40- وفي ص290 وضع «شعبان» بدلًا من: «رمضان» لوفيات الشهر المذكور، مع أنه «رمضان» في النسخة الخطية، وجاء بعده: «وفي أوائل شهر رمضان... إلخ».

41- وجاء في الصفحة نفسها: «توفي الشيخ نور الدين أبو الثناء»، والصواب: «توفي الشيخ الأصيل نور الدين أبو الثناء».

42- وجاء في الصفحة نفسها: «ودفع بسفح قاسيون»، والصواب: «ودفن بسفح قاسيون».

43- وفي ص291 وقع تحريف وسقط كبير في ترجمة علم الدين عبد الرحمن بن سَلِيم الإسكنداني، حيث تحرفت كنيته من «أبي القاسم» إلى: «أبي الهيثم»، وجاءت ترجمته كما يأتي: «وفي يوم الاثنين ثالث رمضان توفي الشيخ علم الدين أبو الهيثم (كذا) عبد الرحمن بن سليم بن منصور المعروف ابن العمادية»، والصواب بعد تثبيت السقط من النسخة الخطية:

«وفي يوم الاثنين ثالث رمضان توفي الشيخ علم الدين أبو القاسم عبد الرحمن ابن سليم بن منصور بن فُتُوح بن يَخْلُف الجُذاميُّ الإسكندريُّ، بها، ودُفن من الغد.

(1) إكمال الإكمال 480/2.
(2) التكملة لوفيات النقلة 3/الترجمة 2080.
(3) تاريخ الإسلام 720/13.

روى عن ابن عماد جميع الخِلعيات، وقرأت عليه الثاني منها. وهو أخو الحافظ وجيه الدين منصور المعروف بابن العمادية»، فتأمل هذا وتدبره!

44- وجاء في ترجمة الصاحب فتح الدين محمد بن عبد الله بن عبد الظاهر السعدي المصري، ص292: «**روى لنا عن ابن الحريري مشيخته**»، ولم يسأل نفسه: من ابن الحريري هذا، ولو سأل لما وجد، إذ هو تحريف لما جاء في النسخة الخطية: «**روى لنا عن ابن الجُمَّيْزي مشيخته**»، وأنَّى لهذا (المحقق) أن يقرأه صوابًا وهو لا يعرفه.

وابن الجُمَّيْزي هذا هو الشيخ الإمام العالم أبو الحسن عليّ ابن الشيخ أبي الفضائل هبة الله بن سلامة بن المُسَلَّم اللَّخْمي المصري الشافعي الخطيب العدل المعروف بابن الجُمَّيْزي المنعوت بالبهاء (559-649هـ)، كان رئيس العلماء في وقته، معظمًا عند الخاصة والعامة، وعليه مدار الفتوى بالبلاد المصرية، ترجمه الجم الغفير منهم: سبط ابن الجوزي[1]، وأبو شامة[2]، وابن الصابوني[3]، وعز الدين الحسيني[4]، والذهبي[5]، والصفدي[6]، وابن شاكر[7]، والسبكي[1]،

---

(1) **مرآة الزمان**، لسبط ابن الجوزي (ت654هـ)، حيدرآباد 1951، 786/87.

(2) **ذيل الروضتين في أخبار الدولتين**، ص187.

(3) **تكملة إكمال الإكمال**، لابن الصابوني (ت680هـ)، تحقيق شيخنا العلامة مصطفى جواد، المجمع العلمي العراقي، بغداد 1957م، ص298.

(4) **صلة التكملة لوفيات النقلة**، لعز الدين الحسيني (ت695هـ)، بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2007م، 255/1.

(5) **تاريخ الإسلام** 623/14، و**سير أعلام النبلاء** 253/23، و**معرفة القراء الكبار** 651/2، و**المشتبه**، ص176.

(6) **الوافي بالوفيات** 284/24.

(7) **عيون التواريخ**، لابن شاكر (ت764هـ)، تحقيق نبيلة عبد المنعم، وزارة الثقافة، بغداد 1980م، 53/20.

والإسنوي[2]، وابن كثير[3]، وابن الجزري[4]، والفاسي[5]، والغساني[6]، وابن تغري بردي[7]، وابن العماد[8]، وقال الحسيني: «وخَرّج له شيخنا الحافظ أبو الحسين يحيى بن عليّ القرشي مشيخةً في جزأين»[9].

45- وجاء في الصفحة نفسها قوله في ترجمة سعد الدين الفارقي: «**وخطه فائق**»، والصواب: «**ونظمه فائق**».

46- وجاء في ترجمته أيضًا: «ولم يزل... مثابرًا **لعمل الإحسان**»، والصواب: «مثابرًا **على** الإحسان»!

47- وجاء في الصفحة نفسها في ترجمة الشيخ بهاء الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عبد العزيز ابن باقا: «روى لنا **عدة** أحاديث من رباعيات **النبهاني**».

أقول: وقع في هذه الجملة تحريفان قبيحان:

الأول: «روى لنا عدة»، وصوابه: «**روى لنا عن جده**»!

---

(1) **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة 1383هـ، 301/8.

(2) **طبقات الشافعية**، للإسنوي (ت772هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد 1970م، 377/2.

(3) **البداية والنهاية** 278/15.

(4) **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق براجشتراسر، القاهرة 1351هـ، 583/1.

(5) **ذيل التقييد** 225/2.

(6) **العسجد المسبوك**، للغساني (ت803هـ)، تحقيق شاكر محمود عبد المنعم، بيروت 1975م. ص583.

(7) **النجوم الزاهرة** 24/7.

(8) **شذرات الذهب** 246/5.

(9) **صلة التكملة** 256/1.

والثاني: قوله: «رباعيات النبهاني» وصوابها: «**رباعيات النسائي**»، وهو أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة 303هـ صاحب كتاب «**السنن الكبرى**» وغيره.

48- وجاء في ترجمة زين الدين عمر بن عبد الرحيم بن أحمد القرشي، ص293: «توفي... بظاهر دمشق بالنيرب **في مرتفع جبل قاسيون**»، وهذا النص الغريب العجيب يدرك خطأه مَن له أدنى معرفة بالعلم، فالنيرب، كما في **معجم البلدان** لياقوت الحموي: «قرية مشهورة بدمشق على نصف فرسخ في وسط البساتين»[1]، فكيف تحولت إلى مرتفع جبل قاسيون؟ وإنما الصواب في هذا كله: «بالنيرب، ودُفن بسفح جبل قاسيون»، وإني ليأخذني فرط الاستعجاب كيف قرأ (المحقق): «ودفن بسفح»: «في مرتفع»؟، وهي ظاهرة الوضوح، وضوح الشمس في رائعة النهار.

49- وجاء في ص294: «توفي الأمير بغدي سلحدار الحا... بقلعة دمشق». وعلق (المحقق) في الحاشية بقوله: «الكلمة غير مقروءة». أقول: هي مقروءة، وهي: **سلحدار السلطان**.

50- وجاء في ص295: «**ودخل** معه جماعة من الأسرى»، والصواب: «**ووصل** معه جماعة من الأسرى».

51- وجاء في ص296: «عوضًا عن نجم الدين ابن النحاس»، والصواب: «عوضًا عن محيي الدين ابن النحاس»، والطريف أن (المحقق) أشار إلى مجموعة من المصادر، وفيها جميعًا: محيي الدين ابن النحاس، قال الذهبي: «وولي جمال الدين ابن صصرى نظر الدواوين وأعفي من ذلك محيي الدين ابن النحاس»[2].

---

(1) **معجم البلدان** 330/5.

(2) **تاريخ الإسلام** 683/15.

وابن النحاس هذا هو محمد بن يعقوب بن إبراهيم، الإمام العلامة الصاحب محيي الدين أبو عبد الله ابن القاضي الإمام بدر الدين ابن النحاس الأسدي الحلبي الحنفي المتوفى سنة 695هـ والمترجم في هذا الكتاب، وهو شيخ الذهبي[1] وغيره.

52ـ وجاء في ص297: «وفي ليلة **السبت ثالث** شوال»، ثم جاء بعدها مباشرة في ص298: «وفي عشية **الجمعة سادس** شوال».

أقول: لا أدري كيف يكتب الإنسان من نسخة خطية ولا ينتبه إلى هذا الخلُف، فإذا كان السبت ثالث شوال، فالجمعة يتعين أن تكون تاسع شوال، ولكن النص تحرف على (المحقق)، فالصواب: «وفي ليلة **الثلاثاء ثالث** شوال» كما جاء في النسخة الخطية، لكنني أتعجب كيف قرأ: «الثلاثاء»: «السبت»، ولا تشابه بينهما في الرسم، لكنه الإهمال واعتماد ما ينسخه النسّاخ من غير مراجعة.

53ـ وجاء في ترجمة شرف الدين أبي الفضل محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن عمروك، ص298 أنه: «**ابن البكري الخيمي**»، وهو تحريف ظاهر صوابه: «**ابن البكري التيمي**»، وهذا البيت معروف مشهور فهم من ذرية صاحب رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق التيمي رضي الله عنه.

54ـ وجاء في ترجمة الزاهد زكي الدين إبراهيم بن عبد الرحمن البعلبكي قوله فيه ص299: «**ابن المقرئ** البعلبكي».

أقول: هذا الرجل لم يكن مقرئًا، لكنه يُعرف بابن المَعَرّي، هكذا جاء مجودًا في النسخة الخطية (الورقة 191أ)، وقال الذهبي في **تاريخ الإسلام**، وهو بخطه:

---

(1) ينظر: معجم شيوخ الذهبي الكبير، بتحقيق الهيلة، السعودية 1988م، 2/301-302، وتاريخ الإسلام 15/825.

«إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد، الشيخ العابد زكي الدين ابن المَعَرِّي البعلبكي»[1]. وقال العلامة ابن رجب الحنبلي: «إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد ابن المَعَرِّي، المَعَرِّيُّ البعليُّ»[2].

55- وجاء في ترجمة المذكور: «وكان شيخًا صالحًا مجتهدًا»، والصواب: «وكان شيخًا صالحًا **عابدًا** مجتهدًا»، سقطت لفظة «عابدًا».

56- وقال في ترجمة أم أحمد حرمية بنت الشيخ تمام بن إسماعيل السُّلَمي، ص299: «روت لنا بالإجازة عن القاضي عربشاه النهاوندي، قرأت عليها منه الأربعين...»، والصواب: «قرأت عليها **عنه** الأربعين».

57- وجاء في ترجمة الشيخ مجد الدين ابن الطبري، ص300: «وانتقل إلى سكن المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وولي بها **إقامة** الروضة الشريفة»، والصواب: «**إمامة** الروضة الشريفة».

58- وقال في ترجمة مجد الدين إسماعيل بن إلياس المعروف بابن ذؤابة، ص301: «**حدث عن ابن باسويه**»، والصواب: «**رَوَى عن باسُوْيَة**».

59- وفي الصفحة نفسها لم يستطع (المحقق) قراءة اسمين من نسب شرف الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان بن مكي بن عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن رشيد السعدي المصري الشارعي المؤذن بقبة الإمام الشافعي، وهما: «**إبراهيم بن رشيد**».

أقول: لنفترض أن هذين الاسمين غير مقروءين في النسخة الخطية، فالمحقق المتتبع يتمكن من قراءتهما عند مراجعة المترجمين من هذه العائلة في كتب التراجم، مع أنهما كانا في النسخة من الوضوح بمكان، لكن وقع خطأ من الناسخ في «رشيد»

---

(1) تاريخ الإسلام 723/15.

(2) الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق العلامة عبد الرحمن العثيمين، الرياض 2005م، 251/4.

لأن الصواب فيه: «شبيب»، فقد ترجم زكي الدين المنذري لجده أبي الحرم مكي في **التكملة**، فقال في وفيات سنة 613هـ: «وفي الثالث عشر من صفر توفي الشيخ الأجل الصالح أبو الحرم مكي ابن الفقيه الإمام أبي عمرو عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن شبيب بن غنائم بن محمد بن خاقان السعدي الشارعي، بالشارع، ودفن من الغد بسفح المقطم»[1].

وقال عز الدين الحسيني في ترجمة والده أبي عمرو عثمان في وفيات سنة 659هـ من **الصلة**، وهو بخطه: «وفي الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر توفي الشيخ الفاضل أبو عمرو عثمان ابن الشيخ أبي الحرم مكي ابن الشيخ أبي عمرو عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن شبيب بن غنائم بن محمد بن خاقان السعدي الشارعي... إلخ»[2].

وقال جمال الدين أبو حامد ابن الصابوني: «الفقيه أبو عمرو عثمان بن مكي بن عثمان بن [إسماعيل بن][3] إبراهيم بن شبيب بن غنائم بن محمد بن خاقان السعدي الشافعي المفسر الواعظ»[4].

وقال الذهبي في وفيات سنة 659هـ من **تاريخه**، وهو هنا بخطه: «عثمان بن أبي الحرم مكي بن عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن شبيب، الإمام الواعظ جمال الدين أبو عمرو السعدي الشارعي الشافعي المُذَكِّر»[5].

---

(1) **التكملة لوفيات النقلة** 2/الترجمة 1454.

(2) **صلة التكملة لوفيات النقلة** 452/1 (821).

(3) سقط من النسخة المطبوعة بتحقيق شيخنا علامة العراق مصطفى جواد يرحمه الله، وهو الذي علمني أصول التحقيق.

(4) **تكملة إكمال الإكمال**، ص226.

(5) **تاريخ الإسلام** 914/14.

وقال صلاح الدين الصفدي في الوافي: «عثمان بن مكي بن عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن شبيب الإمام الواعظ، جمال الدين أبو عمرو السعدي الشارعي الشافعي»[1].

والمحقق العالم الفطن المتخصص العارف بتراجم العلماء وبيوتاتهم وأنسابهم وسيرهم لا تخفى عليه مثل هذه الأمور.

60ـ ثم جاء في ترجمة هذا الرجل في الصفحة نفسها: «وهو من بيت رواية **وحديث** وديانة وصلاح». والصواب: «من بيت رواية **ووعظ**» ولا أدري كيف قرأ «ووعظ»: «وحديث» فلا تشابه بينهما في الرسم!

61ـ وجاء في ص302: «وفي هذا الشهر أغار طائفة من التتار على ظاهر الرحبة، **فتجرد إليهم** من دمشق جماعة من العسكر»، والصواب: «**فَجُرِّدَ إليها**».

62ـ وجاء في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الباذرائي، ص303: «وخطب بمدرسة **مدة** رَحِمَهُ اللَّهُ»، والصواب: «بمدرسة جَدّه»!

63ـ وجاء في ترجمة الشيخ علي بن أحمد المعروف بابن توبة في الصفحة نفسها: «روى لنا عن ابن اللتي جزء أبي الحسن»، ولم يتعب نفسه ويسأل: مَن أبو الحسن هذا صاحب الجزء، فلو سأل لما وجده، ووجد أنه قرأ النص محرفًا فأفسده، وهو «جزء أبي الجهم».

وأبو الجهم هذا هو العلاء بن موسى بن عطية الباهلي البغدادي المتوفى سنة 228هـ، وهو مترجم في **تاريخ الخطيب**[2] **وتاريخ الإسلام**[3] والسير[1] وغيرها،

(1) **الوافي بالوفيات** 513/19.
(2) **تاريخ مدينة السلام** 160/14.
(3) **تاريخ الإسلام** 650/5.

وجزؤه هذا مطبوع منتشر مشهور بتحقيق الشيخ عبد الرحيم بن محمد القشقري، نشرته مكتبة الرشد بالرياض سنة 1999م.

64- وجاء في ترجمة القاضي هبة الله بن أحمد الاسكندري المعروف بابن البوري من الصفحة نفسها: «القرشي الأميري»، ولم يكن الرجل أميرًا حتى يُنسب هذه النسبة وإنما هو: «القرشي الأموي»!

65- وقال في ترجمته: «وكانت جنازته بالقدس الشريف»، والصواب: «وكانت وفاته بالقدس الشريف»، ولا أدري كيف قرأ «وفاته»: «جنازته»!

66- وجاء في ترجمته أيضًا: «وكان يدرس بمدرسة السِّلَفي المعروفة بالحافظة»، والصواب: «بالحافظية»، وهي مدرسة مشهورة مذكورة.

67- وجاء في ترجمته أيضًا: «فلما كان في آخر عمره قصد زيارة القدس الشريف، فوصل إليه وأقام به حتى ـشـ (...) وعلق في الحاشية فقال: «كلمة غير مقروءة»، وهي مقروءة لمن يعرف قراءة المخطوطات ونصها: «وأقام به دون شهرٍ» ولا ندري من أين جاء بـ «حتى»؟

68- وجاء في ص304: «أحمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان ابن الرضي البطائحي الرفاعي، ودفن من الغد بزاويته بالجمالية بظاهر القاهرة تحت القلعة. روى لنا عن سبط السلفي أحاديثه من أول (كذا) وكان كثير السكون لا يتكلّم كثيرًا ذكر أنه كان يقصده الناس... إلخ.

أقول: وقع في هذا النص القصير خمسة تحريفات وسقط فأما التحريفات فهي:

1 ـ ابن الرضي، صوابه: ابن الرَّحَبيّ.

2 ـ بالجمالية، صوابه: بالهلالية.

---

(1) سير أعلام النبلاء 525/10.

3 ـ بظاهر القاهرة، صوابه: ظاهر القاهرة.

4 ـ أحاديثه، صوابه: أحاديث.

5 ـ **ذكر أنه كان**، صوابه: **ولا ينبسط**، ولا أدري من أين جاء بعبارة «ذكر أنه كان»!

أما السقط فهو بعد قوله: «أحاديث من أول **حديث علي بن حرب**».

69ـ وقال في ترجمة أخي المؤلف إسماعيل بن محمد البرزالي في الصفحة نفسها: «وحصل له في المرض **تغيّر** وإقبال على الطاعة»، والصواب: «**خَيْرٌ وإقبالٌ** على الطاعة»، وهو تحريف أفسد النص.

70ـ وجاء في ترجمته أيضًا: «بسجن باب الصغير...» ثم كلمة لم يستطع قراءتها وهي: «الجذمي».

71ـ وجاء في ترجمته أيضًا ص305 من قوله: «هذه دار الشقاء **تغصب** وتقتل»، والصواب: «**تُتعِب**».

وأرى أن نمسك القلم إلى هنا، إذ فيما قَدّمنا كفاية، وإن كان في بقية هذه السنخة تحريفات وتصحيفات، مع أن السنخة المذكورة لم تستغرق من النسخة الخطية سوى (15) ورقة، وقعت فيها كل هذه التحريفات والتصحيفات التي أفسدت الكتاب إفسادًا لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب، راجين من ذلك أن يطّلع من يريد تعلّم هذا العلم على الطرائق القويمة في تحقيق النصوص التاريخية والتراجمية. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أفقر العباد

بشّار بن عواد

كتبه بدار غُربته وهجرته عَمّان البلقاء حرسها الله وأهلها.

تحقيق السيرة بين القدماء والمحدَثين: مُغْلَطاي نموذجا

عبد الرحمن راشد الحقان[1]

ـ 1 ـ
مقدمة

أحمده تعالى وأصلي على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه وأمته أجمعين، وبعد فإن السيرة النبوية مندرجة في السنة بمعناها العام، إذ السنة ما روي عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، والسيرة لا تخرج عن هذا من حيث الإجمال[2]. ويعرفها البعض كعلم يعرف به أحوال النبي ﷺ منذ ولادته ونشأته إلى وفاته ﷺ.

فإذا كانت كذلك، فهي مصدر من مصادر التشريع التي يأخذ منها المسلم أحكام الله التي يتعبَّده بها، ومن هنا يثار سؤال يمكن اعتباره بأنه سؤال البحث، والذي أرجو أن أسير معك أخي لنجيب عليه، وهذا السؤال هو: هل صحيح ما

---

(1) مراقب البحوث، نائب المدير بإدارة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف، وأستاذ محاضر بجامعة الكويت.

(2) ذكر التعريفين د. علي جمعة في تقديمه لترجمة كتاب «دائرة معارف في سيرة النبي ﷺ» تأليف شبلي النعماني وأكمله: سليمان الندوي، ترجمة د. يوسف عامر، وتقديم د. علي جمعة، بدون بيانات طبع، (1/1)، بينما يرفض ذلك سليمان الندوي -في تعليقه بالهامش على مقدمته شيخه شبلي النعماني- ويطالب بالتفريق الكامل بينهما، بحجة أن شروط إثبات السنة أعلى وأدق وأصعب من شروط إثبات السيرة (1/38-39 هامش1).

يوصم به هذا العلم بأنه لم يأخذ حظه من قواعد البحث العلمي حين كتب؟ بمعنى هل هو مخالف البتة لعلم الحديث في منهجية التدوين؟ فلم يحظ بما حظي به الأخير من تمحيص وتدقيق وغربلة وتزييف؟

ما صحة ما يقوله المستشرقون -ومن يسارع فيهم من أبناء المسلمين المضبوعين- بأن السيرة لا تختلف في أدوات كتابتها وتسجيل أحداثها على الأسلوب الذي كتبت به الأساطير والقصص الشعبية الموجودة في أدبيات شعوب الأرض المختلفة -كتغريبة بني هلال، وألف ليلة وليلة-، فلذلك هي جديرة بأن يُتعامل معها بالمنهج الذاتي في كتابة التاريخ، ولكاتبها أن يقحم نزعته الذاتية واتجاهه الفكري والديني والسياسي في تفسير أحداثها وتعليلها؟

وإن لم تكن كذلك، فهل نجد في كتب السيرة ما فيه إشارات وملامح إلى اتّباع علماء السيرة في تدوينها منهجا علميا رصينا حصّن أحداث السيرة وحقائق السنة النبوية المطهرة مما يصمها به المستشرقون؟ والمقصود بذلك المنهج العلمي هو قواعد مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل.

وإذا كان الحال كذلك، أفيحق لنا أن نقول إنها كتبت وفق المذهب الموضوعي في كتاب التاريخ؟ وهو منهج يحصر عمل المؤرخ والمسجل والمدون في نقل السيرة محفوظة مكلوءة ضمن وقاية قواعد علم الرواية عموما[1]. وإذا كان الجواب بالإيجاب فالسيرة -ضمن هذا المذهب- موضع ثقة واطمئنان بأنها بالفعل ما وصلنا إلينا من هدي النبي ﷺ، فنثق به ونجعله مصدرا للتشريع، ونستنبط منه الأحكام؟

وأجدني مطالبا بالإجابة على هذا السؤال، جوابا مختصرا وآخر مفصلا، أما المفصل فهو في الحقيقة سؤال البحث، وسترى أنني باستعراضي لمنهج الحافظ مُغْلَطاي في كتابه الزَّهْر الباسم في المبحث الأول من هذا البحث، مع ضرب

---

(1) مقدمة فقه السيرة للبوطي، بتصرف.

الأمثلة على هذا المنهج في المبحث الثاني، قد قدمت لك جوابا شافيا وافيا يرغبك في نهاية المطاف في مطالعة الكتاب كله وتتبع قلمه ونقداته على من سبقه من العلماء الذين سأذكرهم في المبحث الأول.

وأما الجواب المختصر فكيفيك البحث الطويل الذي دار حول ابن إسحاق (151هـ) تليينا وتقوية في مقدمة **عيون الأثر**، وهو من عُمَد هذا العلم، فلو كان هذا العِلم مرسلا عن التمحيص والتدقيق ويقبل فيه كل شيء لما اختلفوا فيه -ولا يعنيني هنا بحث هذه المسألة-، ومثله كلامه في الاحتجاج بالواقدي (207هـ) وما ذكره عنه بأنه كان حريصا على معاينة المشاهد، ولفته الانتباه إلى التفريق في التعامل بين مرويات السيرة ومرويات الحديث النبوي الشريف[1].

ثم انظر إلى ما قاله محقق **السيرة النبوية** عن منهج ابن هشام (213هـ) في تلخيصه وتهذيبه **لمغازي** ابن إسحاق: «وكان له قلم لم ينقطع عن تعقب ابن إسحاق في الكثير مما أورد بالتحرير والنقد، أو بذكر رواية أخرى فات ابن إسحاق ذكرُها، هذا إلى تكملة أضافها، وأخبار أتى بها»[2]، ومن أمثلة ذلك تشكيكه في الكثير من الأشعار التي ذكرها ابن إسحاق[3]، والشعر في هذه المصادر وثيقة تاريخية تعضد ما نقلته الرواية من أحداث.

وهذا شوقي ضيف يصف منهج ابن عبد البر (463هـ) في كتابه **الدرر في اختصار المغازي والسير**: «[نحن] بإزاء سيرة نبوية محررة، سيرة لا تعتمد على كتب

---

(1) **السيرة النبوية**، عبد الملك بن هشام (213هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، أوقاف قطر بصف جديد، مجلد واحد، ص14؛ و**عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، ابن سيد الناس، محمد بن بن محمد (734هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية، 1980م، 1/12-28.

(2) **سيرة** ابن هشام، ص12-16.

(3) نفس المصدر، ص41 و253 و 502 و503 و505 و 606 و 608 و 619 و 628.

السيرة المشهورة وحدها، بل تعتمد أيضا على كتب الحديث ورواية الموثّقين، مع الموازنة بين الأخبار والأحاديث واستخلاص الآراء الصحيحة، ومع الوفاء بالدقة في أسماء الأعلام، ومع التوقف في موقف التوقف والنفوذ إلى الرأي السليم، ومع المعرفة الواسعة بالحديث ورجاله وتمييز صحيحه من زائفه»[1].

أما إمام الطائفة في هذا الفن -في القرون المتأخرة- ابن سيد الناس (734هـ) ففي عنوان كتابه عيون الأثر ما فيه من معنى التحقيق والتمحيص، فقد جمع لك فيه عيون[2] ما في علم السيرة من مرويات، وستجد مصداق ذلك في غير ما موضع من الكتاب، فمن ضبط للأسماء بالحروف[3]، إلى نقد خبر سِيَرِي[4]، فمخالفة ابن عبد البر فيما ذهب إليه من رأي[5]، وترجيح في مختلف مسائل العلم سيرة وفقها وغيرهما[6]، ثم إبانة عن ذائقة شعرية رائقة، وتفنن في النقد والموازنة بين القصائد[7]، فإذا لم يكن كل ذلك تحقيقا، واتباعا لمنهج علمي دقيق، فما التحقيق وما اتباع المنهج العلمي؟ حتى قيل عنه: ما نقل عنه فهو سند[8].

أما في نقد المرويات فيكفيك قوله -بعد أن دافع في المقدمة عن ابن إسحاق والواقدي-: «بلغني عن الحافظ عبد العظيم المنذري (656هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كان يردّ

---

(1) الدرر في اختصار المغازي والسير، يوسف بن عبد البر (463هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط. الثالثة، ص14، وفي الصفحات 38 و109 و201 أمثلة على ما ذكره المحقق.

(2) هذا تعبير يستخدمه نقدة الشعر، فإذا قالوا هذه قصيدة من العيون، فهي لاحقة بجيد الشعر وعاليه، ولا أستبعد أن ابن سيد الناس عناه بما عنون لكتابه.

(3) عيون الأثر 121/1 و218 و75/2 و107/2 و203/2.

(4) نفسه، 172/1و324.

(5) نفسه، 183/2.

(6) نفسه، 163/1 و222/2 و236.

(7) نفسه، 348/1 و106/2 و256 و307.

(8) مقدمة دائرة معارف في سيرة النبي ﷺ 58/1.

هذا الحديث من جهة الرواة بالكلية، وكان شيخنا الحافظ عبد المؤمن الدمياطي (705هـ) يخالفه في ذلك. والذي عندي في هذا الخبر أنه جار مجرى ما يذكر من أخبار هذا الباب من المغازي والسير. والذي ذهب إليه كثير من أهل العلم الترخص في الرقائق وما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجرى مجرى ذلك، وأنه يقبل فيها من لا يقبل في الحلال والحرام، لعدم تعلق الأحكام بها، وأما هذا الخبر[1]، فينبغي بهذا الاعتبار أن يرد إلى ما يتعلق به إلا أن يثبت بسند لا مطعن فيه بوجه ولا سبيل إلى ذلك فيرجع إلى تأويله»[2]، أيقال أخي -بعد هذا-: إن السيرة في تدوينها لم تخضع لمنهج رصين واضح مطرد يبعث على الثقة فيها؟.

وأختم هذا الجواب المقتضب -ولابد- بصنيع مؤرخ الإسلام الذهبي (748هـ)، فإنني جرَدْت -فيما مضى- أحكامه على أخبار السيرة ومروياتها، وعندما عدت لمطالعة الكتاب لداعي البحث رأيته قلما خلت صفحة من صفحات كتابه السيرة النبوية من كلام له على سَنَن المحدثين الكبار، تصحيحا وتضعيفا، وجمعا للطرق وإيرادا للشواهد، وجلبا لكلام أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي أو ذلك، إلى نقد لما احتوته هذه المرويات من معان، وهو نقد من جهة الدراية[3].

وقبل أن أغادر الجواب أطرح تساؤلا ربما تبادر إلى ذهنك، وهو: ما لتحقيق كتب السيرة ولهذا الكلام عن المنهج في كتابة السيرة عند علمائنا؟ وما حملك على ما جلبت وكأنك حاطب ليل أو جامع رجل وخيل؟ فأقول: إنه يجب على المحقق وهو يخدم مخطوطه أن يتكفل بتقديمه لنا حسبما أراد مؤلفه ووفق ما

---

(1) يقصد قصة الغرانيق.

(2) عيون الأثر.

(3) السيرة النبوية، محمد أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، تصوير، ص14 و15 و21 و25 و27-28 و31 و37 و40 و43 و59 و62.

عنى من ألفاظه التي استخدمها، كما أن عليه تنبيهنا إلى مواضع الاستشكال ومواقف النظر والحاجة إلى التعليق فيما تضمنه هذا الكتاب من أخبار سِيَرِيّة، وذلك في السند والمتن معا، وأنى له ذلك إذا لم يلم بمناهجهم في الكتابة، ويحاكمهم إلى هذه المناهج ويخرج كتبهم وفق ذلك، ويحصل له اليقين قبلُ بأن النص الذي بين يديه توفر له من حيث الجملة أدق ما يمكن من قواعد النقل، لأن المنهج العملي الذي قرره علماء الكلام المسلمين كمنهج للمعرفة، يختصر في قولهم: إن كنت ناقلا فالصحة، وإن كنت مدعيا فالدليل.

وأما الجواب المفصل -الذي سأصل إليه معك في نهاية البحث باستعراض منهج أحد أئمة المسلمين الكبار في هذا، وهو مُغْلَطاي البَكْجَري- فلا بد لي أن أقدم له بمبحث أتكلم فيه عن الرجل وشيوخه وعن مؤلفاته وعن منهجه في كتابه الزَّهْر الباسم، وكلامي عنه ليس لي فيه كبير فضل، إنما سأتكئ فيه على ما كتبه محقق الكتاب الأستاذ أَحْسن أحمد عبد الشكور[1].

ولا أهدف من ذلك إلى ترجمته والاستفاضة فيها، إنما غرضي تسليط الضوء على جوانب -من ترجمته ومؤلفاته خصوصا الزَهْر الباسم -لها علاقة بعلم السيرة والعلوم الأخرى اللصيقة به، كما أنها تسلط الضوء على منهجه العملي الذي بلغ الغاية في الدقة والاحتياط، لتعرف أخي كتاب أي عالم محقق نحرير مدقق أعرض لك منهجه -لأثبت لك أن السيرة كتبت وفق منهج علمي رصين يوثق بنتائجه-، وأي كتاب هو هذا الذي بين يديك، وما منزلته إلى غيره من كتب الفن، وما علاقته بها.

---

(1) هو باحث باكستاني، وتحقيقه غاية في الجودة، فجزاه الله خيرا.

ولا أبيح سرا إن قلت: لو لم يكن لما سأكتبه من فضل إلا لفت انتباه الدارسين وطلبة العلم والعلماء إلى هذا العِلْق النفيس، لكفاني.

وأجد من الضرورة الإشارة إلى وجود قاسم مشترك بين التحقيق بمعناه الاصطلاحي المعاصر وبين معناه اللغوي الذي كان حاضرا في أذهان المتقدمين من علمائنا -في الأعم الأغلب- وهم يؤلفون، ولك فيما ذكرته عن ابن اسحاق والواقدي وابن هشام وابن عبد البر، وغيرهم، مقنَع إن شاء الله، فلا أقصد من كلمة التحقيق المستخدمة في عنوان البحث معناها الاصطلاحي بقضه وقضيضه، إنما إلى المعنى اللغوي العام الذي توفر لكثير من مخطوطات التراث، وهو حد أدنى وقدر مشترك بين مفهوم المصطلح عند السابقين واللاحقين[1].

وبناء على ما تقدم فعنوان البحث هو: **تحقيق السيرة بين القدماء والمحدَثين، مُغْلَطاي نموذجا**، وأتى في مبحثين:

الأول: مُغْلَطاي، وكتابه **الزهر الباسم**.

والثاني: نماذج من تحقيقاته وتعليقاته.

والقصد -في المبحث الثاني- إلى الإشارة إلى تعاليقه واستدراكاته ومُلَحِه التي تتصل بقضايا النسب، والأسانيد، والصرف، والضبط، والشعر، والأعلام، وغيرها، وسأضرب لكل ذلك مثالا، أو مثالين يرشدان إلى ما وراءهما ويدلان على غيرهما، وبذلك نوقن أننا أمام مؤلَّف بلغ الغاية في الدقة وجودة التحقيق والتمحيص على نهج الأقدمين، ويحصل لنا بذلك الاطمئنان إلى ما نقل إلينا من قضايا هذا العلم ومسائله.

---

(1) انظر كمثال على ذلك ما صنعه القاضي عياض في كتاب **التنبيهات على المدونة**، وصنيع الإمام اليُونِيني على **صحيح البخاري** مشهور ولا يجهل، والأمثلة تجل عن الحصر، وقدمت لك قبلُ أمثلة من بعض كتب السيرة.

- 2 -

المبحث الأول: مُغْلَطاي، وكتابه الزهر الباسم

سأتكلم في هذا المبحث عن المؤلف ذاكرا من سيرته ما له علاقة بتجلية منزلته في علم السيرة، كشيوخه -مجتزئاً بمن برّز منهم في علم التاريخ عموما وفي السيرة خصوصا وفي العلوم التي تخدمهما- ومصنفاته التي تتصل بعلمَي التاريخ والسيرة، وسأذكر قصة كتابه الزَّهْر الباسم وقيمته العلمية وإضافته على من سبقه.

أولا: اسمه، ومولده، وفاته

أما اسمه فهو: علاء الدين، أبو عبد الله، مُغْلَطاي بن قِلِيج بن عبد الله البَكْجَري الحِكْرِيّ، حنفي المذهب، تركي الأصل، مصري المولد والنشأة والوفاة[1].

ولد سنة 689هـ، وتوفي سنة 762هـ[2].

ثانيا: أهم وأشهر شيوخه (مرتبين حسب الوفاة)، وطلبه للعلم ومكانته العملية.

1- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (702هـ): فقيه أصولي محدث.

2- الدِّمْياطي، عبد المؤمن بن خلف (705هـ): مؤرخ انتهى إليه علم الحديث في زمنه.

3- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (728هـ): قال عنه: طبق ذكره جميع الأقطار، وشاع علمه في جميع الأمصار.

---

(1) مقدمة كتاب: الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم ﷺ لمُغلطاي بن قِلِيج (762هـ)، تحقيق: أحسن أحمد عبد الشكور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط. الثانية، 2016م، (13/1)، وأشار في الهوامش إلى أوجه ضبط اسمه الأول (مغلطاي)، وإلى أن معناه باللغة التركية القديمة: ولدُ جيل من الناس، وضبط اسم أبيه (قليج) -ويرسم بالتركية بالكاف-، ومعناه السيف بلغة الأتراك، وأحال على مظان ترجمته.

(2) المصدر السابق، 14/1 و40.

4- ابن الشِّحْنَة، أحمد بن أبي طالب (730هـ): مسند الدنيا، وقد عمّر.

5- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (733هـ): فقيه شافعي، قاضي الديار المصرية.

6- ابن سيد الناس، محمد بن محمد (734هـ): إمام حافظ محدث سِيَري أديب متفنن، وبه تخرّج.

7- المِزّي، يوسف بن عبد الرحمن (742هـ): صاحب **تهذيب الكمال**، و**تحفة الأشراف**.

8- أبو حيّان، محمد بن يوسف (745هـ): مفسر نحوي لغوي، صاحب **البحر**.

9- تقي الدين السبكي، علي بن عبد الكافي (765هـ): فقيه أصولي مشارك.

هؤلاء أشهر شيوخه، وبالنظر إلى ما مهروا فيه من علوم نتبين التحصيل العلمي الذي توفر له، مما جعله يستحق أن يوصف بأنه: إمام حافظ نسابة مؤرخ، وغيرهم ممن لم أذكره كثيرون، بين محدث ومؤرخ ولغوي ونحوي ونسابة(1).

ثالثا: طلبه للعلم ومكانته العلمية

ذكر المحقق نقولا كثيرة -عن مشايخه وعن مؤرخي عصره- حول جِدّه واجتهاده في طلب العلم، وشغفه بالبحث والمطالعة، وإكثاره عن الشيوخ، وعلو همته في التحصيل(2).

أما مكانته في العلم فهو محدث مؤرخ نسابة أديب لغوي، وأكثر ما اشتهر به هو علم النسب، ولا ينبئك عن مكانته في العلم وعلو كعبه فيه مثل خلافته لشيخه ابن سيد الناس -بعد وفاته في جامع الظاهرية- في مجلس الدرس، في زمن يعج بالعلماء المبرِّزين، قال ابن حجر(852هـ): انتهت إليه رئاسة الحديث في زمانه.

---

(1) المصدر السابق، 1/19-27.

(2) المصدر السابق، 1/14-16.

وتعقبه لمن سبقه من العلماء في الزهر الباسم شاهد بتبحره وتضلعه في غير ما علم، فلفظه رقيق جزل، وكتابته مليئة بغرر البيان ودرره، ولعلك أخي ستشهد له بذلك معي بعد أن أعرض عليك نماذج من هذه التعليقات والاستدراكات، والملح والفوائد، في المبحث الثاني.

رابعا: **أهم مصنفاته**[1] (مرتبة ألفبائيا)

1- **الاتصال لمختلف النِّسبة**، هذا أهم كتبه، وهو في الأنساب. (مخطوط)

2- **الإشارة إلى سيرة المصطفى ﷺ ومن بعده من الخلفاء**، قيل عنه: فيه من الفوائد النفيسة ما لا يوجد في كثير من الكتب المبسوطة في هذا المعنى.(مطبوع)

3- **الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء**، هذب به كتاب ابن الجوزي (597هـ). (مخطوط)

4- **إكمال تهذيب الكمال للمِزّي**. (مطبوع)

5- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**. (مطبوع)

6- **انتخاب من وافقت كنيته اسم أبيه**. (مطبوع)

7- **أوهام التهذيب**، اختصر فيه الكتاب رقم (4).

8- **الإيصال لكتاب ابن سَليم** (673هـ)، وابن نُقطة (629هـ)، والصابوني (780هـ)، ابن ماكُولا (475هـ)، وهو في المشتبه. (مخطوط)

9- **التحفة الجسيمة في إثبات إسلام حليمة**.

---

(1) أريد بالأهمية قربه وبعده من علم السيرة والتاريخ عموما.

10- **ترك المراء في الزيادة على معجم الشعراء**، ذيل معجم الشعراء للمَرْزُباني (384هـ).

11- **تنقيح الأذهان في تهذيب الثقات**، لابن حِبان (354هـ).

12- **الثغر الباسم في سِيَر أبي القاسم ﷺ**.

هذه بعض مؤلفاته وما تركتُه أكثر منها، وهي كما ترى جلها في التاريخ والأنساب والرجال والحديث[1].

خامسا: **كتابه الزهر الباسم في سِيَر أبي القاسم ﷺ (موضوعه ومنهجه وطريقته)**

أما موضوعه: فهو دراسة نقدية لأهم كتاب في السيرة بين يدينا الآن، وهو كتاب ابن إسحاق **السيرة النبوية**، والذي لخصه ابن هشام، وجاء السُّهَيْلِي (581هـ) فشرح تلخيص ابن هشام في كتابه **الروض الأُنُف**، وبهذا نعلم أهمية هذا الكتاب الفريد في بابه.

فهو عمل تحقيقي نقدي -على منهج الأقدمين في ذلك-[2]، على كتاب لعالم هو عمدة هذا الفن، وتلخيصه من قبل إمام كبير جدا، ثم شرحهما للسهيلي، وشرحه استفاد منه كل من جاء بعده مما فيه من تحقيقات ومعلومات، كيف لا وقد قال مؤلفه في مقدمته: ألفت هذا الكتاب بالاستعانة بمائة وعشرين كتابا.

---

(1) المصدر السابق، 1/29-40، وأكثر مصنفاته مفقودة للأسف (1/30).

(2) أشار د. الصادق الغرياني إلى ممارسة كثير من شراح المتون والمحشين عليها عملية التحقيق، واتباعهم قواعده المذكورة في كتب أصول التحقيق وقواعده، وضرب مثلا للشهاب الخفاجي (1069هـ) في شرحه لكتاب الشفا، فهو يخرج الآيات، وينبه على الوهم، ويخرج الأحاديث، ويضبط الألفاظ ويشرح الغريب، ويتم الحديث موضع الاستشهاد، ويخرِّج الشعر، ويعرِّف بالشاعر، ويذكر مناسبة الحديث، ويتم شطر البيت، ويبطل نسبة بيت، ويشرح بيتا مستشهدا به، ويترجم للأعلام، وهكذا. (**تحقيق نصوص التراث**، الغرياني، ص33-36، وأحال على مواضع ذلك في شرح الشهاب الخفاجي على الشفا للقاضي عياض، وكلها تقع في الجزء 4 ص45-46، المطبعة الأزهرية المصرية، 1328هـ).

وأما منهجه وأسلوبه فقد كفانا المؤلف مؤونة استنباطه من الكتاب، إذ ذكره في مقدمة كتابه فقال: «فإني ذاكر في هذا الكتاب نُبذا من الشرح المسمى **بالروض الأُنُف**، تأليف السُّهيلي، محتويةً على أكثر من عشرين فنا من علوم السِّيَر.

فنها: ما ذكره ابن سحاق من غير رواية البَكّائي(183هـ)، مما فيه زيادة، وتبيين.

ومنها: ما ذكره ابن إسحاق من طرق ضعيفة، ولها طرق صحيحة.

ومنها: ما أُبهم في السير من إسناد أو متن.

ومنها: ما عنده مقطوع، وله طرق موصولة، وكذا ما أرسله، أو أعضله، أو علّقه.

ومنها: بيان أسانيده المذكورة فيها هل هي صحيحة أو لا.

ومنها: ما فسره ابن هشام، وهو عند ابن إسحاق في موضع آخر، وتبيين صحة اعتراضه على ابن إسحاق أو عدمه.

ومنها: ما وهِم فيه السهيلي في نقله صريحا.

ومنها: ما قوَّل من نقل كلامه شيئا لم يقله لفظا.

ومنها: ما فسره بشيء، غيره أولى منه. وهذا النوع فيه كثرة، لكنا نذكر منه شيئا، يُستدل به على ما بعده.

ومنها: ما فسره من كلام ابن إسحاق موهما أن ذلك كلامه -أي كلام السهيلي-، وهو موجود في بعض الروايات عن ابن إسحاق، أو هو في السيرة من كلام ابن هشام، أو آخر من كلام بعض الأئمة أغار عليه وادعاه من غير تبيين فائدة.

ومنها: ما زعم أن ابن إسحاق تفرد بشيء، أو وهِم فيه، وليس كذلك.

ومنها: أشياء أُخر. وهذا الفن لو استوعبتُه لكان تصنيفا على حدة[1]».

---

(1) 60/1 -63، وقد أشار المحقق إلى وقوع سقط في الكلام، وهو صحيح لأنه لم يكمل لنا العشرين فنا التي قدم أنه سيذكرها.

إذن اهتم مُغْلَطاي بمسائل من فنون عديدة تخدم علم السيرة، منها مما ذكره هو علوم الحديث بمختلف تشعباتها، ومنها ما له تعلق بالدراية وفهم المرويات والاستنباط منها، وهذا مرتبط بعلمي الأصول والفقه والعربية، أما ما لم يذكره -ولعله مما سقط من كلامه-، فاهتمامه بعلم النسب، وبالنحو والصرف، وغيره مما يظهر جليا لمن طالع كتابه.

وأجد لزاما عليّ أن أعيد صياغة ما ذكره المؤلف -كمنهج له- بلغة علم التحقيق المعاصرة، لأثبت لك أنه بلغ الغاية والمنتهى في دقة التحقيق وفي جودته كعادة علمائنا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعا في الأعم الغالب، إلا أن اختلاف المصطلحات واللغة العلمية بيننا وبينهم تجعل البعض يتجرأ فيصمهم بما هم منه براء، ولو أنه تروّى وتعقّل وسبر غور مقالته هذه لعلم أنه يُبِين بها عن جهله، وأنه بذلك نفسَه سب، وعقله انتقص، وهو كالباحث عن حتفه بظِلْفه، والجادع مارِن أنفه بكفه.

وسأفعل ذلك على هيئة نقاط تأتي متوالية إن شاء الله:

1) ذكره لمنهجه في أول الكتاب هو ما يجب أن تشتمل عليه مقدمة كل محقق حول صنيعه الذي سيخدم به مخطوطه.

2) وقوله: «ما ذكره ابن سحاق من غير رواية البكّائِي مما فيه زيادة، وتبيين»، دليل على أنه جمع نسخا متعددة من الأصل المشروح (سيرة ابن إسحاق) بروايات مختلفة، ثم أخذ يقابل بينها ويثبت الزيادة ذات البال، ثم انظر كيف أنه نبهنا إلى أن من سبقه ممن عُني بالكتاب، وهما هنا ابن هشام والسهيلي، قدموا رواية البكّائِيّ على غيره من رواة ابن إسحاق.

فكما أن المحقق مطالب -بعد أن يستقصي في جمع النسخ- بالمفاضلة بين ما يقع له منها، ليجعل إحداها أصلا باعتبارات معينة معروفة ويقابل عليها، فكذلك كان الأقدمون يفعلون إذ يقدمون رواية بعض التلاميذ -لكتب شيوخهم- على

بعض، ويفاضلون بينهم لاعتبارات معلومة لهم وللدارسين كذلك، وليس هذا موضع ذكرها.

3) وأما قوله بأنه سيذكر طرقا أخرى لما رواه ابن إسحاق، لكونها صحيحة، ويذكر أسانيد أو متونا أهملها، وسينبه على ما قطعه وهو موصول، سواء كان قطعه لهذا الإسناد بصورة إرسال أو إعضال أو تعليق، ثم سيوضح الموقف من أسانيده من حيث الإجمال، وأين تقع من حيث الصحة أو عدمها، فهذا أقصى ما يمكن أن يقوم به محقق في خدمة الأحاديث الواردة في مخطوطه، وأنّى لنا بهذا المحقق، وعلم الحديث أصلا في هذا العصر ركدت ريحه، وخبت مصابيحه.

ثم في هذه الخطوة ما فيها من محاكمة الكتب: سيرة ابن إسحاق، وتهذيب ابن هشام، والروض الأُنف إلى مصادرها -إن صح التعبير- التي استقت منها الروايات الحديثية، وفيها تصحيح الخطأ الواقع من المؤلف، والتعليق بما فيه إنارة النص والإعانة على فهم مراد صاحبه منه.

4) قوله: «ما فسره ابن هشام، وهو عند ابن إسحاق في موضع آخر»، فيه ما تشترطه قواعد علم التحقيق المعاصر من ضرورة ربط المحقق الكتاب ببعضه البعض، لأن من شأن هذا أن يجمع للقارئ كل ما قاله المصنف في هذه المسألة أو تلك، فمُغْلَطاي ينعى على ابن هشام أنه في تعليقه وتهذيبه لكتاب ابن إسحاق لم يستحضر النص الملخَّص أمامه، فلو أنه فعل لما شرح كلاما لابن إسحاق لا حاجة لشرحه، لأنه موجود في الكتاب مشروحا من لفظ ابن إسحاق نفسه.

5) قوله: «وهِم في نقله»، و«ما قوَّل من نقل كلامه شيئا لم يقله لفظا»: يدل على أنه عرض نقول المؤلف على مصادرها، وقابل نصه بها، وإن كان المنقول لا باللفظ إنما بالمعنى، فهل أدّاه المؤلف بلفظه وأحسن فهمه أم لا؟ وهذه درجة من التحقيق لعمري لا يبلغها إلا مُغْلَطاي وأضرابه، وأنّى لنا بهم في هذه العصور

التي اندرس فيها العلم إلا من اسمه، والتحقيق والتدقيق إلا من رسمه، ثم أيقال بعد هذا إن علم التحقيق وفد إلينا من الحضارة الغربية؟

6) قوله: «ما فسره من كلام ابن إسحاق، موهما أن ذلك كلامه -أي السهيلي-، وهو موجود في بعض الروايات عن ابن إسحاق، أو هو في السيرة من كلام ابن هشام، أو آخر من كلام بعض الأئمة أغار عليه وادعاه من غير تبيين فائدة» يدل على نمط صعب ونمط مخيف في التحقيق، وذلك عندما يشارك المحقق المؤلف في تأليفه.

ولا يستطيعه من المحققين في عصرنا إلا النزر اليسير، من أمثال الشيخ الميمني والشيخ محمد شاكر وأستاذنا محمد الدالي في ما صدر له من تحقيقات بأَخَرَة، وانظر مثلا تحقيقه لكتاب الإبانة في ماءات القران، والاستدراك على أبي علي الفارسي (377هـ)، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة وكلها لجامع العلوم الباقُولي (543هـ)، وهي كُتُب للمنتهى في النحو، ملأ أستاذنا هوامشها بكلام لاحق بكلام الكبار في هذا العلم، فحرر كلام المؤلف وناقشه وتعقبه ووافقه وخطّأه، وكذلك فعل في تحقيقه لديوان الفرزدق (110هـ) بشرح السُّكّري (275هـ)[1].

وقوله في نفس الفقرة: «موهِما» ينبئ عن دقة في التحري، وتناهٍ في نشد الأمانة العلمية، فهو يغربل ما في الكتاب، أهو من بُنيات أفكار المؤلف، وهو هنا الشارح السهيلي، أم هو للماتن ابن إسحاق أم للملخِص ابن هشام، أم لغيرهما من الأئمة فأغار عليه الشارح وادعاه لنفسه؟

---

(1) وهذا المسلك لا يقبل في عصرنا من كل أحد، لاسيما وأنه أشبه ما يكون بالشرح للكتاب لا تحقيقه، ولا يخلو ذلك من أن يجر المحقق للإخلال بالصنعة التحقيقية نفسها، وأستاذنا الدالي مبرَّأ من ذلك.

7) قوله: «ما زعم أن ابن إسحاق تفرد بشيء، أو وهِم فيه، وليس كذلك»، يدل على عدم التسليم للأحكام التي يصدرها المؤلف، بل يناقشه ويتتبعه ويقبل منه ويرد.

وأما طريقته التي سار عليها في عرض كل ذلك فهي أنه سلك مسلك السهيلي عند إيراد نص ابن هشام -لكي ينتقده أو يعلق عليه- حيث اقتصر على ذكر النص المتقطع، وتجنب إيراد النص كاملا، طلبا للاختصار، إلا أنه ربما أورث خلالا في الفهم، لشدة إيجازه[1].

المبحث الثاني: نماذج من تحقيقاته وتعليقاته

اتضح لنا أننا أمام كتاب فريد في بابته، إذ هو مصدر نقدي للسيرة، وهذا النوع من المؤلفات قليل جدا، نعم وجدت حواش على كتب في السيرة، وأسلوب كتابة الحواشي هو نوع من التحقيق، لأن المحشي يشرح لفظة غريبة، ويقيد مطلقة، ويخصص عامة، ويكمل بيت شعر، وربما أثبت بعض ما في النسخ الأخرى، أما أسلوب الحافظ مُغْلَطاي فهو أبعد من ذلك، وأدق وأوسع وأشمل، كما تبيّن معنا.

وسأسوق في هذا المبحث شيئا من مُلحه وفوائده وتعليقاته، التي هي من صميم الصنعة التحقيقية المعاصرة، وستأتي هذه التعليقات على نسق إن شاء الله، أما الخطوات فترتيبها اعتباطي[2]:

1) النسب: وهو العلم الذي مهر به المؤلف، فكتابه الاتصال لمختلف النسبة مما يتنافس في اقتنائه لما أودعه من نكت وتحقيقات وتدقيقات في هذا العلم، وكثير

(1) مقدمة الزهر الباسم 44/1.

(2) سأكتفي بالإحالة على الصفحة دون تخريج لما في النقل، اكتفاء بتخريج المحقق نفسه، كالأحاديث والآثار والحكم عليها، لأنني أجلب النقل للتمثيل لا لتتبع ما فيه وإثباته أو نفيه.

من تعليقاته في «الزهر» انصبت على قضايا النسب التي ذكرها السهيلي وابن هشام وابن إسحاق، فيخالف ويصحح ويزيد ويشرح ويوضح، وغير ذلك.

وأذكر مثالا لذلك مناقشته لقول السهيلي: إن سيدنا نوحا ليس ابنا لسيدنا إدريس عَلَيْهِمَاٱلسَّلَامُ، فقال مُغْلَطاي: يرده ما ذكره الحاكم (405هـ) في **المستدرك** عن وهب بن منبه (114هـ): «وسئل عن إدريس: من هو؟ وفي أي زمن هو؟ قال: هو جد نوح، وهو الذي يقال له: خَنُوخ...». وقاله أيضا جماعة من أهل النسب: الكلبي (204هـ) وأبو الفرج الأُموي (356هـ) في آخرين.

وذكر السهيلي شبهته عن شيخه أبي بكر[1] (543هـ) في قصة الإسراء، وكونه قال: «مرحبا بالأخ الصالح»، ولم يقل بالابن الصالح. انتهى.

وليس صريحا في عدم البنوة، لاحتمال أنه خاطبه بالأخوة تلطفا وتأدبا. وهو أخ، وإن كان ابنا، فالأبناء إخوة، والمؤمنون إخوة، على أنّا وجدْنا أبا العباس، أحمد بن محمد بن منصور المالكي (683هـ) ذكر أن الشيخ الإمام المُرسي (655هـ) قال له: «صحت لي طرق، أنه خاطبه فيها بالابن الصالح، كمخاطبة آدم، وإبراهيم عَلَيْهِمَاٱلسَّلَامُ»[2].

هذا كلام لاحق بأعلى مراتب التدقيق والتمحيص، ولنحلله معا لنرى ذلك، فأولًا رد قول السهيلي بالرجوع لكتب الحديث، ثم بكتب علماء النسب كالكلبي وأبي الفرج الأصفهاني -صاحب **الأغاني**-، وفي آخر النقل ذكر نقلا عن الإمام المُرسي بصحة روايات بكونه ابنا له.

ثم انظر كيف تتبع مصدر الوهَم عند الشارح السهيلي فناقش ابن العربي دراية، ولم يسلم له فهمه من الحديث، بل وجّه فهم الحديث إلى ما لا تعارض فيه

(1) ابن العربي المعافري.
(2) الزهر الباسم 1/66- 68.

مع كونه ابنا له. ومن الأمثلة كذلك، كلامه عن أم أولاد إسماعيل[1]، وكلامه عن أبناء عدنان، مَعَدّ وعَكّ[2].

واختم بما ذكره حول نسب الشاعر عباس بن مِرْداس (18هـ) تعقيبا على قول ابن هشام: «هو أحد بني سُليم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة». يرده قول أبي الفرج الأُموي: قال أبو اليقظان (190هـ)، وأبو عبيدة (209هـ) وغيرهما: الذي يقول الناس إنه ابن خصفة بن قيس، ليس كما قالوا، إنما هو عكرمة بن قيس نفسه، وخصفة أمه، وهي امرأة من أهل هَجَر. وقيل: كانت حاضنته، وكذا ذكره الكلبي والبَلاذُري (279هـ) وأبو عُبيد بن سلام (224هـ)، وتبعهم ابن السِّيد (521هـ)، وابن عبد البر في آخرين».

كلام نفيس على اقتضابه مشحون بالفوائد التي جلبها من مصادر عديدة، وكذلك يفعل في جل تعليقاته.

2) **أسانيد الأحاديث والآثار والأخبار:** باستحضار المنهج الذي قدمه مُغْلَطاي بين يدي كتابه نجد جلَّه متوجها إلى خدمة ما في النص من قضايا تخص الحديث وعلومه، وهو إمام في هذا الفن، وتخرج بكبار علماء عصره من الحفاظ والمحدثين، وأكثر عنهم، ففي كلام لابن إسحاق حول أول من خط بالقلم، وأنه نبي الله إدريس عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ متعلقا بحديث في ذلك، فحشّى عليه المؤلف بجلب أسانيد أخرى للحديث لم يذكرها ابن إسحاق، وتكلم على رجالها، وذكر ما فيهما من شذوذ وعلل، بكلام لا مزيد عليه، على نهج كبار المحدثين في أضراب تلك القضايا[3].

---

(1) الزهر الباسم 76/1.

(2) المصدر السابق، 91/1.

(3) المصدر السابق، 68/1-70.

وفي الكلام عن أولاد مَعَدّ قال السهيلي: وعمرو بن مرّة (اختلف في وفاته) هذا له عن رسول الله ﷺ حديثان أحدهما: في «أعلام النّبوّة والآخر» والآخر: «من ولي أمر النّاس فسدّ بابه»، فتعقبه المؤلف بقوله: فغير جيد [أي حصره أحاديثه في اثنين فقط]، لأننا رُوّينا ... إلخ.

فذكر لعمر بن مرّة رضي الله عنه أحاديث أخرى من كتب مختلفة بعضها مفقود كما في هوامش الصفحات[1]، فهو لا يسلم للسهيلي أحكامه، كما أنه في دحضه لكلامه يستقصي في تحصيل الأدلة التي تعضد تخطئته له، من مصادر عديدة.

3) **اشتقاق الأسماء**: بمطالعة كتاباته المتعلقة باشتقاق الأسماء نجدنا أمام عالم صَيْرَفي من الطراز الأول، ومعلوم أن الصرف من أصعب العلوم، فهو من مزالق الأقدام، ودون التحقيق في مهامه فيح، يحار فيها القطا، فالمهرة في النحو كثر، وهم في الصرف كبريت أحمر، ومن هؤلاء القلة صاحبنا، فهو يتصرف في هذا العلم ويتفنن فيه، وينقل فيه عن جهابذة الفن، ويدرك بقلمه شأوهم، ويتتبع زلاتهم وسقطاتهم وسهوهم، وكأنه قد انقاد إليه هذا العلم وذل ولان.

انظر مصداق ذلك في كلامه عن اشتقاق آدم عليه السلام[2]، وجُرْهم[3]، وحسّان[4]، وسَبَأ.

4) **الضبط**: أوجب ما يجب على المحقق ضبط الأعلام والمواضع والألفاظ الغريبة، فعن حمّاد بن سلمة (167هـ) أنه كان يقول لأصحاب الحديث: «ويحكم

---

(1) نفسه 1/116-118.

(2) نفسه 1/72 وما بعدها.

(3) نفسه 1/77-78.

(4) نفسه 1/107.

غيِّروا»، يعني: قيّدوا واضبطوا[1]، وفعل المؤلف ذلك في كل لفظ يحتاج لذلك، وربما عزا لكتب ضبط المشتبه نفسها، كما في [مضاض]: «قال الصغاني(650هـ): بميم مكسورة ومضمومة، وهو الخالص من القوم. ومن خط ابن دَرّاج القَسطَلِّي(421هـ) مضاض: بفتح الميم»، فقد رجع لأكثر من مصدر لضبط حرف واحد من اللفظة، وبيّن أنه بالتثليث[2].

وفعل الشيء نفسه في [أبين] فضبطه بالحروف، ورجع لكتب الصرف والمعاجم واللغة في ذلك[3].

5) الأعلام: أكثر ما يقع فيه الناس من الخطأ هو ضبط الأعلام، ثم تمييزها عن بعضها وتحديد العلم المقصود، ثم ترجمة العلم بناء على ما تقدم، والمؤلف محدث مؤرخ نسابة، لا ينقضي العجب مما يذكره في هذا الباب، كجلبه الدرر والغرر في ترجمته لخلف الأحمر (180هـ) على اقتضابها، فذكر والده، وكنيته، ونسبه، وموطنه، ومرتبته في العلم الذي شهر فيه، ومن نحى نحوه وسلك لاحبه ممن أتى بعده من الأئمة، ونقد شعره، واتهمه بعدم الأمانة العلمية، كل ذلك في ثلاثة أسطر من المطبوع، ولعله في المخطوط شطر ذلك[4].

وترجمته لأبي عُبيدة، معمر بن المثنى، لا تقل تعمقا وإجادة عنها، حتى إنه ذكر نِحْلته، وما اتهم به، ومرتبه عند علماء الجرح والتعديل[5]، وفي ترجمته للعباس

(1) الإلماع إلى أصول الرواية والسماع، عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط. الأولى، ص155.

(2) الزهر الباسم 76/1.

(3) نفسه 93/1.

(4) نفسه 95/1.

(5) نفسه 96/1-101.

ابن مرداس السُّلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر ما استجاده من شعره[1]، وكذلك فعل مع حسّـان (54هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2].

6) الشعر: صاحبنا عالي الكعب في الأدب والشعر، فهو يبهرك وأنت تلمس تبحره في علوم شتى وتضلعه منها، ومفهوم أن يكون كذلك في الحديث والتاريخ وعلومهما، أما أن يمتد ذلك إلى اللغة والأدب والشعر، فهذا وأبيك العجب العجاب.

ولا أستطيع هنا أن أترك نقل عبارته كاملة لتقف معي على مصداق ذلك من كلامه، فحين أنشد السهيلي بيت شعر لأبي تمام (231هـ)، وهو: [الكامل]

وكأنه الضحـاكُ في فتكـاته … بالعـالَمين وأنت أفْرِيدُونُ

قال: [فيه] نظر في موضعين:

الأول: صحة إنشاده: بل كان كالضحاك. كذا هو بخط ابن السِّيد في شعر حبيب تأليف الصُولي (243هـ)، قال ابن السِّيد: قابلتُ هذه النسخة بكتاب أبي علي البغدادي (356هـ)، وبالقرطاس الذي زعموا بخط حبيب ابن أوس، ونسخة الطَّبِيخي (352هـ)، وكذا رأيته في نسخة مغربية، وفي بغدادية مقروءة على ابن بَرْهان (518هـ)، وفي نسخة مغربية قيل فيها: إنها بخط الأعلم الشَّنْتَمَري (476هـ).

الثاني: زعم ابن السِّيد أن حبيبا أراد الضحاك الخارجي (128هـ) في أيام مروان بن محمد (132هـ). وأفريدون الفارسي الذي قتل الضحاك يومئذ، لا الضحاك الذي سماه السهيلي بيوراسب، الذي عاش ألف سنة.

---

(1) نفسه 1/102-103، وفي البيت خطأ في المطبوعة، حيث أثبته الطابع بأَكُرٌّ على الكنيسة لا أبالي، وصوابه (الكتيبة).

(2) نفسه 1/105.

فانظر كيف صحح حكاية البيت بالرجوع إلى نسخ عاليه مقروءة على الشيوخ، وكيف أنه يعلق على الأعلام حتى منهم من عناه الشعراء بأبياتهم[1].

وفي موضع آخر نسب السهيلي أبياتا لشاعر فذكر خلاف العلماء في نسبة الأبيات، وأنهم انقسموا إلى فريقين، وساق أقوالهم بالرجوع إلى كتبهم نفسها[2].

7) المواضع: تكلم المؤلف عن المواضع التي جرى ذكرها في الكتب التي تكلم عليها، فحينا يذكر سبب تسمية بعض المواضع بما سميت به كعدن مثلا[3]، وحينا يضبط بالعبارة ما يحتاج لضبط ويذكر وزنه ثم يحدد موقعه[4].

8) اللغة: لا يفوّت مُغْلَطاي محلا يحتاج لشرح لغوي إلا أفادنا فيه بما في المعاجم وكتب متن اللغة، فعندما فسر السهيلي [الدُّلْدُل] بأنه القُنْفُذ قال: يخدِش فيه قول جماعة من اللغويين: أن الدُّلْدُل: الاضطراب، وقد تدلدل السحابُ: أي تحرك متدليا، فهو ملم بخلاف اللغويين حتى في دقائق مسائلهم[5].

وعند قراءتك لشرحه لفظتي [الدَّسِيعة ومحض الضَّرِيبة] تخال أن كلامه يضاهي كلام كبار أئمة اللغة كالمبرِّد (286هـ) والقالي (356هـ)، فيذكر الخلاف في المعنى، ويرجع لأمّهات هذا الفن ويحيل عليها، ويذكر نظائر ومرادفات اللفظ، ويجلب من شعر العرب ما يقوي المعنى الذي شرح به[6].

---

(1) الزهر الباسم 82/1.
(2) نفسه 112/1.
(3) نفسه 92/1.
(4) نفسه 92/1.
(5) نفسه 119/1.
(6) نفسه 357/1.

9) **مسائل متفرقة:** وهي إما مسائل علمية بحتة من فنون شتى، يحتاج المحقق إلى التعليق بها على كل مخطوط حسب فنه، لينير الكتاب لقارئه، وليعينه على فهم مراد مؤلفه منه، كما فعل المؤلف عندما ناقش مسألة أول من نبّئ من بني آدم أهو إدريس أم شِيت عليهما السلام(1)، وكذلك تصويبه لمعلومات تاريخية(2).

وإما أمور متعلقة بمراحل وخطوات التحقيق المعروفة، كالتنبيه على السرقات العلمية(3)، واستهجان تكثير المصادر بلا طائل(4)، والأخذ عن مصدر نازل مع وجود أعلى(5).

خاتمة

بعد هذا التطواف السريع المقتضب على خدمة مُغْلَطاي للكتب الثلاثة التي اعتمد عليها كل من كتب في فن السيرة، أرجو أن أكون قد أجبتك الجواب المفصل عن سؤال البحث، كما أرجو أن يحملك هذا العرض المتواضع الذي يصدق فيه قول العربي: لا يبلغ الظالع شأو الضليع، وأنا بما كتبته عارض خبيئتي للاختبار فأسال الله الستر والقبول- على مطالعة هذا الكتاب الفريد في باب السيرة، والذي يصدق عليه أنه مصدر تحقيقي للسيرة، لا كغيره من كتب المتأخرين في هذا الفن التي يغلب عليها سرد الأحداث والنقل عمن سبق مع كامل التسليم دون رأي ولا فكر.

---

(1) نفسه 70/1.

(2) نفسه 83/1 و89.

(3) نفسه 73/1.

(4) نفسه 74/1-75.

(5) نفسه 79/1.

وبعد أن تطالعه أدعوك إلى أن يكون هجيراك إن كنت من المتخصصين ومن الذين سيعنون في مستقبل أيامهم بالسيرة وكتبها تأليفا وتحقيقا، وإلى أن تضيف إليه أربعة كتب أيضا(1)، اثنين من المصادر، واثنين من المراجع، فأما اللذان هما من المصادر فابن هشام والسهيلي، والأول احرص على مطالعته بالتحقيق الذي أشرت إليه فيما سبق، لأن المحققِين الثلاثة من الجهابذة، وقد بلغوا بتحقيقهم الغاية.

وأما المرجعان فهما كتابان لا يحل لمهتم بالسيرة وأحداثها أن تخلو منهما مكتبته.

أما الأول: **فدائرة معارف النبي ﷺ** لشبلي النعماني وسليمان الندوي.

والثاني: **محمد رسول الله ﷺ منهج ورسالة بحث وتحقيق**، لمحمد الصادق عرجون (ط. دار القلم، دمشق).

أما الأول: فلعله أول كتاب تسرد فيه أحداث السيرة باتباع منهج جديد لم يسبقه إليه أحد ممن كتب في السيرة، وهذا المنهج فصّله الندوي في المقدمة (86/1)، والفريد فيه أنه يبحث عن الحادثة السيرية في القرآن ثم في كتب السنة فإن وجدها ولو بإشارة مختصرة جعل ذلك عمدته وبنى الحادثة عليه ورجحه على ما في كتب السيرة عند الخلاف، لاسيما في الحوادث موضع الخلاف والنقد والطعن على الإسلام ورسوله ﷺ، بل إنه ينعى على السِّيَرِيِّين إهمالهم ما في كتب الحديث من ذلك.

---

(1) حق هذا الكلام أن يكون في الهامش، لأنه ليس من صلب البحث، وإن طاف حوله وحوم، ولكن طوله حملني على كتابته في الصلب وأخرته للخاتمة، وأهميته ونفعه منعاني من عدم ذكره، ففعلت ولا بد لي، لأخلع ربقة هذه الأمانة من عنقي إلى أعناقكم، فأرجو المعذرة، والله خير العاذرين.

ومن مزايا منهجه أنه يوازن في أخبار السيرة بين العناية بنقدها رواية وبين نقدها دراية أيضا، فلا يكتفي بصدق الناقل إلا إذا رافقه صدق المنقول، فلا تقبل رواية تخالف دلائل العقول، ولا التي تخالف المشاهدة، والأصول المعترف فيها، وقرائن الأحوال، ومما مهر فيه وأجاد وأفاد -وإن لم يتفرد- رده على المستشرقين وشبههم، بأسلوب علمي رصين، ومنهج في النقد منضبط لا يرده أصحاب العقول السليمة.

وقد قدم الندوي للكتاب بمقدمة لا غنى لمهتم بالسيرة عنها، أطال فيها النفس، ومما ضمنها منهجَ الأقدمين في كتابة السيرة، وعدد علماء السيرة الذين هم عمدة هذا الفن واحدا واحدا، فأثنى على ما يستحق الثناء من صنيعهم، وعاب ما يستحق العيب، وما عابه هو الذي حمله على أن يضع له منهجا جديدا في كتابتها، وضرب أمثلة تصدق قوله وتدعم رأيه، والمنهج الذي يدعو إليه.

ثم استطرد في الحديث عن المستشرقين وخدمتهم للسيرة، وما اعترى خدمتهم من نقص وخلل، بعضه بقصد ودوافع معروفة، وبعضه بسبب ضعفهم، وأنهم أُتوا من المصادر والمراجع التي اعتمدوها، وجرَد أسماءهم والكتب التي ألفوها أو حققوها، وذكر منهجهم ونقده، وقارن بينهم وبين علماء السيرة في المنهج والإنتاج.

وكتب د. علي جمعة -مفتي مصر السابق- للكتاب مقدمة أيضا طويلة في أكثر من نيف وتسعين صفحة حول تعريف السيرة وأهميتها ومنهج تدوينها على مر القرون، يذكر علماءها في كل قرن على حده ثم الذين يلونهم وهكذا إلى المعاصرين منهم، وثم قسم طرق التأليف فيها إلى خمسة، ذكرها وأمثلها، في كلام علمي رصين مفيد نافع لكل مهتم.

وأما الثاني: فلعله أن يكون دون الأول في كل شيء، إلا أنه تفرد بكونه لم ينهج في كتابتها نهج السرد الذي سلكه الكثيرون، إنما أعمل الدراية في نقد الحادثة

السِّيَرِية، وأطال النفس في بحث بعضها، وربما أفضى به البحث إلى ردها، كل ذلك بالدليل مع العناية بقواعد المحدثين في نقد الأخبار رواية ودراية.

وفي الختام أشكر القائمين على هذه الندوة المباركة، وأقول لهم جزاكم الله عنا وعن الإسلام وعن نبينا وسيدنا محمد ﷺ خير الجزاء، وأسأل الله لي ولهم لسانا متحليا بالصدق، ونطقا مؤيدا بالحجة، وإصابة ذائدة عن الزيغ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- **الإلماع إلى أصول الرواية والسماع**، عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط.1.

- **تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث**، د. الصادق عبد الرحمن الغرياني، بدون جهة طبع، ط.2، 1996م.

- **دائرة معارف في سيرة النبي ﷺ**، تأليف شبلي النعماني وأكمله: سليمان الندوي، ترجمة د. يوسف عامر، وتقديم د. علي جمعة، بدون بيانات طبع.

- **الدرر في اختصار المغازي والسير**، يوسف بن عبد البر (463هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط.3.

- **الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم ﷺ**، مُغْلطاي بن قِلِيج (762هـ)، تحقيق: أحسن أحمد عبد الشكور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط.2، 2016م.

- **السيرة النبوية**، عبد الملك بن هشام (213هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، أوقاف قطر بصف جديد، مجلد واحد.

- **السيرة النبوية**، محمد أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، تصوير.

- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، ابن سيد الناس، محمد بن محمد (734هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.2، 1980م.

- **فقه السيرة النبوية** مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة، محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر. دمشق، ط.10، 1991م.

- **نسيم الرياض** شرح الشهاب الخفاجي (1069هـ) على **الشفا** لعياض(544هـ)، المطبعة الأزهرية المصرية، 1328هـ.

تحقيقُ السيرة بين القدماء والمحدَثِين: محمود شاكر نموذجًا

عبد الرحمن راشد الحقان[1]

تمهيد

أحمد الله، وأصلي على رسوله الكريم، وبعد.

فقد قال الإمام مالك (ت179هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عن البسملة: «سلوا عن كل علم أهله، ونافع (ت169هـ) إمام الناس في القراءة»[2].

وانطلاقًا من قاعدة: خذوا العلم من أهله، فقد تضافرت كلمة من ألّف في التحقيق وقواعده على أن من أهمّ ما يُعين على معرفة هذه الصنعة، مطالعة أعمال جهابذة المحققين، لاسيما ما خدموه من كتب في نفس الفن الذي يريد المحقق الإخراج فيه.

وأسماء هؤلاء الكبار معروفة مشهورة، كآل شاكر وهارون وأحمد صقر وفؤاد سيد وابنه د. أيمن في مصر، والنفاخ وإحسان عباس وناصر الدين الأسد وأستاذنا محمد الدالي في الشام، ومحمد بهجة الأثري ومصطفى جواد وحاتم الضامن وأستاذنا بشار عواد في العراق، وحمد الجاسر في الجزيرة العربية، والميمني والمعصومي في بلاد الهند، والتازي والمنوني في بلاد المغرب، وغيرهم كثير جدًّا لا يسع المقام لذكرهم.

---

(1) مراقب البحوث، نائب المدير بإدارة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف، وأستاذ محاضر بجامعة الكويت.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، تحقيق: برجستراسر، تصوير دار الكتب العلمية، ط. الثالثة، 1982م، 333/2.

وباستعراض الكتب التي أخرجتها هذه الكوكبة نجد فيها تنوعًا معرفيًّا ثرًّا، وبما أن موضوع دورتنا حول تحقيق كتب التاريخ عمومًا والسيرة خصوصًا، فمن المفيد أن نستعرض بعض ما أخرجوه من كتب في هذين الفنين، وهو مع كثرته نافع ومفيد[1]، إلا أن من أنفعه ما أخرجه شيخ العربية محمود محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان أخرج:

1- كتاب **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، للزبير بن بكّار (ت256هـ)[2].

2-وكتاب **إمتاع الأسماع بما للرسول ﷺ من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع**، للمقّريزي (ت845هـ)[3].

وسبب اهتمامي بالحديث عن منهجه في تحقيق هذين الكتابين: أن المادة العلمية لكل كتاب اقتضت بالشيخ أن يسلك في تحقيق كل منهما منهجًا مخالفًا للآخر، من حيث الجملة، وسوف تتبينُ ذلك معي من خلال هذا العرض.

ومعروف أن للشيخ مع كل كتاب يخرجه قصة لا تخلو من الطرافة والندرة حينًا، ومن الغرابة حينًا آخر، يعرف ذلك من شُغف بنتاج الشيخ: تحقيقًا وتأليفًا، والحال أن مقدمات كتبه لا تقلّ أهمية عما يتضمنه النص المحقق من فوائد وعلم.

واستعراضي لصنيعه فيهما سيكون من خلال الوقوف على تعاطيه مع الخطوات التحقيقية المعهودة، والتي يقسّمها البعض إلى قسمين، فيسمي الأولى منها

---

(1) من أنفع ما يطالع في ذلك كتاب السيرة النبوية لابن هشام (ت213هـ)، وتحقيقه للأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، وطبعته دار إحياء التراث العربي، بيروت، ثم أعادت طبعه أوقاف قطر بصفٍ جديد.

(2) طبع دار العروبة، مجلد واحد.

(3) طبع لجنة التأليف والنشر والترجمة، مجلد واحد.

مراحل تحقيق النص، ويسمي الثانية منها مكملات التحقيق[1]، وهذه الخطوات مذكورة في كل كتب قواعد التحقيق؛ بعضها مفصل، وبعضها على سبيل الإجمال، وبعضها يذكر بالترتيب المتقدم، وبعضها يذكرها سردًا لا ترتيبًا، وسأتناولها على الترتيب التالي[2]:

1) اختيار النص، وجمع نسخه، وترتيبها، وتوثيق نسبة الكتاب لمؤلفه، وذكر ما على النسخة من قيود وتملكات وبلاغات، وإثبات ما على حواشيها من فوائد وطرر، والمقابلة بين النسخ، وإثبات ما يستحقّ من الفروق.

2) المقدمة والفهارس.

3) التوثيق والتخريج من حيث العموم، وسأتناول بعض ما تشتمل عليه هذه الخطوة بشيء من التفصيل بجعله عنوانًا مستقلًّا، كتخريج الآيات والأحاديث والأشعار، خشية تضخم الكلام عن هذه الخطوة، ولأهمية تخريج ما سأفرده؛ لتوقف جلّ صنيع المحققين عليه، وهم منه بين الغالي والجافي، وفي نهج الشيخ أسوة حسنة لمن أراد أن يجوّد.

4) التعليق والاستشكال.

5) الضبط.

6) تصويب الخطأ الواقع في النسخة، أو في مصادر التخريج.

7) ربط المخطوط ببعضه البعض.

---

(1) **تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث**، الصادق الغرياني، ط. الثانية، 1996م، طبعة خاصة، ص65 وما بعدها.

(2) أشير إلى أن بعض هذه الخطوات قد ينطبق على الجمهرة فقط دون الإسماع، وبالعكس كذلك، لما ذكرته من أن الشيخ لم يسر في تحقيقه لهما على نهج واحد؛ كما سنرى.

8) الإشارة لمصادر النص، والتي يعبر عنها البعض بذكر مناجم النص.

9) ذكر من نقل عنه ممن أتى بعده من المؤلفين.

10) الآيات.

11) الأحاديث.

12) الأعلام.

13) الشعر.

14) المواضع.

15) الأنساب.

على أني في كلامي عن هذه الخطوات سأجتزئ من صنيع الشيخ بما يدل على المراد، دون الإشارة إلى ما ينبغي أن يصنع في هذه الخطوة؛ ليقيني بأن كثيرًا من المتحدثين في الندوة سيتولون بيان ذلك بالتفصيل نظريًّا حينًا [(1)]، وعمليًّا حينًا آخر، كما هو معهود في الجلسات العملية المصاحبة لمثل هذه الندوات عادة.

وينبغي العلم أن الشيخ ممن جاوز القنطرة في صنعة التحقيق، وربما أتى بأمور تقبل منه ولا تقبل من غيره، إلا أنه لا يتابع على ذلك، كتركه التعريف ببعض

(1) أحيل القارئ إلى الكتب المشهورة في هذا الفن: ككتب عبد السلام هارون ونخر الدين قباوة وغيرهما ممن ذكرته في بحث لي بعنوان: «عدة محقق التراث المالكي» وأحيله إلى بحث لي أيضًا عنوانه: «ضوابط التعليق على النص وأهمية الكشافات للكتب المحققة»، ذكرتُ فيه خطوات التحقيق وما يجب على المحقق أن يقوم به تجاه كل منها بكلام مختصر مقتضب مستفاد من مجموعة كتب في فنّ تحقيق التراث، وكلاهما من منشورات مؤسسة الفرقان، ضمن كتاب **تحقيق مخطوطات الفقه وأصوله والفتاوى والنوازل**.

المصطلحات والأعلام والمواضع، وكتركه تخريج بعض النقول مع توفُّر مصادرها، وكل ذلك سأبيّنه في موضعه عند العرض بواسطة الشرائح المرئية (Power point).

وفي استعراضي لجهد الشيخ سأحيل القارئ -ممثلًا- على أحد الكتابين المذكورين بذكر رقم الصفحة، يتلوه رقم الهامش موضع المثال، بهذا الشكل (4/96)، فالرقم الأول للصفحة، والثاني هو رقم الهامش المعنيّ في هذه الصفحة، أما إن ذكر بين القوسين رقم واحد، فالمراد الإشارة إلى رقم الصفحة فقط، علمًا بأن الكتابين كل منهما جزء واحد لا ثاني له، وأنبّه إلى أني سأبدأ في كل خطوة بالحديث عن كتاب الإمتاع، ثم أثنّي بالحديث عن كتاب الجمهرة، لكون الأول خالصًا للسيرة، والثاني للنسب وهو من العلوم التي تخدم كتب السيرة، بل التاريخ عمومًا.

وأنبّه إلى أني لم أنقل شيئًا من نصوص الكتابين للاستشهاد؛ لأني إذا فعلت، فسيطول البحث جدًّا، لذلك اتبعت طريقة الإشارة إلى الصفحات وهوامشها، واستعضتُ عن ذلك -لزيادة الإيضاح- بالعرض بواسطة الشرائح.

وفعلي ما هو إلا شحذ لهمة طلبة العلم لمطالعة صنيع الشيخ وأمثاله فيما أخرجوه من كتب السيرة؛ ليكون تعلُّمنا لقواعد التحقيق نظريًّا وعمليًا، وأكون قد جمعتُ لك بأسلوب الاستقراء المنهج المرضي في تحقيق كتب السيرة.

والمرجو من هذا البحث أن يجيب على سؤال هو: كيف لمن يروم تحقيق كتب السيرة أن يتدرّب على ذلك عمليًّا على يد كبار العلماء؟ أو إذا كنتُ ممن أخذ حظه في قراءة كتب تحقيق التراث، وحصل لي إلمام بخطواته على تفصيلها، أساسية ومكملة، فكيف لي أن آخذ حظّي من تعلُّمه عمليًّا؟

وسوف ترى الجواب في ثنايا هذا البحث، ومن خلال إدمانك لمطالعة تحقيقات الشيخ وأمثاله من دهاقنة هذه الصنعة، كحسام المقدسي في تحقيقه للسيرة النبوية للذهبي

(ت748هـ)، وكذلك بشار عواد في تحقيقه لنفس الكتاب، وشوقي ضيف في تحقيقه للدرر لابن عبد البر (ت463هـ)، وصالح الشامي في تحقيقه للمواهب اللدنية للقَسطلاني (ت923هـ)، وإبراهيم الأبياري ومن معه في تحقيق سيرة ابن هشام[1].

وأحبُّ أن أختتم هذا التمهيد -قبل البدء في الاستعراض- بفقرة جميلة ختم بها الشيخ مقدمة تحقيقه للجمهرة، وسبب سوقي لها ما تضمنته من مشاعر هذا الرجل تجاه التراث وإحيائه، وكيف أنه يرى ذلك من صميم عقيدته وغيرته على دينه، وليس هو ممن يتعاطى صنعة التحقيق من باب أنها مجرد مصدر للرزق أو باب للشهرة، ثم كيف هو يستثير غيرة شباب الأمة على ما ورّثه لها الآباء من تراث تليد، وينبّههم إلى أنه لمن العقوق أن يضربوا صفحًا عن هذا التراث تكاسلا وزهدا وإيثارا للدَّعَة، وإصغاء لما تبهرهم به حضارة الغرب من دعاوى، منها طرح تراث أمتهم بحجة تخلُّفه عن ركب الحضارة. يقول:

«هذه قصة كتاب جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكّار، سُقتها على خير وجه استطعتُ أن أبلغه بما تيسر لي من المراجع... فأرجو أن أكون قد بعثتُ لقارئ الكتاب من تحت الثرى كتابًا جليلًا، وتاريخًا حافلًا، عسى أن يعرف أي تراث ورِث، وأي أمة هو من أبنائها، ثم لا يكون جزاء ذلك المجد إلا إهمال التراث كله بعلمائه وعلومه، وأفكاره وهِممه، وكتبه وخزائنه، وآثاره وعمارته، ثم ادّعاء نسب إلى آباء هلكوا تحت مواطئ الإسلام والعرب إلى غير رجعة».

- 1 -

(1) يذكر أغلب من تكلموا عن قواعد التحقيق منهم الشيخ بشار عواد أن التحقيق صنعة لا تتعلم نظريًا، بل لا بد فيها من معلِّم ومدرِّب يذهب إليه الطالب ويأخذ عنه الصنعة عمليًا. وأقول: إذا لم يتوفر لك ذلك، فلا أقل من أن تتلمذ على كتبهم، وتطيل النظر فيها، وتدقّق فيما يصنعونه بخصوص كل مرحلة من مراحل التحقيق المعروفة.

اختيار النص، وجمع نسخه، وترتيبها، وتوثيق نسب الكتاب لمؤلفه، وذكر ما على النسخة من قيود وتملكات وبلاغات، وإثبات ما على حواشيها من فوائد وطرر، والمقابلة بين النسخ، وإثبات ما يستحقّ من الفروق.

بالنسبة لكتاب الإمتاع فإن الشيخ لم يقدّم له، لخلاف حصل بينه وبين دار النشر[1]، وبذلك نكون قد حرمنا خيرًا كثيرًا، وفاتنا علمٌ جمٌّ، ومهما يكن من شيء فهذا أمر ليس لمحقق بعد الشيخ أن يقتدي به فيه، ولم نعدم قيام الشيخ بمقابلة النسخ وإثبات الفروق المهمة.

من ذلك ما ذكره (1/4و2و3)، حيث أثبت في المتن غير ما هو في الأصل، ولم يبين لنا أهو من نسخة أخرى؟ أم هو تصويب منه هو؟[2]. وفي (2/5) اعتمد ما في هامش النسخة لكونه صوابًا، وترك ما في الصلب، وأشار له.

أما في كتاب الجمهرة فالأمر على خلاف ذلك؛ لأنه قدم له بمقدمة لا مزيد عليها، وأطال فيها النفس، فأفاد وأجاد، فذكر أهمية الكتاب (5)، وما يميّزه عن غيره من كتب الفنّ، وما الذي أربى فيه عليها (6) و(7)، وفي (19وما بعدها و46-47) نجده يصف النسخ بما لا مزيد عليه، وهو وصف دقيق لا يغادر سندًا ولا تقييدًا، ولا بلاغًا ولا تحبيسًا أو تملُّكًا إلا ذكره، مع ترجمة لكل علم يرد اسمه ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، ومعلوم أن هوامش المخطوطات فيها من المعلومات التاريخية ما لا نجده في أمّات مصادر التاريخ المطولة.

---

(1) شيخ العربية وحامل لوائها، أبو فهر محمود محمد شاكر بين الدرس الأدبي والتحقيق، محمود إبراهيم الرضواني، الخانجي، ص376.

(2) عدّد أيمن فؤاد سيد نسخ كتاب الإمتاع المتوفرة المقريزي وكتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات، ط. الأولى، 2013، ص57-58، ولا أدري على أيها اعتمد الشيخ في إخراج الكتاب فجعله أصلًا، ولا الذي قابل عليه.

وفي (32) ذكر لنا الاعتبارات التي حَدَتْ به لجعل النسخة التي اختارها أصلًا، ومنها أنها نسخة وثيقة مقروءة، جيدة الإسناد، حسنة الخط دقيقته، قليلة الخطأ في الضبط والرواية.

وفي (46) ذكر تاريخ نسخها وتحبيسها، وفي (47) أشار إلى تملُّك الحافظ المُنذري (ت656هـ) لهذه النسخة، وذلك مما يعلي من شأنها، ويقدمها على غيرها من النسخ؛ لأن تملّك أمثاله مظِنّة لأن تكون هذه النسخة عالية الكعب في الضبط والإتقان.

ولم ينسه انشغاله بخدمة النص المحقَق أن يذكر لنا بداية كل نسخة ونهايتها (1/69)، وما في بعضها من زيادات على الأصل (3/74) و(4/80)، وما فيها من سقط (1/79)، أو بياضات، واقتراح ما يناسب لتسويده (1/94)، وربما أشار إلى فرق هو من قبيل القراءة الأخرى المحتملة (2/75) و(1/77و3) و(4/78) دون ترجيح لإحداهما، أو ما في هوامشها من فوائد وملح تنير للقارئ النص، وتعينه على فهمه، وربما كانت هذه الهوامش فروق نسخ أثبتها الكاتب أو القارئ بعد المقابلة (4/70)، و(4/79)، وفي (1/92) يرجح -في الهامش- ما في النسخة الفرعية على ما في النسخة الأمّ، إلا أنه احتفظ به في المتن لوضوحه وكونه مضبوطًا فيها، وربما عكس(5/78) فاستبدل ما في النسخة الأخرى بما في الأمّ؛ لأنه الصواب، وما في الأم خطأ، وفي ص (100) و(106) أثبت سماعات وروايات وجدها في نسخته الأم.

- 2 -

المقدمة والفهارس

تقدّم معنا أن الشيخ لم يكتب مقدمة للإمتاع، بيد أنه صنع له فهارس جيدة، كفهرس الأعلام (553) ذكر فيه مع الأعلام القبائل، وإفرادها أنفع، ومما يحمد له أنه يذكر بإزاء العلم كنيته إن وردت في متن الكتاب، وما اشتهر به كلقبه وقرابته مثلًا من رسول الله ﷺ، أو من مشاهير الصحابة أو أمهات المؤمنين، كما فعل مع الحارث بن ضرار -سيد بني المصطلِق- أبي جويرية بنت الحارث أم المؤمنين، رضي الله عن الجميع (565).

وصنع فهرسًا للأماكن، والأيام والغزوات، والكتب، وصنع مستدركًا، ثم فهرسًا للموضوعات، ولم يصنع فهرسًا للشعر مع كثرته في الكتاب، وشدة الحاجة إلى فهرسته، لاسيما وأن في الكتاب شعرا لا يوجد في غيره من المصادر، كما ذكر الشيخ في المقدمة.

أما الجمهرة فسلك فيها منهجا معاكسا، حيث قدم لها بمقدمة وافية شافية ولم يصنع لها فهرسا غير فهرس الموضوعات، وهذه المقدمة احتوت ما قدمتُه في الخطوة الأولى من الحديث عن النسخ، وما يتعلق بها، وعن أهمية الكتاب (4) و(5) و(7)، ومنهج المؤلف(5)، والمقارنة بينه وبين غيره من كتب الفن السابقة واللاحقة (6) و(8)، ومن الممتع أنه صنع للكتاب ولمؤلفه قصة شائقة من مولده إلى تأليفه إلى تنقله وما تقلّده من مناصب، ثم تتبع الكتاب زمنيًّا حتى وصل إلينا من خلال النسخة التي أخرج الكتاب عنها.

وفي ترجمته للمؤلف أسهب إسهابًا محمودًا، لكونه لم يسبق إلى ترجمة المؤلف من قبل غيره من المعاصرين، فذكر شيوخه وتلاميذه ورواته ومؤلفاته، وأحسن أيما إحسان إذ لم يكتف بما كتب، بل جلب لنا كل ما في المصادر عن ترجمة الرجل (55 وما بعدها).

ـ 3 ـ

التوثيق والتخريج

حرص الشيخ على تخريج وتوثيق نصوص الإمتاع، سواء منها ما نص المقريزي على مصدره أم لا[1]، فنجده في (2/3) يخرج من طبقات ابن سعد (ت230هـ)، ويذكر أن اللفظة فيه بصيغة المفرد، وهي في المتن بصيغة الجمع [الملاحم] -وهذا نوع من مقابلة النص بمصادره-، وفي (1/6) و(2/6) يخرج من ابن سعد وابن هشام، ويذكر الخلاف بين ما فيهما وبين نصه المحقق في ضبط اسم علمين، وفي (2/7) ذكر أن اللفظة محل التعليق (يُؤْنِس) قراءتها في ابن سعد أجود إذ هي (ليُؤنس)، وهو الموافق لما في ابن هشام.

وكذلك فعل في (2/8) فبعد أن أثبت اللفظة كما هي في المخطوط رجح أن يكون صوابها ما في سيرة ابن هشام. ومثله فعل في (1/9)، وفي (1/11)، أما في (2/13) فطرح ما في الأصل اتِّكاء على ما في الطبري (ت310هـ)؛ لأنه الصواب كما يظهر من صنيعه.

وفي (1/16)، و(3/16)، و(4/16) نجده يخرج من عدة مصادر ويتعامل معها وكأنها نسخ أخرى لكتابه، فيثبت ما فيها من فروق، وينص إن توافَق المخطوط مع المصدر، وكان ما فيهما على الصواب، ويذكر الخلاف بين المصادر في أنفسها مرة، وبينها وبين المقريزي مرة أخرى، وكذلك فعل في (1/21) و(2/21) إذ جعل ما في ابن هشام بمثابة القراءة الأخرى للفظتين التي همّش عليها.

---

(1) هذا أمر رأيت من المفيد إفراد الحديث عنه؛ وذلك لأن التخريج قد يكون من مصدر المؤلف، وقد يكون من غيره؛ لكون الخبر مما توارد على نقله الكثير، فيوثّقه الشيخ لغرض؛ كأن يضيف ما يعين على الفهم، أو يصحح خطأً، أو يرجح قراءة.

وفي (4/19) يخرِّج من ابن هشام، وينقل منه في الهامش زيادة مهمة جدًّا، إذ عبارة الأصل: [جارية لبني عَدِيّ]، وما في ابن هشام: [جارية بني مُؤَمَّل، حيٍّ من عدي]، ولا شك أن الإضافة التي جلبها بمعرض تخريجه فيها زيادة فائدة أنار بها نصه؛ إذ زادنا بيانًا بموالي هذه الجارية المذكورة، ومثله تقريبًا فعل في (2/20).

وفي نفس الصفحة (5/19) ينقل من ابن هشام عبارة لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وردت في المخطوط، إلا أن عبارة ابن هشام أعون على فهم المراد منها، وفي (3/20) ذكر المقريزي أول من جهر بالقرآن، وعدّ خمسة من الصحابة السابقين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والخبر في ابن هشام أيضا مع خلاف في الخامس منهم، فعلق الشيخ في الهامش أن الصواب ما في ابن هشام، وهو موافق لما في الطبري، ولم يفته أن يفيدنا أن الخبر في الطبري فيه بعض الخطأ، ولعله لم يفصل فيه؛ لأنه ليس مما هو بصدده.

وفي الجمهرة فعل الشيء نفسه، إلا أن كون الكتاب أصلًا في بابه، ومتقدمًا على جميع المصنِّفين في نفس الفنّ[1]، فإنه يذكر نقلهم عنه -وبطبيعة الحال يبعد أن يعدها نسخًا يعرض عليها نصه- كالبكري (ت487هـ) في معجمه؛ كما في (3/68)، و(4/74)، والخطيب (ت463هـ) في تاريخه؛ كما في (2/76) أحال عليه لترجمة العلم الذي ذكره الزبير، وفي (2/99) كذلك.

---

(1) ما خلا عمه مصعب بن الزبير (ت236هـ)، في كتابه نسب قريش، وقد خرَّج منه الشيخ في (4/70)، و(4/82)، و(1/85)، و(3/85)، و(1/90)، و(1/99)، وفي كل هذه المواضع يتعامل مع كتاب مصعب على أنه أصل لكتاب الزبير، فيثبت الخلاف في العبارة بينهما، ويصحِّح كتاب الزبير من كتاب مصعب، وربما قارن بين العبارتين، أيّهما أخصر من الأخرى.

ووثق أيضًا بعض النصوص من ابن عساكر (ت571هـ) في تاريخه، وذلك في (2/82)، بل إنه زاد منه لفظتين في صلب كتابه بين معقوفتين، ونقل منه ما يعين على قراءة الرجز المذكور؛ إذ ضبطه ابن عساكر بالعبارة، كل ذلك في (3/82)، أما في (2/90) فإنه عرف بموضع من ابن عساكر، وهو [مَعان] واستطرد موردًا ما في كتب البلدانيين -البكري (ت487هـ) وياقوت (ت626هـ)- من اختلاف في ضبط هذا الموضع، أهو بفتح العين أم بضمها؟ وهو في أحد النسخ بالضم، وفي الأصل بالفتح.

كما أنه خرج بعض الأشعار من دواوين شعرائها؛ كالنابغة الجعدي (ت50هـ)، ونبَّه إلى ما في الأبيات من اختلاف في ألفاظها، بين **الجمهرة** وبين ما في طبعة الديوان (2/87).

- 4 -

التعليق والاستشكال

هذه الخطوة من أهم خطوات التحقيق، وإنْ أردنا أن نختزل العملية التحقيقية فيها لم نبعد النجعة، وستراني بعد أفصل الحديث عن كثير من عمل المحقق التي تندرج أصلًا تحت هذه الخطوة، وما إفرادي لها إلا كما أسلفتُ لأهميتها، ولكثرة دورانها في التحقيق.

وهنا سأذكر طرفًا من هذه التعاليق يغلب عليها أنها استشكالات من الشيخ، وللأمانة أقول: إن من أهم ما يقوم به المحقِّق هو استشكال المشكل، وللأسف فإنّ هذه الخطوة على أهميتها يتجاهلها كثير من المحققين؛ لأنها تتطلب علمًا واسعًا، وفهمًا

دقيقًا من المحقِّق لما يقرأ، فإذا ما استعصت عليه عبارة أو لفظة نبه على أنه لم يفهمها[1].

ففي الإمتاع ذكر في (1/2) أنه وجد رسم الكلمة على ما أثبته، ولم يجد لها وجهًا تفهم عليه بهذا السياق، ويميل إلى أنه ربما سقط من الكلام بعضُ ما يتم به معناه.

وفي (1/13) أشار إلى أن في المتن عبارة يجهلها وهي: (حجة الغدر)، ولم يدر ما هي، وأنه بحث عنها فلم يظفر بشيء، وكذلك في (1/20) حيث قال: هكذا هي بالأصل، ولا ندري ما هو، وفي (7/74) أثبت لفظة من المخطوط بين معقوفتين لشكه فيها، ولعدم فهمه لمعناها، وقال: هكذا بالأصل، ووضعناه بين قوسين؛ لأنا لم نعرف صوابه.

وفي (3/17)، و(5/23)، و(1/27)، و(3/28) زاد في النص لحاجة استقامة الكلام أو فهمه، وينبِّه إن كانت الزيادة من مصدر أم من عنده، ويجعل ما زاده بين معقوفتين.

وفي (3/20)، و(4/23) يصوّب العبارة من ابن هشام، وربما صوب بلا مصدر، انظر مثلًا (7/43)، وفي (2/29) ويسوِّد بياضًا في النص بما يناسب السياق، وفي (5/221) عقب على خبر بقوله: هذا خبر ناقص مضطرب، ولم أعرف أصله ولا كيف سياقه.

---

(1) هذا الأمر لا يفعله إلا كبار المحققين الذين يخدمون التراث من منطلق عقدي احتسابي، فهم يرون عملهم جزءًا من خدمة دينهم، وتحقيقًا لوعد الله بحفظ وحيه، ولا شكّ أن حفظ العلوم التي تخدمه ما هي إلا من حفظه، وهم كُثر، أذكر منهم -غير الشيخ شاكر- الشيخَ الديب في تحقيقه لكتاب نهاية المطلب، فلا يكاد يخلو جزء من أجزاء الكتاب التسعة عشر من صور لورقات من المخطوط تخص هذا الجزء، وضعها الشيخ؛ لأنه لم يتمكن من قراءة لفظة أو عبارة، ويطلب من القارئ معاونته في ذلك علَّه أن يثبتها في طبعة الكتاب الثانية.

وفي الجمهرة ذكر (4/8) أنه لم يعرف خبر أم أُناس، ولعلها من فَزارة، وفي (5/13) لم يعرف جُرْم كنانة، وفي (1/14) لم يعرف جُرم خِداش، وفي (1/16) لم يعرف ابن مالك المعنيَّ بالأبيات[1].

وفي (2/64) يذكر أنه في شك من ضبط لفظة في بيت شعر، وضبطها ضبط قلم، ويرجح أن ضبط صوابها ما أثبته في الهامش، وكذلك في (1/67) و(1/67)، أما في (2/64) فنبّه على أنه لا يدري معنى لفظة واردة في البيت.

وفي (2/74) صوَّب ما في **معجم البكري** من ضبط موضع، ومن جميل تعاليقه التي تدل على عدم تزيُّده واقتضابه للكلام حيث ناسب المقام ذلك قوله في (2/76): **تاريخ بغداد**، وفيه ترجمته. ولو كان من المحققين الذي يظنون أن من الإحسان تضخيم الهواش لساق لنا ترجمة العلم كاملة من **تاريخ بغداد**، وربما أضاف له غيره ليكثر مصادره ومراجعه بغير طائل.

وفي (1/80) ذكر فروق القراءة بين النسخ في لفظة وخطّأ وصوّب، وقال عن الخطإ: ولكنه خطأ لا شك فيه، وصوابه من كوبرلي **والتاريخ** [يريد **تاريخ الخطيب**]، وأشار في (5/82) إلى وقوع نقص في الكتاب، وأخذ ذلك من كلام المصنف: «وكتبتُه في كتاب النسب الثامن»، فعلق عليه الشيخ بقوله: يعني في جزء مما سلف من تقسيم كتابه هذا، مما لم يصلنا بعد.

---

(1) انظر أخي إلى كلامه -مع جلالة قدره- واعترافه بأنه لم يعرف المقصود بهذه الألفاظ، ما أحوج كثير من المحققين والمفتين -في زماننا هذا- إلى أدب العلماء هذا وتواضعهم، وهو لعمري مما يرفع قدرهم وشأنهم، ولا ينغصه ويحط منه. وقديمًا قيل: من أخطا لا أدري أصيبت مقاتله. ونستفيد أيضًا أن من المهم جدًّا أن يستشكل المحقق المشكل، ولا يتركه غفلًا موهمًا القارئ أنه يعرفه، وليعلم أنه باستشكاله هذا يبعث همة القارئ المهتم إلى زيادة البحث والتفتيش، فلربما اهتدى إلى ما لم يهتد إليه المحقق، وإنْ تعجب فعجب تجاسُر بعضهم وتهميشه على موضع الاستشكال، وشرحه على غير لاحب، فأبعد النجعة، وأضر من حيث ظن أنه قد نفع.

وقبل أن أنهي الحديث عن هذه الخطوة أشير إلى أن الشيخ في (2/86) شرح ألفاظًا غريبة وردت في خطبة لأحدهم، وهي [العفلاء] و[الوطباء] وهما من عيوب النساء، يذكران مع غيرهما في باب النكاح. ومن هنا ندرك أهمية أن يتضلّع المحقق بثقافة عامة ينبغي أن تكون في كل محقق، وأخرى خاصة تتعلق بمادة الكتاب الذي هو بصدد تحقيقه. وفي نفس السطر وردت لفظة [عُهْدَة] وأهملها الشيخ، وما أحراها كأختيها -العفلاء والوطباء- بالشرح؛ لأنها لفظة يجهلها بعض من يدرس الفقه، فضلًا عن غيرهم، وهي من ألفاظ أحكام بيع الرقيق، وتسمى بعهدة الرقيق، وليس هذا موضع شرحها[1].

ـ 5 ـ

الضبط

بلغ الشيخ الغاية التي لا مزيد عليها في ضبط كل لفظ مشكل في الكتابين معًا، ففي الإمتاع نجده في (1/21)، و(2/21) ضبط [شُيُوم ودَبْرا]، وهما لفظتان حبشيتان، وشرحهما، وذكر أوجه القراءة الجائزة فيهما، واعتمد على ابن هشام في بعض ذلك، وفي (3/46)، و(3/51)، و(2/78)، و(5/203)، و(1/211)، يضبط الألفاظ في الهوامش ضبط عبارة، وفي (4/96) ضبط الفعل بالمثال على عادة أصحاب المعاجم.

---

(1) ينظر: الصاوي على الشرح الصغير 182/4 (ط. البابي الحلبي). وأنبه هنا إلى أن الدعاوى إلى طرح أبواب الرقيق من كتب الفقه، والمطالبة بإسقاطها من كتب الدرس الفقهي أمر في غاية الخطورة، ولا يُحمد غبُّه، فدراسة هذه الأبواب لا تخلو من فائدة، وهي إما معرفة هذه المصطلحات؛ لأنها تمر بنا في كتب التراث: فقهية كانت الكتب أم غير فقهية، لذا كان من الضروري معرفتها، كما أنها تفيد في تنمية الملكة الفقهية، والدربة على تخريج الفروع، وإلحاقها بأصولها، وجمع النظائر، وتفريق المشتبهات.

وفي (55) و(87) و(89) و(93) و(127) ضبط الألفاظ الغريبة ضبط قلم، وهي ألفاظ وردت في عمود نسب أحد الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ولا سبيل إلى قراءتها على الوجه إلا بالرجوع إلى المعاجم، مثل [رِئاب - يَعْمُر - صَبِرة - غَنْم - دُودان- وغيرها...] .

والحق أن هذا الضبط من أوجب ما يجب على المحقق القيام به، وإذا تابعنا من ميز بين خطوات التحقيق لجعل بعضها أساسيًّا والآخر فرعيًّا، فلا شك أن ضبط المشكل وما تتعدد احتمال قراءته من الأمور الأساسية.

والشيخ كما أسلفتُ بلغ المدى في ذلك في كل ما أخرج، فما عرف وجه ضبطه ضبطه به، وما لم يعرف نصّ على ذلك، وكأنّ الشاعر عناه بالأبيات التي نقلها القاضي عياض (ت544هـ) في كتابه الإلماع: (قال محمد بن عبد الملك الزيات[1] [ت233هـ]،في صفة دفتر فيما ذكره لنا بعض شيوخنا: [الكامل]

وأرى وشومًا في كتابك لم تدع شكًّا لمرتابٍ ولا لمفكر
نَقْطٌ وأشكالٌ تلوح كأنها نُدب الخدش[2] تلوح بين الأسطر[3]

(1) وزير عباسي، كان من الكتّاب والأدباء (وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، ابن خَلِّكان، أحمد بن محمد، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، تصوير، 94/5؛ والأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط. الرابعة عشرة، 1999م، 248/6).

(2) كذا في المطبوعة، والصواب: الخدوش. كما في الجامع لأخلاق الراوي والسامع للخطيب البغدادي، 279/1، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ/1983م. والمحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامَهُرْمُزِي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، ص539، دار الفكر، بيروت، ط. الثالثة، 1404هـ.

(3) الإلماع، ص157-158.

ولو لم يفعل المحقِّقُ إلا الضبط واستشكال المشكل لكفاه، أما أن يستفرغ وقته وورقه في أمور أخرى -لا أقلل من قيمتها- على حساب الضبط والاستشكال، فهذا مما يعاب عليه.

وما فعله في الجمهرة ليس دون ما فعله في الإمتاع، لا سيما والكتاب حافل بالشعر، فضبط كل ما يحتاج للضبط في الأصل بالقلم، ولن تحتاج مني لأمثلة لأن صفحات الكتاب كلها شاهدة بذلك، كذلك ضبط بعضها في الهوامش ضبط عبارة؛ كما (4/5)، و(1/7)، و(6/46)، و(5/50)، و(2/52) و(1/63)، و(3/63).

ومن الحسن ما فعله في (6/46) حيث خالف ضبط ما في الأصل؛ لأنه خطأ، وأثبت الخطأ في الهامش، وفي (5/50) اختار أحد ضبطي اللفظة في الأصل وهامشه، وفي (2/63) خالف ضبط الأصل اجتهادًا منه، ولعل ما ضبطه هو الأولى، كما أنه لا يتابع الأصل فيما ضبط، بل يرجع للمصادر ليتأكد (3/82)[1]، فإن لم يجد ولم يطمئنّ لضبط الأصل، قال: أنا في شك منها (1/67)، أو يثبت أنه لم يجدها في المراجع أو وجدها محرفة كما في (3/77).

- 6 -

تصحيح الخطأ

لابد للمحقِّق من تصويب الأخطاء، والأولى أن يثبت الخطأ في الهامش، ويحافظ على ما في المتن، إلا إن كان خطأً في آية أو في حديث، وبتتبع منهج الشيخ نجده يصحح الخطأ الوارد في صلب الكتاب، بل ربما صحح الخطأ في المصدر الذي رجع إليه.

---

(1) ومما تجدر الإشارة إليه، ضبطه لفظة في البيت من ابن عساكر، حيث ضبطها الأخير ضبط عبارة.

ففي (1/2) من كتاب الإمتاع: رسم كلمة كما قرأها، وذكر أنه لم يجد لها وجهًا، وعلَّل بأنه ربما ثمة سقط في الكلام، وكذلك فعل في (2/8)، واقترح ما لعلّه أن يكون صوابًا.

وفي (2/5) صحّح كلمة رُسمت في الصلب على الخطأ، وهي على الصواب في هامش المخطوط، وفي (2/7) أثبت ما في المخطوط، إلا أن ما في مصدر التخريج أجود منه، فأثبته في هامش الصفحة، وفي (3/7)، و(1/12)، و(2/12)، و(3/13)، و(2/15): صوّب خطأ محضًا، وأثبت الخطأ في الهامش لينبه على ما في الأصل.

وفي (1/9)، و(1/11) صحَّح ألفاظًا، بناء على ما في مصادر التخريج، وفي (1/76) صحح خطأ في ابن سعد، وهذا من الفوائد التي ربما لن نتوفر له فرصة غير هذه ليتحفنا بها، وفي (2/99) استبدل موضعًا بآخر من مصدر التخريج لكونه على الصواب، وأثبت الخطأ في الهامش.

وفي **الجمهرة**: في (1/63)، و(2/64)، و(4/65)، و(1/66) صوَّب أخطاء إما في الصلب وإما في الهامش، دون منهج مطرد في ذلك.

وفي (3/77)، و(2/80) صحح خطأ في **تاريخ بغداد**، وفي (3/85) صحح خطأ في **نسب قريش** لمصعب، وفي (1/90) صحح خطأ في **معجم ياقوت**.

ـ 7 ـ
ربط المخطوط بعضه بالبعض

من المهم أن يقوم المحقق بربط الكتاب بعضه بالبعض؛ لأنه بذلك ينيره للقارئ، ويدله على تفاصيل ما يتكلم عنه المؤلف في تضاعيف الكتاب المتفرقة، فلربما وزّع المصنف حديثه حول قضية ما في أكثر من موضع من كتابه، فيجمع المحقق بين هذه المواضع بربط بعضها بالبعض، فيسهل علينا الاهتداء إليها جميعها.

وقد فعل الشيخ ذلك في الإمتاع، فمرة يربط بما سلف؛ كما في (5/20)، و(5/49)، و(1/282)، و(3/332)، و(6/343)، و(3/414)، و(4/415)، وفي (1/307) يحيل على نص آية سلفت، ومرة يحيل على ما سيأتي كما في (4/320).

وفي **الجمهرة** فعل ذلك أيضًا، ففي (2/7) ربط بما سلف، وأحال على ما سيأتي، وانظر كذلك (4/12)، و(1/16)، و(4/16)، و(7/17)، و(1/66)، و(4/81)، و(3/90)، و(3/92)، و(4/92)، و(2/94)، و(3/97).

ـ 8 ـ

الإشارة إلى مصادر النص، والتي يعبر عنها البعض بذكر مناجم النص

يقوم كثير من المحققين المهرة بفهرسة الكتب التي تعد مصادر الكتاب الذي يريدون تحقيقه، كفهرسة عبد الفتاح الحلو لكتاب **البيان والتحصيل** لابن رُشد الجد (ت520هـ) لأنه محتاج لذلك في تحقيق **النوادر والزيادات** لابن أبي زيد (ت386هـ)، وكذلك يفعل أستاذنا محمد الدالي في جميع ما يحقق؛ وهذا مفيد جدًّا لزيادة بيان وتوضيح دلالة ما عناه بالرجوع إلى مصادره.

وذلك أنه ربما غمض على المحقق شيء بسبب اختصار المؤلف من المصدر، فيتضح ذلك بالرجوع إلى مصدره، فنكون بذلك قد قابلنا نصوص الكتاب بمناجمها.

وقد فعل الشيخ ذلك فخرّج كثيرًا من نصوص الإمتاع من مصادرها، كابن سعد في (2/3)، (2/6)، (1/16)، (6/23)، (2/83)، وكابن هشام في (3/16)، (4/19)، و(5/19)، و(2/20)، و(6/23)، و(5/34)، و(4/50)، و(3/95).

غير أنه ترك تخريج بعض النقول مع نص المؤلف على المصدر؛ كما في (14)، و(20)، و(50)، و(72)، و(299)[1].

أما في الجمهرة فالأمر مختلف؛ لأنه أصل في بابه، ومصدر اعتمد عليه جُلُّ من أتى بعده، فيندر أن يكون له مصدر غير الرواية والمشافهة، غير أنه اعتمد على كتاب نسب قريش لعمّ المؤلف وهو مصعب، نخرج منه الشيخ بعض النصوص؛ كما في (1/60)، و(1/61)، و(2/60)،و(3/66)، و(1/71)، و(1/85).

- 9 -

من نقل عن المؤلف ممن أتى بعده

لا شك أننا إذا رصدنا من تأثر بهم المؤلف من خلال ربط الكتاب بمصادره، فإننا سندرك أثره فيمن بعده، وذلك إذا تتبعنا من نقل عنه واستفاد منه، ومن فائدة ذلك معرفة أهمية هذا الكتاب عند أهل الفنّ، فإذا كثر الناقلون عنه فهو عمدة، كما يدل على تمكن مؤلفه، وإتيانه بالجديد المفيد، وإذا قلّ الناقلون عنه فالعكس بالعكس.

ونظرًا إلى أن الإمتاع كتاب متأخِر جدًّا بالنسبة لكتب السيرة، فإن الشيخ لم يعبأ بذكر من نقل عنه ممن أتى بعده، ولا غرو ألا يفعل، فالمهتمّ بالسيرة يعرف أن المحققين من علماء هذه الفن هم طبقة ابن سيد الناس (ت671هـ) ومن عاصره، أما من أتوا بعدهم فهم عالة عليهم، نقلة منهم في الغالب، وليسوا من أهل النظر، فرصد من نقل عن الإمتاع ليس فيه كبير فائدة؛ لأن المقريزي له فضل الجمع والترتيب والتنسيق، ولا تُذكر له في السيرة آراء خاصة به.

---

(1) في هذه الصفحة عزا المقريزي (لدلائل) ثابت بن قاسم، والشيخ معذور في عدم التخريج؛ لأن الكتاب لم يكن طُبع إذ ذاك.

بخلاف الجمهرة فهو أصل في بابه، ولا يكاد مؤلف بعده في الأنساب إلا اعتمد عليه ونقل منه، لذلك عُني الشيخ برصدهم وتتبعهم، كما في (4/21)، و(4/49)، و(4/70)، و(4/74)، و(4/77)، و(3/79)، و(6/79)، و(1/81)، وجميع هوامش (81)، و(2/82).

ـ 10 ـ

الآيات

المفسرون عالة على السِّيرِيِّين في معرفة أسباب نزول كثير من الآيات، وإذا أردت التأكد من ذلك، فانظر إلى عدد الآيات التي جلبها ابن إسحاق في سيرته، فهو يكاد يكون استوعب آي سورة البقرة وآل عمران، خصوصًا منها ما يتعلق باليهود والنصارى، لذلك من المعيب ألّا يولي محقق السيرة هذه الآيات عنايته، خصوصًا فهرستها، وإحالة كلام المؤلف على بعضه فيما يخص الحديث عنها.

وللأسف فإن الشيخ لم يصنع فهرسًا للآيات في الكتابين جميعا[1]، ولا أعرف دافعه لذلك، وهذا أمر لا يُتابَع الشيخ عليه.

ومع ذلك لم تخلُ خدمته للنص من عناية بما فيه من آيات، ففي الإمتاع خرَّج الآيات في الصلب، بوضع حاصرتين صغيرتين ضمّنها اسم السورة ورقم الآية، كما في (15)، و(61)، و(79)، و(85)، و(86)، و(306)، و(414)، وهذه طريقة يرتضيها بعض المحققين، وتكون محمودة إذا كثرت الآيات في الكتاب لئلا تتضخم الهوامش، وفي (1/307) اكتفى بتخريجها في الهامش فقط، وفي (13) لم يخرج أوائل سورة العلق، فلعله اكتفى بشهرتها.

وفي (1/15) ذكر أنه لا يدري لم أفرد المؤلف هذه الآية المذكورة، فكأنه لم يفهم وجه استدلاله بها مفردة، وفي (85) أثبت نص الآية كاملة مع أن المؤلف

---

(1) وكذلك سيرة ابن هشام لم يفهرس محققوها ما فيها من آيات.

اجتزأ ببعضها، ولعله فعل ذلك؛ لأنه رأى أن موضع الشاهد في الآية لم يتم بما اكتفى به المؤلف من الآية، وكذلك فعل في (1/86)، و(1/306)، و(1/414).

وأختم بأن الشيخ لم يتيسر له في عصره أن يرسم الآيات بالرسم العثماني، أما في وقتنا فمن الأولى تخريجها بالرسم العثماني، ومراعاة الرواية التي سار عليها المؤلف في كتابه إذا نص على ذلك.

أما الجمهرة فيكاد يخلو من الآيات، إلا النزر اليسير، الذي سار فيه الشيخ على ما وُصف من منهجه في الإمتاع، كما في (463).

ـ 11 ـ

الأحاديث

تخريجُ الآحاديث يقصد به التأكد أن هذا الكلام صدر من رسول الله ﷺ من جهة، ومن جهة أخرى إن ثبت ذلك فما درجة هذه الحديث؟ والشيخ وقعتْ له بعض الأحاديث في الإمتاع، فخرّجها من مصادرها؛ كما في (3/84).

وفي (1/189) خرجه من المصادر الثلاثة التي نص عليها المقريزي، وكان من المستحسن أن يفيدنا بخصوص اللفظ الذي ذكر المؤلف الحديث به لمن هو من بين هذه المصادر، أهو لأحدهم أم تواردوا كلهم على إخراجه بهذا اللفظ؟ كما أنه لم يحكم على الحديث.

وفي (2/190) خرج حديثًا من أحد مصدريه دون الآخر، والأكمل أن يخرجه منهما، وفي نفس الصفحة ترك تخريج حديث؛ اتكاء على تقدُّمه في الكتاب، ولم يشر إلى تقدُّمه، وليته فعل، وفي نفس الصفحة (5/190) زاد من المصدر في ألفاظ الحديث ما فيه إعانة على فهم المراد من النص، وإدراك الداعي إلى الاستدلال بالحديث.

وفي (2/193) حديث نصَّ المؤلف على أنه في الصحيحين، فخرجه الشيخ من صحيح البخاري (ت256هـ)، أما صحيح مسلم (ت261هـ) فاكتفى بتخريجه من شرح

النووي (ت676هـ)، وهذا قد يكون مقبولًا فيما مضى، أما الآن وبعد أن تنافس كبار المهتمّين بالحديث في عصرنا في خدمة متون السُّنّة مجرّدة عن شروحها، وأخرجوها باختلاف رواياتها، فالأولى تخريج الأحاديث منها؛ لعنايتهم بما فيها من صنعة حديثية.

وأحبُّ أن أشير إلى أمر فعله الشيخ؛ وهو في نظري خطأ منهجي يقع فيه الكثير من المحقِّقين، ففي (4/58) ورد حديث نص المقريزي أنه في **مصنّف** ابن أبي شيبة (ت235هـ)، إلا أن الشيخ خرجه من مسند أحمد (ت241هـ)، والحديث طويل امتدّ إلى الصفحة التالية، فقام الشيخ بالمقارنة بين لفظه في **الإمتاع** وبينه في **المسند**، بل إنه في (59) زاد ألفاظًا على الحديث من **المسند**، ولم يعلل لفعله هذا.

وهذا أمر غير مقبول، فلو أنه فعل ذلك مع **مصنّف** ابن أبي شيبة لما قبل منه، فكيف بمصدر آخر؟ لأنه من المعلوم أن لكتب الحديث روايات ونسخًا مختلفة يقع الخلاف بينها في الألفاظ، فإن أراد التنبيه على اختلاف لفظ المؤلف مع لفظ مصدره في الهامش فله ذلك[1]، أما أن يتم ذلك مع مصدر آخر فلا، فما يدرينا أن المقريزي ما أخرجه من **المصنّف** إلا لحاجة في نفسه لا يفي بها إلا لفظ **المصنّف**؟ وفي (3/58) حكم على الحديث المذكور وبين درجته الحديثية.

(12)
الأعلام

الحديث عن ترجمة الأعلام ذو شجون، والمحققون في هذه الخطوة شركاء متشاكسون؛ بعضهم محسن، وبعضهم ظالم للنص والعَلَم والقارئ. والكلام عن ضبط اسم

---

(1) وقد فعل الشيخ ذلك بالفعل مع حديث مخرَّج في **الصحيحين**، فنبه في الهامش إلى فروق في الألفاظ بين نص المقريزي وبين **صحيح** مسلم. انظر (3/193)، و(4/193)، وحسنًا فعل أنه أثبت الفرق في الهامش لا في الصلب؛ لأن **الصحيحين** كذلك بين نسخهما ورواياتهما المختلفة فروق معروفة، ولا أدل عليها من نسخة اليونيني، فلعل المؤلف وقعتْ له نسخة لم تقع لمن حقق متني البخاري أو مسلم.

العلم في صلب الكتاب يدخل في كلامنا عن ضبط النص المتقدم، وهو أمر ضروري؛ قال أبو إسحاق النَّجِيرَمي (ت منتصف ق4هـ): أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه[1].

أما ترجمة العلَم فهو أمر دون ضبطه في المرتبة والأهمية، والشيخ لم يسر على منهج واحد، فاقتصد مرة، وأحال على مصدر الترجمة مرة أخرى، واختار أعلامًا فترجمهم وآخرين تركهم، دون منهج مطَّرد؛ انظر مثلًا (71) ففيها أعلام كُثر ترجم لبعضهم وترك آخرين، والأولى أن يطرد المحقق على منهج واحد يبينه في المقدمة، من حيث آليّته في اختيار العلم دون غيره فيمن سيترجم لهم، والمنهج الذي سيترجم به لكل واحد منهم.

وبمطالعة الإمتاع نجد الشيخ يصوِّب اسم العلم من مصادر ترجمته (1/24)، ويزيدنا فائدة بتصحيحه لخطأ ورد في مصدر الترجمة؛ كما (4/24)، وترجمته جيدة مقتضبة للعلم في نفس الهامش، وكذلك في (3/24)، وأحال على ما سيأتي للتوسُّع في ترجمته من كلام المؤلف نفسه، ومن تراجمه المقتضبة التي تحمد له ما في (3/41)، و(3/49)، و(2/84)، و(2/98).

وأستغرب أنه ترجم لرجال الإسناد في غير ما موضع؛ مثل (3/41)، و(2/98)، ومن المستغرب أيضا أنه يذكر مصادر ترجمة العلم مرة؛ كما في (1/24)، و(4/24)، ويهمل ذلك مرة أخرى؛ كما في (3/25)، و(3/41)، و(3/49)، و(2/84)، وكذلك يؤخذ عليه ترجمة علم لا يحتاج لترجمة كصفية بنت عبد المطلب (ت20هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما أنه لما ترجم لها ذكر من أمور ترجمتها ما نحن إلى غيره أحوج، انظر (3/153).

(1) الإملاع، ص154، والنَّجِيرَمي هو: إبراهيم بن عبد الله، أديب بصري من النحاة، توفي: منتصف القرن الرابع. (إنباه الرواة، للقِفْطي، 170/1، ط. الهيئة العامة المصرية للكتاب).

ومن جميل فعله تصحيحه اسم العلَم في المتن من مصادر ترجمته؛ كما في (1/24)، و(4/24)، وكذلك إحالته على ما سيأتي من كلام المؤلف في تحلية العلَم؛ كما في (3/25)، وأيضًا عدم قطعه بتحديد العلم المراد؛ كما في (4/71)، ومن ذلك تحليته للعلم بوصف اشتهر به -لم يذكره المؤلف- أكثر من شهرته باسمه وكنيته ونسبته؛ كما في (2/149).

ويحمد له ذكر الاختلاف الوارد في اسم العلَم المترجم في مصادر ترجمته، كما في (6/149)، وفي (4/150) أتحفنا بفائدة حول معنى اسم العلَم، وهذا من المُلَح، ومن المحمود أيضا نصه على عدم وجود ترجمة للعلم في المصادر؛ كما في (1/235)، و(1/271)، وفعله ذلك مع جلالة قدره يعلمنا التواضع وأنه لا كبير على العلم.

ولم يغادر هذا المنهج في الجمهرة قِيد أُنمُلة، وأحيلك على المواضع دون تعليق عليها؛ لأن ما قيل في الإمتاع يقال فيها تمامًا، إلا ما كان من الإشارة إلى إطالته في الترجمة مما لم يعودنا عليه؛ كما في (2/79)، وإلى زيادته في مصادر ترجمة العلم؛ كما في (4/95)، والطريف أنه علم مالكي.

ولا يفوتني إبداء الإعجاب بصنيعه وإكبار فعله عندما ذكر فروق النسخ في قراءة اسم العلم، ورجَّح بينها واختار بعد أن علل، كما في (1/92)، والأعجب من ذلك ما في (1/98) وهو مراعاته لفروق النسخ في قراءة نسبة العلَم، أهو التّيمي أم التَّيِمي؟ فإن تكن الأولى هي الصواب فلعله فلان، وإن تكن الأخرى فلعله فلان، وهذا أقصى ما يرجى من الدقة والتمحيص، وتحري الصواب في فهم مراد المؤلف من كلامه، كيف لا وهو ابن بَجْدتها كما قيل؟

- 13 -

الأشعار

الشيخ إمام الشعر في هذا العصر غير مدافَع[1]، وهو لعمري كما قيل: جُذيله المحكك وعُذيقه المرجب، يشهد له بذلك من جالسه، أو سمع تسجيلاته، أو اطّلع على تحقيقاته، لا سيما منها طبقات ابن سلّام (ت224هـ)، وقد تفنن في تحقيقه للكتابين، فأجاد وأفاد، وبلغ الغاية في الإتقان، وأتى بما لا مزيد عليه، إلا أنه لم يذكر بحور الشعر، ولم يخرج بعضها من مصادرها.

ففي الإمتاع أحسن ضبط الأبيات، كما في (72)، و(379)، وفي (4/80) استبدل لفظة (جبريل) بجبرئيل، لأجل الوزن، ونبّه إلى أنه بحث عن البيت في ديوان الشاعر، وفي كتب السيرة، فلم يقف عليه، وفي (427) ضبط وشرح وصوَّبَ.

وفي (5/96) ضبط الأبيات ولم يخرِجها، وغيّر لفظة بأخرى، وذكر رواية أخرى لشطر أحد هذه الأبيات، كل ذلك دون ذكر مصدر، فهل كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُعمِّي بذلك؟ لا أستبعد[2]، وقد ذكرتُ خلافه مع دار النشر، وعلى كل فالشيخ إمام في هذا الفن، لا أشكُّ أنه لاحقٌ بالأئمة الأقدمين في علمهم وتحصيلهم وجمعهم، فلا يناقشه مثلي ولا يعترض عليه، إلا أن ذلك لا يسوغ لغيره ممن لم يبلغ شأوه[3].

---

(1) ومثله النفاخ والبهيتي والميمني والطاهر بن عاشور، والشنقيطي صاحب الأضواء. والحكم على هؤلاء من خلال مؤلفاتهم، وإلا ففي الأُمَّة من أمثالهم كثير.

(2) كما كان يفعل الميمني لتعرضه للسطو على جهده من قبل غيره من المحققين. (انظر سمط اللآلي).

(3) يذكر لنا أستاذنا الدالي عن شيخه النفاخ -علامة الشام- أنه إذا روجع ونوقش في مسألة من مسائل علم التحقيق لمحمود شاكر فيها منهج أو طريقة، والنفاخ على خلافه فيها ولا يرتضي صنيعه، فإنه يقول: لا يفعلها إلا فلان، يعني الشيخ شاكر، بمعنى أنها وإن لم تكن مقبولة في الصناعة العلمية، إلا أن محمود شاكر لا يناقش في هذه الأمور لإمامته.

وفي (4/221) ذكر أنه لم يجد هذا الشعر في مصدر، ولا يدري ما هو؛ إشارة إلى ركاكة وزنه، وفي (222و1/223) زاد بيتين من صحيح البخاري، وفي (2/315) ضبط الأبيات، وقابلها بما في الطبري، وذكر فرق الرواية بينهما، وفي (1/316) أثبت بعد الضبط ما في الطبري؛ لأنه أجود مما في الأصل، وجعل ما في الأصل في الهامش.

أما الجمهرة فالكلام على جهد الشيخ -فيما وقع من الكتاب من شعر- يحتاج إلى رسالة علمية، كيف لا والشيخ ذكر في المقدمة (ص7 بتصرف) أن مما يميز كتاب الزبير ما ساقه فيه من شعر كثير جدًّا، لا يوجد في غيره من كتب الأخبار والشعر، وروى قصائد طوال لشعراء ليس عندنا من أخبارهم شيء، فشعر الكتاب وأخباره تضيء لنا تاريخ الشعر في القرنين الأول والثاني الهجريين.

وأنت إذا قلَّبْتَ أي صفحة من صفحات الكتاب وجدت هوامشها مسوَّدة بالجديد والمفيد مما فيه شرح ومقابلة وربط بمصادر وذكر لأخبار وكل هذه المسائل، اختزلت في البيت في كلمة أو كلمتين، فقام الشيخ بتفكيكها وتحليلها، وغير ذلك كثير جدًّا.

وأحيلك على صفحة واحدة فقط لتستدل بها على ما وراءها؛ كما في (91) ففيها ثلاثة هوامش مملوءة بضبط الكلمات وشرحها، ومقابلتها على ما في معجم ياقوت واللسان والمحكم، وإثبات فروق النسخ في ألفاظ الأبيات، والترجيح بينها مع التعليل، والاستعانة بالمصادر في ذلك، ثم ذكر لنا خبر أمِّ رجل نُسب إليها في البيت، وأثبت ما في هوامش النسخ من فوائد معينة لفهم الأبيات، فانظر كيف صنع كل ذلك في صفحة واحدة، وعلى غرار ذلك أتتْ صفحات الكتاب كله، لا شكّ أنّ تحقيق هذا الكتاب عمدة في الإتقان المرجو في خدمة الشعر الوارد في المخطوطات، ومعروف أنّ كتب السيرة يرد فيها الشعر كثيرًا.

ـ 14 ـ

المواضع

اهتم الشيخ بضبط المواضع، وعرفها، ولم يعز لمصدر في الغالب، كما في الإمتاع (2/1)، و(1/49)، و(3/63)، و(1/66)، و(1/78)، و(2/72)، و(4/74)، (4/93).

وما يزال الشيخ يُخجلك بتواضعه الجمّ عندما يكثر من استخدام (لا أدري) على عادة الكبار[1]، ثم يجتهد في فهم المراد دون جزم بما ذكر، كما في (2/62)، وكذلك فعل في (3/325)، وعدم المعرفة مستلزم لترك الضبط، لأن الضبط حينئذ اجتهاد، حيث لا يحمد الاجتهاد.

ولم يزد على ذلك في الجمهرة، ومن الجميل تنبيهه على فروق النسخ في ضبط الموضع، ثم اختار من هذه الفروق ورجح ضبط ما في النسخة الأم، وإن كان مخالفًا للبكري، كما في (1/74)، وفي (5/191)، و(1/217)، و(2/217) كعادته ضبط وعرف ولم يذكر مصدرًا، فلعلها طريقة ارتضاها، ولا يتابَع عليها.

ـ 15 ـ

الأنساب

علم النسب لصيق جدًّا بالسيرة، لاسيما ما يتعلق بعمود النسب النبوي، ونسب صحابته من المهاجرين والأنصار، والشيخ لم يهمل خدمة هذا الجانب في جميع ما حققه من كتب.

---

(1) الغريب أن الشيخ ضبط الموضع (التَّجبار)، بفتح التاء، ولعلها أن تكون مكسورة أو مضمومة، فكان الأولى التوقف عن ضبطها وتركها مهملة، إلا أن تكون مضبوطة في المخطوطات، ومع ذلك فينبغي الإشارة إلى أنه وجدها كذلك بالأصل.

ففي الإمتاع (125) أضاف حرفًا بين معقوفتين في صلب الكتاب؛ ليضبط النسب بالعبارة، وفعله غاية في الضبط، ولكن حقه أن يُجعل في الهامش لا في الصلب، وضبَط النسب وعرف بصاحبه كما في (4/136)، وفي (5/160)، وفي (6/160) أحال على كلام للمؤلف سيأتي بخصوص ذات النسب، إلا أنه مطوَّل، ثم بحث في الهامش، وأطال النفس في تحقيق مسألة متعلقة بنسب العلَم المترجم له.

وفي (2/162) ضبط بناء على ما في المصادر، وترك ضبط النسختين، ثم أورد جميع ما في المصادر من الخلاف في ضبطه، وعلق في (5/194) على سبيل الاحتمال ولم يجزم، على عادة الأكابر، بل أعقب استشكاله بقوله: لا أدري ما يكون هذا.

وفي (3/342) استبدل النسب الذي ذكره المؤلِّف بالنسب الصحيح كما هو في المصادر، وفعل ذلك في صلب الكتاب، وحقه أن يكون في الهامش محافظة على المخطوط، وإن كان خطأً، وعلل لنا تصحيحه لهذا النسب بأنه لم يجده منسوبًا عند غيره بالصورة التي فعلها المقريزي.

وفي الجمهرة، وهو أصل في بابته في علم النسب نقل عنه كل من أتى بعده كما بينته قبلُ، قام الشيخ بضبط الأنساب وعرف بمن لم يتعرض لهم المصنف، وذكر فروق النسخ في قراءة النسب، سواء أكانت تتوافق مع المصادر أم لا، ثم رجح ما في النسخة؛ لأنه على الصواب عنده؛ كما في (2/14).

وكعادته يعترف بعدم المعرفة، ويضع احتمالات لما قصده المؤلف، ولا يقطع بشيء (6/17)، وفي (3/20) ضبط وعرف ورجع لكتب النسب والمعاجم ودواوين الشعر، وفي (3/21) ضبط على ما في المصادر، واطّرح ضبط الأصل، وقال عبارة جميلة: تبعت ما صرح به الضابط -يعني صاحب **القاموس**- على ما تبهمه النسخ.

وفي (3/23) ذكر من المصادر ما يُميِّز به هذا العلم المذكور عمن يشتبه به، زيادة في الإيضاح، وفي (3/24)، و(5/31) صوَّب ما في المصادر؛ بناء على ما

في المخطوط، وفي (3/26) ضبط النسب وعرف به في الهامش، وذكر بعض ما يتصل به من فوائد وملح.

ـ 16 ـ

خاتمة

بعد هذا التطواف في الكتابين المباركين، واستعراض شيء من الجهد المشكور المبذول من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أرجو أن أكون قد أجبتُ على السؤال الذي طرحته في التمهيد، وأنت أخي الكريم ستجد -إذا تتبعتَ الخطوات المذكورة، وكيف تعاطى الشيخ معها- أنك بين يدي أستاذ عظيم تتعلم منه صنعة التحقيق، وإنْ لم تلقَه أو تصحبْه.

وبهذا أكون قد أوضحت لك طريقا واضح الصُوى، بادي المنارات، ستبلغ -لاريب- إن سلكته إلى بغيتك في تحقيق مخطوطات السيرة -بل أي مخطوط كان، بغض النظر عن فنه- تحقيقا مرضيا، وما عليك إلا أن تحذو حذوه، وتلزم غرزه، وتترسم خطاه، في جل ما فعل، إزاء كل خطوة بينتها لك فيما سلف.

ولا يفوتني أن أشكر اللجنة المنظمة -على كرم الضيافة وطيب الاستقبال وحسن الوفادة والخلق وتوطئة الأكناف- ممثلة بمؤسسة الفرقان العريقة بقيادة الشاب الخلوق أخي الأستاذ صالح شهسيواري، ومساعده النشط ذي الأدب الجمّ والخلق الرفيع أخي الأستاذ محمد درويش، وبمؤسسة دار الحديث الحسنية العالم العامل المتواضع أخي وقرة عيني أ.د. عبد الحميد عشاق، فجزاهم الله خيرا، وحفظ الله الجميع ورعاهم ووفقهم لما يحبه ويرضاه، وجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط14، 1999م.

- **الإلماع إلى أصول الرواية والسماع**، عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط1.

- **إمتاع الإسماع بما للرسول ﷺ من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع**، تحقيق: محمود محمد شاكر، المقريزي، أحمد بن علي (845هـ)، لجنة التأليف والترجمة، 1941م.

- **تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث**، الصادق الغرياني، ط.2، 1996م، طبعة خاصة.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ/ 1983م.

- **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، للزبير بن بكار (ت256هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1381هـ.

- **حاشية الصاوي، أحمد بن محمد** (1241هـ) **على الشرح الصغير على أقرب المسالك**، عيسى البابي الحلبي.

- **السيرة النبوية**، عبد الملك بن هشام (213هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، أوقاف قطر بصف جديد، مجلد واحد.

- شيخ العربية وحامل لوائها، أبو فهر محمود محمد شاكر بين الدرس الأدبي والتحقيق، محمود إبراهيم الرضواني، الخانجي.

- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن محمد (833هـ)، تحقيق: برجستراسر، تصوير دار الكتب العلمية، ط.3، 1982م.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامَهُرْمُزِي، الحسن بن عبد الرحمن (360)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط.3، 1404هـ.

- المقريزي وكتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات، ط.1.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خَلِّكان، أحمد بن محمد (681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، تصوير.

- نهاية المطلب في دراية المذهب، إمام الحرمين الجويني، عبد الملك بن عبد الله (478هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، أوقاف قطر، ط.1، 2007م.

- إنباه الرواة على أنباء النحاة، القِفْطي، علي بن يوسف(646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.2، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1981م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (356هـ)، أبو عبيد لبكري، عبد الله بن عبد العزيز (487هـ)، تحقيق: الميمني، دار الكتب العلمية تصوير.

تحقيق رغبة المؤلف: «السيرة النبوية» للذهبي نموذجًا

بشار عواد معروف(1)

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا وقدوتنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين أجمعين وبعد،

فإن تحقيق رغبة المؤلف من أصول تحقيق المخطوطات، ذلك أن بعض المؤلفين لا يجد نفعًا أو وقتًا أو فائدة في إعادة كتابة بعض التعديلات في كتابه عند إعادة النظر فيه، فيطلب من النساخ الالتزام بهذه التعديلات أو التحاويل، بل ربما يشير إلى إعادة تأليف كتاب بعينه من كتبه الأخرى حيث تتوفر مادته، ومن ثم فإن المحقق أولى بهذا الالتزام من الناسخ بعد ظهور الطباعة الحديثة، لكن مما يؤسف له أن عددًا كبيرًا من المحققين لا يلتزمون بذلك.

وقد جرّبنا أن الذهبي (673-748هـ) في أثناء تبييض كتابه «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»، وبعد الانتهاء منه، كان نتيجة لمواصلته طلب العلم والعناية به وتدقيق ما كتب، يعثر دائمًا على معلومات جديدة تصحح بعض ما كتب، كأن يقف على وفيات بعض من لم يعرف وفاتهم من أولئك الذين كتب وفياتهم على التقريب، سواء أكان ذلك في القسم المنظم على العقود أم في القسم

(1) العالم الخبير في علم المخطوطات، وعضو مجلس خبراء مركز المخطوطات الإسلامية بمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

المنظم على السنين، فكان يضع إشارة لذلك ويطلب من النساخ تحويلهم إلى مواضعهم الصحيحة، فقد تبين له مثلًا أن المنذر بن عبد الله بن المنذر القرشي الأسدي الذي ترجم له أولًا في الطبعة الثامنة عشرة (171-180هـ) قد توفي سنة 181هـ بناء على رواية قدامة بن محمد، فكتب بعد انتهاء ترجمته «يؤخر»، فأخرناه في نشرتنا تلبية لطلبه إلى الطبقة التاسعة عشرة[1].

وقال في ترجمة عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل النوفلي: «توفي في آخر خلافة الوليد، فيحوّل من الطبقة الماضية إلى هنا»[2].

وقال في ترجمة جابر بن نوح أبي بشر الحماني الكوفي الذي كان قد ترجم له في الطبقة التاسعة عشرة تبعًا لرفيقه وشيخه المزي، ثم تبين له خطأ ذلك، فطلب تحويله إلى الطبقة الحادية والعشرين حيث قال: «جابر بن نوح الحماني، ذكرناه في الطبقة قبل الماضية، ويقال: إنه مات سنة ثلاث ومئتين، فيحوّل إلى هنا»[3].

وكان الذهبي مثلًا قد ترجم في وفيات سنة 442هـ لأبي القاسم عبد الرحمن ابن محمد بن أحمد الذكواني الأصبهاني المعدل، وقال: «وحدث في هذا العام، ولا أعلم متى توفي». ثم وجد وفاته وأنها في سنة 443هـ نقلًا من كتاب «**الوفيات**» ليحيى بن مندة المتوفى سنة 470هـ فذكر هذه المعلومات في آخر الترجمة بقطة قلم تختلف عن الأصل ثم كتب فوق الترجمة بالقطة نفسها: «يؤخر إلى سنة ثلاث»، وفي موضعه من سنة ثلاث وأربعين وأربع مئة ذكر اسمه واسم أبيه فقط، وقال:

(1) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (ت748هـ) بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003م، 983/4.

(2) تاريخ الإسلام 1139/2.

(3) تاريخ الإسلام 44/5. وينظر بلا بد تعليقي على ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، بتحقيقنا، مؤسسة الرسالة، بيروت 1992م، 462/4.

«يكتب من السنة الماضية، قال يحيى بن مندة: مات في ربيع الآخر»، ولذلك لبينا طلبه وحوّلنا الترجمة إلى سنة 443هـ[1].

وكان الذهبي قد ترجم لأبي عروبة عبد الهادي بن محمد بن عبد الله بن عمر ابن مأمون السجستاني الزاهد في وفيات سنة 561هـ بناء على ما نقله عن عبد القادر الرُّهاوي، ثم تبين له أن الصواب في وفاته هو سنة 562هـ، ولذلك كتب اسمه فيها ثم قال: «يحوّل من السنة الماضية إلى هنا، فإنَّ فيها ورّخه الحافظ يوسف بن أحمد الشيرازي، وقال...» ثم كتب ثلاثة أسطر، ونقلنا ترجمته من سنة 561هـ إلى هنا، وهي ترجمة طويلة استغرقت أكثر من صفحة[2].

ومثل هذا فعل في ترجمة محمد بن بُنيمان بن يوسف الهَمَذاني حيث كتبها أولًا في وفيات سنة 571هـ، ثم طلب تحويلها إلى سنة 573هـ فكتب: «محمد بن بنيمان ابن يوسف الهمذاني، توفي في آخر السنة عن تسعين سنة، وكان مسند همذان في وقته. يحوّل إلى هنا. نعم، هو أبو الفضل المؤدب الأديب»، وإنما فعل ذلك لأنه وقف على ذكر وفاته من طريق تلميذه أبي المواهب بن صصرى الذي قال: «سألته عن مولده، فقال: سنة اثنتين وثمانين وأربع مئة. وتوفي في آخر سنة ثلاث وسبعين بهَمَذان»[3].

وقد تباين النساخ في تلبية رغبات المؤلف، فإن بعضهم لم يعرها أهمية فبقيت في أماكنها من غير تحويل[4]، وكان بعض النساخ منزعجًا من ذلك فقد وجدنا ناسخ النسخة الحلبية، رقم (1220) المختصة بالحوادث من «تاريخ الإسلام» قد لبى

---

(1) تاريخ الإسلام 9/646-647.
(2) تاريخ الإسلام 12/277-278.
(3) تاريخ الإسلام 12/528-529.
(4) ينظر مثلًا مجلد أيا صوفيا (3008)، الورقة 234 و240 وهو بخط المؤلف، ويقارن بمجلد أحمد الثالث 2917/10، الورقة 219 و225.

طلبات المؤلف لحوّل كثيرًا من الأخبار إلى مواضعها الأصلية لكنه كان متبرمًا من ذلك من نحو قوله في حوادث سنة 332هـ: «هذه تتمة أخبار أبي طاهر سليمان بن أبي سعيد الحسن بن بهرام الجنّابي القرمطي ذكرها المصنف في غير موضعها وأمر أن تلحق هنا فألحقتها حسب مرسومه[1]، ثم قال في آخر ما نقله: «انتهى ما ألحقه المؤلف بخطه من أخبار أبي طاهر القرمطي في غير موضعه فألحقته هنا، ولا قوة إلا بالله، ففي كتابة مثل هذا مضض، ونسأل الله العفو والسلامة»[2]، ومثل هذا كثير وفيما قدمنا كفاية.

أما تأليف كتاب مستقل من كتاب آخر فهو المتمثل بالسيرة النبوية التي نُسبت إلى الإمام شمس الدين الذهبي، فقد ذكر شمس الدين السخاوي «السيرة النبوية» ضمن مؤلفات الذهبي، وذكر أنها في مجلد[3]، وهو نص يقتضي أن يكون الذهبي قد ألف كتابًا مستقلًا في السيرة النبوية، وهو أمر لا يستبعد، ولم يصل إلينا شيء من ذلك. لكننا نعلم يقينًا أنَّ الذهبي سمح لمن يريد أن يفرد السيرة النبوية أن يستلها من كتابه «تاريخ الإسلام».

وقد حدّد الذهبي نطاق «السيرة النبوية» ومكوناتها في إشارة بخطه في حاشية الورقة (98) من المجلد الثاني من تاريخ الإسلام -وهو المجلد الذي يبدأ بالترجمة النبوية- وعند بداية الفصل الخاص بمعجزاته ﷺ، بقوله: «من شاء من الإخوان أن يفرد الترجمة النبوية، فليكتب إذا وصل إلى هنا جميع ما تقدم من كتابنا في السفر

---

(1) الورقة 55.

(2) الورقة 58.

(3) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، للسخاوي (ت902هـ)، تحقيق فرانتس روزنتال، وترجمة أستاذنا الدكتور صالح العلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1403هـ، ص548. وينظر كتابنا: **الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام**، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 2008م، ص193.

الأول بلا بُد، فليفعل، فإن ذلك حسن، ثم يكتب بعد ذلك (فصل في معجزاته) إلى آخر الترجمة النبوية».

ويتبين من النص السابق أنَّ «السيرة النبوية» التي أرادها الذهبي تشملُ جميع المجلد الأول -وهو المجلد الخاص بالمغازي- ثم جميع الترجمة النبوية وهي المئة والسبعون ورقة من المجلد الثاني بخطه. أما ترتيبها فتحدده الملاحظة التي دَوّنها المؤلف بخطه في حاشية الورقة (98) من المجلد الثاني المشار إليها قبل قليل، وهذا يعني أن «السيرة النبوية» تبدأ من أول الترجمة النبوية (وهي أول المجلد الثاني)، فإذا ما وصلنا إلى الورقة (98) وهي آخر الهجرة إلى المدينة، عُدنا إلى المجلد الأول الخاص بالمغازي -وفيه العشر سنين التي لبث فيها بالمدينة إلى حين وفاته ﷺ فدوناه بأجمعه، ثم أتممنا «السيرة» بالأوراق المتبقية من المجلد الثاني والتي تبدأ بمعجزاته ﷺ وإلى نهاية الترجمة النبوية، وهي الأوراق 98-170، وعلى هذا الأساس حققتُ «السيرة النبوية» للذهبي مستخرجة من تاريخ الإسلام في مجلدين ونشرتها مؤسسة الرسالة في بيروت ملحقة بسير أعلام النبلاء.

وهذا الصنيع كله جاء تلبية لرغبة المؤلف الذهبي كما بينا قبل قليل، كما أنه يرحمه الله حينما ألف كتابه «سير أعلام النبلاء» جعله في أربعة عشر مجلدًا، أفرد المجلدين الأول والثاني منه للسيرة النبوية وسير الخلفاء الراشدين، ولكنه لم يكتبهما، وإنما أحال على كتابه الوسيع «تاريخ الإسلام» ليؤخذا منه ويُضما إلى «السير»، فقد جاء في طرة المجلد الثالث من نسخة أحمد الثالث الأولى تعليق بخطه كُتب على الجهة اليسرى نصه: «في المجلد الأول والثاني سير النبي ﷺ والخلفاء الأربعة تكتب من تاريخ الإسلام».

وصف النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق السيرة النبوية:

1ـ مجلد مكتبة أيا صوفيا رقم (3005).

وهو المجلد الثاني من نسخة المؤلف التي بخطه، والتي كانت موقوفة على المدرسة المحمودية بالقاهرة، ثم استولى عليها الأتراك عند استيلائهم على البلاد المصرية فأودعوها خزانة جامع أيا صوفيا بإستانبول (الملحقة اليوم بالمكتبة السليمانية). وقد جاء في طرة النسخة: «المجلد الثاني[1] من **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام** وأوله الترجمة النبوية جمع كاتبه محمد بن أحمد بن عثمان الفارقي ابن الذهبي». وعلى طرة النسخة أيضًا سماع لصلاح الدين الصفدي المتوفى سنة (764هـ) على المؤلف وقد كتب بخطه المتقن المليح: «قرأت هذه المجلدة، وهي الجزء الثاني من **تاريخ الإسلام** على كاتبه ومؤلفه شيخنا الإمام الحافظ العلامة قدوة المؤرخين حجة المحدثين شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي -أدام الله الإمتاع بفوائده- في ثمانية عشر ميعادًا آخرها تاسع عشر ربيع الأول سنة (735هـ) وسمعها كاملة فتاي طيدمر بن عبد الله الرومي ومن أول الترجمة النبوية إلى آخر ترجمة عيينة بن حصن. وسمع بعض ذلك في مواعيد مفرقة جماعة ذكرتهم في البلاغات على الهامش[2] وأجازنا رواية ذلك عنه أجمع. وكتب خليل بن أيبك بن عبد الله الشافعي الصفدي حامدًا ومصليًا».

وعلى الطرة أيضًا نص وقفية الكتاب على المدرسة المحمودية بالقاهرة، وهو: «الحمد لله حق حمده. وقف وحبّس وسبّل المقر الأشرف العالي الجمالي محمود استدار

---

(1) كتب فوق هذه الكلمة بخط يشبه خط الذهبي، وليس خطه، كلمة «الأول» وهو وهم من هذا الكاتب.

(2) انظر بعض هذه البلاغات في الأوراق: 15، 30، 49، 60، 74، 86، 98، 130، 139... إلخ.

العالية الملكي الظاهري -أعز الله تعالى أنصاره- جميع هذا المجلد وما قبله وما بعده من المجلدات من تاريخ الإسلام للذهبي بخطه، وعدة ذلك أحد وعشرون مجلدًا، وقفًا شرعيًا على طلبة العلم الشريف ينتفعون به على الوجه الشرعي. وجعل مقر ذلك بالخزانة السعيدة المرصدة لذلك بمدرسته التي أنشأها بخط الموازنيين بالقاهرة[1] المحروسة، وشرط الواقف المشار إليه أن لا يخرج ذلك ولا شيء منه من المدرسة المذكورة برهن ولا بغيره. وجعل النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لمن يؤول إليه النظر على المدرسة المذكورة على ما شرح في وقفها. وجعل لنفسه أن يزيد في شرط ذلك وينقص ما يراه دون غيره من النُّظّار، جعل ذلك لنفسه في وقف المدرسة المذكورة، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم، بتاريخ الخامس والعشرين من شعبان المكرم سنة سبع وتسعين وسبع مئة»، ثم شهادة اثنين بذلك.

وفي أعلى الطرة خطوط جماعة من العلماء ممن نسخوا تاريخ الإسلام عن هذه النسخة أو اختصروه أو طالعوه واستفادوا منه وهي:

«فرغه نسخًا وقراءة عبد الرحمن بن محمد ابن البعلي داعيًا لجامعه».

و«طالعه وانتقاه وما قبله إبراهيم بن يونس البعلبكي الشافعي».

و«أنهاه تعليقًا البدر البشتكي».

و«طالعه يوسف الكرماني».

و «فَرَّغ تراجمه ترتيبًا محمد ابن السخاوي، خُتم له بخير».

---

(1) في صورة الوقفية الموجودة على المجلدات الأخرى يضيف عبارة «بالشارع الأعظم».

يبدأ هذا المجلد، كما مر، بالترجمة النبوية التي تستغرق (170) ورقة منه وينتهي بنهاية سنة (30هـ) ويقع في (241) ورقة.

وقد عولنا عليه في جميع ما تضمنه من السيرة نظراً لنفاسته ودقته بسبب كونه بخط المؤلف.

2 ـ المجلد الأول من نسخة بدر الدين البشتكي:

يُعد بدر الدين محمد بن إبراهيم بن محمد الدمشقي الأصل البشتكي الظاهري المتوفى سنة (830هـ) أفضل من تصدى لتاريخ الإسلام بالنَّسْخ، إذ نسخ عن نسخة المؤلف التي بخطه نسختين كل واحدة منهما في واحد وعشرين مجلداً ضخماً، فكان يتابع الذهبي في تقسيمه للمجلدات، فنسخ كل مجلد بمجلد.

وقد اعترف العلماء، ومنهم الحافظان ابن حجر والسخاوي، بصحة نقله وضبطه، قال السخاوي في وفيات سنة (830هـ) من «وجيز الكلام»: «العلامة أحد أئمة الأدب ونادرة الوقت في سرعة الكتابة مع الصحة»[1].

وكانت إحدى هاتين النسختين محفوظة في المدرسة الباسطية بالخرنفش من القاهرة، كما هو ثابت في طرة نسخة فيض الله، وكما نص عليه السخاوي في «الإعلان»[2]، ثم نُقل بعضها إلى دار الكتب المصرية حيث ما زالت هناك، وصارت هذه النسخة أصلاً يُنتسخ منه، كما هو ظاهر في نص بعض نُسّاخ مجلدات «تاريخ الإسلام» المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب، وأوقاف بغداد، والمكتبة الوطنية في باريس، ومكتبة البودليان بأكسفورد، وغيرها.

---

(1) وجيز الكلام 2/الترجمة 1136 بتحقيقنا، وانظر: إنباء الغمر لابن حجر 132/8، وبدائع الزهور لابن إياس 113/2.

(2) الإعلان بالتوبيخ 598.

والمجلد الأول الذي اعتمدتُه هو من نسخة أخرى، غير النسخة التي كانت محفوظة بالمدرسة الباسطية، وهو اليوم في مكتبة فيض الله بإستانبول رقم (1480)، والظاهر أن الأتراك جلبوه إليها من القاهرة بعد استيلائهم عليها ونقل كثير من الأوقاف إلى خزائن الكتب في إستانبول.

ويتضمن هذا المجلد المغازي، أو تاريخ الرسول ﷺ في المدينة (1-11هـ)، ويتكون من (178) ورقة، لكل ورقة وجهان، مسطرة الوجه (23) سطرًا، في كل سطر قرابة (15) كلمة، نُسخ عن المجلد الأول من نسخة المؤلف، قال البشتكي في آخره: «آخر المجلد الأول من كتاب تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي، ومن خطه نقلته. وأنهاه تعليقًا الفقير إلى عفو الله وغفرانه ولطفه محمد بن إبراهيم بن محمد البشتكي، لطف الله به بمَنِّه وكرمه، والحمد لله أولًا وآخرًا، وباطنًا وظاهرًا، اللهم صَلِّ على سيدنا محمد وآله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، والطُفْ بمن كُتِبَ من أجله في نفسه وولده وأعنه وانفع به يا رب العالمين، وحسبي الله ونعم الوكيل».

ويمتاز خط البشتكي بالدقة، وتظهر عليه آثار السرعة، وهو في غاية الجودة لمن يتعود قراءته، أما نقله فمتقن جدًا إذ تُعد نسخته أفضل نسخة بعد نسخة المؤلف.

وقد كتب عنوان المجلد في طرة الكتاب: «الجزء الأول من تاريخ الإسلام للذهبي»، ثم كتب أحدهم إلى جنبه: «بخط البدر البشتكي»، ثم كتب تحته أحد الجُهلاء: «تأليف الإمام العالم الكامل الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الحصري (كذا) المتوفى سنة ست وأربعين وسبع مئة (كذا) رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

وكتب أحد الفُضلاء الفُهماء تعليقًا في أعلى الورقة الداخلية التي تسبق الورقة الأولى ما نصه: «هذا المجلد بخط البدر البشتكي، وفي المدرسة الباسطية نسخة أخرى مخرومة، فلما وجدتُ هذا المجلد في الشام ظننت أنه من نسخة الباسطية، فصحبته

معي إلى القاهرة لأضعه في خزانة المدرسة المذكورة... والأجزاء التي فيها، فوجدت في تلك الأجزاء المجلد الأول (فتبين أن) هذا المجلد ليس من نسخة الباسطية بل من نسخة أخرى».

3 ـ المجلد الأول من نسخة أخرى بخط البدر البشتكي

وهو المجلد الأول من نسخة البدر البشتكي التي كانت بالمدرسة الباسطية بالخرنفش من القاهرة، وهو اليوم في المكتبة الوطنية بتونس برقم (14239)، وهو مخروم الأول حيث يبدأ في أثناء الكلام على وقعة بدر، ويقع في (151) ورقة ذات وجهين، ومسطرته مثل المجلد السابق. والظاهر أن هذا الخرم قديم حيث أشار إليه أحدهم في طرة المجلد الأول الموصوف أعلاه حينما قال: «وفي المدرسة الباسطية نسخة أخرى مخرومة».

وجاء في آخره: «آخر المجلد الأول من تاريخ الإسلام علقه من خط مؤلفه الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي الفقير إلى عفو الله تعالى محمد بن إبراهيم بن محمد البشتكي، غفر الله ذنوبه وستر عيوبه بمنه وكرمه».

4 ـ المجلد الأول من النسخة المحفوظة في مكتبة الأمير عبد الله بن عبد الرحمن آل سعود الخاصة بالرياض

يتناول هذا المجلد المدة من (1-11هـ) مثل المجلدين السابقين، ولكنه يزيد على المجلدين السابقين بأنه تضمن قسمًا من الترجمة النبوية حتى نهاية خبر وفاة خديجة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

تقع هذه النسخة في (200) ورقة، مسطرتها (27) سطرًا، في كل سطر (15) كلمة تقريبًا، وقد انخرم قدر ورقة من أولها، وفيها بعض مقدمة الذهبي لكتابه، حيث يبدأ هذا المجلد في أثناء كلامه على المصادر التي أفاد منها في تأليف

كتابه وهو قوله: «للإمام أحمد وتاريخ المفضل بن غسان الغلابي...». كما وقع فيها خرم عند الورقة (27) من ترقيمي بسبب أن الناسخ وجد الأمر كذلك في الأصل الذي انتسخ منه، ويبدأ من أواخر الكلام على غزوة الخندق وينتهي في أثناء الكلام على غزة أحد، وهو يساوي ص 92-114 من المجلد الأول من طبعتنا.

كتبت هذه النسخة سنة 1213هـ وجاء في آخرها: «نجز الجزء الأول من تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام من تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، والله المحمود على إتمامه وكماله، ويتلوه الجزء الثاني المبدوء بقصة الإسراء وذلك في صبح يوم الاثنين رابع عشر ربيع الأول عام ألف ومئتين وثلاثة عشر أحسن الله ختامه، والمرجو ممن اطلع على هفوة صغيرة أو كبيرة أن يصلحها، لأن الأصل الذي نقلته منه كثير التحريف، والله أسأل أن يهدينا لإصابة الصواب وأن يوفقنا لصالح الأعمال بمنه وكرمه، آمين وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

وقد رمزنا له بالحرف «ع».

5 ـ مجلد مكتبة السلطان أحمد الثالث بإستانبول رقم 1/2917 (1-11هـ)

وهو المجلد الأول من نسخة تتكون من ثمانية عشر مجلدًا كانت في ملك محمد بن أحمد بن إينال العلائي الدوادار الحنفي من أهل القرن التاسع[1]، ويتكون من (280) ورقة، مسطرتها (25) سطرًا في كل سطر (10-11) كلمة، وفيها جميع المغازي. وخط النسخة قليل الإعجام صعب القراءة على غير المختصين لكنه دقيق ومتقن.

---

(1) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي 295/6.

6 ـ المجلد المحفوظ في خزانة كتب كوبرلي بإستانبول رقم (1015)

يتكون هذا المجلد من (307) أوراق، مسطرتها (29) سطراً وفيه بعض الخروم. تبدأ النسخة من أول الكتاب إلى آخر الطبقة الرابعة، وآخر ما فيه ترجمة أبي رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ[1]، وتنتهي المغازي في ظهر الورقة (119)، ووقع فيها بعض الخروم، ومنها خرم قدر ورقتين أعاد نسخه أحدهم فأكمل النسخة، وهي من منتسخات القرن التاسع الهجري كما يدل على ذلك الورق وبعض النصوص.

وهذه النسخة هي التي استفاد منها سبط ابن حجر المتوفى سنة 899هـ في كتابه «**رونق الألفاظ**» وكتب بخطه على كراسة منها: «مررت على هذه الكراسة وأصلحتها وقابلتها على نسخة بخط البدر البشتكي فصحت». وفي آخر هذا المجلد خط ابن الملا بتلخيص «تاريخ الإسلام» من هذه النسخة ونصه: «مررت على هذا المجلد وانتخبته من أوله إلى آخره، وكان الفراغ من انتخابه في سابع عشر المحرم سنة أربع وثمانين وتسع مئة؛ قال ذلك وكتبه أحمد ابن الملا محمد الشافعي عفا الله عنهما».

وفي آخرها أيضًا خط ابن العمادي ونصه: «الحمد لله، طالعت هذه النسخة الشريفة، وسرحت طرق الطرف في روضتها الوريفة واجتنيت ثمر فوائدها واجتليت غرر فرائدها في ربيع الأول سنة 1033. كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي الحنفي، عُفي عنه».

وقد رمزنا له بالحرف «ك».

---

(1) عند الصفحة 380 من المجلد الثاني من طبعتنا.

7 ـ مجلد كيمبرج رقم (2926)

يقع هذا المجلد في (238) ورقة، مسطرتها (29) سطرًا، وتنتهي المغازي فيه عند الورقة (131) ثم يستمر إلى آخر الترجمة النبوية، وبذلك شمل المجلد الأول من نسخة المؤلف والقسم الأكبر من المجلد الثاني.

كتب هذا المجلد حسن بن علي بن محمد الزركشي وانتهي منه يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة (845هـ)، وقد وقع فيه بعض الخروم.

ونظرًا لنفاسة نسخة البشتكي فقد كان المعوّل عليها في تحقيق القسم الخاص بالمغازي لا سيما وقد وقعت لنا منها نسختان وإن كانت الثانية فيها خرم.

موارده

اعتاد كثير من كتّاب السيرة النبوية قبل الذهبي اعتماد المؤلفات الخاصة بالمغازي أو السيرة مصدرًا أساسيًا لمؤلفاتهم، قلما يحيدون عنها، وفي مقدمتها سيرة ابن إسحاق، إلا أن الذهبي وظف معرفته الواسعة بالحديث في الإفادة منها باعتبارها مصادر أساسية تؤرخ الحقبة النبوية، فكان يعتمدها إلى جانب معرفته الواسعة بالمؤلفات التي عُنيت بالمغازي والسيرة.

ومن هنا وجدناه يفتتح كتابة «تاريخ الإسلام» بالنقل من صحيح البخاري حيث ساق حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة في الهجرة ووصول رسول الله ﷺ وأبي بكر إلى المدينة في ربيع الأول.

وقد أفاده هذا التنوع في الموارد في القدرة على بناء سيرة تستفيد من جميع الموارد المتاحة، ومنها الكتب الخاصة بالمغازي والسيرة، وفي طليعتها سيرة ابن

إسحاق برواية البكائي[1]، وهو من القلائل الذين عنوا برواية يونس بن بكير لسيرة ابن إسحاق فأكثر النقل منها[2].

ولم يترك من كتب المغازي والسير المعروفة إلا القليل النادر، فكان كثير العناية بالنقل منها.

ومع أنَّ علماء الحديث قد تركوا محمد بن عمر الواقدي (ت207هـ) حيث تركه الإمام أحمد والبخاري وعبد الله بن نمير وعبد الله بن المبارك، ومسلم وغيرهم[3]، فإنه أكثر النقل من مغازيه بحيث قلما يخلو مبحث من مباحث السيرة إلا وفيه النقل عنه لمعرفته أنَّ مغازيه صحيحة في الجملة، وقد ذكر في موضع آخر أن الناس بحاجة إليه في المغازي والتاريخ[4].

ومن ذلك عنايته بالنقل عن هشام بن محمد بن السائب ابن الكلبي في الأنساب مع شدة كلام المحدثين فيه[5]، لعلمه أن أحدًا لا يبلغ منزلته في معرفة الأنساب، ولذلك صَدّر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» بقوله: «العلامة الأخباري النسّابة الأوحد أبو المنذر هشام ابن الأخباري الباهر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي الشيعي، أحد المتروكين، كأبيه»[6].

---

(1) **تاريخ الإسلام** 12/1، 25: غزوة بدر الكبرى من السيرة لابن إسحاق رواية البكائي، قصة النجاشي من السيرة 80/1، 90، 94، 96، 97، 98، 101، 105، لا تكاد تخلو صفحة من النقل عنه.

(2) 23، 44، 47، 61، 87، 136، 141، 151... إلخ.

(3) يُنظر: تهذيب **الكمال** 180/26-194 والتعليق عليه (بتحقيقنا).

(4) **سير أعلام النبلاء** 469/9.

(5) **العلل ومعرفة الرجال**، لعبد الله بن أحمد 243/1، **والضعفاء والمتروكون** للدارقطني (563)، وتاريخ **مدينة السلام** للخطيب 68/16-70 (بتحقيقنا).

(6) **سير أعلام النبلاء** 101/10.

لقد امتازت موارد الذهبي في السيرة بالتنوع، فاعتمد كتب المغازي والسيرة، من مثل مغازي عروة بن الزبير، وموسى بن عقبة، والزهري، وابن عائذ الكلبي، والوليد بن مسلم، وأبان بن عثمان وغيرهم من المتأخرين أمثال ابن مندة، وابن فارس، وشيخه الدمياطي ورفيقه ابن سيد الناس اليعمري، بل بلغ الأمر به أن يعتني بالمؤلفات الخاصة في جزئية من جزئيات السيرة، من ذلك أنه لما جاء إلى إحصاء أسماء من شهد بدرًا من المسلمين قال: «جمعها الحافظ ضياء الدين محمد ابن عبد الواحد في جزء كبير، فذكر من أجمع عليه ومن اختلف فيه من البدريين، ورتبهم على حروف المعجم فبلغ عددهم ثلاث مئة وبضعة وثلاثين رجلًا، وإنما وقعت هذه الزيادة في عددهم من جهة الاختلاف في بعضهم»[1].

أما المصنفات الحديثية فقد وظفها توظيفًا تاريخيًا بارعًا واستخلص منها وقائع، بل كان جل اعتماده عليها، لا سيما صحيح البخاري وصحيح مسلم، وسنن أبي داود وابن ماجة والنسائي وجامع الترمذي، فضلًا عن مصنفي عبد الرزاق بن همام الصنعاني وأبي بكر بن أبي شيبة، ومسانيد الطيالسي، وعبد بن حميد، والإمام أحمد، ومعاجم الطبراني، وكتب دلائل النبوة ولا سيما «دلائل النبوة» للإمام البيهقي الذي استوعب الكثير من مادته.

وكان -كعادته دائمًا- يبين حال الروايات صحة وسقمًا، كلما اقتضى الحال ذلك، لا يمنعه من ذلك منزلة راوي الحديث أو الخبر، فعلى الرغم من قول الإمام مالك وغيره بأن مغازي موسى بن عقبة من أصح المغازي، فإن ذلك لم يمنعه من انتقاد بعض رواياته، فمن ذلك مثلًا تعقيبه على رواية موسى بن عقبة عن الزهري: «بعث الله محمدًا ﷺ على رأس خمس عشرة سنة من بنيان الكعبة، وكان بين مبعثه

---

(1) تاريخ الإسلام 76/1.

وبين أصحاب الفيل سبعون سنة»[1]، قال: «كذا قال، وقد قال إبراهيم بن المنذر وغيره: هذا وهم لا يشك فيه أحد من علمائنا أنَّ رسول الله ﷺ ولد عام الفيل وبعث على رأس أربعين سنة من الفيل»[2].

وانتقد رواية خليفة بن خياط المعروف بشباب العصفري، وهو صدوق[3]، فقد أخذ عليه قوله: «حدثنا يحيى بن محمد، قال: حدثنا عبد العزيز بن عمران، قال: حدثني الزبير بن موسى، عن أبي الحويرث، قال: سمعت قُبَاث بن أشيم يقول: وقفت بي أمي على روث الفيل محيلًا[4] أعقله، وولد رسول الله ﷺ عام الفيل»، فقال: «يحيى هو أبو زكير وشيخه متروك الحديث»[5].

على أنه مثل غير من العلماء ربما يشتط أحيانًا فيصحح أسانيد لا تصح من نحو قوله مثلًا عن رواية إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس: «هذا إسناد صحيح»[6] مع أنَّ سماكًا لا يمكن أن يبلغ مرتبة التوثيق، فهو في أحسن أحواله «صدوق»[7]، فضلًا عن أن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، قال يعقوب بن شيبة: «قلت لعلي ابن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص»[8].

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي 8/الترجمة 693، والمعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي 371/3، وتهذيب الكمال 118/29-119.

(2) تاريخ الإسلام 483/1.

(3) ينظر: تحرير تقريب التهذيب 315/1.

(4) أي: متغيرًا.

(5) تاريخ الإسلام 483/1.

(6) تاريخ الإسلام 60/1.

(7) كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (2624).

(8) تهذيب الكمال 120/12.

النقد

كان الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المعنيين بالنقد كل العناية بحيث أصبح يحتل مكانًا بارزًا في كتبه، بل ألف الكتب الخاصة به، لذلك وجدناه عظيم العناية به في السيرة النبوية، مارسه في كل أقسامها وتنوع موارده فيها وعده جزءًا أساسيًا من منهجه في كتابة السيرة.

وانطلق الذهبي في هذه العناية وذاك الاهتمام من تكوينه الفكري المتصل برواية الحديث النبوي الشريف وروايته ودرايته الذي يؤكد ضرورة نقد الأسانيد والمتون، فيحكم على أسانيد الروايات مثلًا بالصحة[1]، أو الحسن[2]، أو الغرابة[3]، أو الضعف[4]، وربما أشار فيما إذا كان الحديث مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم[5]، أو يكون منقطعًا[6]، أو مرسلًا[7]، ونحو ذلك.

أما نقد المتن فالإمام الذهبي من البارعين في هذا المضمار، حيث يعنى بإيراد الأدلة التي تثبت دعواه، فرد العديد من الروايات بناءً على ما تحصّل عنده من نقد متونها، وهي ظاهرة واضحة في ثقافة الذهبي وفكره النقدي، وفيما يأتي مثال له نظائر في عنايته بالسيرة النبوية الشريفة:

قال قُرَاد أبو نوح: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه، قال: خرج أبو طالب إلى الشام ومعه محمد ﷺ وأشياخ من

---

(1) ينظر مثلًا: 15/1، 18، 60، 162... إلخ.
(2) ينظر مثلًا: 12/1، 179، 333، 355... إلخ.
(3) ينظر مثلًا: 50/1، 52، 128، 394، 444، 491... إلخ.
(4) ينظر مثلًا: 124/1، 135، 241، 376، 493... إلخ.
(5) ينظر مثلًا: 16/1، 58، 111، 121، 161... إلخ.
(6) ينظر مثلًا: 124/1، 270، 387، 483، 493، 531... إلخ.
(7) ينظر مثلًا: 118/1، 123، 362، 378، 428، 429... إلخ.

قريش، فلما أشرفوا على الراهب نزلوا فخرج إليهم، وكان قبل ذلك لا يخرج إليهم، فجعل يتخلّلهم وهم يَحُلُّون رِحالهم، حتى جاء فأخذ بيده ﷺ فقال: هذا سيِّد العالمين، هذا رسول ربِّ العالمين، هذا يبعثه الله رحمة للعالمين. فقال أشياخ قريش: وما عِلْمك بهذا؟ قال: إنّكم حين أشرفتم من العَقَبة لم يبق شجر ولا حجر إلا خرَّ ساجدًا، ولا يسجدون إلّا لنبيّ، وإني لأعرِفُه بخاتم النُّبُوَّة، أسفل غرضوف[1] كَتفه مثل التُّفاحة. ثم رجع فصنع لهم طعامًا، فلما أتاهم به كان ﷺ في رِعْيَة الإبل، قال: فأرسلوا إليه، فأقبل وعليه غَمامة تُظِلُّه، فلما دنا من القوم وجدَهم قد سبقوه -يعني إلى فَيْء شجرةٍ- فلما جلس مال فَيْءُ الشجرة عليه، فقال: انظروا فَيْء الشجرة مالَ عليه. قال: فبينا هو قائمٌ عليه يُناشِدُهم أنْ لا يذهبوا به إلى الروم، فإنّ الروم لو رأوْه عرفُوه بصفته فقتلوه، فالتفت فإذا بسبعة نفر قد أقبلوا من الروم، فاستقبلهم الراهب، فقال: ما جاء بكم؟ قالوا: جئنا أنّ هذا النبيَّ خارجٌ في هذا الشهر، فلم يبق طريقٌ إلّا قد بُعِث إليه ناس، وإنّا أخبرنا فبُعِثْنا إلى طريقك هذا، فقال لهم: هل خلفَتم خلفكم أحدًا هو خير منكم؟ قالوا: لا. إنما أخبرنا خبره بطريقك هذا، قال: أفرأيتم أمرًا أراد الله أن يقضيَه، هل يستطيع أحدٌ من النّاس ردَّه؟ قالوا: لا. قال: فتابَعُوه وأقاموا معه، قال: فأتاهم فقال: أنشدكُم بالله أيكم وَلِيُّه؟ قال أبو طالب: أنا، فلم يزل يناشده حتى ردَّه أبو طالب، وبعث معه أبو بكر بلالًا، وزوّده الراهب من الكَعْك والزَّيت[2].

تفرّد به قُرَاد، واسمه عبد الرحمن بن غزوان، ثقة، احتجّ به البخاري والنسائي، ورواه الناس عن قُرَاد، وحسَّنه الترمذي[3]. وهو حديث مُنكر جدًا،

---

(1) هو الغضروف.

(2) دلائل النبوة 1/24-25.

(3) الترمذي (3699).

وأين كان أبو بكر؟ كان ابن عشر سنين، فإنه أصغر من رسول الله ﷺ بسنتين ونصف، وأين كان بلال في هذا الوقت؟ فإن أبا بكر لم يشتره إلّا بعد المبعث، ولم يكن وُلِد بعد، وأيضًا، فإذا كان عليه غمامة تُظلُّه كيف يُتصوَّر أن يميل فَيْءُ الشجرة؟ لأن ظلّ الغمامة يعدم فَيْء الشجرة التي نزل تحتها، ولم نر النبيَّ ﷺ ذَكَّر أبا طالب قطّ بقول الراهب، ولا تذاكَرَتْهُ قريش، ولا حكَته أولئك الأشياخ، مع توفُّر هِمَمهم ودواعيهم على حكاية مثل ذلك، فلو وقع لاشتهر بينهم أيَّما اشتهار، ولَبَقي عنده ﷺ حسٌّ من النُّبوة، ولما أنكر مجيءَ الوحي إليه، أولًا بغار حِراء وأتى خديجة خائفًا على عقله، ولَمّا ذهب إلى شواهق الجبال ليرميَ نفسَه ﷺ. وأيضًا فلو أثَّر هذا الخوفُ في أبي طالب وردَّه، كيف كانت تطيبُ نفسُه أن يمكِّنه من السفر إلى الشام تاجرًا لخديجة[1]؟

ثم ذكر أنَّ ابن عائذ روى معناه في مغازيه دون قوله: «وبعث معه أبو بكر بلالًا» إلى آخره، فقال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: أخبرني أبو داود سليمان بن موسى، فذكره بمعناه. وساق بعده رواية ابن إسحاق في السيرة لقصة بحيرا الراهب[2].

وكان الذهبي غالبًا ما يعبر عن مثل هذه الروايات التي في متونها مخالفة لما هو ثابت بأنها منكرة[3].

---

(1) تاريخ الإسلام 1/502-504.

(2) سيرة ابن هشام 1/180-183، ودلائل النبوة للبيهقي 1/26-29.

(3) انظر مثلًا: 1/126، 428، 486، 491، 506، 530، 593، 642، 672، 773، 840... إلخ.

تحقيق النسخة التي بخط المؤلف
«كشف الظنون» نموذجًا

بشار عواد معروف[1]

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا وقُدوتنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغُر الميامين أجمعين وبعد،

فقد وصلت إلينا بعض المخطوطات بخطوط مؤلفيها، إما مسوّدة كتبها المؤلفُ عند أول شروعه بتأليف الكتاب، أو مبيّضة كانت نتيجة لإعادة المؤلف النظر بمسودته زيادةً أو حذفًا أو إصلاحًا، مع إمكانية وصول كلتيهما أو نُسَخ منتسخة منهما.

إنَّ تحقيق مثل هذه النسخ الخطية يتعين أن تُراعى فيه عدة أسس من أبرزها:

جَمْع كل ما وصل إلينا من نُسخٍ لهذا النص سواء أكان بخط المؤلف أم بخط غيره، لمعرفة فيما إذا كان الواصل إلينا مسودة أم مبيضة، وذلك بمقابلة النسخ المنتسخة بالأصل الواصل إلينا بخط المؤلف، فإذا تيقن المحقق من تطابق نسبي بينهما عرف أنَّ الواصل بخط المؤلف هو النص النهائي الذي اعتمده المؤلف، لأنَّ النُّسخ الأخرى إما مُنْتسخة منه أو من نسخ منتسخة منه، فيقيمُ تحقيقَ النص على ما وصل منه بخط المؤلّف ويُهمل النُّسخ الأخرى. وأما إذا كانت المخطوطات التي بغير خط المؤلف فيها

(1) العالم الخبير في علم المخطوطات، وعضو مجلس خبراء مركز المخطوطات الإسلامية بمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

اختلافات جوهرية عن الأصل الواصل إلينا بخطه، توجّب على المحقق حينئذٍ دراسة الموضوع دراسة متأنية وإيجاد العواضد التي تثبت أنَّ ما في النسخ من الزيادات أو الحذف أو التغيير في أساليب العَرْض هو للمؤلف وليس من زيادات النساخ أو القراء.

ومن المعلوم في بدائه العقول أنَّ المؤلفين في عصر المخطوطات لا يختلفون عن أخلافِهم الذين عاشوا عَهْد المطبوعات، فكان الواحد منهم، كما بيّنا، يؤلف الكتّابَ فيُخرجُ نسخةً خطيةً منه قد تكون مسوّدة أو مبيّضة، فيُظهرُها للناس، فينتسخُ النساخ أو تلامذة المؤلف أو طلبةُ العلم نسخة عنها، ثم يعيد المؤلف النظر في كتّابه زيادة وحذفًا وتنقيحًا، فتُنسخ عنه النسخ، وهلم جَرًّا.

من هنا يتبين أنَّ على المحقق الفَطِن البحث في أمرين أساسيين:

أولهما: تاريخ تأليف النص والمُدة الممتدة بين هذا التاريخ ووفاة المؤلف.

وثانيهما: طبيعة تعامل مؤلف النص مع نصوصه من حيث العناية بها بعد التأليف وإعادة النَّظر فيها من عَدَمه، فكثيرٌ من المؤلفين لا يُعيدون النَّظرَ في كتبهم مع تطاولِ وجودِها في حياتهم؛ إما لكونهم لم يُظهروها إلا بعد تَجْويدها، وإما لانشغالهم بمؤلفات أخرى، بمعنى أنهم قلّما يعيدون النظر بمؤلفاتهم بعد تأليفها، في حين وجدنا مؤلفين آخرين يُعْنَون بتجويد مؤلفاتهم ومُراجعتها وإعادة النظر فيها كلما وجدوا ذلك ضروريًا، مثل العُقيلي (ت322هـ)، والخطيب البغدادي (ت463هـ)، وابن عبد البر (ت463هـ)، والذهبي (ت748هـ)، وغيرهم، ونتيجة لذلك تختلف النُسخ المنتسخة عن نسخة المؤلف إن كان النَّسْخ قد جرى في حياته، أو إن كان النسخ من إبرازة تركها المؤلف وأعاد تبييض الكتّاب بعد الانتهاء من التعديلات التي أجراها عليه.

ولا شك أنَّ الإبرازة الأخيرة هي التي تمثل ما ارتضاه المؤلفُ في آخر حياته، وهي ناسخةٌ للإبرازات الأُخَر، ومن ثم فهي التي يتعين أن تُعتمد في التحقيق بما زادت وحَذَفت وعَدَّلت وبَدَّلت في المادة والأسلوب، إذ من غير المعقول أن يعتمدَ المحققُ شيئًا حذفَهُ المؤلف أو جملةً لم يرتضها فعدّلها، أو يُهمل مادةً زادها وارتضاها فصارت جزءًا من النص.

إن من أكثر العواضد أهمية في التَّحقق من كون ما جاء في بعض النسخ من اختلافات عن النسخة التي وصلت إلينا بخط المؤلف هي الاقتباسات التي اقتبسها المؤلفون الذين جاءوا بعده، لا سيما إذا عرفنا أنهم قد اقتبسوا من نسخته الخطية بعد وفاته. وقد كان المؤلفون المُسلمون يعنون في كثير من الأحيان بالإشارة إلى أنَّ ما ينقلون من نصوص قد وجدوه بخط مؤلفه، فقد كان عليّ بن الحُسين بن حِبّان بن عَمّار بن واقد (ت305هـ)[1] حين ينقل من كتاب والده الحُسين ابن حِبّان (ت232هـ)[2] فيما رواه عن يحيى بن مَعِين في أحوال الرجال يقول: «وجدت في كتاب أبي بخط يده»[3]. ومن ذلك قول الخطيب البغدادي (ت463هـ): «قرأت في كتاب أبي الحسن الدارقطني بخطه»[4]، و«قرأت في كتاب طاهر بن المظفر بن طاهر الخازن بخطه»[5]، و«قرأت في كتاب محمد بن مَخْلَد

(1) ترجمته في: تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (ت463هـ) بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001م 333/13.
(2) المصدر السابق 564/8، وتاريخ الإسلام، للذهبي (ت748هـ)، بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003م 812/5.
(3) تاريخ مدينة السلام 333/1 و78/5 و604/6 و11/7، 33 و602/8... الخ.
(4) المصدر السابق 349/1.
(5) نفسه 356/1.

الدوري بخطه»[1]، «وكذلك قرأت في أصل ابن شاذان بخطه»[2]، و«ذكر أبو عبد الله المرزباني فيما قرأت بخطه... ثم قرأت بخط عُبيد الله بن عثمان بن يحيى الدقاق وبخط أبي الحسن محمد بن العباس بن الفرات»[3]، وغيرها كثير.

ومنه مثلًا قول ابن الدبيثي (ت637هـ): «وذكر أبو جعفر هبة الله بن يحيى ابن البُوقي الفقيه فيما قرأت بخطه ومنه نقلتُ»[4]، وقوله: «سمع منه أبو بكر المبارك بن كامل الخفاف وأخرج عنه حديثًا في معجم شيوخه الذي جمعه، وقرأتُ ذلك بخطه»[5]، وقوله: «قال القرشي فيما قرأت بخطه... قرأت بخط أبي الفضل أحمد بن صالح بن شافع في تاريخه»[6] وغير ذلك كثير[7].

ومنه مثلًا قول الذهبي في تاريخ الإسلام: «ووجدت بخط رفيقنا ابن جماعة الكناني أنه وجد بخط ابن الصلاح»[8]، وقوله: «نقلتُ هذا وما قبله من خط أمين الدين محمد بن أحمد بن شُهَيْد، قال: وجدتُ بخط عبد الغني بن سعيد الحافظ»[9] وقوله: «قرأت بخط ابن نظيف في تاريخه»[10]، وغيرها كثير.

---

(1) تاريخ مدينة السلام 47/2.
(2) نفسه 80/2.
(3) نفسه 85/2.
(4) ذيل تاريخ مدينة السلام، لابن الدبيثي (ت637هـ) بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006م 160/1.
(5) نفسه 164/1.
(6) نفسه 177/1.
(7) انظر مثلًا 184/1، 271، 290، 293، 300، 302، 317، 320، 335، 337، 358... الخ.
(8) تاريخ الإسلام 495/5.
(9) نفسه 271/8.
(10) نفسه 586/9.

فمثل هذه النصوص تُساعد في التحقق من نسبة النص إلى مؤلفه، لا سيما إذا كان الناقل ممن لم يعاصر المؤلف.

ومع ذلك فإنَّ المحقق لا بد له أن يكون شديد الحرص في التأكد من أنّ المخطوطة التي بغير خط المؤلف حين تختلف مع النص الواصل إلينا بخطه قد نُسخت من المُسوّدة أو من الإبرازة الأولى أو من الإبرازة الأخيرة، وهي أمور يصعب وجود ضوابط محددة لها عند ظهور اختلافات جوهرية، فتكون خبرة المحقق بالكتاب والمؤلف والموضوع في كثير من الأحيان هي الفيصل في مثل هذه الأمور عند انعدام الأدلة الواضحة المُرَجِّحة. أما في حالة النص فالأمر يسير، فقد وصلت إلينا الكثير من مخطوطات «التمهيد» لابن عبد البر منسوخة من المسوّدة، وقد صَرّح أحدهم بذلك، ففي المجلد المحفوظ في مكتبة فيض الله بإستانبول برقم (468) تصريح واضح في أنَّ النسخة منسوخة من المسودة حيث جاء في آخره: «في الأصل المنتسخ منها النسخة التي نسخت منها هذه النسخة: نسخة نُسخت من مسودة المؤلف أبي عُمر بن عبد البر بخط يده».

وكتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة المعروف بكاتب جلبي (ت1067هـ) الذي اتخذناه نموذجًا لهذا النوع، قد وصلت إلينا مسودته كاملة، ووصلت إلينا قطعة من المبيضة تبدأ من أول الكتاب إلى أواخر حرف الراء حيث توفي المؤلف ولم يتم تبييضه، كما وصلت إلينا العديد من النسخ المنتسخة عنه.

وقد بيّنت دراسة المخطوطات التي وصلت إلينا بغير خط المؤلف أنَّ جميعها إما أن تكون اعتمدت القسم المبيض من الكتاب ثم أكملته من المسودة، أو تكون قد نُسخت عن النسخ التي قام نُسّاخها بنسخها من المبيضة والمسودة. كما تبين أنَّ بعض النساخ قد تصرف بالنص زيادة أو تعديلًا حينما وجد المؤلف قد ترك بعض

الفراغات أو وقع في بعض الأخطاء، فضلًا عن أنَّ القسم الذي بقي في المسودة ولم يبيضه المؤلف مرتبك غاية الارتباك، فاختلف النساخ في قراءته قراءة سليمة.

ولما كُنا موقنين بأن المؤلف لم يترك من هذا الكتاب غير المسودة والقطعة المبيضة أصبحت جميع النسخ الأخرى عديمة الفائدة لأنها إما منقولة عن هذين الأصلين أو عن نسخة منسوخة عنهما.

وهكذا كان صنيع الأستاذين الفاضلين محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسلي في تصديهما لتحقيق هذا الكتاب سنة 1941م والذي طبعته وكالة المعارف التركية في مجلدين، لكن قراءتهما للنص لم تكن بالدقة المطلوبة، فضلًا عن أنهما لم يتصديا لبيان ما فيه من أخطاء وأوهام.

إنَّ تحقيق النسخة التي بخط المؤلف ينبغي أن يتوجه إلى الأمور الآتية:

1 ـ العناية التامة بنص المؤلف ومقابلة المنسوخ عليه بكل دقة وأمانة بعد الإدمان على خط المؤلف وأسلوبه في رسم الحروف.

2 ـ تنظيم النص من حيث بداية الفقرات، ووضع النقط والفواصل لإظهار المعاني، واستعمال الطرائق الحديثة في هذا المجال، وهي مما تعارف عليه الغربيون في كتاباتهم، فإن الكتاب العرب والمسلمين لم يولوه عناية خاصة.

3 ـ ضبط النص بالحركات الضَّرورية لإظهار المعنى الحقيقي له، وقراءته قراءة سليمة، ودفع أي إيهام قد يقع فيه القارئ نتيجة خلوه من الضبط، سواء أكان ذلك في الأسماء أم في عيون الأفعال أم في وضوح موقع الكلمة الإعرابي. والحق أنَّ الضبط صار جزءًا ضروريًا من أصول تحقيق النصوص، وغيابه عن النص هو غياب عنصر مهم من عناصره.

4 ـ الإشارة إلى مناجم النص وعرض مادتها عليه، لتوثيقه، وبيان دقة المؤلف في النقل، وصولًا إلى بيان أوهامه. ومن المعلوم بداهة أنَّ ذكر الموارد في الحاشية من غير عرضها على النص عمل عَبَثِي لا فائدة منه، فقد جَرّبنا من يذكر العديد منها من غير إفادة من مادتها في بيان الخطأ الواقع في النص.

5 ـ التعليق على النص بما يبين ما وقع فيه من أوهام، فإن المحقق من أقدر الناس على ذلك من طول ممارسته له، ومعرفة أسلوبه، وموارده التي ينقل منها.

6 ـ تثبيت الأخطاء التي وقع فيها المؤلف في المتن والإشارة إلى صوابها في الحاشية وعدم التَّسوّر على نص المؤلف بأي سبب من الأسباب، فقد جربنا قيام بعض النساخ أو القراء أو المحققين بتصحيح بعض الأخطاء الواقعة في النص، وهو عمل غير محمود، فالأصل أن يثبت الخطأ في المتن ويُعَلَّق عليه في الحاشية، ويمكن إصلاح بعضه في المتن والإشارة إليه في الحاشية -وإن كان الأولى هو الأول- من مثل بعض الأخطاء النحوية الظاهرة التي لا وجه آخر لها، ومن ذلك حذف ألف لام التعريف من كثير من أسماء الكتب والرسائل في «**كشف الظنون**» لخلو اللسان التركي منها، فأعدناها وأشرنا إلى أصلها في الحاشية، والمهم في ذلك كله هو التنبيه عليه.

7 ـ ولا تخلو كثير من المخطوطات التي وصلت إلينا بخطوط مؤلفيها من تعليقات واستدراكات النساخ أو القراء أو المستدركين الذين جاءوا بعده، فالإفادة منها في تصحيح خطأ، أو سد نقص فات المؤلف من ضرورات العناية بالنص، مع ضرورة التحوط والتحرز والميل إلى جانب الصحة، فإن في بعض هذه الاستدراكات ما قد جانب الصواب.

لقد بينا قبل قليل أنَّ العالمين التركيين اللذين نشرا الكتاب سنة 1941م قد أدركا أهمية قيام نشرتهما على أصل المؤلف وتخليصه مما أضيف إليه فكتبا: «عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجردًا عن الزيادات واللواحق من بعده وتعليق حواشيه»، ولكنهما في حقيقة الأمر لم يعتنيا العناية الكافية بالأصل الأول من الأصول التي ذكرتها، وهو جودة المقابلة بالأصل، فمن ذلك مثلًا ما جاء في:

العمود (1) عند ذكر الإبانة: «وفي التاتارخانية نقول منها»، والصواب الذي بخط المؤلف: «نقول منه».

وفي العمود (2): «ابتهاج المحتاج في شرح المنهاج في الأصول»، والذي بخط المؤلف: «ابتهاج المحتاج في شرح منهاج الأصول».

وفي العمود (3): سقط رقم وفاة تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (756) مع أنه ثابت بخط المؤلف.

وكذا سقط رقم وفاة جمال الدين محمد بن محمد بن نباتة الفارقي (762)، وهو ثابت بخط المؤلف.

وكذا سقط رقم وفاة شهاب الدين أبي العباس أحمد ابن العماد الأقفهسي (808)، وهو ثابت بخط المؤلف.

وفي العمود (4): سقط رقم وفاة سيف الدين الآمدي (631) وهو ثابت بخط المؤلف، ورقم وفاة محمد بن أبي سعيد الجذامي القيرواني (460)، ووفاة علي ابن جعفر بن القطاع السعدي (515). وهو كثير عندهما، فقد اعتاد المؤلف في كثير من الأحيان ذكر تاريخ الوفاة بالأرقام ثم ذكره بالحروف، وهما يحذفان هذه الأرقام، وهو تسوّر على نص المؤلف.

وجاء في العمود نفسه: «جذام: بكسر الجيم وبالذال»، والصواب: «بكسر الجيم والذال»، هكذا بخط المؤلف.

وجاء في العمود (7) عند ذكر عبد الرؤوف المناوي: «المتوفى 1035»، والذي بخط المؤلف: «المتوفى سنة 1035»، سقطت لفظة «سنة».

وجاء في العمود (11): «حسن بن محمد العراق الحلبي». وقد كتب المؤلف بخطه: «العراقي الحلبي» ثم ضرب على «العراقي»، فبقي «الحلبي» فقط، وهو عراقي نزل حلب كما في مصادر ترجمته.

وجاء في العمود (16): «ولذا قيل»، والصواب: «ولهذا قيل».

وفي العمود (17) سقطت مادة بتمامها، وهي: «الإحقاق، للإمام السيد أبي القاسم بن يوسف السمرقندي المدني صاحب كتاب النافع المتوفى سنة سبع وخمسين وخمس مئة»، وهي ثابتة بخط المؤلف.

وفي العمود (18) عند ذكر كتاب **إحكام الراي في أحكام الآي**، للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ الحنبلي زادا من كيسهما إلى النص: «المعروف بابن أبي الفرس» ولا ندري من أين أتيا بها، إذ لم ترد بخط المؤلف، فضلًا عن أنها غير صحيحة.

وفي العمود (20) عند ذكر **أحكام القرآن** للقاضي أبي بكر ابن العربي أقحم المحققان العبارة الآتية في النص: «وهو تفسير خمس مئة آية متعلقة بأحكام المكلفين» ولم ترد في نسخة المؤلف التي بخطه.

وفي العمود (24): «استدرك عليه ما فاته في مجلد» والذي بخط المؤلف: «استدرك على ما فاته في مجلد».

وفي العمود نفسه: «شمس الدين محمد بن علي بن جعفر العجلوني البلالي»، ولفظة «البلالي» وإن كانت صحيحة لكنها لم ترد بخط المؤلف، فإنه أخطأ فأعاد ذكر هذا المختصر باسم البلالي، فقال: «ومختصر الشيخ محمد بن علي بن جعفر الشهير بالبلالي، وهو في نحو عُشْر حجمه، أوله: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»، فقام المحققان بدمج الترجمتين في الترجمة الأولى، فذكرا قوله في الترجمة الثانية: «وهو في نحو عشر حجمه... إلخ» في الترجمة الأولى، وهذا لا يجوز البتة في علم تحقيق النصوص، إلا تلبية لرغبة يبديها المؤلف، وهو ما لا يوجد هنا.

وفي العمود نفسه زاد بعد ذكر مختصر السيوطي: «وله مختصر مسمى بعين العلم لبعض علماء الهند وشرحه المولى علي القاري وسمّاه: فهم المعلوم» وهذا كله لا وجود له في نسخة المؤلف التي بخطه.

وفي العمود (25): «عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي»، والذي بخط المؤلف: «عبد الرحمن السيوطي» فقط. ومثل هذا كثير جدًا، فضلًا عن عدم قدرتهما على تتبع الأخطاء الكثيرة التي وقع فيها المؤلف.

والأخطاء التي وقع فيها المؤلف في هذا الكتاب كثيرة جدًا، وسبب ذلك أنه كان في الأغلب الأعم ينقل أسماء الكتب والرسائل من نسخ خطية محرفة، ولا ينتبه إلى ذلك، ولا يدقق ما ينقل ليقف على الصواب، ولذا فإن تعقب أخطائه في أسماء الكتب ومؤلفيها ووفياتهم ونحو ذلك يجعل تحقيق هذا النص من الصعوبة بمكان، فكأن المحقق يسير في حقل مليء بالألغام، مما يستدعي تدقيق كل معلومة يذكرها، وفيما يأتي نماذج من ذلك كما جاء في تحقيقنا لهذا الكتاب، والإشارة إلى رقم المادة في نشرتنا: قال[1]: «وتتمة التتمة، للشيخ منتجب الدين أبي الفتوح أسعد

(1) رقم (4).

بن محمد العجلي»، وصواب محمد: «محمود»، كما عند ابن نقطة[1]، وابن الدبيثي[2]، والمنذري[3]، وابن خلكان[4]، وابن الفوطي[5]، والذهبي[6] والسبكي[7] وغيرهم.

وقال[8]: «**الإبانة في فقه الشافعي** أيضًا، للشيخ محمد بن بنّان بن محمد الكازروني...». و«بُنان» صوابه: «بيان»، وكذا تصحف في بعض الموارد، بل قال في **هدية العارفين** 71/2: «بالنون، وقيل: بالياء المثناة». قلت: هو بالياء قولًا واحدًا، كما عند الذهبي[9]، والسبكي[10]، وابن كثير[11]، وابن الملقن[12].

وقال[13]: «**الإبانة في الحديث** لأبي نصر عُبيد الله بن سعيد السجزي الوائلي المتوفى سنة أربعين وأربع مئة تقريبًا».

قلت: لنا على هذا النص ثلاث ملاحظات:

---

(1) **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لابن نقطة البغدادي (ت629هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 1988م.

(2) **ذيل تاريخ مدينة السلام** 528/2.

(3) **التكملة لوفيات النقلة** 2/الترجمة 770.

(4) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان (ت681هـ)، تحقيق إحسان عباس، بيروت 1969م فما بعد 208/1.

(5) **تلخيص مجمع الآداب**، لابن الفوطي (ت723هـ)، تحقيق القاسمي، الهند 5/ الترجمة 1713.

(6) **تاريخ الإسلام** 1193/12.

(7) **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة 1383هـ 126/8.

(8) في الرقم (6).

(9) **تاريخ الإسلام** 63/10.

(10) **طبقات الشافعية الكبرى** 122/4.

(11) **طبقات الشافعية**، لابن كثير (ت774هـ)، القاهرة 1993م 434/1.

(12) **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**، لابن الملقن (ت804هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م ص94.

(13) في الرقم (9).

الأولى: قوله: «الإبانة في الحديث»، فكأنه اعتبر مادته، وإلا فهو «الإبانة الكبرى عن مذهب السلف في القرآن» كما جاء بخط الذهبي[1]، وموضوعه أنَّ القرآن غير مخلوق.

الثانية: قوله في تعليق له في هامش نسخته على الوائلي: «وائل من قرى سجستان».

فقلنا معقبين على هذه المعلومة: وهو ما ذكره ابن طاهر المقدسي في المؤتلف والمختلف[2]، وعنه ياقوت في معجم البلدان[3]. وكذا قال السمعاني في «الوائلي» من الأنساب. لكن الغريب أنَّ أبا طاهر السلفي (ت576هـ) ساق نسبَهُ إلى بكر ابن وائل في كتابه «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز»[4]، فقال: «الوائلي، من بكر بن وائل، أخبرنا بنسبته هذه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الملك بن محمد المقرئ السجادي بقزوين، قال: أخبرنا أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطبري المقرئ بمكة، قال: أخبرنا أبو نصر عُبيد الله، فذكرهُ على الوجه الذي ذكرته»، فلعل الرجل كان وائليًّا نسبًا، ووائليًا نسبة إلى القرية المذكورة، والله أعلم.

والثالثة: قوله أنَّه تُوفي سنة 440 تقريبًا، والصواب أنه توفي في محرم سنة 444هـ كما ذكره الذهبي[5] والفاسي[6].

---

(1) في تاريخ الإسلام 657/9.

(2) المؤتلف والمختلف، لابن طاهر المقدسي (ت507هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 1411هـ ص142.

(3) معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت 1955م 356/5.

(4) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لأبي طاهر السلفي (ت576هـ)، تحقيق محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991م ص62.

(5) تاريخ الإسلام 657/9.

(6) العقيد الثمين 307/5.

وذكر[1]: «ابتلاء الأخيار بالنساء الأشرار» من غير أن يذكر مؤلفه، فذكرنا أنه من تأليف إسماعيل بن نصر بن عبد المحسن المعروف بابن القطعة، منه نسخة في الظاهرية بدمشق رقم 4188.

وذكر[2] وفاة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي في شوال سنة 860هـ، بينما أن الصحيح في وفاته سنة 902هـ، كما جاء في مصادر ترجمته.

وقال[3]: «ونبّاتة: بضم النون وتشديد الباء». فتعقبناه بقولنا: «هكذا قيده، وهو تقييد غريب ليس له فيه سلف، فالمحفوظ أنه بضم الموحدة وفتح التاء ثالث الحروف مخففة وليست مشددة، وقد اختلف في ضم النون وفتحها، لكن الأصوب ضم النون كما ذكر ابن ناصر الدين[4] وابن خلكان[5].

وقال[6]: «أبكار الأفكار لمحمد بن سعيد الجذامي... جذام: بكسر الجيم والذال قبيلة من اليمن».

فتعقبناه أولًا بأن الصواب: «محمد بن أبي سعيد»، فزدنا بين حاصرتين: «أبي»، وثانيًا: بتقييده جذام بكسر الجيم، وليس له فيه سلف، والمحفوظ بضم الجيم، كما في الجمهرة لابن حزم[7]، و«الجُذامي» في أنساب السمعاني ولباب ابن الأثير. وأما قوله: والذال، فالأصوب: وبالذال كما جاء في المطبوعة.

---

(1) في الرقم (12).
(2) في الرقم (13).
(3) في الرقم (17).
(4) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (ت842هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1993م، 21/9.
(5) وفيات الأعيان 158/3، 192.
(6) في الرقم (23).
(7) جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد بن حزم (ت456هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط6، القاهرة 1999م ص420.

وقال[1]: «**إتحاف الزائر**، للشيخ الإمام ابن عساكر»، ثم قال[2]: «**إتحاف الزائر وإطراف المقيم المسامر**، للشيخ أبي اليُمن».

أقول: في هذين النصين غلط من المؤلف ومن ناشري الكتاب، أما المؤلف فقد جعل الكتاب الواحد كتابين، فالمذكور في الرقم (39) هو نفسه المذكور في (40)، لعدم معرفته أن ابن عساكر هو أبو اليمن، وهو الشيخ أمين الدين أبو اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى سنة 686هـ، ترجمه الذهبي[3] والفاسي[4] وغيرهما.

وأما التركيان الفاضلان فقد ذكرا بعد أبي اليمن بين حاصرتين زيادة نصها: «زيد بن الحسن الكندي البغدادي ثم الدمشقي المتوفى سنة 613هـ»، وهو غلط محض تأتى من ظنهما أن أبا اليُمن هو زيد بن الحسن، وهو ابن عساكر المتقدم نص عليه مترجموه، قال التقي الفاسي في ترجمته من **العقد الثمين** 432/5: «روينا تأليفه المسمى: **إتحاف الزائر وإطراف المقيم السائر**».

وذكر أنّ شمس الدين محمد بن عبد الله ابن ناصر الدين الدمشقي توفي سنة أربعين وثمان مئة[5]، وهو خطأ صوابه: سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة، فإنه توفي في ربيع الآخر منها كما ذكر مترجموه[6].

---

(1) في الرقم (39).
(2) في الرقم (40).
(3) **تاريخ الإسلام** 572/15.
(4) **العقد الثمين** 432/5.
(5) في الرقم (45).
(6) انظر: **درر العقود الفريدة**، لتقي الدين المقريزي (ت845هـ) تحقيق الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2002م 128/3، **والضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، للسخاوي (ت902هـ)، القاهرة 1354هـ 103/8، **ووجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، له، بتحقيقنا، مؤسسة الرسالة، بيروت 1995م 565/2.

وذكر وفاة الشيخ عبد الرؤوف المناوي سنة 1035هـ[1]، فأخطأ، فتعقبناه بقولنا: «هكذا قال، وهو خطأ صوابه 1031هـ، فقد ذكر المحبي[2] أنه توفي صبيحة يوم الخميس الثالث والعشرين من صفر سنة إحدى وثلاثين وألف.

وقال عند الكلام على علم الآثار[3]: «قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في **نخبة الفكر**: إن كان اللفظ مستعملاً بقلة احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب... الخ. فتعقبناه بقولنا: «هكذا قال، وهو وهم، فإن النص المذكور إنما ذكره الحافظ ابن حجر في **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص120-123».

وذكر أن رضي الدين محمد بن إبراهيم ابن الحنبلي الحلبي توفي بعد سنة ستين وتسع مئة[4]، فتعقبناه بقولنا: «هكذا قال، وكأنه لم يقف على تاريخ وفاته، وقد ذكرها الغزي في **الكواكب**[5] فقال: توفي يوم الأربعاء خامس جمادى الأولى سنة إحدى وسبعين وتسع مئة. وقال مثل هذا ابن العماد في **الشذرات**[6]، ووقع في المطبوع بين حاصرتين 972، وهو خطأ».

وذكر كتاب «**أثير الغريب في نظم الغريب**»[7]، ولم يذكر مؤلفه فكأنه لم يعرفه، فقلنا: «هكذا ذكره المؤلف من غير نسبة، وذكر ابن تغري بردي في ترجمة شهاب الدين النويري (780-827هـ) من **المنهل الصافي** 400/1 أنه سمع بقراءة

---

(1) في الرقم (50).
(2) **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، للمحبي (ت1111هـ)، دار صادر، بيروت 412/2.
(3) 128/1 من طبعتنا.
(4) في الرقم (60).
(5) **الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين الغزي (ت1061هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م 38/3.
(6) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي (ت1089هـ) تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق 1986م 365/8.
(7) في الرقم (64).

أخيه عبد العزيز على الشيخ نصر الله بن أحمد البغدادي الحنبلي شيئًا من أول كتاب «المعتبر في اختصار مختصر ابن الحاجب» وشيئًا من كتاب «أثير الغريب في نظم الغريب»، وهو من نظمه. والشيخ نصر الله بن أحمد هذا بغدادي المولد، ولد بها في سنة 733هـ، ثم خرج منها سنة 789هـ لما شاع قصد تيمورلنك لبغداد، ودخل القاهرة سنة 790هـ، وأفاد أهلها، وكان مشهورًا بنظم الكتب، وذكروا من تصانيفه مختصر ابن الحاجب، ونظم غريب القرآن، وتوفي بالقاهرة في صفر سنة 812هـ، وترجمته في: درر العقود الفريدة 503/3، والسلوك 128/4، وإنباء الغمر 196/6، والنجوم الزاهرة 175/13، والضوء اللامع 198/10، ووجيز الكلام 404/1 وغيرها».

وقال المؤلف(1): «أجناس في أصول الفقه. لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي المتوفى سنة 215 خمس عشرة ومئتين». فتعقبناه بقولنا: «هكذا سمّاه، وأعاده في سُلَّم الوصول (2750)، وهو وهم لا ريب فيه، نعم، للأصمعي كتاب في الأجناس، ولكن ليس في أصول الفقه، فالأصمعي لغوي معروف لا علاقة له بأصول الفقه، وتلقف عمر رضا كحالة هذا العنوان فذكره في معجم المؤلفين 187/6، قال ابن المعتز في البديع، ص108: «التجنيس، وهو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعر وكلام، ومجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها على السبيل الذي ألف الأصمعي كتاب الأجناس عليها» ونقل منه أبو العلاء المعري في رسالة الغفران، ص21، وابن رشيق في العمدة 331/1، وابن منظور في اللسان 61/1، والسيوطي في المزهر 295/1 وغيرهم، فهو: الأجناس في اللغة، قال الفيروزآبادي في «الجنس» من القاموس المحيط: «الأصمعي واضع كتاب الأجناس، وهو أول من جاء بهذا اللقب»، وهذا الكتاب من رواية الليث عنه».

---

(1) في الرقم (76).

وذكر وفاة ولي الدين أبي زرعة العراقي سنة عشرين وثمان مئة[1]، فقلنا: «هكذا بخطه، وهو وهم، فإنه توفي في يوم الخميس سابع عِشْري رمضان سنة 826، كما ورد في **درر العقود**[2] وغيره».

وذكر وفاة عبد الوهاب الشعراني سنة 960هـ[3]، فقلنا: «هكذا بخطه، وهو خطأ لا ريب فيه. أما في **سلم الوصول** (2791) فقد بيّض لسنة الوفاة، والصحيح في وفاته سنة 973هـ، كما في **شذرات الذهب**[4] وغيره».

وقال[5]: «الأحاديث الثمانية الغالية الثمانية العالية»، وقد سها عن حرف الجر، فإن الصواب: «الأحاديث الثمانية الغالية في الثمانية العالية»، هكذا جاء الاسم في **مشيخة** عمر بن علي القزويني[6]، لذلك زدناه بين حاصرتين.

وقال[7]: «والوَعِل: بفتح الواو وكسر العين من قرى أصبهان»، فتعقبناه بقولنا: «هكذا بخطه، وكذا قال في **سلم الوصول** 379/5، وهو غلط محض، فهذه القرية من قرى صُهْبان من مدن اليمن».

وقال عند ذكر كتاب «**احتجاج القراء في القراءة**»: «للشيخ شمس الدين محمد ابن السري المعروف بابن السَّرَّاج النحوي المصري المتوفى سنة 316 ست عشرة وثلاث مئة»[8].

---

(1) في الرقم (85).
(2) يعني: **درر العقود الفريدة** 309/1.
(3) في الرقم (87).
(4) **شذرات الذهب** 544/10.
(5) في الرقم (95).
(6) **مشيخة القزويني**، عمر بن علي (ت750هـ)، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية 2005م ص351.
(7) في الرقم (105).
(8) في الرقم (106).

فتعقبناه على نسبته مصريًا بقولنا: «هكذا بخط المؤلف، وهو وهم منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالرجل بغدادي، ولد بها ومات بها، كما في مصادر ترجمته[1]. وأما قوله في لقبه «شمس الدين» فهو غريب ليس له فيه سلف، والظاهر أنّه ألصق به هذا اللقب من ترجمة محمد بن السراج الواسطي المتوفى سنة 849هـ صاحب كتاب «**إرادات الأخيار**» الآتي في موضعه. ولم يدرك أن مثل هذه الألقاب لم تكن شائعة في مطلع المئة الرابعة».

ثم قال بعد ذكر هذا العنوان: «وللإمام حُسين بن محمد الراغب الأصفهاني»[2]، ولم يذكر تاريخ وفاته هذا وقلنا: «وسيذكر بعد قليل في «**أخلاق الراغب**»، أنه توفي سنة نيّف وخمس مئة، ثم قال عند ذكر كتابه «**تحقيق البيان**»: «كان من أوائل المئة الخامسة»، وقال مثل هذا في **سلم الوصول** (1507)، ثم قال عند ذكر تفسيره: «في رأس المئة الخامسة»، ثم قال في «**رسالة في فوائد القرآن**» له أنه توفي سنة (502)، وأعاد ذلك عند ذكر «**مفردات القرآن**»، وهذا اضطراب شديد سببه أنه في كل مرة ينقل عن مصدر مختلف، وقوله أولًا في رأس المئة الخامسة يتوافق مع ما جاء في هامش كتاب **تاريخ حكماء الإسلام** للبيهقي أنه توفي سنة 402، وفي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق 375/4 أن وفاته كانت سنة 452هـ. أما الذهبي فقد قال بعد أن ذكره في **سير أعلام النبلاء** 120/18-121: «لم أظفر له بوفاة ولا بترجمة، وكان إن شاء الله في هذا الوقت حيًا. يُسأل عنه، لعله في **الألقاب** لابن الفوطي». قلنا: وهذا القسم من «**تلخيص مجمع الآداب**» لابن الفوطي

---

(1) منها: **تاريخ مدينة السلام** للخطيب 263/3، **ونزهة الألباء**، ص186، **والمنتظم** 220/6، **ومعجم الأدباء** 2534/6، **وإنباه الرواة** 145/3، **ووفيات الأعيان** 339/4، **وتاريخ الإسلام** 313/7 وغيرها.

(2) في الرقم (108).

لم يصل إلينا، فالحق أنه مجهول الوفاة، لكن ذكر الذهبي له في هذا القسم من السير يدل على أنه كان حيًّا في منتصف المئة الخامسة، والله أعلم بالصواب».

وقال عند ذكره «**أحداق الحقائق في النظم الرائق**: للشيخ محمد بن علي السُّرُوجي المتوفى سنة»[1] وبيّض له فلم يذكر وفاته فكأنه ما عرفها. وهذا الرجل توفي بحلب شابًا لم يتجاوز الثلاثين ليلة الجمعة ثامن شهر ربيع الأول سنة 744هـ، كما في **الوافي**[2] **ووفيات ابن رافع**[3] وغيرهما».

وذكر أنَّ الشيخ عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع اليمني توفي بعد سنة 925هـ[4]، فقلنا: «هكذا قال وإنما تأخرت وفاته إلى سنة 944هـ، قال الغزي في **الكواكب السائرة** 157/2: «كتب الشيخ جار الله بن فهد المكي إلى الشيخ شمس الدين ابن طولون في سنة تسع وثلاثين وتسع مئة أنه اجتمع بصاحب الترجمة في سنة أربع عشرة وتسع مئة في رحلته إلى اليمن، وأخذ عنه، وكتب إليه أنَّ صاحب الترجمة توفي في سابع عِشْري رجب الحرام سنة أربع وأربعين وتسع مئة».

وقال: «أحكام تحويل سني العالم. ليحيى بن محمد بن أبي الشكر المغربي...»[5]. ولم يذكر وفاته هنا، فقلنا معلقين: «هو محيي الدين أبو الشكر يحيى بن محمد بن أبي الشكر بن حميد نزيل مراغة التونسي المغربي المهندس الرَّصَدي المتوفى سنة 682هـ، ترجمه كمال الدين ابن الفوطي في **تلخيص مجمع الآداب** 117/5 (4753) ترجمة رائقة، والظاهر

---

(1) في الرقم (114).
(2) **الوافي بالوفيات** 225/4.
(3) **الوفيات**، لابن رافع السلامي (ت774هـ) تحقيق صالح مهدي عباس، بإشرافي ومراجعتي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1982م 451/1.
(4) في الرقم (120).
(5) في الرقم (127).

أنَّ المؤلف لم يعرفه حق المعرفة فذكر في **سلم الوصول** (5350) أنه توفي نحو سنة 680هـ. وبه أخذ الزركلي في **الأعلام** 166/8، وجعلها عمر رضا كحالة سنة وفاته (**معجم المؤلفين** 224/13)، وكله خطأ، والصواب ما ذكره ابن الفوطي فهو العارف به وببلاده».

ونَسَب المؤلف الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ المتوفى سنة 776هـ حنبلياً[1]، فتعقبناه بقولنا: «هكذا بخط المؤلف، وهو غلط محض، فإن شمس الدين هذا كان حنفياً، لم يختلف مترجموه في ذلك»[2].

وذكر أنّ الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي توفي سنة 744[3]، ذكر ذلك بالأرقام والحروف! وهو غلط بيّن صوابه 774، ولا شك أنّ هذا من طغيان القلم، وإلا فقد ذكره على الوجه في مواضع من هذا الكتاب فضلاً عن أنه ذكره على الوجه أيضًا في **سلم الوصول** (929).

ونسب المؤلف ما شاء الله صاحب «**أحكام القرانات والممازجات**» مصرياً[4]، فأخطأ، لأن الرجل كان بَصْرِيًا، فهو ما شاء الله (مِنَشّا) بن أثري، يهودي كان في أيام الخليفة العباسي المنصور وإلى أيام المأمون، وأصله من البصرة، وكان أوحد زمانه في علم الأحكام، ذكره النديم في «**الفهرست**»[5] وصاعد في

(1) في الرقم (136).

(2) وكنّا قد ذكرنا بعض الموارد المترجمة له ومنها: **ذيل التقييد** 152/1، و**غاية النهاية** 163/2، و**الدرر الكامنة** 248/5، و**بغية الوعاة** 155/1، و**تاج التراجم**، ص266، و**الفوائد البهية** ص175 وغيرها.

(3) في الرقم (144).

(4) في الرقم (167).

(5) **الفهرست** 233/2 من الطبعة الفرقانية، بتحقيق أيمن فؤاد سيد، لندن 2009م.

طبقات الأمم[1]، والقفطي في تاريخ الحكماء[2]، وينظر تعليق الدكتور أيمن فؤاد سيد على الفهرست.

وقال المؤلف: «أحكام كل وما عليه ما يدل. للشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي»[3].

قلنا: هكذا جاء اسم الكتاب بخط المؤلف، وكذا ذكره إسماعيل باشا في هدية العارفين[4]، وصوابه: «أحكام كل وما عليه تدل»، هكذا ذكره ابنه تاج الدين عبد الوهاب في ترجمته من الطبقات الكبرى[5]، وفي معجم شيوخه[6]، وكذا جاءت نسخته في الظاهرية برقم (6642).

وذكر المؤلف: «الأحكام في الفقه الحنفي... وللشيخ أبي العباس الصغاني»[7]، ولم يزد على ذلك، فقلنا: «هكذا ذكره، وكأنه لم يعرفه، ونسبه إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين 281/1 إلى رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني اللغوي المشهور المتوفى سنة 650هـ وكنّاه فيه «أبا العباس»، وهو غريب، فالمحفوظ في كنية رضي الدين الصغاني أنه «أبو الفضائل».

والصغاني الذي يُكنَى أبا العباس من علماء الأحناف هو الفضل بن عباس ابن يحيى بن الحسن الصاغاني الحنفي، ذكره الخطيب في تاريخه 357/14، وقال:

---

(1) طبقات الأمم ص232.
(2) تاريخ الحكماء، ص327.
(3) رقم (168).
(4) هدية العارفين 721/1.
(5) طبقات الشافعية الكبرى 308/10.
(6) معجم شيوخ السبكي، بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2004م ص279.
(7) في الرقم (182).

قدم علينا حاجًا بعد سنة عشرين وأربع مئة... كتبنا عنه. وعنه نقل السمعاني في «الصاغاني» من **الأنساب**، وعن أبي سعد كتبه القرشي في **الجواهر** 406/1، فأظنه هذا هو المقصود، والله أعلم».

وقال المؤلف: «**أخبار تهامة**. لأبي غالب»[1]، ولم يزد على ذلك، فقلنا في التعليق عليه: «هكذا نقله من **الوافي بالوفيات** 49/1، ونسبه إسماعيل باشا البغدادي في **هدية العارفين** لأبي غالب تمام بن غالب بن عمر (عمرو) المعروف بابن التياني القرطبي ثم المُرسي المتوفى سنة 436هـ صاحب كتاب «**تلقيح العين**» في اللغة، وليس له سلف في ذلك، ولا ندري من أين جاء بذلك سوى اتفاق الكنية، فإن أحدًا ممن ترجم لأبي غالب تمام هذا لم يذكر له مثل هذا الكتاب. وتنظر ترجمته في: **جذوة المقتبس** (343)، **والصلة** لابن بشكوال (283)، **وبغية الملتمس** (600)، **ومعجم الأدباء** 769/2، **وإنباه الرواة** 259/1، **والدر الثمين** 234/1، **ووفيات الأعيان** 300/1، **والمغرب** 166/1، **وإشارة التعيين**، ص67، **وتاريخ الإسلام** 552/9، **والوافي بالوفيات** 398/10، **وبغية الوعاة** 478/1، **ونفح الطيب** 135/3، 171، 172، 190».

وقال: «أخبار الدولة. يعني: دولة أبي محمد عبد الله المهدي»[2]، هكذا بخط المؤلف، وهو خطأ صوابه: عبيد الله، ولذلك تسمى دولتهم: دولة العبيديين»، وهي التي يسميها بعضهم: الدولة الفاطمية.

وقال: «**أخبار الشعراء الشيعة**. لابن أبي طيء يحيى بن حميدة الحلبي المتوفى سنة ثلاثين وست مئة»، فتعقبنا وفاته فقلنا: «هكذا قال، وهو خطأ. وقد ذكره الذهبي في المتوفين على التقريب في الطبقة الثالثة والستين، وهي التي توفي أصحابها

---

(1) في الرقم (217).
(2) رقم (228).

بين 621-630هـ. على أنَّ كمال الدين ابن الشعار حَدَّد تاريخ وفاته -ولعله استفادها من ابن العديم- فقال: «توفي بها -يعني بحلب- يوم الأحد الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة سبع وعشرين وست مئة»، وكان قد ذكر قبل ذلك أن مولده بحلب سنة 575هـ».

أما قوله «حميدة» فخطأ صوابه: «حميد».

ولما ذكر المؤلف **أخبار الشعراء** لأبي بكر الصولي(1)، قال: «ولأبي سعيد محمد ابن الحسين بن عبد الرحيم، وهو «**أخبار الشعراء المُحْدَثين**»(2)، فعلقنا عليه بعد ذكر موارد ترجمته بما يأتي: لم يذكر المؤلف وفاته، وذكرها إسماعيل باشا البغدادي في **هدية العارفين** 56/2 فقال: «محمد بن الحسين بن عبد الرحيم، عميد الدولة أبو سعيد المعروف بالوزير المغربي المتوفى سنة 388هـ ثمان وثمانين وثلاث مئة، له: **أخبار الشعراء المحدثين**... إلخ»، وتلقفه منه ناشرو الطبعة الإستانبولية، وكذا قال بوفاته صديقنا العلامة إحسان عباس في تعليقه على **وفيات الأعيان** 371/3 هامش 3، وصديقنا المحقق عبد الفتاح الحلو في تعليقه على **الطبقات السنية** 261/4، بل أفرد له عمر رضا كحالة ترجمة في كتابه **معجم المؤلفين** 242/9، وكله وهم، فعميد الدولة الوزير هذا توفي في ذي القعدة من سنة 439هـ، كما في **المنتظم**(3) و**الكامل**(4) و**تلخيص مجمع الآداب**(5) و**تاريخ الإسلام**(6)، و**الوافي**(7)، وربما كانت سنة 388هـ قريبة من سنة مولده، وكيف تصح وفاته في سنة 388هـ

(1) رقم (234).
(2) رقم (235).
(3) **المنتظم** 134/8.
(4) **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير، ط. صادر 542/9.
(5) **تلخيص مجمع الآداب** 4/ الترجمة 1406 (بتحقيق شيخنا العلامة مصطفى جواد).
(6) **تاريخ الإسلام** 584/9.
(7) **الوافي بالوفيات** 8/3.

وقد ولي الوزارة لجلال الدولة ابن بهاء الدولة سنة 419هـ وعزل بابن ماكولا، ثم أعيد وعُزل ست دفعات؟

وكتابه في الشعراء المحدثين اقتبس منه ياقوت في **معجم البلدان**(1)، وابن النجار في **تاريخه**(2)، وابن العديم في **بغية الطلب**(3)، وغيرهم.

وقال المؤلف: «**أخبار الصبيان**. لمحمد بن مخلد»(4)، قلنا: «اسمه الكامل: **أخبار الصبيان وما يستدل به على رُشد الغلام**، هكذا ذكره ابن المستوفي في **تاريخ إربل** 130/2 وقد سمعه الحافظ ابن حجر وذكر أنه في جزء كما في المجمع المؤسس 493/1، و**المعجم المفهرس**، ص187».

وقال: «**أخبار صلحاء الأندلس**. للإمام الحافظ قاسم بن محمد القرطبي المتوفى سنة اثنتين وأربعين ومئتين»(5)، فتعقبناه بقولنا: «هكذا بخط المؤلف، وتلقفه منه عمر رضا كحالة، فأفرد له ترجمة وذكر فيها أنه توفي سنة 242هـ/856م (**معجم المؤلفين** 122/8) وهو غلط محض، فصاحب هذا الكتاب هو القاسم بن محمد بن أحمد، أبو القاسم ابن الطيلسان الأنصاري الأوسي القرطبي المتوفى سنة 642هـ، وترجمته في: **التكملة** الأبارية 36/4، و**برنامج شيوخ الرعيني** (10)، و**الذيل** لابن عبد الملك 468/3، و**صلة الصلة** 4/الترجمة 383، و**المستملح** (779)، و**تاريخ الإسلام** 421/14، وسير **أعلام النبلاء** 114/23، و**تذكرة الحفاظ** 1426/4، و**الوافي بالوفيات** 160/24، و**غاية النهاية** 23/2، و**بغية الوعاة** 261/2 وغيرها، وذكروا كتابه هذا».

---

(1) **معجم البلدان** 359/4.

(2) **التاريخ المجدد لمدينة السلام** 199/3، 209 (من طبعة الهند).

(3) **بغية الطلب** 4272/9 (ط. زكار).

(4) في الرقم (237).

(5) في الرقم (238).

وقال المؤلف: «**أخبار الفقهاء المتأخرين من أهل قرطبة**. للشيخ الإمام أبي بكر الحسن بن محمد الزُّبيدي النحوي المتوفى سنة تسع وسبعين وثلاث مئة»[1].

قلنا: هكذا ذكر اسمه، وهو مقلوب صوابه محمد بن الحسن، وتقدم في الرقم (26).

ثم قال: «ومنتخبه المسمى بـ«الاحتفال» لأبي عمرو أحمد بن محمد»[2] فتعقبناه بقولنا: «هكذا بخط المؤلف، وقال إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون: «**الاحتفال في أعلام الرجال**، مختصر في أخبار القضاة والفقهاء بقرطبة لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عفيف بن مريول الأموي القرطبي المتوفى سنة 420هـ عشرين وأربع مئة»».

قلنا: وفي كل هذا أنظار، الأول: أنَّ أحمد بن محمد بن عفيف هذا يُكْنَى «أبا عُمر»، هكذا ذكره الحميدي في **جذوة المقتبس** (947)، والقاضي عياض في **ترتيب المدارك** 8/8، وابن بشكوال في **الصلة** (75)، والضبي في **بغية الملتمس** (1536)، والذهبي في **تاريخ الإسلام** 317/9، والصفدي في **الوافي** 46/8، وابن فرحون في **الديباج** 175/1. والثاني أن أحدًا لم يقل أنّه انتخب هذا الكتاب من كتاب الزبيدي، بل قال القاضي عياض في **ترتيب المدارك** 9/8: «كتاب **الاحتفال في علماء الأندلس**، وصل به كتاب ابن عبد البر»، وقال ابن بشكوال: «وصنف في أخبار القضاة والفقهاء بقرطبة كتابًا مختصرًا، وقد نقلنا منه في كتابنا هذا ما نسبناه إليه»»، وعنه أخذ الباقون.

وهذا الذي ذكرناه غيض من فيض وشرارة من حريق، والمجال لا يتسع لأكثر مما أوردته وإلا فإن أوهام المؤلف وأوهام مَن استدرك عليه مئات عديدة، كان لا بد للمحقق من تتبعها وبيان صوابها، لئلا يغتر بها المستفيدون من الكتاب، فيكثر الخطأ ويقل الصواب، والله الموفق للصواب، إليه المرجع والمآب.

(1) في الرقم (245).
(2) رقم (246).

مفهوم التهذيب في التراث العربي:
تهذيب ابن هشام لسيرة ابن إسحق أنموذجا

أحمد شوقي بنبين[1]

يكاد يجمع الباحثون على أن الاهتمام بحياة الرسول ﷺ بدأ مبكرا وأن الكتابة عن جهاده وغزواته ودعوته إلى التوحيد تكاد تكون مرافقة لكتابة الحديث. وقد كانت الرواية الشفوية المورد الأساس للمؤلفين الأوائل في هذا المجال كعبيد بن شريّة في كتاب **الملوك وأخبار الماضي**، وعروة بن الزبير، وأبان بن عثمان، وموسى بن عقبة[2] (141هـ)، وابن شهاب الزهري شيخ ابن إسحاق، ووهب بن منبه[3] (110هـ). وقد سلك الطريق نفسه من جاء بعدهم كابن إسحاق[4] (151هـ) صاحب **السيرة**، والبكّائي (ت183هـ) صاحب **المغازي**، وابن هشام مهذب **السيرة**، وابن سعد (207هـ) صاحب **الطبقات**، وغيرهم. فقد كانت أحاديث الصحابة والتابعين مصدرهم الأساس للتأليف في السيرة كما صنع محمد بن إسحاق الذي يُعدّ أول مؤرخ مسلم ألف في هذا الموضوع. وقد عدّه ابن خلدون أحد كبار

---

(1) مدير الخزانة الحسنية ، بالرباط.

(2) وصلت أجزاء من كتاباته في السيرة في كتاب **المصنف** لعبد الرزاق بن همام الصنعاني 211هـ، وله كتاب **المغازي** يقال هو أصح الكتب في الموضوع لم يصل إلا اقتباس منه محفوظ بخزانة برلين بألمانيا نشره المستشرق الألماني سخاو (Sakhaw) عام 1904م.

(3) في مدينة هيدلبرج بألمانيا قطعة من كتابه الذي ألفه في المغازي.

(4) ألف ابن إسحاق كتاب **المغازي** من أحاديث وروايات سمعها بنفسه في المدينة ومصر.

المؤرخين المسلمين الذين عرفهم المجتمع الإسلامي كالطبري وابن الكلبي والواقدي (207هـ) والمسعودي (346هـ)، بالرغم من أن اهتمامه لم يكن مُنصَبّا على تدقيق صحة الروايات بل كان غرضه جمع كلّ ما يمكن جمعه من معلومات تتعلق بحياة الرسول ﷺ. وبالرغم من أن بعض المستشرقين شككوا في صحة هذه الروايات أو في الأخبار المتعلقة بالأمويين، لأن السيرة كتبها ابن إسحاق للمهدي العباسي، فقد أجمع العلماء والمحدثون[1] على توثيقه[2] وعلى ريادته للكتابة في السيرة النبوية، وعلى أنه صاحب مدرسة لها منهجها المنشق عن مدرسة علماء الحديث النبوي[3]. قُلْتُ إن ابن إسحاق هو شَيْخُ كتّاب السيرة، وإن كل الذين كتبوا بعده عيال عليه واعتمدوا سيرته مصدرا أساسا منذ القرن الثاني للهجرة، أي منذ عصر ابن هشام الذي قام بتهذيبها إلى يومنا هذا. وقد تناولوها بالشرح والاختصار والنقد والتلخيص وغير ذلك. وبما أن موضوع هذه المحاضرة هو تهذيب ابن هشام لسيرة ابن إسحاق فقد ارتأيت أن أبحث أولا في المعنى التأثيلي لهذا اللفظ، مع إبراز المعاني التي تتوزعه حسب استعمالاته في كتب التراث العربي التي تدور في فلك التهذيب.

ففيما يخص المعنى التأثيلي للفظ، فإن المعجمات تكاد تجمع على أن أصل التهذيب تنقية الحنظل من شحمه ومعالجة حَبّه حتى تذهب مرارته وتطيب فيؤكل،

---

(1) باستثناء بعض الفقهاء المعاصرين له -والمعاصرة حجاب- كالإمام مالك وهشام بن عروة بن الزبير الذين جرّحاه. وليس هذا التجريح سوى نتيجة عداوة شخصية بين الرجلين وابن إسحاق.

(2) قال ابن سيد الناس في مقدمة كتاب «عيون الأثر» وقد تولّى الدفاع عن ابن إسحاق: «إن سيرة النبي نفسها وقيمتها التاريخية تتعرضان للخطر إن تعرضت الثقة بابن إسحاق المؤرخ للتساؤل». والشيء نفسه ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد.

(3) ابن إسحاق أول من لقب بأمير المؤمنين في الحديث. ولا بد من التذكير بأن الاهتمام بالسيرة ولد مبكرا مرافقا مع جمع الحديث النبوي الشريف وتدوينه، بحيث ذكر السهيلي (581هـ) في **الروض الأنف** أن أول من ألف في السيرة ابن شهاب الزهري (124هـ) الذي اشتهر بجمع الحديث بأمر من الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (101هـ).

حسب ما جاء عند البندنيجي (ت284هـ) في «**التقفية في اللغة**»، وعند ابن منظور في «**اللسان**». وأضاف هذا الأخير أن التهذيب تنقية الأشجار بقطع الأطراف لتزيد نمّوا وحسنا، فمعنى هذّب النخلة نقى عنها اللّيف أي قشر النخل الذي يجاور السعف. فتهذيب الشجرة عامة، تشذيبها وقطع ما زاد من أغصانها التي تفسد عليها نمّوها وبهاءها، فيكون معنى التهذيب: التشذيب والتنقية والإصلاح. وقد أدى التطور الدلالي للألفاظ إلى انتقال معنى لفظ التهذيب من النبات في المجال الحسّي إلى الجانب المعنوي جانب الأخلاق والسلوك. ومما يكشف عن هذا الانتقال قول النابغة:

ولست بمستبقٍ أخا لا تلمّه   على شعث أيّ الرجال المهذّب

وكأن الصديق فرعٌ من شجرة لا يخلو من شعث وتفرق أغصان، ولا يمكن لك أن تستبقي صداقته ما لم تتحمّل شيئا ممّا يكون فيه من أخلاق لا تروقك ولا ترضيك، فلا يمكن أن تجد إنسانا مهذّبا خاليا من العيوب على الإطلاق. وهكذا أصبح عندنا المهذّب من الرجال أي النّقيّ المخلّص من العيوب، فانصرف معنى التهذيب إلى المعنى التربوي الأخلاقي وإلى تقويم السلوك. ومن هنا يأتي المعنى المعجمي: هذّب الطفل أي رباه تربية صالحة، وطهّر أخلاقه ممّا يعيبها، من نقّح العود إذا بالغ في تهذيبه وإزالة عقده. فالتهذيب إذن تشذيب وتقويم وإصلاح وتخليص من العيوب.

وقد اتسع استعمال لفظ التهذيب في مجال المعاني، فاستُعمل كما ذكر الزَّبيدي في «**تاج العروس**» في تنقيح الشعر وتزيينه، وتخليصه مما يشوبه عند الفصحاء وأهل اللسان. فتنقيح الشعر إصلاحه وتعديله بضبط صياغته وتصويب أخطائه. وهكذا ينتقل التهذيب من العود إلى الطفل إلى الشعر إلى مراجعة كل مكتوب، وقد وُفّق الجوهري في إبراز هذا الانتقال فقال في **الصحاح**: التهذيب هو الإسراع في الطيران

والعدوِ وَالكلام (قلت فكأن تهذيب الكتاب إسراع بالقارئ إلى استيفاء مقاصده، وتقصير مادة ما يُنفَق في ذلك).

إن قراءة متأنية للكتب التي استعمل مؤلفوها لفظ «التهذيب» في العنوان أو تلكم التي حملت ألفاظا غير لفظ التهذيب لكنها تفيد المعنى نفسه مكنتنا من تعداد المعاني المختلفة التي تتوزع هذا اللفظ وهي التشذيب والإصلاح والتنقية والتعديل والتنقيح والتصويب والمراجعة والتصحيح والتقويم والتحرير والشرح والاختصار والتلخيص والتعقيب والنقد والجمع والزيادة والحذف والتوجيه والتبويب والاختيار. وقد يَحْدُثُ أن تجتمع عدة معان مما ذكرنا في كتاب واحد من كتب التهذيب، كأن يجتمع الاختصار والحذف والزيادة والإصلاح في كتاب واحد يقصد به مؤلفه تهذيب كتاب مُعيّن. وقبل افتحاص المعاني المذكورة آنفا للفظ تهذيب والتدليل عليها من كتب التراث ارتأيت أن أقف عند نموذج من أقدم النماذج التي ورد فيها لفظ «تهذيب» في كلام صاحبه: وهي القولة المنسوبة لأبي عمرو بن بحر والجاحظ (255هـ)، خلال إهدائه لنسخة من **كتاب** سيبويه لمحمد بن عبد الملك الزّيّات (233هـ) وزير المعتصم. لقد جاء ذكر هذه القولة في كتب أدب التراجم، وكان أول من ذكرها جمال الدين القفطي (646هـ) في كتابه «**إنباه الرواة على أنباه النحاة**»، ونقلها بعده ابن خلّكان (681هـ) في كتابه «**وفيات الأعيان**»، واليافعي (768هـ) في «**مرآة الجنّان وعبرة اليقظان**». يقول الجاحظ: «أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزّيّات (233هـ) وزير المعتصم (232هـ)، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه. فلما وصلت إليه، قلت له: لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب (...). فقال له الزيّات: أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب؟ فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك، ولكنها بخط الفرّاء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، يعني نفسه: فقال ابن الزّيّات: هذه أجَلّ نسخة توجد وأعزّها، فأحضرها إليه، فسُرَّ بها، ووقعت منه أجمل موقع».

ما المقصود بلفظة «تهذيب» في كلام الجاحظ؟ لابد لمقاربة المعنى المراد بها من النظر في السياق الذي وردت فيه وهو الحديث عن أعظم كتاب في النحو عرفته اللغة العربية وهو «**كتاب سيبويه**»[1] الذي كانت له حظوة، ومكانة خاصة في خزائن كتب العلماء والوزراء والوجهاء. وأن النسخة المهداة إلى ابن الزّيّات قد تميّزت عن غيرها بميزات ثلاث: إنها بخط الفرّاء (207هـ)، ومقابلة الكسائي (189هـ)، وتهذيب الجاحظ، وكانت هذه الميزات وراء تقديرها واعتبارها أشرف شيء يُهدى، فهي أجلّ نسخة وأعزّها، ومن ثم سُرّ بها ابن الزّيّات ووقعت منه أجمل موقع. إن هذه الميزات الثلاث هي مجرد خبر جاء في كتب أدب التراجم كما قلت سابقا لأن النسخة المذكورة هي في حيّز المفقود، ولأن المختصين **بكتاب** سيبويه قدماء ومحدثين -خاصة أولئك الذين وضعوا تاريخ نصّ الكتاب- لم يذكروها ضمن النسخ التي اعتمدها من جاء بعد سيبويه من اللغويين والنحاة كالجرمي والمازني والمبرّد والسيرافي وأبي علي الفارسي وابن خروف وغيرهم. إن السكوت عن هذه النسخة قد يوحي بعدم وجودها أصلا، وأن قولة الجاحظ قد تدخل في إطار التحاسد والتنافس بين علماء العصر الواحد. لابد من التذكير بأن الجاحظ كان زعيم البيان واللغة في البصرة[2]، والكسائي رئيس علماء النحو في الكوفة، وكذلك يُعد

(1) يقول أحمد بن كمال باشا (940هـ): «إذا ذكر الكتاب في النحو فإن المقصود به كتاب سيبويه».

(2) لابد من التذكير بأن سيبويه وإن كان فارسي الأصل فهو يعد من علماء البصرة ومن تلاميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي. وقد يرمي الجاحظ بهذه القولة إلى التنقيص من الفرّاء والكسائي الكوفيين اللذين أساءا التعامل مع «**الكتاب**» الذي وضعه سيبويه البصري معتمدا على كتاب «**الجامع**» لعيسى بن عمر وما لقفه من فم شيخه الفراهيدي. ذكر ابن إسحاق النديم في **الفهرست**: «قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة **كتاب** سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم، سيبويه، والأصول، والمسائل للخليل» **إنباه الرواة** 347/2.

=

الفرّاء من كبار نحاة الكوفة. يذكر الجاحظ أنه اقتنى النسخة من ميراث الفرّاء وقد خطها بيده. وتمّت مقابلتها بنسخة الكسائي مما يدل على أن كلا النحويين الكوفيين كانت له نسخة خاصة، وأنها في غاية الجودة والإتقان من حيث النساخة والمقابلة، ومع ذلك اضطر الجاحظ إلى تهذيبها الذي قد يعني أن النسخة التي أهديت لابن الزيات قد لا تخلو من اضطراب في بنائها أو أنها لم تكن تخلو من زيادات لا مُسوّغ لها. وهل يراد بالتهذيب تشذيب كتاب سيبويه مما يكون قد علق ببعض نسخه؟ وهل يكون محاولة منه لتنقيته وتنقيحه وإصلاح ما شابه من عيوب؟ أم يكون المراد بتهذيب الجاحظ لكتاب سيبويه، إنما هو المراجعة، وإعادة النظر في نسخة من أجل استصلاحها، في ضوء ثقافة الجاحظ ومهارته في المراجعة والتقويم النهائي؟ لعلَّ نظرة الجاحظ الفاحصة المستوعبة لحقيقة النسخة، كان مما جعلها أجل نسخة وأعزّها، وكان إحضارها مما سُرّ به ابن الزيّات.

يبدو في الخلاصة أنه من الصعب تحديد مفهوم لفظ التهذيب في عبارة الجاحظ. وأيًّا كان المعنى المقصود للّفظ، فإن القولة في رأيي قيلت في إطار التنافس الذي عهدناه في تراثنا العربي بين المتعاصرين من الفقهاء والأدباء واللغوين والنحاة، هذا إن صحّت نسبة هذه القولة إلى الجاحظ لأن كتب الرجل خالية منها، ولأنها ذكرت في كتب أدب التراجم المتأخرة(1). وبالتالي كيف يمكن للمتقدمين من

وفي إطار التنافس بين العلماء لابد من ذكر ما نقلته كتب أدب التراجم عن المناظرة بين سيبويه (رئيس نحاة البصرة) والكسائي (رئيس نحاة الكوفة) بمحضر الوزير البرمكي، وكان موضوع المناظرة هذه العبارة: «كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي»، قال الكسائي: «فإذا هو إياها»، وقال سيبويه: «فإذا هو هي»، قال الوزير: «اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما؟». وبعد استشارة رجل من ذوي المعرفة بالنحو قال: «فإذا هو هي»، فجاء كلامه موافقاً لسيبويه.

(1) هناك إشارة في هذا المعنى ذكرها الخطيب البغدادي في **تاريخ بغداد** 101/14.

اللغويين والنحاة أن يهملوا نسخة من كتاب سيبويه خطّها الفرّاء وقوبلت بنسخة الكسائي وقام بتهذيبها الجاحظ زعيم البيان العربي في القرن الثالث للهجرة، وذِكره «بمقابلة الكسائي» دليل على وجود نسخة خاصة برئيس نحاة الكوفة؟[1].

ذكرت سابقا أن كتبا عديدة تحمل عناوينُها لفظ (تهذيب) أو لفظ (مهَذّب) في الثقافة العربية. ومن يقرأ في كتاب **كشف الظنون** لحاجي خليفة (1067هـ) وهو أول كتاب في البيليوغرافيا الدولية العامة في التراث العربي الإسلامي يجد أن عشرات الكتب ذكرت بهذا اللفظ **كتهذيب الآثار** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ) **وتهذيب الأخلاق** وتطهير الأعراف لابن مسكويه أحمد بن محمد (421هـ) **وتهذيب اللغة** للأزهري (370هـ) **والمهذب في القراءات العشر** لمحمد بن أحمد بن علي الخياط البغدادي (499هـ)، **والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب** للسيوطي (911هـ)[2]. وقد ذكرت كذلك أن كتبا أخرى في التهذيب حملت عناوين تفيد التهذيب مثل الاختصار والتلخيص والشرح وغيرها كالحذف والزيادة والتحرير والإصلاح. وسنختار أمثلة من هذه الكتب قد يفهم من مقدماتها ومحتوياتها أنها تفيد التهذيب.

---

(1) إن الباحثين الذين وضعوا تاريخ نص كتاب سيبويه خلصوا إلى أن الأمر غامض بالنسبة لنسخ كتاب سيبويه خلال مائة سنة بعد وفاة الرجل، وثبت عندهم أن نسخة المبرد (286هـ) التي فقدت كانت الأساس المعتمد للمهتمين بالكتاب منذ القرن الرابع للهجرة. ولا ذكر في كتب الأقدمين لنسخ كتاب سيبويه منسوبة إلى الفرّاء (207هـ) وإلى الكسائي (189هـ) وإلى الجاحظ (255 هـ).

(2) جاء في الكشف نفسه مجموعة من الكتب في تهذيب كتب أخرى ككتاب **إصلاح المنطق** لابن السّكيت (244هـ)، فقد هذبه الحسن بن المظفر النيسابوري الضرير (442هـ)، وهذبه الخطيب التبريزي (502هـ)، وسمّاه «**التهذيب**». والشيء نفسه يقال بالنسبة لكتاب «**إصلاح المنطق**» لأبي حنيفة الدينوري (290هـ)، فقد هذّبه أبو القاسم المعروف بالوزير المغربي (418هـ).

ومن الكتب التي حملت لفظ «تهذيب» كتاب **تهذيب اللغة** للأزهري الذي يعد من أوثق المعاجم اللغوية. قال المؤلف: «وقد سميت كتابي هذا **تهذيب اللغة**، لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أُدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها وغيَّرها الغُتْمُ عن سَنَنِها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطاءِ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب».[1]

ومع ضخامة هذا **المعجم** واتساع جنباته يقول الأزهري إنه لم يذكر فيه إلا ما صحّ من سماع، أو ما كان رواية عن ثقة، وقد نفى ما جاء به الغُتْمُ الذين لم يفصحوا لعجمة في منطقهم. ويقول معتذرا عن حذف بعض الحروف أي الكلمات والشواهد: «ولعل ناظرا ينظر في كتابي هذا فيرى أنه أخلّ به إعراضي عن حروف لَعَلَّهُ يحفظها لغيري، وحذفي الشواهد من شعر العرب للحرف بعد الحرف فيتوهّم ويوهّم غيرَه أنه حفظ ما لم أحفظ، ولا يعلم أني غزوت فيما حذفته إعفاء الكتاب من التطويل المملّ والتكثير الذي لا يُحصّل»[2].

يبدو واضحا من هذا التقديم أن الأزهري قصد بالتهذيب الحذف والإصلاح والتنقيح والاختصار. وقد سَوَّغَ هذا بغيرته على اللغة العربية. ولو أنه أودع كتابه ما قرأه في الكتب ووجده في الصحف التي كتبها الورّاقون وأفسدها المصحِّفون لاتَّسَمَ الكتاب بالتطويل والإكثار، ولوصف بأحد الجانين على لغة العرب ولسانها. يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولَقليل لا يُخْزي صاحِبَه، خير من كثير يفضحه».

(1) مقدمة التهذيب.

(2) المصدر نفسه.

وفي إطار تهذيب كتب اللغة نذكر كتاب «تهذيب الخواص من درّة الغوّاص» لابن منظور الأنصاري (711هـ) صاحب لسان العرب.[1]

إن هذا الكتاب تهذيب لكتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» لأحد أئمة أهل الأدب واللغة: أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري صاحب المقامات (516هـ) وسيد أهل زمانه في الذكاء والفصاحة والبلاغة، ورشاقة الألفاظ وتنسيق العبارة وتحسينها. وبالرغم من شهرة ابن منظور باختصار الكتب الطوال وتسميتها بهذا الاسم، فإن عمله في درّة الغوّاص لم يقتصر فيه على الاختصار بل أضاف إليه الترتيب والتبويب والنقد والاعتراض والاختيار في كثير من أبواب الكتاب وفصوله وسمّى كل ذلك تهذيباً.[2] يذكر في مقدمة تهذيبه أن الحريري صنّف «درة الغواص» وذكر عن جماعة من أهل الأدب أنهم وهِموا في مواضع شاركوا العامة في لحنهم فيها. غير أنه وضعه بغير تبويب، وسرده على غير ترتيب فضاع فيه المطالع

(1) عثر منه على نسخة فريدة في المكتبة السليمانية بإستانبول، وتفضل بتحقيقها ونشرها الشريف البركاني الحسني عام 2014م بمكة المكرمة. النسخة بخط ابن منظور الأنصاري نفسه عام 703هـ محفوظة تحت رقم 1429 بالمكتبة نفسها. وقد اشتهر ابن منظور باختصاره للكتب المطولة مما جعل الصفدي يقول في كتابه **الوافي بالوفيات** (55/5): «ما أعرف من كتب الأدب شيئا إلاّ وقد اختصره جمال الدين ابن المكرّم». وقد استشكل على الناس الأمر في ذلك العدد الضخم من الكتب التي يكتبها بخطّه تأليفا واختصارا حتى ظَنَّ بعضهم أن «**لسان العرب**» وهو ما هو، ليس إلا مجرد اختصار جمعه بين **صحاح الجوهري** (393هـ) وبين **المحكم** لابن سيده 458هـ وبين الأزهري (370هـ) في سبع وعشرين مجلدة.
انظر **الوافي بالوفيات** للصفدي 56/5، و**نكت الهِمْيَان في نكت العميان** للمؤلف نفسه، ص276.

(2) جاء لفظ التهذيب في العنوان، ولفظ «مُهَذِّب» في الكولوفون أو تقييد الفراغ، وذلك بقوله: «فرغ منه مهذبه عبد الله بن محمد بن المكرَّم بن أبي الحسن الأنصاري عفا الله عنه في يوم الثلاثاء حادي عشر ذي القعدة المبارك من سنة اثنتين وسبعمائة حامدا الله تعالى ومصلّيا على نبيه وآله وحسبنا الله ونعم الوكيل».

واشْتَبَهَتْ عليه المطَالع. فقال: «وقد رتبته أنا على حروف المعجم، ليسهل الكشف منه عمّا استعجم وسميته «**تهذيب الخواصّ من درة الغواص**»[1].

ولم يقف ابن منظور في تهذيبه لكتاب الحريري عند جمع وترتيب المادة بل يعقب عليه ويعترض ويخالفه في كثير من المواطن مبديا رأيه مدعوما بالشواهد المقتبسة من كتب اللغة مستعينا في أحايين كثيرة بكبار اللغويين العرب[2]، ومن الأمثلة على النقد والمعارضة: قال الحريري: يقولون: دَفِئَ اليوم، والصواب أن يقال: دَفُؤَ... إلخ. قال ابن منظور: قلت: قال اللغويون: الدِّفءُ: السخونة وقد دَفِئَ ودفأ ودفُؤَ.[3]

ومن الكتب التي قصدت إلى التهذيب واستعملتْ مصطلحا مخالفا بقصد التهذيب «**مختار الصحاح**» لمحمد بن أبي بكر الرازي (666هـ)، ويتضح من قراءة الكتاب أن الرازي أراد بالاختيار التهذيب والاختصار والحذف والزيادة. فإن المؤلف قد اقتصر على ما يتداوله أهل العلم من اللغة، واجتنب عويص اللغة وغريبها، وحذف الكثير من صيغ الصحاح، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام أو أقوال اللغويّين أو الأخبار المختلفة حول الألفاظ، وكثيراً من الشواهد الحديثية، وأكثر الشواهد الشعرية وبعض الشواهد القرآنية، وزاد العديد من الألفاظ والفوائد على صحاح الجوهري فقال: «وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها، ومما فتح الله به عليّ، فكل موضع

---

(1) هدف ابن منظور من عمله هذا هو الترتيب المعجمي الذي طبقه في لسان العرب، والذي عرف فيما بعد بمدرسة **الصحاح**، وهو ترتيب المادة اللغوية على طريقة الباب والفصل، وبهذا الترتيب وُضع كل من **القاموس المحيط** وتاج العروس.

(2) انظر مقدمة تحقيق كتاب «**تهذيب الخواصّ**».

(3) المصدر نفسه.

مكتوب فيه «قلت»»، فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل»[1]. كما زاد بعض المصادر والأفعال التي أهملها الجوهري، يقول: «وكلّ ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرها، فإني ذكرته، إما بالنص على حركاته، أو بردّه إلى واحد من الموازين العشرين التي أذكرها الآن».[2]

قبل الحديث عن الشرح باعتباره أحد معاني التهذيب نختم هذه السلسلة من كتب التهذيب بما نتج منه كتاب «**الكمال في أسماء الرجال**» لعبد الغني المقدسي (600هـ) من تهذيب وتذهيب وتقريب. وكان المزّي (742هـ) أول من اعتنى بالكتاب اعتبارا لأهميته وخطورته فرأى أن يسدد خلله، ويسدّ ثغراته، فسمى كتابه «**تهذيب الكمال**»»، يقول الشيخ عوامة في مقدمة تحقيقه لكتاب «**تقريب التهذيب**» لابن حجر: التهذيب هو الاختصار، ولكن اللفظ في **تهذيب الكمال** أشمل من هذا المعنى، فهو اختصار وزيادة وتصحيح، فقد يكون اختصارا في موضع فيه تطويل لا حاجة إليه ولا يقتضيه المقام، وقد يكون زيادة في موضع يحتاج إلى تفصيل وتدليل، وقد يكون تصحيحا إذا اقتضى الحال ذلك»[3]. وقد بسط الكلام في هذا الباحث بشار عوّاد في مقدمة تحقيقه لكتاب **تهذيب الكمال** للمزّي قائلا: «مراد الحافظ المزّي بالتهذيب ليس الاختصار بل التصحيح». إن كلمة التهذيب كما تدل على الاختصار تدل كذلك على التنقيّة والإصلاح، وقد أضاف المزّي إضافات كبيرة على الكتاب منها:

---

(1) مقدمة المعجم.

(2) المصدر نفسه.

(3) مقدمة تقريب التهذيب، عوّامة، ص29.

1) استدراك ما فات المقدسي في كتابه من رواة الكتب الستّة، وحذف الذين ليسوا على شرطه، ثم أضاف رواة ليسوا من رواة الستة بل من رواة مؤلفات أصحاب الكتب الستة.

2) ذكر بعض التراجم الذين ليسوا على شرطه للتمييز، أي تمييزا لهم عن الذين يشابهونهم في الاسم في رواة الكتب الستة حتى لا يقع الباحث في الخلط.

3) أضاف على تراجم الأصل مادة جديدة من الرواة مع ما قيل فيهم من تعديل وتجريح وتوسّع في ذكر الأسانيد العالية التي ساقها بسنده.

4) أضاف عدة فصول لم يذكرها صاحب **الكمال**.

وقد رجع المزّي إلى المصادر الأصلية التي لم يذكرها صاحب **الكمال**، كما أجاد وأبدع في زياداته بالتحقيق والتدقيق وبيان الأوهام ومواطن الخلل فيما ذكره صاحب **الكمال**.

وقد خلص الأستاذ بشار إلى أن هذه الميزات الراقية جعلت كتاب «**تهذيب الكمال**» أكبر من أصله.[1]

من يقرأ ما تفضّل به المحقق بشار في مقدمة تحقيقه **لتهذيب** المزّي يجد أن **التهذيب** لم يقتصر على الاختصار والإصلاح بل يتجاوزهما إلى الإضافة والاستدراك والحذف، وهي كلها من معاني التهذيب.

وقد أشار إلى الخلل الذي وقع في كتاب **الكمال والإغفال** الذي لوحظ على المقدسي مُغُلْطَايْ بن قِلْيجْ (762هـ) الذي أكمل تهذيب المزّي فسمّاه «**إكمال تهذيب الكمال**» قال: «وكتاب **الكمال**... لم يصرف مصنّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنايته إليه حق

(1) انظر مقدمة تحقيق **تهذيب الكمال** 12/1.

صرفها، ولا استقصى الأسماء... استقصاء تاما، ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعا شافيا، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال... فلما وقفت على ذلك، أردت تهذيب الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال، واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال[1]. فإكمال مغلطاي إصلاح واستدراك ما فات صاحب الكمال وهما معا من معاني التهذيب.

وجاء في هذه السلسلة كتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني (852هـ) لخّص فيه كتاب المزّي وكتاب مُغُلْطَايْ بنِ قَلِيجْ (762هـ)، جمع بينهما - مع زيادات من عنده- فقال في مقدمته: «لو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين في جمع لطيف لكان معنى مقصودا».

جاء التهذيب في عمل ابن حجر بمعنى التلخيص كما يفيد الجمع[2]، فهو ليس جمعا للمصنفين بقدر ما هو اختصار وتلخيص وإضافة، وهي معان تفيد التهذيب كما تقدّم. وكعادة عدد كبير من المصنفين لم يقتصر عمل ابن حجر على عمل التهذيب،

---

(1) وضع مغلطاي كتابا في السيرة سماه: «الإشارة إلى سيرة المصطفى وآثار من بعده من الخلفا» وقد هذبه وسماه اختصارا في كتابه: «الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم» قال: «...إلى تلخيص سيرة المصطفى... كثيرة الفوائد عارية من الشواهد، منتخبة بغير إكثار، حاوية لمقاصد الكتب الكبار... مقدما المشهور في كل باب ليُستغنى بذلك عن تكرره في الكتاب». انظر: المقدمة.

(2) يقول ابن خلكان: «ابن هشام هو الذي جمع سيرة الرسول من المغازي والسير لابن إسحاق وهذبها ولخصها». وهو قول يبين فيه أن الجمع نوع من التهذيب، وفي الوقت نفسه يميز التلخيص من التهذيب الذي قد يقصد به الإصلاح والتحرير والحذف والزيادة والنقد وغيرها..

بل تجاوزه إلى الاختصار والتلخيص، فوضع كتابه بعنوان «**تقريب التهذيب**» الذي أهمل فيه بعض تراجم التهذيب.[1]

ومن معاني التهذيب الشرح :

وقد ورد في مقدمات بعض كتب الشروح أن الشَّرْحَ لن يقتصر على تفسير الألفاظ وتوضيح المعاني الغامضة بل يتجاوزهما إلى الزيادة والتعليق والإكمال لما جاء ناقصا من الروايات والأحاديث. فيما يخص السيرة النبوية فإن السهيلي (581هـ) أول شارح لسيرة ابن هشام[2] لم يقتصر شرحه على الألفاظ الغريبة والمعاني المستغلقة بل تجاوز التبيان والتوضيح إلى الإكمال[3] الذي هو نوع من التهذيب، يقول :«إني قد انتحيت في هذا الإملاء... إلى إيضاح ما وقع في سيرة رسول الله ﷺ من لفظ غريب، أو إعراب غامض، أو كلام مستغلق، أو نسب عويص، أو موضع فقه ينبغي التنبيه عليه، أو خبر ناقص يوجد السبيل إلى تمته...»[4] .

فإتمام الخبر ليس شرحا بقدر ما هو إكمال وتهذيب للنص. أما الحذف والإعراض إيثارا للإيجاز وهما من معاني التهذيب فقد أشار إليهما السهيلي في

---

(1) يحتوي كتاب «**تقريب التذهيب**» على حَوَالَى تسعة آلاف ترجمة (9000)، وقد تفضل الدكتور عوّامة وغيره بتحقيق الكتاب.

(2) يعد شرح السهيلي لسيرة ابن هشام المسمى «**الروضُ الأنف**» أول شرح على هذه السيرة، وقد وضعه برسم حزانة الخليفة الموحدي أبي يعقوب يوسف بن عبد المومن. ويؤكد أسبقيته لهذا الشرح قوله: «كيف أردُ مشرعا (مورد ماء) لم يسبقني إليه فارط (سابق). وأسألك سبيلا لم توطأ قبلي بخفّ ولا حافر؟». **الروض الأنف**: المقدمة.

(3) يدخل في هذا الإطار شرح أبي العباس أحمد بن محمد المريني (466هـ) لكتاب «**إصلاح المنطق**» لابن السكيت، وزاد ألفاظا في الغريب. وكذلك فعل البدر العيني (855هـ)، فقد شرح قطعة كبيرة من السيرة سماه «**كشف اللثام في شرح سيرة ابن هشام**» انظر **كشف الظنون** لحاجي خليفة، علم السير وإصلاح المنطق.

(4) **مقدمة الروض الأنف** للسهيلي.

مقدمة **الروض الأنف** بقوله: «فتبجّسَتْ لي -بمن الله تعالى- من المعاني الغربية عيونها، وانثالت عليَّ من الفوائد اللطيفة أبكارها وعيونها، وطفقت عقائل (السيدة الكريمة) الكلم يزدلفن (يتقدّمن) إلي بأَيَّتِهِنَّ أبداً، فأعرضت عن بعضها إيثارا للإيجاز، ودفعت في صدور أكثرها خشية الإطالة والإملال...»[1]. ويؤكد السهيلي ميله إلى الإيجاز والحذف في نهاية المقدمة نفسها قائلا: «...مع أنني قللت الفضول، وشذبت أطراف الفصول، ولم أتتبع شجون الأحاديث، وللحديث شجون، ولا جمحتْ بي خيل الكلام إلى غاية لم أردها وقد عَنَّتْ لي منه فنون، فجاء الكتاب من أصغر الدواوين حجما، ولكنه كُنيفٌ (وعاء العلم) مُلِئ علما...».

يمكن استخلاص بعض عناصر التهذيب في هذا النص وهي الإيجاز والحذف إحياء لخواطر الطالبين وموقظا لهمم المسترشدين كما يقول، ونراه قد استعمل لفظ التشذيب (وشذّبت أطراف الفصول) وهو المعنى الأول والتأثيلي للفظ التهذيب حسب معجمات اللغة العربية التي قمت بعرضها في بداية هذا البحث. إن استعمال السهيلي للفظ التشذيب الذي يُعد أول مراحل التهذيب لا يدع مجالا للشك في أن الرجل يقصد بشرحه هذا التهذيب. فالشرح إذاً من معاني التهذيب كما سلف.[2]

وأختم هذه الفذلكة بالحديث عن نوع آخر من أنواع التهذيب هو نقل النصوص النثرية إلى عالم النظم. التراث العربي مليء بالأنظام التي جمعت شتات المعارف المدسوسة في النثر[3]. فمن يقرأ في كتب التراث يجد أن الكثير من

(1) المصدر نفسه.

(2) قام السهيلي بالتعليق والتحقيق في شرحه هذا حيث أطال في بعض المسائل وخرّج كثيرا من الأحاديث.

(3) من الأمثلة على ذلك: محمد بن أحمد الخُوَيِّي (693هـ)، نظم **الفصيح** لثعلب (291هـ)، ونظم **علوم الحديث** لابن الصلاح (643هـ)، ونظم **كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ** لابن الأجدابي الليبي (470هـ). ونظَم **فصيح** ثعلب كذلك مجموعة من العلماء نذكر منهم: عز الدين عبد الحميد =

النصوص النثرية نظمت تسهيلا على الطلبة الذين لا يزالون في مرحلة التحصيل والطلب وتيسيرا لهم لحفظها واستيعاب محتوياتها. وهي ظاهرة مألوفة في التراث العربي. والسؤال المطروح هو: هل يمكن لنظم كتّاب أن يستوعب كل ما في هذا الكتاب؟ ما أظن ذلك، فوعاء النظم يَعْيَى عن ضمّ شتات المعارف المدسوسة في النثر، وليس شرط الاستيعاب مما يعرض له المؤلفون، وإنما يودّون المقصود الذي يحصل به ثلج اليقين عندهم، ويساوق قدر المخاطب عندهم وإدراكه، ولذلك لا تراهم يعرّضون على هذا الأمر، بل يهجمون قبل المقصود على تبيان ملامح المنهج مثل قول العراقي (806هـ) في ألفية السير «**نظم الدرر الزكية في السير الزكية**»[1]:

وليعلم الطالب أن السّيرا تجمع ما صحّ وما قد أنكرا
والقصد ذكر ما أتى أهل السّير به وإن إسناده لم يعتبرْ
فإن يكن قد صحّ غير ما ذكر ذكرتُ ما قد صحّ منه واستُطِر

المدائني (655هـ)، وأبو عبد الله المزي، وابن جابر الأعمى (780هـ) في 1680 بيت سماه «**حلية الفصيح**». أما ما يخص السير، فقد نظم **سيرة** ابن هشام الفتح بن موسى الخضراوي القصري (663هـ) وسماها «**الوصول إلى السّول**»، وللرّجُلِ نظم **للمفصّل** للزمخشري ونظم **لإشارات** ابن سينا.

ونظم السيرة كذلك: عبد العزيز بن أحمد المعروف بسعد الديريني (694هـ)، وتزيد أرجوزته فيها على ثلاثة آلاف بيت. ونظمها أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر (690هـ) في قصيدةٍ لاميّة. أما ابن الشهيد محمد بن ابراهيم (793هـ) فقد نظم السيرة النبوية «**عيون الأثر**» لابن سيد الناس (734هـ) في بضعة عشر ألف بيت مع زيادات وسمّاها «**الفتح القريب في سيرة الحبيب**».

والشيء نفسه نقوله بالنسبة لكتب الفقه، كثير منها نظم، أقتصر على مثالين هما: **نظم مختصر** الشيخ خليل (776هـ) لابن المرحل محمد بن علي (1003هـ)، ونظم العالم ماء العينين شبيهنا لكتاب أبي الوليد ابن رشد الحفيد (595هـ) **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** في 8600 بيت.

(1) ص29.

فقد أخرج على شرطه -وفاقا لأهل السّير إذ هذه طريقتهم- التزام الصحة إلا حين يُسعفه الاختيار فإن لم يكن باليد إلا ما ضعُف خَرَجَ من العهدة بالبيان في ناصية النظم، أو التنبيه على الصحة إن تحققها، إذ التزام ذلك باطّرادٍ من مضايق التأليف، لا جرم أن يفعل ذلك، فقد كان محدثا ناقدا، يدل له مثل قوله في آخر فصول النظم:

وقد روى الحاكم أن قد كُفّنا   في سبعةٍ، وبالشدود وُهّنا[1]

فقد ساق رواية الحاكم وشذذها.

وأما الشُّرّاح فقد أضربوا صفحا عن أن يعرضوا لهذا الأمر بذكر، ولا إخالُهُ وقَرَ ببالهم أصلا، ضرورة أن النظم تعليمي في الغالب، وهو خارج عن شرط الاستيعاب والاستقراء، وإنما الحاكم فيه القدر الذي يحصلُ به العلم. ولذلك خلا شرح **العجالة السّنية** لمحمد عبد الرؤوف المناوي (1031هـ)[2] وشرح الدرر السّنية لعلي بن محمد الأجهوري[3] (ت 1066هـ) من الإلمام بشيء...[4]

النظّام إذاً مضطر إلى التهذيب لزوما، والأنظام هي بالقطع نوع من التهذيب لأنه من الصعب على الراجز الذي ينظم السيرة أن ينقل شعرا كلَّ ما جاء فيها من قصص

---

(1) ص154.

(2) انظر شرحه للمقدمة (ص15-17)، وهي مظنة الكلام عنه.

(3) انظر شرحه للمقدمة، ص31-42.

(4) انظر **الدرر الزكية في السير الزكية**، للعراقي، تحقيق محمد بن علوي المالكي، ط.1، دار المنهاج 2005م. و**العجالة السّنية على ألفية السيرة النبوية**، لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق: سعد عبد الغفار علي، دار الكتب العلمية 2004م. وشرح **الدرر السنية في نظم السيرة النبوية**، لعلي الأجهوري (1066هـ)، تحقيق: إبراهيم ربيع محمد، 2001م.

وروايات[1]. فنظم **موافقات** الشاطبي (ت790هـ) لماء العينين (ت1910م) ليس نظما لجملة كتاب **الموافقات**، وإنما نظم رؤوس المسائل، كأني به يسهل به الأمر على الطالب.[2]

ما هو صنيع ابن هشام وما هو نهجه في تهذيبه **لسيرة** ابن إسحاق؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال لولا ذلكم الاكتشاف الذي تم في خزانة القرويين في ثلاثينات القرن الماضي والذي يتعلق بقسمين كبيرين من كتاب ابن إسحاق[3]. ألف هذا الأخير كتابه **المغازي**[4] من أحاديث وروايات سمعها بنفسه في جهات مختلفة، غير أن الكتاب لم يصل إلينا كاملا ولكن مضمونه بقي محفوظا بما رواه عنه ابن هشام في **سيرته** عن طريق شيخه البكّائي[5] (183هـ) أشهر تلامذة ابن إسحاق.

---

(1) يؤكد المختصون في علم القراءات أن «**حرز الأماني**» للشاطبي (590هـ) عبارة عن نظم لكتاب «**التيسير**» للداني (444هـ)، وأن خمسة في المائة من **التيسير** لا توجد في كتاب الحرز، وحوالي عشرة في المائة من كتاب الحرز زيادة من المؤلف لا توجد في كتاب **التيسير**، وتسمى عندهم بالزيادات الشاطبية.

(2) والدليل على ذلك هو أن المؤلف شرح النظم في كتاب سمّاه: «**المرافق على الموافق**» وهو مطبوع.

(3) نشر الكتاب أول مرّة العالم الباكستاني حميد الله في المغرب عام 1976م. ونشره كذلك اعتمادا على نسخة القرويين نفسها العالم السوري سهيل زكّار عام 1978م، وليس في نشرته ما يفيد أنه علم بنشرة حميد الله. ونشَرها كذلك عام 2004م أحمد فريد المزيدي. وكان نشر هذه السيرة حدثا مهمًا في تاريخ إحياء التراث العربي.

(4) إن سيرة ابن إسحاق تسمى **المُبتدأ والمبعث والمغازي**.

(5) لابد من الإشارة إلى أن مجموعة من القطع من سيرة ابن إسحاق اكتشفت في جهات مختلفة أهمّها قطعتا القرويين، وهي أكبرها، وقطعة دمشق. ففيما يخص قطعتي القرويين فإنهما من رواية يونس بن بكير. أما ابن هشام فقد روى كتابه عن ابن إسحاق بواسطة زياد بن عبد الله البكّائي كما ذكر أعلاه. وأما قطعة دمشق فهي من رواية محمد بن سلمة الحرّاني عن ابن إسحاق. وقد يجد القارئ اختلافا في تفاصيل أو كلمات تقديم وتأخير إذا ما حاول المقارنة بين القطع الفاسية والدمشقية. أما فيما يخصّ تاريخ القطع المكتشفة في القرويين أو في دمشق فإنهما ترجعان إلى النصف الثاني من القرن الخامس للهجرة. وقد تمت ترجمة سيرة ابن =

والجدير بالملاحظة أن ابن إسحاق لم يستعمل لفظ سيرة كما أن ابن هشام لم يستعمل لفظ تهذيب. واللفظ المستعمل طوال القرنين الأولين للهجرة والذي يعبّر به عن السيرة هو لفظ المغازي. وقد أكّد هذا القول المستشرق الإنجليزي مارتان هندز Martin Hinds (ت1988م) وذكر أن أول من استعمل لفظ سيرة هو ابن هشام. ولكن لم يلْبث أن تلقَّى هذا الرأي ردودا من قبل العلماء مؤكدين أن لفظ سيرة استعمل قبل ابن إسحاق، فقد ظهر عند ابن شهاب الزهري (124هـ) شيخ ابن إسحاق، وأن المغازي هي على العموم عنصر من عناصر السيرة.

إن تهذيب ابن هشام لسيرة ابن إسحاق هو الذي كان موضع عناية الناس واهتمامهم بها. وقد حدّد ابن هشام نهجه[1] في تناوله لهذه السيرة في مقدمة كتابه، فقال: «وأنا إن شاء الله مبتدئ هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم، ومَن وَلَد رسول الله ﷺ مِن ولده وأولادهم لأصلابهم، الأول فالأوّل، من إسماعيل إلى رسول الله ﷺ، وما يعرض من حديثهم، وتاركٌ ذكرَ غيرهم من ولد إسماعيل، على هذه الجهة للاختصار، إلى حديث سيرة رسول الله ﷺ، وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب، مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر، ولا نزل فيه من القرآن شيء، وليس سبباً لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيرا له ولا شاهدا عليه، لما ذكرت من الاختصار، وأشعارا ذكرها لم أر أحدًا من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يشنع الحديث به،

إسحاق إلى الفارسية في القرن السابع للهجرة، وتوجد نسخ عديدة منها محفوظة في مختلف خزائن الكتب العالمية كباريز ولندن وغيرهما. وقد لخص المستشرق الإنجليزي غليوم مخطوطة القرويين وترجمها إلى اللغة الإنجليزية.

(1) التزم ابن هشام جانب الأمانة في تهذيبه بحيث إنه لم يبدّل كلمة واحدة، ولم يزد كلمة لبيان الخطأ أو شرح الغامض أو معارضة الروايات إلاّ صدّرها بقوله: قال ابن هشام.... كما هو أعلاه.

وبعض يسوء بعضَ الناس ذكرُه، وبعض لم يقرّ لنا البكّائي[1] بروايته، ومستقص إن شاء الله تعالى ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له والعلم به»[2].

لقد تناول ابن هشام جوانب سيرة ابن إسحاق بكثير من التحرير والاختصار والإضافة والنقد أحيانا، والمعارضة بروايات أُخَرَ لغيره من العلماء، وهي المكونات الأساسية لمفهوم لفظ التهذيب الذي أطلقه العلماء فيما بعد على عمل ابن هشام. وقد ذكر المؤلف أسباب هذا الحذف والاختصار كاعتبار بعض النصوص غير ضرورية للسيرة، وقد يعني بذلك القسم الأول من السيرة الذي هو المبتدأ الذي يتناول التاريخ من آدم والذي يروي فيه ابن هشام استنادا على الإسرائيليات والأساطير. ومن أسباب ابن هشام في الحذف أن يكون الشعر غير معروف عند أهل العلم بالشعر، أو كان يشكّ في مبلغ روايتها من الصحّة. فقد ثبت بعد اكتشاف ما بقي من عمل ابن إسحاق أن ابن هشام وإن حالفه الصواب في رفضه لما نسب لآدم من أشعار[3] فقد أخطأ في حذف أشعار مهمّة بالنسبة للباحثين في قديم

---

(1) حتى رواية البكّائي لم تصل إلينا في شكلها الأوّل بل نالها تعديل ابن هشام واختصاره. وقد يبدو أن ابن هشام صادف أمامه عندما أراد تهذيب **السيرة** نصّ رواية البكّائي مكتوبا، ولا ندري كيف أخذه عن البكّائي، هل بطريق السماع والرواية أم بطريق الوجادة والإجازة. انظر مقدمة سهيل زكّار لتحقيق **سيرة ابن إسحاق**.

(2) **سيرة ابن هشام**، ص4، تحقيق مصطفى السقا وآخرين.

(3) قد نسبت لآدم أشعار بالعربية. وقد خطّأ هذا القول أبو العلاء المعرّي (449هـ) في كتابه «**رسالة الغفران**» حينما التقى ابن القارح آدم في الجنة، فقال له: يا أبانا لقد قلت شعرا لما نزلت إلى الأرض. فقال: أنا لم أقل شعرا بالعربية، فكان لساني السرياني أما العربية فقد تكلمتها في الجنة. ومقصد أبي العلاء هو الحديث النبوي الشريف: قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «أحِبُّوا العرب لثلاث: لأنني عربي، ولأن القرآن عربي، ولأن كلام أهل الجنة عربي». انظر **رسالة الغفراء** لأبي العلاء المعري.

الشعر العربي. وقد رأى المحققان لسيرة ابن إسحاق أنه كان بوسع الرجل أن يدع ذلك لعلماء الشعر ولا يستبقهم بحذف وتعديل بداعي الاختصار[1].

وقد نشر حميد الله (2002م) قطعا شعرية تدارك بها بعض ما فات الذي يمارس الشعر العربي من النواحي اللغوية أو الأدبية أو التاريخية والاجتماعية.

لم يقتصر حذف واختصار ابن هشام على ما اعتبره من الإسرائيليات والنصرانيات التي تسربت إلى الآداب العربية وعلى الأشعار التي شك في نسبتها إلى أصحابها، بل امتد ذلك إلى كثير من الأخبار التي اعتبرها أساطير، كتكلم التي نسبت إلى الرسول قبل البعثة. وقد حذف حتى الأخبار التي تعد مطالب مهمّةً في تاريخ التعليم في الإسلام كحديث يونس بن بكير عن عمر بن ذرّ، عن مجاهد، قال: كان إذا نزل القرآن على رسول الله ﷺ قرأه على الرجال ثم على النساء[2].

والخلاصة أن سيرة ابن إسحاق هي العمدة لكلّ الذين كتبوا في حياة الرسول ﷺ، وأن تهذيب ابن هشام هو النُموذج الأول والمثل الأعلى لكلّ من ألف أو صنّف أو هذّب أو شرح أو اختصر أو استدرك أو نظم كتابا من كتب السيرة. وتبقى شخصية ابن إسحاق المُطَّلِبِي مثالا يحتذى في السلوك والأخلاق والصدق، فهو ثقة بالإجماع. أما ما جاء في نزاعه مع بعض معاصريه والمعاصرة حِجَابٌ كما يقول القدماء، فإنه يدخل في ظروف الخلاف المألوف بين أبناء الحرفة الواحدة في ميدان من ميادين

(1) يقول حميد الله: كانت هناك أشعار كثيرة في أصل الكتاب حذفها ابن هشام على أساس أنه لا يصحّ انتسابها إلى من نسبها ابن إسحاق إليهم. ونحن لا نخالف ابن هشام في نقده العلمي، ولكن نقول: لو لم تكن هذه الأشعار للعصر النبويّ، لا يخالف كذلك أنها لا تتأخّر عن عصر ابن إسحاق، أي أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي. فكل من يشتغل بآداب ذلك العصر يتأسف على ما فعل ابن هشام من حذفها. سيرة ابن هشام: المقدمة، حميد الله، 1976م.

(2) سيرة ابن إسحاق، ص128، حميد الله.

المعرفة. ولعلّ النفرة بين هشام بن عروة بن الزبير والإمام مالك وبين ابن إسحاق قد تكون نتيجة الخلاف في الفرق بين الكتابة الحديثية[1] التي تعتمد الدقة والإيجاز وبين الحكاية التاريخية التي تلتزم الحرية في التعبير وهو ما تمسّك به ابن إسحاق في السيرة. وكان طبيعيا أن ينظر الإمام مالك إلى كتابة ابن إسحاق نظرة يشوبها الشكّ وتلفّها الريبة. وبالرغم من هذا الخلاف فإن ابن إسحاق لُقب بأمير المؤمنين في الحديث قبل البخاري، لأنه كان حجة ثبْتًا، فإنه استمر إلى اليوم أمير المؤمنين والمؤلفين في السيرة كما بقي ابن هشام المهذب الأول لسيرته النموذج الأعلى لكلّ من ألف بعده في هذا الموضوع.

(1) ومع ذلك يقول عبد الله ابن عدّي الجرجاني (365هـ) في ابن إسحاق: «وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يُتَخَلَّفْ عنه في الرواية عند الثقات والأئمة، وهو لا بأس به». **الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة**، لابن عدّي. وقال الإمام البخاري: «لم أجد أحدا يتهم ابن إسحاق». **التاريخ الكبير**، ص12، باب المحمّدين.

ابن عبد البر وكتابه «التمهيد»

بشار عواد معروف[1]

ابن عبد البر

ولد أبو عمر يوسُف[2] بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَريُّ في يوم الجُمعة والإمام يخطب لخمس بقين من ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مئة (29 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 978م) بقُرطبة من بلاد الأندَلُس من أسرة عربية صَلِيبة تنتمي إلى تَيْم الله بن النَّمِر بن قاسِط استوطنت قُرطبة.

---

(1) العالم الخبير في علم المخطوطات، وعضو مجلس خبراء مركز المخطوطات الإسلامية بمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

(2) ترجمته في: **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم 302، و**جذوة المقتبس** للحميدي، ص544 (875) بتحقيقنا، و**ترتيب المدارك** للقاضي عياض 127/8، و**الصلة** لابن بشكوال 326/2-328 (1501) بتحقيقنا، و**بغية الملتمس** للضبي (1442)، و**وفيات الأعيان** لابن خلكان 66/7، والذهبي في كتبه: **تاريخ الإسلام** 199/10، و**سير أعلام النبلاء** 153/18، و**العبر** 255/3، و**المشتبه** 117، و**تذكرة الحفاظ** 1128/3، و**دول الإسلام** 273/1، و**مرآة الجنان** لليافعي 89/3، و**البداية والنهاية** لابن كثير 104/12، و**الديباج المذهب** لابن فرحون 367/2، و**طبقات الحفاظ** للسيوطي 432، و**شذرات الذهب** لابن العماد 314/3. وكتب الدكتور ليث سعود الجاسم «**ابن عبد البر وجهوده في التاريخ**» طبع في مصر (ط2) سنة 1988م، ولصديقنا العالم التونسي المجوِّد الدكتور طه بن علي بوسريح رسالة دكتوراه في «**المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد**» أجاد فيها، نشرتها دار ابن حزم سنة 2008م، وله أيضًا: «**مصادر الحافظ ابن عبد البر الأندلسي**» نشرته دار المدار الإسلامي بليبيا سنة 2007م أجاد فيه وأفاد.

وقد ترجمَ ابنُ الأبار لجده محمد بن عبد البر فقال: «كان من العُبّاد المُنقطعين المعروفين بالتهجُّد المُبرزين فيه، من أصحاب يحيى بن مُجاهد، وتوفي قبل ابنه عبد الله بسبعة أشهر وهو ابن ثمانين سنة، وكانت وفاة عبد الله ـ فيما قرأتُ بخط أبي عُمر ـ سنة ثمانين وثلاث مئة»[1].

ووالده عبد الله[2] بن محمد كان من فُقهاء المالكية، ولد سنة 330هـ، وسمع الحديث وهو لـمّا يَزَل في الثامنة من عُمره من أحمد بن دُحَيْم بن خليل بن عبد الجبار بن حرب المتوفى بطاعون سنة 338هـ، وكان أحمد هذا ممن رحلَ إلى المشرق سنة 315هـ ودخل العراقَ وسمع من شيوخه[3]. كما سمع من أحمد من مُطَرِّف بن عبد الرحمن بن قاسم المعروف بابن المَشّاط المتوفى سنة 352هـ[4]، وأحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصَّدَفي المتوفى سنة 350هـ[5]، وغيرهم. ولزم الفقيه أبا إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مَسَرَّة المتوفى سنة 352هـ، «وكان حافظًا للفقه على مذهب مالك وأصحابه متقدمًا فيه، مشاورًا في الأحكام صدرًا في الفتيا»[6]، وتوفي

(1) التكملة لكتاب الصلة 28/2 (1030) بتحقيقنا.

(2) ترجمته في: جذوة المقتبس للحميدي، ص368 (539)، وترتيب المدارك للقاضي عياض 299/6، والصلة لابن بشكوال (547)، وبغية الملتمس للضبي (889)، وتاريخ الإسلام للذهبي 480/8، والوافي للصفدي 489/17، والشذرات لابن العماد 316/3.

(3) ترجمته في أخبار الفقهاء للخشني (31)، وتاريخ ابن الفرضي 78/1 (110)، وترتيب المدارك للقاضي عياض 120/6، وتاريخ الإسلام 712/7، والديباج المذهب لابن فرحون 171/1.

(4) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي 89/1 (141)، وتاريخ الإسلام 41/8.

(5) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي 88/1 (140)، ومعجم الأدباء لياقوت 268/1، وتاريخ الإسلام 883/7، وسير أعلام النبلاء 104/16، والوافي للصفدي 389/6.

(6) تاريخ ابن الفرضي 125/1 (233)، وله ترجمة في ترتيب المدارك 126/6، وبغية الملتمس (551)، وتاريخ الإسلام 41/8، وسير أعلام النبلاء 80/16، 107، والديباج المذهب 296/1.

عبد الله سنة 380هـ عن خمسين سنة، ومع ذلك لم يسمع أبو عُمر بن عبد البر من أبيه شيئًا.

على أنه بدأ بطلب العلم قبل التِّسْعين وثلاث مئة[1]، أي وهو في العشرين من عمره تقريبًا، فأدرك كبار المشايخ، فسمع من أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى التُّجِيبي المعروف بابن الزَّيّات (314-390هـ)[2] الذي كان قد رحل إلى المشرق رحلتين دخل فيهما العراق فسمع ببغداد على جلة من المشايخ، وأخذَ بالبصرة «سُنَن» أبي داود عن أبي بكر محمد بن بكر بن محمد البصري التَّمّار المعروف بابن داسةَ المتوفى سنة 346هـ، فأخذ عنه ابنُ عبد البر هذه الرِّواية. كما حدثه ابن الزَّيّات عن إسماعيل بن محمد الصَّفّار، وحَدَّثه بـ«الناسخ والمنسوخ» لأبي داود عن أبي بكر النجاد، وناولَهُ «مسند» الإمام أحمد بن حنبل بروايته عن ابن مالك القطيعي[3].

وأكثر ابنُ عبد البر من الرواية عن شيخه أبي القاسم خَلَف بن القاسم بن سَهْل بن محمد بن يونس الأزدي المعروف بابن الدَّبّاغ (325-393هـ)[4]، وهو ممن سمع ببلده، ثم رحل إلى المشرق سنة 345هـ فتردد هناك نحو خمس عشرة سنة، فسمع بمصر والشام ومكة، قال الحُميدي: «روى عنه شيخنا أبو عمر بن عبد الله

---

(1) سير أعلام النبلاء 154/18 وفيه أنه بدأ بطلب العلم بعد التسعين، ولا يستقيم إذ توفي شيخه عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن سنة 390هـ، وذكر تحملًا عن شيخه عيسى بن سعيد بن سعدان سنة 388هـ (التمهيد 609/5).

(2) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي 332/1 (755) ، وبغية الملتمس للضبي (882) ، وتاريخ الإسلام 663/8.

(3) سير أعلام النبلاء 154/18.

(4) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي 197/1 (415) ، وجذوة المقتبس للحميدي (423) ، وتاريخ دمشق لابن عساكر 17/13-15، وبغية الملتمس (717) ، وتاريخ الإسلام 726/8.

الحافظ فأكثر، وكان لا يقدِّم عليه من شيوخه أحدًا، وذكره لنا فقال: أما خلف بن سَهْل الحافظ فشيخٌ لنا وشيخٌ لشيوخنا أبي الوليد ابن الفَرَضي وغيره، كتبَ بالمشرق عن نحو ثلاث مئة رجل، وكان من أعلم الناس برجال الحديث وأكتبِهم له وأجمعِهم لذلك، وللتواريخ والتفاسير، ولم يكن له بصرٌ بالرأي، يُعرف بابن الدَّبّاغ، وهو محدِّث الأندلس في وقته»[1].

وممن أكثر عنهم ابن عبد البر شيخه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد الجُهَنيّ (310-395هـ)[2]، وهو ممن رحل إلى المشرق سنة 342هـ فسمع من مجموعة من علمائه، فأخذَ ابن عبد البر عنه تصنيف عبد الله بن عبد الحكم[3]، وغيره، قال ابن بَشْكُوال: «حدث عنه من كِبار العلماء: أبو الوليد ابن الفَرَضي، والقاضي أبو المطرف بن فُطَيْس، وأبو عُمر بن عبد البر، وأبو عُمر ابن الحذّاء، والخولانيُّ، والقُبّشيُّ، وغيرُهم كثير»[4].

ومن شيوخه الذين أكثر عنهم: شيخه عبد الوارث بن سفيان بن جَبْرون بن سُليمان (317-395هـ)[5]، وقد أخذ عنه ابن عبد البر علم قاسم بن أصبغ البيّاني، إذ كان هذا الشيخ قد بدأ بطلب العلم على قاسم بن أصبغ منذ سنة 333هـ وسمعَ منه أكثر رواياته، فكان أوثق الناس فيه وأكثرهم مُلازمة له، قال الحُميدي: «روى عنه أبو عُمر

---

(1) جذوة المقتبس، ص305.

(2) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي 334/1 (757) وهي ترجمة مختصرة، وجذوة المقتبس، ص531، وترتيب المدارك 209/7، والصلة لابن بشكوال 331/1 (557) ، وتاريخ الإسلام 751/8.

(3) سير أعلام النبلاء 155/18.

(4) الصلة 333/1.

(5) ترجمته في جذوة المقتبس (670) ، والصلة لابن بشكوال 482/1 (817) ، وبغية الملتمس (1132) ، وإكمال الإكمال لابن نقطة 456/2، وتاريخ الإسلام 752/8، والسير 84/17، والعبر 59/3.

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري الحافظ وأثنى عليه، وقال: كان من ألزم النّاس لأبي محمد قاسم بن أصبغ ومن أشهر أهل قُرطبة بصُحبته حتى يقال: إنَّه قلّما فاته شيءٌ مما قُرِئ عليه... قال أبو عُمر: ورأيتُ كثيرًا من أصول قاسم بن أصبغ، فرأيتُ سماعَهُ في جميعها، وحَدَّث بعلم جم»[1].

وذكر الحُميدي عن ابن عبد البر أنَّهُ قرأ عليه «مصنف» أبي محمد قاسم بن أصبغ في السُّنَن، وقرأ عليه «المعارف» لابن قُتيبة و«شرح غريب الحديث» له[2].

وأكثر ابن عبد البر الرواية عن شيخه أبي عُمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن شريعة اللَّخْمي المعروف بابن الباجي (332-396هـ)[3] فقد أخذ عنه جُملة من المصنَّفات من أشهرها «مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة، فقد قال: «قرأتُه من أوله إلى آخره على أبي عمر أحمد بن عبد الله الباجي، وحدثني به عن أبيه الراوية أبي محمد الباجي»[4]، وقال: «كان من أهل العلم والفَضْل، وله رحلة إلى المشرق لقي فيها جلة من أهل العلم كتب عنهم»[5]. وقال الحُميدي: «أخبرنا أبو عمر بن عبد البر قال: قرأتُ على أبي عُمر أحمد بن عبد الله الباجي كتاب «المنتقى» لأبي محمد بن الجارود، أخبرني به عن أبيه، عن الحسن بن عبد الله الزُّبَيْدي، عن ابن الجارود، وكتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن الجارود، وكتاب «أبي حنيفة» لابن الجارود، وكتاب «الآحاد» لابن الجارود، وكلها بهذا الإسناد»[6].

---

(1) جذوة المقتبس، ص428.

(2) المصدر السابق، ص429.

(3) ترجمته في: إكمال ابن ماكولا 467/1، وجذوة المقتبس، ص186، وترتيب المدارك 107/7، والصلة لابن بشكوال (15) ، وتاريخ الإسلام 760/8، والسير 74/17، وتذكرة الحفاظ 1058/3، والديباج المذهب 234/1 وغيرها.

(4) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص172 (بتحقيقنا).

(5) المصدر السابق، ص173.

(6) جذوة المقتبس، ص187.

وأخذ ابن عبد البر عن شيخه أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن ضيفون بن مروان اللَّخْمي الحَدَّاد القُرطبي الرُّصافي (302-394هـ)[1] أحاديث الزَّعْفراني بسماعه من ابن الأعرابي، عنه. وقرأ عليه «تفسير» محمد بن سنجر وهو مجلدات كثيرة[2].

كما أكثر الرواية عن شيخه أبي عُثمان سعيد بن نَصْر بن أبي الفَتْح (315-395هـ)[3]، قال الحُميدي: روى عنه... والفقيه الحافظ أبو عُمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، فذكره وأثنى عليه، وقال: سعيد بن نصر يُعرف بابن أبي الفتح، كان أبوه من كبار موالي عبد الرحمن الناصر المقدمين عنده... أخبرنا أبو عثمان سعيد بن نصر بكتاب «المُجْتَبَى» لقاسم بن أصبغ، عن قاسم»[4].

وأخذ ابن عبد البر عن جملة كبيرة من الشيوخ في بلاد الأندلس، لكنه لم يرحل خارجها في طلب العلم، واكتفى بإجازات حصل عليها من بعض متعيني الرواة منهم[5]: عُبيد الله بن محمد بن أحمد بن جعفر، أبو القاسم السَّقَطي (ت406هـ)[6]، وعبد الغني بن سعيد المصري (ت409هـ)[7]، وأبو الفتح إبراهيم

---

(1) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي 142/2 (1391) ، وجذوة المقتبس، ص106 (99)، وبغية الملتمس (199)، وتاريخ الإسلام 742/8، وسير أعلام النبلاء 56/17، والعبر 57/3، ونفح الطيب للمقري 237/2، وشذرات الذهب 144/3.

(2) سير أعلام النبلاء 154/18.

(3) ترجمته في جذوة المقتبس 338 (486) ، والصلة لابن بشكوال (467ب) ، وبغية الملتمس (803) ، وتاريخ الإسلام 750/8، وسير أعلام النبلاء 80/17.

(4) جذوة المقتبس، ص338-339.

(5) الصلة 326/2 (1501).

(6) ترجمته في التاريخ المجدد لابن النجار 2/الترجمة 355، وتاريخ الإسلام 106/6.

(7) تنظر مصادر ترجمته في مقدمة كتابه «المؤتلف والمختلف» الذي حققه تلميذاي مثنى الشمري وقيس التميمي، ونشرته دار الغرب الإسلامي.

بن عليّ بن إبراهيم بن الحسين بن سَيْبُخت البغدادي الكاتب (ت394هـ)[1]، وأبو جعفر أحمد بن نصر الأزدي الداودي المالكي الفقيه نزيل تِلِمْسان (ت402هـ)[2]، وأبو ذر عبد بن أحمد الهَرَوي (ت434هـ) راوي صحيح البخاري عن ابن حَمُّوية والمُسْتملي والكُشْميهَني[3]، وأبو محمد عبد الرحمن ابن عمر بن محمد التُّجِيبي المصريّ المعروف بابن النَّحاس (ت416هـ)[4].

وإنَّ الفهرس الذي صنعناه لشيوخه في المجلد السابع عشر هو المُبَيِّن عن شيوخه الذين أكثر عنهم في «التمهيد»، والمقل عنهم، فلا حاجة إلى أكثر مما ذكرناه في هذه الترجمة المختصرة.

وقد بيّن صديقنا العالم التونسي الشيخ الدكتور طه بن علي بوسريح في دراسته الماتعة عن «**المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد**» أبرز أسانيد ابن عبد البر المشهورة فيه[5]، كما تناول في دراسةٍ له أخرى أبرز مصادره[6]، مما لا يحتاج بعد هذا الجهد المحمود من إعادة ذكر لمثل هذه الأمور.

وأرى من المفيد في نهاية هذه الترجمة المختصرة المعتصرة أن أنقل آراء العُلماء في ابن عبد البر وكتابه «**التمهيد**» على مدى العصور، فهي المنبئة عن منزلته التي احتلها بين عُلماء عصره، والمكانة المتميزة التي حَظِي بها كتابه «**التمهيد**».

---

(1) ترجمته في تاريخ الخطيب 54/7، وتاريخ الإسلام 737/8.
(2) ترجمته في تاريخ الإسلام 41/9، والديباج المذهب 165/1-166.
(3) ترجمته مشهورة، فينظر تاريخ الخطيب 456/12، وتاريخ الإسلام 540/9، وسير أعلام النبلاء 554/17.
(4) ترجمته في تاريخ الإسلام 270/9.
(5) ينظر كتابه المذكور، ص32-44.
(6) ينظر كتابه: «مصادر الحافظ ابن عبد البر الأندلسي».

وأول ما نستشهدُ به رأي رفيقه ومُحِبّه العلامة أبي محمد عليّ بن أحمد بن حَزْم الأندلسي الظاهري (ت456هـ)، والذي توثقت عُرى الأُلفة والصداقة والمحبة بينه وبين ابن عبد البر الذي بدأ حياته أثريًا ظاهريَّ الهَوَى، ثم تحوّل مالكيًا مع ميل ظاهر إلى فقه الإمام الشافعي في مسائل[1]، ومع ذلك لم تتأثر هذه العلاقة الحميمة، فكان ابن حَزْم ينقل عن ابن عبد البر في كتابه العظيم «**المحلى**» على الرغم من أنه توفي قبله[2]، وقال عنه في رسالته في «**فَضْل الأندلس وذكر رجالها**» التي نقلها المَقّرِي في «**نفح الطيب**»، قال: «ومنها كتاب **التَّمهيد** لصاحبنا أبي عُمر يوسف بن عبد البر، وهو الآن بعدُ في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة، وهو كتاب لا أعلمُ في الكلام على فقه الحديث مثله أصلًا فكيف أحسن منه؟! ومنها كتاب **الاستذكار** وهو اختصار **التمهيد** المذكور. ولصاحبنا أبي عُمر بن عبد البر المذكور كُتُب لا مثيل لها: منها كتابه المسمى «**الكافي في الفقه على مذهب مالك وأصحابه**»، خمسة عَشَر كتابًا اقتصر فيه على ما بالمفتي الحاجة إليه، وبوَّبه، وقَرَّبه، فصار مُغنيًا عن التصنيفات الطوال في معناه. ومنها: كتابه في الصحابة ليس لأحد من المتقدمين مثله على كثرة ما صنَّفوا في ذلك... إلخ»[3].

وقال أبو عبد الله محمد بن فُتُوح الحُميدي (ت488هـ): «فقيه حافظ مُكثر، عالم بالقراءات، وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، كثير الشيوخ... وألَّف مما جمع تواليف نافعة سارت عنه... ومن مجموعاته كتاب «**التمهيد** لما

---

(1) **سير أعلام النبلاء** 157/18.

(2) ينظر: **المحلى** 388/4، 449 و12/6، 221، 482 و55/7، 319 و163/8، 480، 589، 605 و117/9، 357 و88/10، 89، 247 و482/12، 501 و25/14... إلخ (بتحقيقنا).

(3) **نفح الطيب** 169/3-170.

في الموطأ من المعاني والأسانيد» سبعون جزءًا، قال لنا أبو محمد علي بن أحمد: وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسَنَ منه!»(1).

وقال الحافظ الكبير أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّانيّ الجَيّانيّ (ت498هـ): «لم يكن أحدٌ ببلدنا في الحديث مثل قاسم بن محمد وأحمد بن خالد الجَبّاب». ثم قال أبو علي: «ولم يكن ابنُ عبد البر بدونهما، ولا متخلفًا عنهما، وكان من النَّمِرِ بن قاسط، طلبَ وتقدّم، ولزم أبا عمر أحمدَ بنَ عبد الملك الفقيه، ولزم أبا الوليد ابن الفَرَضي، ودأب في طلب الحديث، وافْتَنَّ به، وبرعَ براعة فاقَ بها من تَقَدَّمه من رجال الأندلس، وكان مع تَقَدُّمه في علم الأثر وَبَصَرِهِ بالفقه والمعاني له بَسطةٌ كبيرةٌ في علم النَّسَب والأخبار»(2).

وذكر ابن بشكوال أنه قرأ بخط صاحبه أبي الوليد يوسف بن عبد العزيز المعروف بابن الدَّبّاغ الأُنْدي (ت546هـ) أنَّه سمعَ القاضي الصدفي أبا علي الحُسين بن محمد بن فيُّره (ت514هـ) شيخَهُ يقول: إنه سَمِعَ القاضي الإمام أبا الوليد سُليمان بن خَلَف الباجيّ الأندلسيّ (ت474هـ) يقول: «لم يكن بالأندلس مثل أبي عُمر بن عبد البر في الحديث»(3).

وذكر ابن بشكوال أيضًا أنَّ أبا بكر محمد بن خَلَف بن سُليمان بن فتّحون (ت520هـ) كتبَ إليه بخطّه أنَّه سمعَ أبا عليّ الصَّدَفيَّ يقول: «سمعتُ القاضي أبا الوليد الباجي وقد جَرَى ذكر أبي عمر بن عبد البر عنده فقال: أبو عُمر أحفظ أهل المغرب»(4).

---

(1) جذوة المقتبس (ص544-545).

(2) سير أعلام النبلاء 156/18.

(3) الصلة 326/2-327.

(4) المصدر السابق 327/2.

وقال القاضي عياض (ت544هـ): «شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان بها لسُنَّةٍ مَشْهورة»[1].

وقال أيضًا: «ألّف أبو عُمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على **الموطأ** كتاب **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** وهو عشرون مجلدًا، وهو كتاب لم يصنع أحدٌ مثله في طريقته»[2].

وقال ابن بشكوال (ت578هـ): «إمام عصره، وواحد دهره... ألّف في **الموطأ** كتبًا مفيدة منها كتاب **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ورتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله، وهو سبعون جزءًا»[3].

وذكر ابن خَلِّكان (ت681هـ) أنَّه كان «إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما»[4].

وقال الإمام شمس الدين الذهبي (ت748هـ): «الإمام العلّامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام... صاحب التصانيف الفائقة... كان إمامًا دَيِّنًا، ثِقة، مُتْقِنًا، علامةً، مُتَبَحِّرًا، صاحِبَ سُنة واتباع، وكان أولًا أثريًّا ظاهريًّا فيما قيل، ثم تحول مالكيًّا مَعَ مَيْلٍ بيِّنٍ إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا يُنكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رُتبة الأئمة المجتهدين، ومن نَظَرَ في مُصَنَّفاته، بانَ له مَنزِلَتُهُ من سعة العلم، وقُوةِ الفهم، وسَيلان الذهن، وكُلُّ أحدٍ يُؤخذ من قوله ويترَكُ إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمامٌ في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننّسى محاسنه، ونُغطي معارفه، بل نَستغفرُ له، ونَعتَذِرُ عنه»[5].

---

(1) **ترتيب المدارك** 127/8.

(2) المصدر السابق 129/8.

(3) **الصلة** 327/2.

(4) **وفيات الأعيان** 66/7 (ط. إحسان عباس).

(5) **سير أعلام النبلاء** 153/18-157.

وقال أيضًا: «وكان موفقًا في التأليف، مُعانًا عليه، ونفعَ اللهُ بتواليفه، وكانَ مع تقدّمه في عِلْم الأثر وبَصَره في الفقه ومعاني الحديث له بَسْطة كبيرة في علم النَّسَب والخبر... كان حافظ المغرب في زمانه»[1].

وفاته

رحل ابن عبد البر عن وطنه قُرطبة فكان في غرب الأندلس مدة، ثم تحوّل إلى شرقها وسكنَ دانية وبَلَنْسية وشاطِبَةَ، وبها كانت وفاتُه في آخر ربيع الآخر، ودفن يوم الجمعة لصلاة العصر من سنة ثلاث وستين وأربع مئة (الموافق لليوم الرابع من شهر آذار/مارس سنة 1071م) فعُمِّرَ خمسًا وتسعين سنة هجرية أو ثلاثًا وتسعين سنة شمسية، رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى وأسكنه فسيحَ جنانه جراء ما قدّم من خدمات جُلّى لأمة الإسلام.

لقد أقمنا تحقيق **التمهيد** -بحمد الله ومنه- استنادًا إلى أكثر النسخ الخطية المعروفة في خزائن الكتب بالخافقين من البلاد المغربية، والمصرية، والشامية، والعراق، وتركيا وغيرها.

إبرازات التمهيد

وقد تبين لنا، بما لا يقبل الشك، أن ابن عبد البر ألّف «**التمهيد**» أولًا مسودةً، ونُسخت عن هذه المسودة العديد من النسخ، بل أكثر النسخ المتوفرة في المغرب وبلاد الشام والعراق منها. ثم أعاد تبييض الكتاب، فزاد فيه زيادات كثيرة جدًا، وحذف مما كَتَبَ في المسودة بعض ما رآه غير مناسب، أو هو مما أَشبع القولَ فيه في المبيضة (الإبرازة الأخيرة)، فصار المذكور في الإبرازة الأولى في بعض الأحيان مكررًا.

---

(1) المصدر السابق 18/158-159.

وهذه الحقيقة لم ينتبه إليها جميع مَن نشر الكتاب سابقًا، وفي مقدمتهم السادة الفضلاء محققو الطبعة المغربية الصادرة عن وزارة الأوقاف، فقد قال محقق المجلد الثالث منه في مقدمته: «كل نسخة يوجد فيها بتر، إما في أولها أو في وسطها أو في آخرها... وهناك صعوبة أخرى تعترض المحقق، وهي أنه يوجد في بعض النسخ ما ليس في الأخرى».

وقال الشيخ الفاضل سعيد أحمد أعراب في تقديمه للمجلد الرابع: «وأولُ ما يلاحظ القارئ لهذه النسخ الخطية اختلاف أجزائها، ثم كثرة الفروق بينها في الكلمات والجمل، وما يوجد في بعضها من زيادات تصل أحيانًا إلى صفحة أو أكثر، وهو أمر لا نجد له تفسيرًا، إلا أنَّ المؤلف الذي عاش مع هذا الكتاب ثلاثين حجةً أو تزيد، قد حوَّر كثيرًا من عباراته، وأضاف إليه إضافات، ومن الطبيعي أن تختلف نسخه، كما تختلف طبعات الكتاب الواحد في عصرنا اليوم». وهذه إلماحةٌ جيدة من هذا الشيخ الذي يُعدُّ -فيما أرى- أفضل المحققين الذين تصدّوا لهذا الكتاب على ما اعتوَرَ منهج التحقيق المتبع فيه من نقص، فقد اختار «طريقة التلفيق بين النسخ، لعدم وجود أصلٍ صحيح يمكن الاعتماد عليه» فيما ظنَّ، وهي طريقة غير محمودة عند وجود إبرازتين للكتاب الواحد، إذ يتعين اعتماد الإبرازة الأخيرة منه.

ونسخة كوبريلي هي الممثلة للإبرازة الأخيرة، وكذا بعض المجلدات المفردة التي أشرنا إليها عند كلامنا على النسخ المعتمدة في التحقيق من هذه المقدمة.

ومن **أمثلة الفروق الكبيرة بين الإبرازتين الأولى والثانية**: أن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان قد كتب في صدر كتابه ترجمةً وسيعةً للإمام مالك بن أنس، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم رأى بعد ذلك حذْفَها ونقلها إلى كتابه «**الانتقاء في فضل الثلاثة الفقهاء**»، فقد جاء في حاشية الورقة (12 أ) من الأصل ما يأتي:

«كان أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بوّب بعد هذا في صدر هذا الديوان بابًا ذَكَر فيه فضائل مالك وتوقيه في النقل، وجملةً من سِيَره وإمامته في الدين، فلما أَلَّف كتاب **الانتقاء في فضل الثلاثة الفقهاء**، نقل ذلك الباب إليه، وأزاله عن التمهيد، فلذلك سقط ذلك الباب من هذه النسخة وأكثر النسخ، وبقيت الإحالةُ عليه في هذا الموضع».

قلتُ: بقي هذا الباب في نسختَي (ق) و(ف1) كونهما من الإبرازة الأولى، ومع ذلك بقي في طبعة وزارة الأوقاف، وفي الطبعة التي جُمِعَتْ فيها شروح الموطأ، والتي نشرها مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، مما يدلُّ على عدم إدراكهم لهذا الأمر، وعدم التزامهم بتحقيق رغبات المؤلف على الرغم من الإشارة المذكورة في نُسخة الأصل.

وقد حذف ابن عبد البر فقرات كثيرة، إما بسبب أنه جاء ببديل عنها، وإما أنه وجدها غير خادمة لبحثه، من ذلك مثلًا لا حصرًا حذفه لحديث أُبَيّ بن كعب في تمهيد الحديث السادس لزيد بن أسلم (70/3) حيث جاء في الإبرازة الأولى:

«وفي حديث أُبي بن كعب عن النبي ﷺ، أنه قرأ بسورة من الطُّوَل، ثم ركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، ثم قام إلى الثانية فقرأ بسورة من الطول، ثم ركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، ثم جلس كما يدعو، ثم انجلى كسوفها. وقد يحتمل أن يكون قوله: «سورة من الطول» في تقديره، والظاهر فيه الجهر والله أعلم، ولكنه حديث يدور على أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أُبِيّ، وقد تُكُلِّم في هذا الإسناد». قلنا: ولا يصح هذا مع قوله بعده: «وسفيان بن حسين في الزهري ليس بالقوي إلخ» فهو يتكلم على الحديث الذي قبله، فكأن المصنف كتبه ثم حذفه بعدُ في النشرة الأخيرة حيث لم يرد في ك2.

ومنه ما جاء في تمهيد الحديث السابع لزيد بن أسلم (111/3) «وحدَّثنا عبدُ الله بن محمد بن يوسف، قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدَّثنا شيبان بن عبد الله بن شيبان، قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، قال: حدَّثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، قال: حدَّثنا ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن جابر بن سمرة، أنَّ أعرابيًا أتى النبيَّ ﷺ فقال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم». قال: أصلِّي في مباركها؟ قال: «لا». قال: أتوضَّأ من لحوم الغنم؟ قال: «لا». قال: أصلِّي في مرابِضها؟ قال: «نعم».

وهذا النص ليس في ك2 ولا النسخ الأخرى فعُلم أنه مما حذفه المؤلف، وفي إسناده اختلاف بيِّن، فقد أخرجه الطبراني في **الكبير** 276/22 حديث (709)، وأبو نعيم في **معرفة الصحابة** 282/5 حديث (6678) عن محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، عن محمد بن عمران بن أبي ليلى، عن أبيه ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن يعيش الجهني يُعرف بذي الغرة.

ومنه ما جاء في تمهيد الحديث الحادي والستين لنافع عن ابن عمر (16/10) قوله: «قال أبو عُمر: سياقُ الهَدْيِ للمُتَمتِّع، لا يَمْنعهُ عندَ مالكٍ والشّافعيِّ من الإحلالِ إذا طافَ وسَعَى، ما لم يكُن قارنًا. ويَمْنعُه من ذلك عندَ أبي حَنيفةَ وأصحابِهِ. وقد ذَكَرْنا ذلك واضحًا في باب ابن شهابٍ، عن محمدِ بن عبدِ الله بن الحارثِ بن نوْفلٍ، والحمدُ لله» ولم يرد في الأصل، د 4، فظهر أن المصنف كتبها أولًا ثم حذفها بعدُ.

ومنه ما جاء في تمهيد «بابِ ذِكرِ الأخبارِ التي احتجَّ بها من أوجبَ الوُقُوفَ عنِ الشَّهادةِ لأطفالِ المُسلِمين وغيرِهِم بجنّةٍ أو نارٍ، وجعلَ جميعَهُم في مشيئةِ الجبّار» (365/11-366) حيث انفردت د2، م، ولم ترد في الأصل وبقية النسخ، والظاهر أنَّ المؤلف حذفها اكتفاء بما تقدم وهو قوله: «وحدَّثنا خلفُ بن القاسم،

قال: حدَّثنا أبو أحمد عبدُ الله بن المُفسِّرِ، قال: حدَّثنا عليُّ بن غالبٍ السكسكيُّ، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ المدينيِّ، قال: حدَّثنا سُفيانُ، عن عَمرو، سمِعَ أبا الطُّفيلِ يُحدِّثُ، عن حُذيفةَ بنِ أسيدٍ الغِفارِيِّ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يَدخُلُ الملكُ على النُّطفةِ بعدَ ما تستقِرُّ في الرَّحِم بأربعِينَ أو بخمسٍ وأربعِينَ ليلةً، فيقولُ: أي ربِّ ذَكَرٌ أو أُنثى؟ فيقولُ اللهُ تباركَ وتعالى، فيكتُبُ». قال: «ثُمَّ يكتُبُ عَملَهُ، ورِزقَهُ، وأجلَهُ، وأثَرَهُ، ثُمَّ تُطوَى الصَّحِيفةُ، فلا يُزادُ على ما فيها، ولا يُنقَصُ».

قال عليُّ بن المدينيِّ: وحدَّثنا يزِيدُ بن هارُونَ، قال: حدَّثنا منصُورُ بن حيّانَ الأسدِيُّ، قال: حدَّثنا أبو الطُّفيلِ، قال: سمِعتُ عبد الله بن مسعُودٍ يقولُ: الشَّقِيُّ من شَقِيَ في بَطنِ أُمِّهِ. قال: ففزِعتُ إلى حُذيفةَ بنِ أسِيدٍ الغِفارِيِّ، فقلتُ: إنِّي سمِعتُ عبد الله بن مسعُودٍ يقولُ: الشَّقِيُّ من شقِيَ في بطنِ أُمِّهِ. فقال: وما أنكرتَ من ذلك؟ سمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «إنَّ المرأةَ إذا حملَتْ، فأتَتْ على أربعِينَ يومًا، نزلَ إليها مَلكٌ، فإذا قَضَى اللهُ عزَّ وجلَّ في خلقِ ما في بَطنِها ما قَضَى، قال الملكُ: يا رَبِّ، أذكرٌ أم أُنثى؟ فيَقْضِي اللهُ عزَّ وجلَّ إلى المَلكِ، ويكتُبُ، ثُمَّ يقولُ: يا رَبِّ ما رِزقُهُ؟ فيَقْضِي اللهُ عزَّ وجلَّ إلى الملكِ، ويكتُبُ الملكُ، ثُمَّ يقولُ: يا ربِّ، أشَقِيٌّ أم سعِيدٌ؟ فيقضِي اللهُ عزَّ وجلَّ إلى الملكِ، فيكتُبُ الملكُ، ثُمَّ تُطوَى الصَّحِيفةُ، فتكونُ مع الملكِ إلى يوم القِيامةِ».

ومنه ما جاء في تمهيد الحديث الثالث عشر لأبي الزناد (11/419): حيث جاء في النسخة التيمورية (ت) وهي من الإبرازة الأولى: «وقال ابنُ المُغيرةِ في شِعرٍ يرثي به أباهُ:

أينَ من يَسْلَمُ من صرفِ الرَّدى   حَكَمَ الموتُ علَينا فعدَلْ
فكأنّا لا نَرَى ما قد نَرى   وخُطُوبُ الدَّهرِ فينا تنتضِلْ

وقال نصرُ بن أحمد:

كأنَّما الدَّهرُ قد أغْرَى بنا حَسَدًا ونِعمةُ الله مَقرُونٌ بها الحَسَدُ

وقال جَحْظةُ:

أيا دهرُ ويحَكَ كم ذا الغلَطْ وضِيعٌ علا وكرِيمٌ سقَطْ
وعِيرٌ تَسَيَّبُ في جنّةٍ وطِرْفٌ بلا علفٍ يُرتَبَطْ
وجهلٌ يَروسُ وعقلٌ يُراسُ وذلك مُشتبهٌ مُختلَطْ
وأهلُ القُرُنْ كلُّهم ينتمُونَ إلى آلِ كِسرى فأينَ النَّبطْ

وقال غيرُهُ:

رأيتُ الدَّهر بالأشْرافِ يكبُو ويرفعُ رايةَ القَومِ اللّئام
كأنَّ الدَّهرَ مَوتُورٌ حقُودٌ يُطالِبُ ثأرَهُ عِندَ الكِرامِ»

ولم ترد في الأصل د2، والظاهر أن المؤلف كتبها في المسودة أولًا ثم حذفها في الإبرازة الأخيرة.

ومنه ما جاء في تمهيد الحديث الرابع لأبي حازم سلمة بن دينار (260/13): حيث جاء في بعض نسخ الإبرازة الأولى ومما لم يرد في نسخ الإبرازة الأخيرة ما يأتي:

«ذكر القاضي إسماعيل، قال: حدَّثنا مسددٌ، ومحمدُ بنُ أبي بكر، والنَّضرُ بنُ عليٍّ واللفظ له، قالوا: أخبرنا عبدُ الله بنُ يزيد، عن حيوةَ بنِ شُريح، قال: حدَّثني يزيدُ بنُ أبي حَبيب، عن أبي الخير مرثدِ بنِ عبدِ الله اليزنيِّ، أنّ عُقبةَ بن عامر قال لهم: مَن الذين هم على صلاتهم دائمون؟ قلنا: هم الذين لا يزالون يُصلُّون. قال: لا، ولكن الذين إذا صلَّوا لم يَلتَفِتُوا عن يمينٍ ولا شمال.

قال: وحدَّثنا محمدُ بنُ أبي بكر، قال: حدَّثنا ابنُ مهديٍّ، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: ﴿الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ [المعارج: 23]. قال: المكتوبة.

وعن ابن عباس: ﴿الذين هم على صلاتهم دائمون﴾. قال: الصلواتُ الخمس».

ومنه ما جاء في الحديث التاسع لأبي النضر (394/11): في نسخ الإبرازة الأولى مما لم يرد في نسخ الإبرازة الأخيرة ما يأتي:

«واختُلف في وفاة عُبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عُتبةَ، فقال ابنُ بُكَير عن يعقوب ابن عبد الرحمن عن أبيه قال: مات عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله قبلَ عليِّ بنِ حُسين.

قال أبو عمر: مات عليُّ بنُ حُسينٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنةَ أربعٍ وتسعين، وفيها مات عُروةُ وأبو سلمةَ وجماعةٌ من الفقهاء.

وقال الواقدي: توفي عُبيدُ الله بنُ عبد الله سنةَ ثمانٍ وتسعين.

وقال يحيى بنُ معين: مات عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله سنةَ اثنتين ومئة. قال: ويقال: سنةَ تسعٍ وتسعين.

قال أبو عمر: قول محمد بن عمرَ الواقديِّ أصحُّ ما في ذلك عندنا وهو أعلم بهذا الشأن.

قال أبو عمر: قد يكون إنكار من أنكر هذا الحديثِ في دُخولِ عُبيدِ الله على أبي طلحةَ وسهلِ بنِ حُنيفٍ من أجل روايةِ ابنِ شهابٍ لهذا الحديثِ على ما رواهُ ابنُ أبي ذئب».

وربما غيَّرَ المؤلف صياغة بعض الفقرات، أو العبارات من نحو ما جاء في الحديث الأول لإسحاق بن أبي طلحة عن أنس (424/1) قول المؤلف في الإبرازة

الأولى، كما يظهر في نسخة الأوقاف القادرية (ق) أطول مما ورد في الإبرازة الأخيرة، والظاهر أن المؤلف اختصره حينما بيّض الكتاب، وهذا نصه: «وقوله: «بخ بخ» هي كلمة إعجاب، وقد تخفّف وتُثَقّل، فإذا كُررت فالاختيار أن تنوّن الأولى وتسكّن الثانية فيقولون: بَخٍ بَخْ، كما يقولون: صَهٍ صه لمن تُسكّتُه، وقد يُخففان جميعًا. قال الشاعر [هو أعشى هَمْدان وهو في ديوانه 113]: بَخْ بَخْ لوالده وللمولود.

وقوله: «رابحٌ» أراد: رابحٌ صاحبه ومعطيه، فحَذَفَ، وذلك معروف من كلام العرب يقولون: مالٌ رابح ومتجرٌ رابح كما قالوا: ليلٌ نائمٌ، أي: يُنام فيه. وحقيقته عند أهل المعرفة باللسان أنه على النسب، أي: مال ذو ربح، كما يقولون: همٌّ ناصبٌ وعيشةٌ راضيةٌ، أي: همٌّ ذو نَصَبٍ وعيشة ذات رضًا، وهكذا رواه يحيى: «مال رابح» من الربح، وتابعه على ذلك جماعة. ورواه ابنُ وَهْب وغيره بالياء المنقوطة باثنتين وقال في تفسيره: «إنه يروح على صاحبه بالأجر العظيم»»، وقيل: الرابح: القريب المسافة الذي يروح خيره ولا يَعْزُب نفعه، وإلى هذا ذهب الأخفش، قال».

أما الذي جاء في الإبرازة الأخيرة فهو قوله:

«وأمّا قولُه: «بَخٍ ذلكَ مالٌ رابحٌ» فإنّه أرادَ: مالٌ رابحٌ صاحبُهُ ومُعْطيهُ، فحَذَفَ؛ وذلك مَعْروفٌ من كلام العَرَب يقولون: مالٌ رابحٌ ومَتْجَرٌ رابحٌ، كما قالوا: ليلٌ نائمٌ، أي: يَنامُ فيه. وهكذا رواه يحيى: «مالٌ رابحٌ» من الرِّبح، وتابعهُ على ذلك جماعةٌ. ورواه ابنُ وَهْبٍ وغيرُه بالياءِ المَنْقوطة باثنتين من تحتها، وقال في تفسيره: إنّه يَرُوحُ على صاحبِه بالأجْرِ العظيم».

وربما غيّر المؤلف النصَّ لما هو أوضح وأمتن، من نحو ما جاء في تمهيد الحديث الثاني لأبي سهيل بن مالك (10/200) حيث جاء في د4 كما يأتي:

«وعلى هذا جماعة العلماء، أنّ أعمدة الدين التي بني عليها خمس على ما في خبر ابن عمر هذا، وهو «الدّين عند الله الإسلام». وقد مضى القول في معنى الإسلام والإيمان ممهّدًا في باب ابن شهاب عن سالم، والحمد لله. وما أعلم في هذا الخبر خبرًا يمكن أن يكون خلافًا لخبر ابن عمر هذا في ظاهره إلا ما روي عن حذيفة، قوله: الإسلام ثمانية أسهم... رواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة. وقد ذكرنا فرض الجهاد ومعناه في غير هذا الموضع».

أما ما جاء في الإبرازة الأخيرة فهو قوله:

«وعلى هذا أكثرُ العُلماء، أنَّ أعمدةَ الدِّينِ التي بُنِي عليها خَمْسٌ، على ما في خبرِ ابنِ عُمر هذا، إلّا أنّهُ جاءَ عن حُذيفةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خبرٌ يُخالِفُ ظاهِرُهُ خبرَ ابنِ عُمرَ هذا في الإسلامِ؛ رواهُ شُعبةُ وغيرُهُ، عن أبي إسحاقَ، عن صِلةَ بن زُفَرَ، عن حُذَيفةَ، قال: الإسلامُ ثمانيةُ أسْهُم: الشَّهادةُ سهمٌ، والصَّلاةُ سَهْمٌ، والزَّكاةُ سهمٌ، وحجُّ البيتِ سَهْمٌ، وصومُ رمضانَ سهمٌ، والجِهادُ سهمٌ، والأمرُ بالمعرُوفِ سهمٌ، والنَّهيُ عنِ المُنكرِ سهمٌ، وقد خابَ من لا سهمَ لهُ.

وقد ذكَرْنا فرضَ الجِهادِ، وما يتعيَّنُ منهُ على كلِّ مُكلَّفٍ، وما منهُ فرضٌ، على الكِفايةِ، وأنَّهُ لا يَجْرِي مجرَى الصَّلاةِ والصَّوم، في غيرِ هذا المَوْضِع، فلا معنَى لإعادتِهِ هاهُنا».

ومنه ما جاء في الحديث الثامِن عشَر لعبدِ الله بن دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ (10/469-470) حيث ساق في الإبرازة الأولى حديث أبي ريحانة كما يظهر في ي1، م وكما يأتي:

«قال أبو عُمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وحديثُ أبي ريحانةَ في ذلك قرأتُهُ على عبدِ الرَّحمنِ ابن يحيى في أصلِ سماعِهِ، ومنهُ كتبتُهُ، قال: حدَّثنا أحمدُ بن سعيدِ بن حزم، قال: حدَّثنا محمدُ بن زبّان بن حبيبٍ، قال: حدَّثنا زكريّا بن يحيى بن صالح، قال: حدَّثنا

المُفَضَّلُ بن فضالةَ القِتبانيُّ، عن عيّاشِ بن عبّاس القِتبانيِّ، عن أبي الحُصينِ، عن أبي الهيثم بن شَفِيّ، أنَّهُ قال: خرجتُ أنا وصاحِبٌ لي يُدعى أبا عامرٍ، رجُلٌ من المَعافِرِ ليُصلّي بإيليا، وكان قاصّهم رجُلٌ من الأزدِ يُقالُ لهُ: أبو ريحانةَ من الصَّحابةِ. قال أبو الحُصينِ: فسَبَقني صاحِبي إلى المسجِدِ، ثُمَّ أدركتُهُ فجلستُ إليه، فسألني: هل أدركتَ قصص أبي ريحانةَ؟ فقلتُ لهُ: لا، فقال: سمِعتُهُ يقولُ: نهى رسُولُ الله ﷺ عن عشرٍ: عن الوشرِ، والوشم، والنَّتفِ، وعن مُكامَعةِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ بغيرِ شِعارٍ، وعن مُكامعةِ المرأةِ المرأةَ بغيرِ شِعارٍ، وأن يجعل الرَّجُلُ تحت ثيابِهِ حريرًا مِثل الأعاجِم، وأن يجعل على منكِبيهِ حريرًا مِثل الأعاجِم، وعن النُّهبةِ، ورُكُوبِ النمرِ، ولُبسِ الخاتم، إلّا لذي سُلطان.

هكذا في أصلِ أحمد بن سعيدٍ، عن أبي الحُصينِ، عن أبي الهيثم بن شَفِيّ، وإنَّما أعرِفُهُ عن أبي الحُصينِ الهيثم بن شَفِيّ، لا يُعرفُ هذا الحديثُ إلّا به، ولم يروِ عنهُ فيما علِمتُ غيرُ عيّاشِ بن عباس القِتبانِيّ، وقِتبانُ في اليمنِ.

وحدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بن يحيى، قال: حدَّثنا أحمدُ بن سعيدٍ، قال: حدَّثنا محمدُ بن زبّان، قال: حدَّثنا زكريّا بن يحيى، قال: حدَّثنا المُفَضَّلُ بن فضالةَ، عن عمرِو بن الحارِثِ، عن بُكيرِ بن الأشجّ: أنَّ عُثمانَ بن عفّان ورافِعَ بن خَديجٍ وصُهيبًا كانوا يتختَّمُونَ. قال بُكيرٌ: ولم يبلغني أنَّ أحدًا منهُم كان في ذلك الزَّمنِ على سُلطانٍ.

وبه، عنِ المُفَضَّلِ بن فضالةَ، عن عُقيلٍ: أنَّهُ رأى على ابنِ شِهابٍ خاتمًا نقشُهُ: محمدٌ يسألُ اللهَ العافيةَ. قال عُقيلٌ: وجاءَ رجُلٌ إلى ابنِ شِهابٍ يسألُهُ عنِ الخاتمِ يكونُ فيه شيءٌ من ذِكرِ الله تُصيبُهُ الجنابةُ، وهُو عليه، فقال ابنُ شِهابٍ: ما زال المُسلِمُونَ يلبسُونَ الخوَاتِم فيها اسمُ الله، والحرفُ من القُرآنِ».

والظاهر أنَّ المصنف عدل عن هذا النص، إلى النصوص الآتية التي كتبها عن هذا الحديث وما يتصل به، **حيث غيّره إلى ما يأتي، كما يظهر في نسخة الأصل الممثلة للإبرازة الأخيرة:**

«قال أبو عُمر: الحديثُ حدَّثناهُ سعيدُ بن نصرٍ، قال: حدَّثنا قاسمُ بن أصبَغَ، قال: حدَّثنا ابنُ وضّاحٍ، قال: حدَّثنا أبو بكرِ بن أبي شَيْبةَ، قال: حدَّثنا زيدُ بن الحُبابِ، قال: حدَّثني يحيى بن أيُّوبَ المِصريُّ، قال: حدَّثني عيّاشُ بن عبّاسٍ الحِميريُّ، عن أبي الحُصَينِ الهَيْثم، يعني: ابنَ شَفِيّ، عن أبي عامرٍ الحَجْريِّ، قال: سمِعتُ أبا رَيحانةَ صاحِبَ رسُولِ الله ﷺ يقولُ: كان الرَّسُولُ ﷺ ينْهى عن عَشْرِ خِصالٍ: مُعاكَمةِ أو مُكامعةِ الرَّجلِ الرَّجُلَ في شِعارٍ ليس بينهُما شيءٌ، ومُعاكمةِ أو مُكامَعةِ المرأةِ المرأةَ ليس بينهُما شيءٌ، والوَشرِ، والنَّتفِ، والوَشْم، والنُّهبةِ، ورُكُوبِ النُّمورِ، واتِّخاذِ الدِّيباج هاهُنا على العاتِقَيْنِ كما تَصْنعُ الأعاجِمُ وفي أسْفَلِ الثِّيابِ، والخاتَم إلّا لذي سُلطانٍ.

وحدَّثنا أحمدُ بن قاسم، قال: حدَّثنا قاسمُ بن أصبَغَ، قال: حدَّثنا الحارِثُ بن أبي أُسامةَ، قال: حدَّثنا أبو النَّضرِ، قال: حدَّثنا اللَّيثُ، عن عيّاشِ بن عبّاسٍ، عن رجُلٍ حدَّثهُ، عن أبي رَيحانةَ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عن عَشرِ خِصالٍ: عنِ الوَشْرِ، والوَشْم، وعن مُكامَعةِ الرَّجُلِ الرَّجُل، وعن مُكامَعةِ المرأةِ المرأةَ، يعني: المُباشَرةَ، وعن ثيابٍ تُكَفُّ بالدِّيباج من أعلاها ومن أسْفَلِها كما تَصْنعُ الأعاجِمُ، وعن النُّهبةِ، وعن أن يُركَبَ بجُلُودِ النِّمارِ، وعنِ الخاتم إلّا لذي سُلْطانٍ. لم تَتِمَّ في واحِدٍ من الإسنادينِ العشرُ».

ومنه ما جاء في تمهيد الحديث نفسه زيادة وردت في ي1، م:

«وحدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بن يحيى، قال: حدَّثنا أحمدُ بن سعيدٍ، قال: حدَّثني محمدُ بن زبّان، قال: حدَّثنا زكريّا بن يحيى بن صالح، قال: حدَّثنا المُفَضَّلُ بن فضالةَ، عن يحيى بن أيُّوب، عن عُبيدِ الله بن عُمر بن حفصِ بن عاصِم بن عُمر بن الخطّابِ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمر: أنَّهُ كان يختِمُ الخاتم من ورِقٍ، ويلبسُهُ في يدِهِ اليُسرى. وهذا أصحُّ عنه».

فكأن المصنف عدل عنه، لأن موضعه ليس في الموضع الذي ذُكر فيه، إذ سيأتي حديث عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يختم في يساره بعدُ.

أما الزيادات على الإبرازة الأولى فهي كثيرة جدًا، لو جُمعت لجاءت في مئات الصفحات، ولعلي أضرب مثلًا لهذا الصنيع، فأُبينُ ما زاده على تمهيد الحديث الثالث لعبد الله بن دينار عن ابن عمر: «كنا إذا بايعنا رسولَ الله ﷺ على السمع والطاعة، يقول لنا: فيما استطعتم»، عند مقابلة بعض نسخ الإبرازة الأولى بالأصل الذي يمثلُ الإبرازة الأخيرة، فمما زاده: قوله (10/376-377):

«حدَّثنا أحمدُ، قال: حدَّثنا مَسْلَمَةُ، قال: حدَّثنا جعفرُ بن محمدِ بن الحسَنِ الأصْبَهانيُّ، قال: حدَّثنا يُونُسُ بن حَبيبٍ، قال: حدَّثنا أبو داودَ الطَّيالِسيُّ، قال: حدَّثنا حمّادُ بن سَلَمَةَ، عن عليِّ بن زَيْدٍ، عن أنَسٍ، قال: قَدِمتُ على عُمَرَ بعدَ هَلاكِ أبي بكرٍ، فقلتُ: ارفَعْ يدَكَ أُبايِعْكَ على ما بايَعتُ عليه صاحِبَيكَ من قبلُ، أعني النَّبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ، فبايَعتُهُ على السَّمع والطّاعةِ، فيما اسْتَطعتُ».

وقوله في (10/379-380):

«وذَكَرَ ابنُ أبي شَيْبَةَ، قال: أخبَرَنا عبّادُ بن العوّام، عن أشعثَ بن سَوّارٍ، عن أبيه، قال: سمِعتُ موسى بن طَلْحةَ، قال: بعثَ فيَّ أميرُ المُؤمنينَ عليٌّ وأنا في الأسارى، فانْطَلقتُ، فدخَلْتُ عليه فسلَّمتُ، فقال: أتُبايِعُ وتدخُلُ فيما دخلَ فيه النّاسُ؟ قلتُ: نعم، قال: هكذا. ومدَّ يدَهُ فبَسَطها، قال: فبايَعتُهُ، ثُمَّ قال: ارجِعْ إلى أهلِكَ ومالك. قال: فلمّا رآني النّاسُ قد خَرَجتُ، جَعلُوا يدخُلُونَ فيُبايِعُونَ.

وقد مَضَى في بابِ ابنِ المُنْكدِرِ كثيرٌ من أحاديثِ البَيْعةِ والمُصافَحةِ بها، عندَ ذِكرِ بَيْعةِ النِّساء، والحمدُ لله.

حدَّثنا أحمدُ بن سَعيدٍ، قال: حدَّثنا ابنُ أبي دُلَيم، قال: حدَّثنا ابنُ وضّاح، قال: حدَّثنا ابنُ أبي مريمَ، قال: حدَّثنا نُعَيمٌ، قال: حدَّثنا ابنُ المُبارك، عنِ ابنِ عُيَينةَ، قال: أخبَرَني الوليدُ بن كثيرٍ، عن وَهْبِ بن كَيْسانَ، قال: سمِعتُ جابرَ بن عبدِ الله، يقولُ: لمّا قدِمَ مُسلِمُ بن عُقْبةَ المدينةَ، أتَتِ الأحياءُ يُبايِعُونه، فأتَى بنو سَلِمةَ، ولم آتِ معهُم، فقال: لا أُبايِعُكُم حتّى يخرُجَ إليَّ جابرٌ. قال: فأتاني قومي، فناشَدُوني الله، فقلتُ لهم: أنْظِرُوني، فأتَيتُ أُمَّ سلَمةَ، فاسْتَشرتُها في الخُرُوج إليه، فقالت: واللهِ إنّي لأراها بيْعةَ ضَلالةٍ، ولكِن قد أمَرتُ أخي عبدَ الله بن أبي أُميّةَ أن يأتيهُ فيُبايِعَهُ. كأنَّها أرادَتْ أن تحقِنَ دَمَهُ. قال جابرٌ: فأتَيتُهُ فبايَعتُهُ.

قال أبو عُمر: كذا قال: أخي عبدَ الله بن أبي أُميّةَ. وصوابُهُ: ابنَ أخي عبدَ الله ابن عبدِ الله بن أبي أُميّةَ. ولم يُدرِك أخُوها الحَرّةَ، تُوفِّي قبلَ ذلك بكثيرٍ.

وبه عنِ ابنِ المُبارك، قال: حدَّثنا أبو عَوانةَ، قال: حدَّثنا سِماكُ بن حَرْبٍ، أنَّهُ سألهُ رَجُلٌ من الذينَ بايَعُوا المُختارَ الكذّاب، فقال: تخافُ علينا من بيْعتِنا لهذا الرَّجُلِ؟ فقال: ما أُبالي أبايَعتُهُ، أو بايَعتُ هذا الحجَرَ، إنَّما البيْعةُ في القَلْبِ، إن كُنتَ مُنكِرًا لما يقولُ، فليسَ عليكَ من بيْعتِكَ بأسٌ».

ومثله ما زاد على تمهيد الحديث الرابع لعبدِ الله بن دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ: أنَّ رسُولَ الله ﷺ، قال: «إنَّ بلالًا يُنادي بليلٍ، فكُلُوا واشربُوا حتّى يُنادي ابنُ أُمِّ مَكْتُوم» (10/381). فلم يذكر في الإبرازة الأولى إلا الفقرة الأولى، وهي قوله: «في هذا الحديثِ الأذانُ للصُّبح قبلَ الفَجْرِ، وقد مَضَى القولُ في ذلك، وما فيه من التَّنازُع بينَ العُلماءِ، واختِلافِ الآثارِ في ذلك، في بابِ ابنِ شِهاب، عن سالم، من كِتابِنا هذا، وكذلك مَضَى القولُ هُناكَ في سائرِ معاني هذا الحديثِ، فلا معنى لإعادةِ ذلك هاهُنا».

ثم زاد في الإبرازة الأخيرة ما يأتي:

«أخبَرنا عبدُ الله بن محمد، قال: أخبرنا أحمدُ بن سَلْمانَ، قال: أخبَرنا عبدُ الله ابن أحمد بن حَنْبل، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا شُعَيبُ بن حَرْبٍ، قال: سمِعتُ مالكًا، وذَكَرَ سُفيانُ، فقال: أما إنَّهُ فارَقَني على أن لا يشرَبَ النَّبيذ، قلتُ: أليسَ قد أمرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بلالًا أن يُعيدَ الأذانَ؟ فقال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إنَّ بلالًا يُنادي بليلٍ، فكُلُوا واشربُوا». قلتُ: إنَّهُ قد أمرَهُ أن يُعيدَ الأذانَ. قال: لم يَزلِ الأذانُ عندَنا بليلٍ. ثُمَّ قال: لم يأخُذ أوَّلُونا عن أوَّليكُم، قد كان عَلْقمةُ والأسودُ ومسرُوقٌ، فلم يأخُذ عنهُم أحَدٌ منّا، فكذلك آخِرُونا لا يأخُذُونَ عن آخِرِيكُم».

وكذلك ما زاد في تمهيد الحديث السادس لعبد الله بن دينار عن ابن عمر (385/10):

«لم يُختَلف في إسنادِ هذا الحديثِ، والحمدُ لله، ولا في لفظِهِ.

وقد حدَّثنا خَلَفُ بن قاسم، قال: حدَّثنا عبدُ الله بن جَعفرِ بن الوَردِ وعبدُ الله بن عُمرَ بن إسحاقَ، قالا: حدَّثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ بن جابرٍ، قال: حدَّثنا سعيدُ بن أبي مريمَ، قال: أخبَرنا مالكٌ، عن عبدِ الله بن دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، قال: رأيتُ رسُولَ الله ﷺ يُشيرُ إلى المشرِقِ، يقولُ: ها إنَّ الفِتنةَ هاهُنا، إنَّ الفِتنةَ هاهُنا، من حيثُ يَطْلُعُ قرنُ الشَّيطانِ».

ومن يتابع مقابلتنا بين النسخ وتعليقاتنا عليها يرى الكثير من ذلك، فمن النسخ المعتبرة من الإبرازة الأولى: المجلد الأول المحفوظ في الأوقاف القادرية ببغداد، والمجلد الخامس المحفوظ في الخزانة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية، والتي تبدأ من (388/11) من نشرتنا، حيث أشرنا إلى بعض ما أخلت به هذه الإبرازة من النصوص التي زادها المؤلف في الإبرازة الأخيرة، أو التي غيّر صياغتها، فانظر ذلك تجد منه كثرةً، وفيما ذكرنا كفاية للتدليل على ما ذهبنا إليه.

على أننا نجد في بعض النسخ زيادات لم ترد في نسخ الإبرازتين، أُدخِلت في الطبعة المغربية، على طريقة التلفيق بين النسخ، مع أنها من غير لبسٍ من زيادات القُرّاء التي ربما كُتبتْ في حواشي نسخةٍ ما، ثم نُقِلتْ عنها إلى نسخةٍ أخرى، فأدخلها الناسخ في المتن، كما في المجلد ذي الرقم (3064) المحفوظ في القرويين، وغيره، حيث زاد محقق الطبعة المغربية فيها النص الآتي (3/326-327).

«من حديث المقبري (م: المغيرة) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواه الدراوردي عن سهيل بن (م: عن) أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ خطب فوعظ ثم قال: «يا معشر النساء تصدّقنَ فإني رأيتكن أكثر أهل النار». فقالت له امرأة: ولم ذلك يا رسول الله؟ قال: «بكثرة لعنكن وكفركن العشير، وما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لألباب ذوي الرأي منكن». فقالت امرأة: يا رسول الله، وما نقصان عقولنا وديننا؟ فقال: «شهادة امرأتين منكن شهادة رجل، ونقصان دينكنَّ الحيضة، تمكث إحداكن الثلاث والأربع لا تصلي». وروى الليث بن سعد وبكر بن مضر عن ابن الهاد عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء، تصدقن وأكثرن من الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار». قالت امرأة منهن: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن». قالت: يا رسول الله، وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا من نقصان العقل، وتمكث ليالي ما تصلي، وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين». هذا الحديث يدل على أن نقصان الدين قد يقع ضرورة لا تدفع، ألا ترى أنَّ الله جبلهن على ما يكون نقصًا فيهن. قال الله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: 34]. وقد فضَّل الله

أيضًا بعض الرجال على بعض وبعض النساء على بعض وبعض الأنبياء على بعض لا يُسأل عما يفعل وهو الحكيم العليم».

ولم يرد هذا النص في ك2 ولا النسخ الأخرى، وهو تكرار لا معنى له، مما يدل على أنه من زيادات بعض القراء.

ومنها ما جاء في النسخة المذكورة وأُدخِل في الطبعة المغربية (344/3):

«أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدَّثنا بكر بن محمد بن العلاء، قال: حدَّثنا عثمان بن عمر، قال: حدَّثنا مسدد، قال: حدَّثنا يحيى عن حسين، قال: حدَّثني أبو عون عن عبد الله بن شداد، قال: قال أبو هريرة: الوضوء ممّا غيرت النار. قال مروان: كيف نسأل عن هذا وفينا أمهاتنا أزواج النبي ﷺ، فأرسلني إلى أم سلمة فقالت: جاءني رسول الله ﷺ وقد توضأ وضوءه للصلاة فناولته لحمًا فأكل ثم خرج إلى الصلاة. حدَّثنا عبد الله، قال .. قال: حدَّثنا مسدد عن جعفر بن محمد، عن علي بن حسين، عن زينب بنت أم سلمة أنَّ رسول الله ﷺ أكل كتفًا فجاء بلال فخرج إلى الصلاة ولم يمس ماء».

وهذا أيضًا من زيادات أحد القرّاء أو النساخ، إذ لم يرد في جميع النسخ الأخرى.

ومنها ما جاء في النسخة المذكورة أيضًا، وأُدخِل في متن الطبعة المغربية، ما نصه (353/3):

«وروى محمدُ بن الحسن عن مالكِ بن أنسٍ أنّه قال: إذا جاءَ عن النبيِّ ﷺ حديثان مختلفان، وبلَغَنا أنّ أبا بكرٍ وعُمرَ عَمِلَا بأحَدِ الحديثين وترَكا الآخَرَ، كان في ذلك دلالةُ أنّ الحقَّ فيما عَمِلا به».

ولم يرد في نسخ الإبرازتين، فظهر أنها من زيادات بعض القراء. وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصى.

لقد راعينا في تحقيق هذا الكتاب العظيم جملة أمور نوردها بإيجاز:

أولها أننا أعدنا كتابة النص بما هو متعارف عليه في عصرنا من قواعد الإملاء من غير التزام بما ورد في المخطوطات لرسم بعض الكلمات من مثل حذف الألف الوسطية من بعض الأسماء مثل إبراهيم وإسماعيل ومعاوية وإسحاق ونحوها، وكتابة مئة فيها بألف قائمة «مائة» وعدم وضع النقطتين للياء المتطرفة، وخلو أكثر المخطوطات من كتابة الهمزة في الممدود، واستعمالهم المختصرات لكثير من صنيع التحمل، وحذف قال من الإسناد جملة كافية إذا وقعت بين فلان وبين حدثنا أو أخبرنا، ومنه ما شاع عند المتأخرين من ضبط بعض الأعلام التي آخرها تاء مربوطة هاءً، مثل «وارة» و«ماجة» لنص بعض الكتاب على تسمية هذه التاء هاءً، فظنوها هاءً مَحْضَة، وليس الأمر كما ظنّوا، فإن الكتّاب العرب، ومنهم أصحاب المُعجمات يُسَمّون التاء المربوطة أو التي على صفة الهاء هاءً، ومنهم المؤلف، كما في نقله في الحديث الأول لصفوان بن سُليم عن أبي حاتم السجستاني قوله: «ولا يقول عربي: نعمةً، بالهاء»[1]، يعني: بالتاء المربوطة للفظة: «نعمت».

ومن ذلك قول ياقوت الحموي في «**معجم البلدان**»: «صِيْرة: بالكسر وآخره هاء»[2]، وقوله في الثُّمارة: «بالضم وآخره هاء»[3]. وقول الحازمي في صَعْدَة المدينة المعروفة باليمن: «بفتح الصاد وسكون العين وآخره هاء»[4]، وقول القاضي عياض: «رُعاة: بضم الراء وآخره هاء»[5]، وقول النووي: «الصَّرُورة: بفتح الصاد المهملة

---

(1) **التمهيد** 248/10 بتحقيقنا.

(2) **معجم البلدان** 438/3.

(3) المصدر السابق 304/5.

(4) **ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة**، ص603.

(5) **مشارق الأنوار** 294/1.

وتخفيف الراء المضمومة وآخره هاء، وهو الذي لم يحج»[1]، وقول السيد الزّبيدي في «قصب» من «تاج العروس»: «قصباة: مقصور بألف الإلحاق وآخره هاء تأنيث»، فانظر إلى قوله: «هاء تأنيث»، والأمثلة على ذلك كثيرة وفيما قدّمنا كفاية، ولذلك ضبطنا مثل هذه الأعلام بالتاء على عكس ما شاع عند الكثيرين بتقييدها بالهاء المحضة.

وقد جَرَت عادة الكثير من الكتّاب في عصرنا ضبط الأسماء المنتهية بـ «ويه» مثل ضبط النحويين واللغويين لها بفتح الحرف الثالث والرابع وسكون الياء آخر الحروف وآخره هاء مَحْضة مثل «سيبَوَيْه»، و«نِفْطَوَيْه» و«باسَوَيْه»، و«عَمَّوَيْه»، و«حَمَوَيْه»، و«راهَوَيْه»، ونحوها، مع أنَّ الكُتُب التي ضُبِطَت فيها مثل هذه الأسماء لمحدثين أو فقهاء، والمحدثون لا يضبطون هذا الضبط حيث يقيدون مثل هذه الأسماء بضم الحرف الثالث وسكون الرابع وفتح الياء المثناة ثم تاء التأنيث، وهي التاء المربوطة، قال زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ) وهو ممن عُنِيَ بتقييد ما يحتاج إليه في كتابه «التكملة لوفيات النقلة»:

«شِيْشُوْيَة: بكسر الشين المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها شين معجمة مضمومة وواو ساكنة وياء آخر الحروف وتاء تأنيث»[2].

وقال: «عَمُّوْيَة: بفتح العين المهملة وتشديد الجيم وضمها وبعدها ياء آخر الحروف مفتوحة وتاء تأنيث»[3].

وقال: «باسُوْيَة: بالباء بواحدة وبعد الألف سين مهملة مضمومة وبعد الواو الساكنة ياء آخر الحروف مفتوحة وبعدها تاء تأنيث»[4].

(1) تهذيب الأسماء واللغات 174/3.
(2) التكملة 266/1 (361) (بتحقيقنا).
(3) المصدر السابق 202/3 (2152).
(4) المصدر السابق 395/3 (2604).

وقال النووي في ترجمة أبي عبيد بن حَرْبُوْيَة: «بحاء مهملة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم باء موحدة ثم واو مفتوحتين ثم ياء ساكنة ثم هاء، ويقال: بضم الياء مع إسكان الواو وفتح الياء، ويجري هذان الوجهان في كل نظائره كسيبوية وراهوية ونفطوية وعمروية، الأول مذهب النحويين وأهل الأدب والثاني مذهب المحدثين»(1).

ومن هنا ضبط كتاب المشتبه هذه الأسماء ضبط المحدثين، فقال ابن ناصر الدين في **توضيح المشتبه**: «حَمْدُويَة: بفتح أوله وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح المثناة»(2). وقال في مَرْدُوْيَة: «بفتح الميم وسكون الراء والداء المهملة مضمومة والواو ساكنة والمثناة تحت مفتوحة تليها هاء»(3)، والمراد بالهاء هنا التاء المربوطة كما بيّنا.

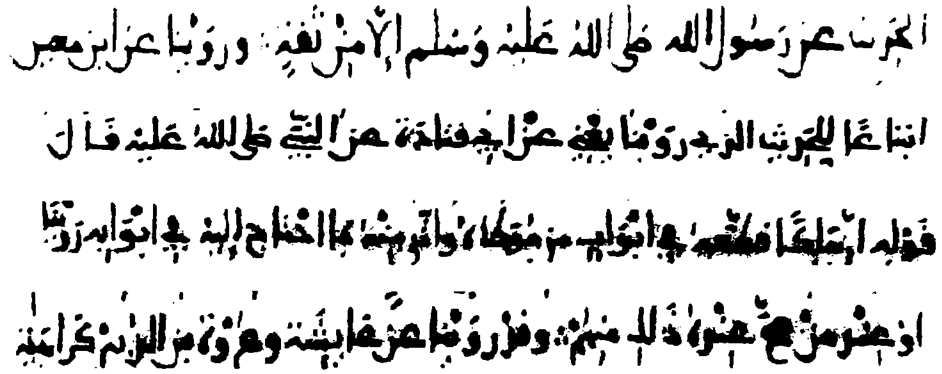
ومن ذلك ما شاع عند المتأخرين من ضبط لفظة «رُوِّينا عن فلان» حينما لا يكون المروي عنه شيخًا للقائل، قال الزركشي في «**النكت على مقدمة ابن الصلاح**»(4): «قد تكرر هذا اللفظ منه (يعني: من ابن الصلاح) ويقع مضبوطًا في بعض الأصول بضم الراء وتشديد الواو المكسورة، ووجدت بخط المصنف في فوائد رحلته: سألت شيخنا أبا الخطاب بن دحية(5) عن قولنا: روينا عن رسول الله ﷺ هل يقال: رَوَيْنا؟ فقال: لا، إنما يقال: رُوِّينا ـ بالتشديد».

---

(1) **تهذيب الأسماء واللغات** 258/2.
(2) **توضيح المشتبه** 317/3.
(3) المصدر نفسه 110/8.
(4) **النكت** 128/1.
(5) هو أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي الكلبي الداني الأصل السبتي المتوفى سنة 633هـ، ولم يكن محمود الطريقة وقد ذمه غير واحد، ترجمته في إكمال ابن نقطة 60/2، وتاريخ =

وبناء على هذه الرواية التي انتشرت فيما بعد ضبط المتأخرون هذه اللفظة على هذا الوجه.

على أنني لم أجد هذا الضبط في جميع المخطوطات التي وقفت عليها مما كتب في المئة الرابعة والمئة الخامسة والمئة السادسة، ومنها النسخة المحفوظة في خزانة كتب كوبريلي من «التمهيد» والتي كتبت في سنة 570هـ، بل وجدت العكس فقد ضبطها الناسخ في كثير من المواضع «رَوَيْنا» بفتح الراء والواو وسكون الياء، كما يظهر في الصور المرفقة، وهي أربعة نماذج من المجلد الأول منقولة بلا شك عن ضبط ابن عبد البر يرحمه الله، ولذلك التزمنا بهذا الضبط في تحقيقاتنا، إذ ليس من دليل على صحة ما ذهب إليه ابن دحية.



ثم نظمنا مادة النص بما هو متعارف عليه في عصرنا من حديث بداية الفقرات ووضع النقط عند انتهاء المعاني، والفواصل التي تميز الكلام وتوضحه.

وعنينا عناية بالغة بتقييد النص وضبطه بالحركات، لا سيما فيما يَشْتَبه من الألفاظ وأسماء النّاس وكُناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء البلدان والمواضع، وما رأيته

ابن الدبيثي 321/4 (بتحقيقنا)، وابن الأبار في **التكملة** 311/3 (بتحقيقنا)، وتاريخ الإسلام 113/14 (بتحقيقنا)، وسير أعلام النبلاء 389/22 (بتحقيقنا).

حريًا بالتقييد من اللُّغة والنَّحو ومتون الأحاديث النبوية الشريفة، وربما قيَّدتُ ما أخشَى وقوع التَّصحيف والتَّحريف ضَبْطًا بالحروف في الهامش زيادةً في التحري.

ومع أنني انتفعتُ من الضَّبْط الذي جاءَ في بعض النُّسخ العتيقة من **التمهيد**، لكنني اعتمدتُ في كل فنٍّ كتبه الخاصة وإن لم أُشِر إلى ذلك، فعدتُ في تقْييد اللغة وضَبْطها إلى مُعجمات اللغة، مثل «**الصحاح**» للجوهري، و«**القاموس**» للفيروزآبادي، و«**اللسان**» لابن منظور، و«**التاج**» للسيد الزَّبيدي. واعتمدت في ضَبْط الأنساب على كتاب أبي سعد السَّمْعاني ومختصره «**اللباب**» لابن الأثير. وركنتُ في تقييد المواضع والبلدان إلى «**معجم البلدان**» لياقوت الحموي ومختصره المسمى «**مراصد الاطلاع**» لابن عبد الحق البغدادي.

أما أسماء النّاس فهي أولى الأشياء بالعناية والضبط لأنه شيءٌ لا يدخُلُه القياس ليس هناك شيءٌ قبله يدل عليه ولا شيءٌ بعده يدل عليه، ولي في ذلك، بحمد الله ومَنِّه، شيءٌ من معرفة تأتَّت من طُول معاناةٍ لكتب الرجال، وكثرة إدمان في مطالعة كُتب المُشْتبه منذ الصِّبا، وفي خزانة كتبي مؤلفاتُ الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد المِصْري، والخطيب، والجَيّاني، وابن ماكولا، والذيول عليه لابن نقطة، ومنصور بن سَلِيم الإسكندراني، والصّابوني، ثم كتابُ الذهبي العظيم «**المشتبه**» وشَرْحَاه للحافظين ابن ناصر الدين وابن حجر. وأعظم هذه الكتب نفْعًا وأبقاها على الأيام أثرًا هو كتاب علّامة الشام ابن ناصر الدين «**توضيح المشتبه**».

ولو شئتُ أن أحيل على كل ما راجعت من موارد فيما قيَّدتُ وضبطتُ وشرحتُ لتضخمت حواشي الكتاب تضخمًا لم أُرِدْه له في المنهج الذي وضعته، فاقتصرتُ فيها على ما هو أكثر نفْعًا وفائدة.

كما عنينا بالإشارة إلى مناجم الكتاب، ذلك أن ابن عبد البر استخدم مئات الموارد في بناء كتابه، وهي موارد متنوعةٌ تنوعَ المادة التي تضمَّنها هذا الكتاب

الوسيع، فمنها الكتب التاريخية، والأدبية، وكتب رجال الحديث بتنظيماتها المتنوعة وموضوعاتها المختلفة، وكتب التَّراجم بأشكالها العديدة، فضلًا عن عشرات المصادر التي أفاد منها في اقتباس الأحاديث النبوية، أو التعليق عليها، وعشرات كتب الفقه العامة والخاصة بمذهب مُعين من المذاهب الفقهية المشهورة.

وقد كان من منهجي في تحقيق هذا الكتاب تتبع هذه الموارد والإشارة إلى موضع النَّقل منها ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وبما توفر منها، ومقابلة النص بنص المورد الذي اقتبس منه، وتثبيت الاختلافات الأساسية. ولم يكن هذا الأمر هينًا لأن ابن عبد البر لا يُسمِّي مواردَه في بعض الأحيان، بل قد تختفي في ثنايا الإسناد، أو يسمي صاحب الرأي الفقهي من غير أن يذكر المصدر الذي ينقل منه.

ولقد اقتضى المنهج الذي انتهجه ابن عبد البر في تأليف كتابه أن يورد فيه آلاف الأحاديث ما بين مرفوع وموقوف لغايات الاستدلال بها وتمهيد أحاديث الموطأ، فكان من بين الأهداف الرئيسة التي دَفَعتنا إلى العناية بهذا الكتاب ضرورة تخريج أحاديثه والكلام عليها تصحيحًا وتضعيفًا، فهو من الكتب التي يُعنى المحدِّثون بالعُزو إليها عند تخريج الحديث، وتُبنَى عليها المسائل الفقهية.

ولقد يَسَّر الله لنا تخريج جميع أحاديث الكتاب، مرفوعها وموقوفها، والحُكم عليها بما رزق الله سبحانه، فأما التَّخريج فكان استنادًا إلى طريقتنا المعروفة في العناية بالمورد الذي ينقل منه المؤلف، ثم الكلام على العلل وبيانها، لأن هذه الأحاديث مما تتصل بأكثرها الأمور الشرعية مما يتعين بيان قوّتها من ضعفها تأييدًا للمؤلف أو تعقبًا عليه.

وأما الأحكام على الرجال فقد استوعبنا رجالَ الكتب الستة في كتابنا «تحرير التقريب»، ومن ثم فإنَّ كل راوٍ أصدرنا فيه حكمًا ولم نذكر له مصدرًا فهو من رجال التهذيب الذين حررنا أحوالهم في «التحرير» أو هو مما ذكره الحافظ ابن حجر في

«التقريب» وأقررناه عليه. وأما غيرهم من الرِّجال فقد ذكرنا له مصدرًا أو مصدرين، وغالبًا ما نعول على كتاب «ميزان الاعتدال» لإمام الجرح والتعديل الذهبي فقد جمع فيه الأقوال فأوعى.

تعقباتنا على المؤلف

من المعلوم في بَداهة العقول أنَّ عمل أيٍّ من المؤلفين لا يخلو أن تخالطه بعض الأوهام، وأنَّ المحقق الذي سَبَرَ النصَّ وعاناهُ واطّلع على موضوع الكتاب، وخَبَرَ مادتَه، من أكثر الناس قدرةً في التنبيه على تلك الأوهام، لذلك وجدنا من أهم الواجب علينا التنبيه على الشيء بعد الشيء من ذلك برويَّةٍ وحذرٍ وتحقق، وبالبناء والتشييد لا بالتقليد، ومَن يطالع تعليقاتنا يجد من ذلك الكثير، سواء أكان في أسماء الرجال، أم في أحكامه عليهم، أم في تصحيحه أحاديث ضعيفةً أو معلولة، أم سكوته عن أحاديث معلولةٍ من غير أن يبين علتها، فيستدلُّ بها ويعتمدها، أم أحاديث خطأ من غير أن يبيِّن وجه الخطأ فيها، أم تصحيحه لحديث ضعيف، أم تضعيفه لحديث صحيح، أم توهم في الإسناد، أم نسبة حديث إلى غير راويه.

ويصح مثل هذا أيضًا تعقباتنا عليه في النواحي الفقهية، إذ قد ينسب إلى فقيهٍ ما خلافَ ما هو معروف عنه، ونحو ذلك مما لا ينفكُّ عنه البَشَر.

على أننا في الوقت نفسه انتصرنا لبعض ما ذهب إليه وخالفه فيه آخرون، كما سيأتي بيانه مفصلاً.

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

الطبعة الأولى 1440هـ/2018م

ردمك: **ISBN:** 978-1-78814-703-3

سلسلة الدورات التدريبية

تحقيق مخطوطات
السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله، وتحياته الطيبات على رسوله وخليله محمد الأمين، خاتم النبيّين وسيّد المرسلين صلوات الله عليه وسلامه، والتحية لأهل بيته الطّاهرين الطيبين، ورضي الله عن صحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

يسعدني أن أقدّم للعلماء المهتمين بالحضارة الإسلامية والباحثين في التراث الإسلامي حصيلة فعاليات الدّورة التدريبية العلمية المكثّفة في تحقيق المخطوطات بعنوان: « تحقيق مخطوطات السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ »، التي نظّمها مركز دراسات المخطوطات الإسلامية بمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بالتعاون مع مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط، وذلك من 2 إلى 7 جمادى الثانية 1439هـ / 19 - 24 فبراير 2018م، برحاب مؤسسة دار الحديث. وقام بالتدريس فيها نخبة مميّزة من الأساتذة المحقّقين الأعلام المختصين في الموضوعات المختلفة لعلوم المخطوطات من المغرب ومن خارجه، من بينهم العلماء الدكاترة: بشّار عواد معروف، أحمد شوقي بنبين، أيمن فؤاد سيد، قاسم السامرائي، عبد الرحمن راشد القطان، وغيرهم. وشارك في الدورة أكثر من 80 متدربا من ذوي المستويات الجامعية العالية، من الباحثين المحققين والعاملين بمراكز تحقيق النصوص والمكتبات، والمُقيَّدين بمرحَلة الدِّراسَات العُليَا (المَاجستير والدُّكتُوراه)، بمؤسسة دار الحديث الحسنية أو بعض أعْضَاء هَيئة التَّدريس بالجَامعَات المغربية في تخصُّصات العُلوم الإسلامية.

وتهدف المؤسستان من تنظيم هذه الدورات إلى تكوين باحثين متدربين مقتدرين على تحقيق المخطوطات، كما تعملان على استنهاض هممهم وتنمية الوعي المعرفي لديهم، وذلك بتعريفهم بالمخطوطات الإسلاميّة المتخصصة في سيرة النبي ﷺ وصحابته الكرام والتابعين وتراجمهم، وسير العلماء الأعلام، إضافة إلى مخطوطات كتب التاريخ، وبيان أهميّتها من الناحية العلميّة والتاريخيّة والماديّة، ودورها في التراث والثقافة العربيّة الإسلاميّة، وبيان جهود علماء الأمة الإسلامية في التحقيق والتوثيق لهذه العلوم، وترسيخ قواعدها، وتكوين شباب مؤهلين لتحقيق التراث الإسلامي، بهدف تعزيز الهوية الثقافيّة للأمّة.

وتحاول هذه الدورة المباركة التي أضحت قبلة الباحثين في التراث من مختلف أنحاء المعمورة، أن تعتصر خلاصة كافية لخطوات التحقيق في تخصص السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ نظريًّا وتطبيقيًّا، والإحاطة بجميع الأعمال التي يحتاجها المحقق، سواء على الصعيد النظري: كالتعريف بمقومات التحقيق العلمي وأصوله وتاريخه وقواعده ومناهجه وقضاياه ومشكلاته، والمصادر التي ينبغي أن يتعرف عليها المحقّق، أوعلى الصعيد التطبيقي: كاختيار النص وتوثيقه، والبحث عن نسخه ونقدها، واستكشاف تقاليده، وعملية النسخ والمقابلة، والتحرير والمعالجة، والتعليق، والدراسة، وصنعة الهوامش: المقابلة والشرح والتعليق، وصنعة الفهارس والكشافات، ومعرفة أخطاء المحققين وأنواعها....الخ، في ورشات متنوّعة، يترك فيها الأساتذة الدفّة للمتدربين، ويرقبونهم عن قرب.

تناولت المحاضرات ومناقشاتُها العميقة النوعية مختلفَ جوانب موضوع الدورة، وقد تمحورت حول:

- بعض صعوبات التّحقيق وطرق تذليلها

- تحقيق مخطوطات السيرة النبوية والتاريخ: قضايا ونماذج

- النشرات النقدية للنصوص التاريخية

- السيرة بين التحقيق والتلفيق

- تحقيق الكتاب المخطوط اعتماداً على نسخة فريدة «تحقيق ثلاثة مصنفات في السيرة النبوية نموذجاً»

- المصادر الأولي في السيرة النبوية وأهميتها: المنتخب من مغازي موسى بن عقبة أنموذجا

- تحقيق النسخة الفريدة: «تاريخ البِرْزالي» نموذجًا

- تحقيق السيرة بين القدماء والمحدَثين: مغلطاي نموذجا

- تحقيق السيرة بين القدماء والمحدَثين: محمود شاكر نموذجا

- تحقيق رغبة المؤلف: «السيرة النبوية» للذهبي نموذجًا

- تحقيق النسخة التي بخط المؤلف: «كشف الظنون» نموذجا

- مفهوم التهذيب في التراث العربي: تهذيب ابن هشام لسيرة ابن إسحق أنموذجا

كما تجدون في ثنايا الكتاب بحثا تحت عنوان: ابن عبد البر وكتابه التمهيد، كان قد ألقاه الدكتور بشار عواد معروف في افتتاح الدورة.

وختامًا، فإن قدرًا كبيرًا من الفضل في نجاح هذه الدورة، ترتيبًا، وتنظيمًا، وأداءً، وختامًا، يعود لمسؤولي مؤسسة دار الحديث الحسنية وأساتذتها وموظفيها، وللعلماء الذين شاركوا في هذه الدورة، ولم يدّخروا جهدًا ببحوثهم العلمية القيّمة وتعقيباتهم المفيدة، في إثراء حصيلة الدورة وتحقيق أوسع استفادة

ممكنة منها، وللطلبة المهتمين بتراث أمتهم. فلهم منا جميعا الشكر أجزله والتقدير أكمله والدعاء أخلصه.

والشكر موصولٌ لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، بالكثير أو اليسير.

وختامًا، نسأل الله تبارك وتعالى أن يكون هذا العمل، وهو جهد المقلّ، عونًا للباحثين وخالصًا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد زكي يماني
رئيس
مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

Training Course Series

EDITING MANUSCRIPTS

PERTAINING TO THE NOBLE PROPHET'S BIOGRAPHY (*SĪRAH*), THE LIVES OF LUMINARIES, AND HISTORY

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

First Edition: 2018 CE / 1440 A.H.
ISBN: 978-1-78814-703-3

سلسلة الدورات التدريبية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

تحقيق مخطوطات

السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ

